دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية

Advanced Studies in macroeconomic theory

تأليف

الاستاذ الكتور فاروق بن صالح الخطيب
إستاذ الاقتصاد
بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

الاستاذ الدكتور / عبدالعزيز بن احمد دياب
إستاذ الاقتصاد
بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

ربيع الأول 1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ا لإ هـد ا ء

إلى والدينا .....وإلى أساتذتنا الأفاضل

نهدي لكم جهدنا المتواضع

فاروق بن صالح الخطيب , عبدالعزيز بن احمد دياب

جدة : 12 ربيع الأول عام 1435هـ

أولاً: قائمة المحتويات

الـمـوضـوع الـصف
حة

الفصل السابع : التعامل مع الخارج 280

الفصل الثامن: الأسس النظرية للنمو الإقتصادي 326

ثانيا: قائمة المخططات

المخطط الصفحة

1. **المقدمة**:

قبل تطور علم الاقتصاد الكلي كادت بلدان العالم أن تنجرف في قرارات اقتصادية متقلبة وعشوائية من دون أن يكون لديها القدرة على التحكم في الكثير من مجريات أمورها مثلما يحدث في أيامنا المعاصرة – خاصة في ضبط بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة – والسيطرة عليها أو الحد من آثارها، أو سلبيات بعض القرارات والنتائج علي النشاط الاقتصادي ، سواء علي المستوي النظري أو العملي أو حتي تناوله بالتحليل .

فالاقتصاد الكلي هو دراسة سلوك وحدات النشاط الاقتصادي ككل في المجتمع. ويركز على دراسة سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الاستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، وكذلك الصادرات الكلية، وغيرها.

كما يركز الاقتصاد الكلي على دراسة إجمالي الناتج من السلع والخدمات ومعدلات نموه، ومستوى التوظف من قوة العمل في الاقتصاد ومعدلات نموه وكذلك مستوى أسعار السلع والخدمات، أو ما يسمى بالرقم القياسي للأسعار ومعدلات تغيره عبر الزمن .

فأداء أو سلوك هذه المتغيرات الكلية ينتج عادة عن الأنشطة التي تتم في العديد من الأسواق. وعن القرارات التي تتخذها العديد من الوحدات الاقتصادية في المجتمع وهي: قطاع المستهلكين وقطاع المنتجين والقطاع الحكومي .

وفي المقابل نجد ان الاقتصاد الجزئي يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية منفردة، وكميات الإنتاج والأسعار لكل سلعة أو خدمة بشكل مستقل ، فهو يركز على دراسة سلوك المستهلك الفرد لسلعة معينة، أو لعدد من السلع، ودراسة سلوك المنتج الفرد، وكذلك دراسة كيفية تحديد الأسعار والكميات في الأسواق المختلفة لكل سلعة أو خدمة بمفردها ، ودور الحكومة في تنظيم تلك الأسواق .

1-1 بعض المفاهيم الاقتصادية الكلية الأساسية

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة العديد من المفاهيم الاقتصادية الكلية، وهي في مجموعتين كالتالي :

1-دراسة أسباب واتجاه الزيادة في مستوى الناتج الكلي في المجتمع، وفي معدل نموه في الأجل الطويل، وهو ما يعرف بالنمو الاقتصادي Economic Growth .

2-دراسة حجم وأسباب التقلبات في مستوى الناتج الكلي، وفي مستوى العمالة، وكذلك في المستوى العام للأسعار في الأجل القصير، وهو ما يعرف بالدورات التجارية Business Cycles.

وتهدف سياسات الاقتصاد الكلي، أو ما يعرف بالسياسات الحكومية الكلية، والتي تتمثل في السياسات النقدية والسياسات المالية، إلى تحقيق زيادة مستمرة في مستوى الناتج الكلي وفي معدل نموه وبمعدلات مرتفعة في الأجل الطويل، والحفاظ على معدلات مستقرة في المستوى العام للأسعار. كما تهدف إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التوظف، وتخفيض معدل البطالة في المجتمع.

تقسيم علم الاقتصاد:

1- الاقتصاد الجزئي (Microeconomics): يهتم بتحليل العلاقات الاقتصادية و معالجة الظواهر أو المشاكل على المستوى الجزئي (أي على مستوى الفرد و العائلة و المشروع) مثل تحديد سعر سلعة ما أو تحديد الوضع التوازني للمستهلك أو المشروع.

2- الاقتصاد الكلي (Macroeconomics): يهتم بتحليل العلاقات الاقتصادية و معالجة الظواهر أو المشاكل على المستوى الكلي (أي على مستوى الاقتصاد القومي) مثل تحليل أسباب نشوء الأزمات الاقتصادية و محاولة إيجاد حلول لها كأزمات الركود و التضخم الاقتصادي و النمو و

التنمية الاقتصادية و السياسات النقدية و المالية و تأثيرهما على النشاط الاقتصادي أو سياسات التجارة الخارجية.

3- الاقتصاد الكينزي كان أحد أسباب التسمية هي أن هذا الفكر (الاقتصاد الكلي) تأثر في بدايته بطريقة شديدة بالاقتصادي كينز، وفي فترة الكساد الكبير , وركزت النظريات على شرح مستويات البطالة والدورات التجارية. في حين تقلبات الدورة التجارية ينبغي تخفيضه من خلال السياسات الضريبية – fiscal policy (وذلك خلال تجميع الأموال وإنفاقها حسب الحالة من قبل الحكومة) والسياسة النقدية. والكينزين (Keynesian) الأوائل كانوا ممن يشجعون تطبيق السياسات بشدة وذلك من اجل استقرار سياسة الاقتصاد الرأسمالي. في حين ان بعض الكينزين (Keynesian) دعوا إلى استخدام سياسات الدخل (income polices)

4- الاقتصاد التقليدي الحديث (neoclassical) لعقود كان هناك انقسام بين النظرية الكينزية والنظرية الكلاسكية الاقتصادية، في حين ان الكينزية كانت تهتم بدراسة الاقتصاد الكلي والكلاسيكية بالجزئي. هذا الانقسام تم لحمه في اواخر الثمانينات. وفي الوقت الحالي النماذج التي استخدمها كينز تعتبر عتيقة الطراز الآن، فاستنتجت نظريات جديدة ذات منطقية وثبات وذلك كله بعلاقة مع الاقتصاد الجزئي. الاختلاف الجوهري اليوم في النظرية الثانية للاقتصاد الجزئي هو تركيز أكثر على السياسات المالية مثل نسب الفائدة ومجموع النقد المتداول. فنظرية الاقتصاد الكلي اليوم دمجت دراسة اجمالي الطلب والعرض الكلي مع دراسة النقود.

1-2 أهداف ووسائل الاقتصاد الكلي :

عند تقييم اداء دولة ما هناك بعض المتغيرات بعينها ومن حيث الاهمية مثل إجمالي الناتج القومي ، التوظف ، التضخم، صافي الصادرات يتم إستخدامها كمقاييس رئيسية يمكن عن طريقها الحكم على مستوى الاقتصاد ككل ، ومدي كفايته في تحقيق الأهداف ، إضافة الي التحكم في ذلك ايضاَ . ومع تطور الاقتصاد الكلي الحديث، زادت معرفة الإنسان عن كيفية تأثير السياسات العامة على الاقتصادي القومي ، وتوجيهها نحو المزيد من هذه التأثيرات سلباَ أو إيجاباَ . بعد أن عرف الكثير عنها من خلال دراسته للاقتصاد الكلي ونماذجه ، فلقد عرف الإنسان كيف تؤثر ، علي سبيل المثال ، التغيرات في عرض النقود أو الضرائب والانفاق الحكومي على مستوي الدخل القومي ، و/أو علي توزيعه بين طبقات المجتمع للدولة والناتج المحلي، والاستهلاك المحلي ، ومعدلات البطالة، والإدخار، والاستثمار، والتضخم.

1-3 الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي

توجد اربعة اهداف أساسية لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي ، وهي:

1-3-1 الناتج الكلي

إن الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات هو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد وتحقق لهم مستوى مرتفع نسبيا من المعيشة . فالناتج القومي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال كل فترة زمنية معينة(اتفق عليها الدارسين علي أن تكون عام كامل) . وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن قيمة الناتج القومي الإجمالي تمثل قيمة دخول كل عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه .

إن قيمة الناتج الكلي من سلعة معينة تمثل دخول للعمال الذين ساهموا في تحقيق هذه الناتج، كما تمثل المدفوعات للمدخلات التي تم استخدامها في عمليات الإنتاج، وكذلك عوائد عنصري الأرض ورأس المال اللذان استخدما في عمليات الإنتاج ، لذلك فإن قيمة الناتج القومي الإجمالي تتساوى مع قيمة الدخل القومي في المجتمع خلال كل فترة زمنية معينة (عام كامل), وإجمالي الناتج القومي يمكن أن يقاس بالأسعار السوقية الجارية أو الفعلية، ويسمى بإجمالي الناتج القومي الإسمي (أو النقدي) أو يمكننا أن نقيس إجمالي الناتج القومي بمجموعة ثابتة من الأسعار في سنة معينة، ويسمى بإجمالي الناتج القومي الحقيقي وهو مقدار السلع والخدمات التي تم إنتاجها فعلاً ، ويمكن الحصول عليها بالدخل النقدي المناظر.

كما أن التغيرات في إجمالي الناتج القومي الحقيقي هي أفضل المقاييس المتاحة لقياس مستوى الناتج ونموه، فهي عبارة عن مقياس لنبض اقتصاد الدولة ، وإذا ما تم استخدام الموارد المتاحة في المجتمع استخداما كاملا فإن الناتج القومي يتزايد بالطبع ، ويصل إلي أقصاه ، أو بما يعرف بالناتج المحتمل ، وبالتالي لا يوجد أي فاقد اقتصادي في المجتمع والذي يمكن قياسه بما يسمى بفجوة الناتج ، وهي:

فجوة الناتج = الناتج القومي المحتمل - الناتج القومي الفعلي

فإذا كانت فجوة الناتج صفراَ ، فإن هذا يعني أن الاقتصاد في حالة توظف كامل والذي يسمح بحد أدنى من البطالة وهو يدل على ارتفاع مستوى التشغيل والأداء الاقتصادي . وإذا كانت فجوة الناتج موجبة فهذا يعني وجود موارد عاطلة ويدل هذا على ضعف مستوى الأداء الاقتصادي، وهكذا .

فتناقص مستوى الناتج الكلي يتحقق من تناقص الطلب على العمل وبالتالي زيادة معدل البطالة وانخفاض مستوى العام للأسعار (الركود الاقتصادي) ، أما الزيادة المستمرة في مستوى الناتج الكلي وفي مستوى العمالة يتحقق من انخفاض معدل البطالة ويتجه بالمستوى العام للأسعار إلى الارتفاع (ما يعني حدوث التضخم) .

وفي الثمانينات من القرن الماضي تعرضت العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى حالة من التضخم وقد صاحبها حالة من الركود الاقتصادي، وهو ما يعرف بالكساد التضخمي. وقد استمر لفترة طويلة من الزمن لأن الحكومات والبنوك المركزية لم يكن لديهم معرفة أو خبرة في الإدارة الاقتصادية الكلية الكافية ليجربوا سياسات اقتصادية توسعية في فترات أخرى، مثل تلك التي سادت من 1980 – 1983 في الولايات المتحدة، لأن صانعوا السياسة تعمدوا زيادة البطالة وفجوات اجمالي الناتج القومي حتي يخفضوا من معدل التضخم (أو الزيادة في الأسعار)

1-3-2 التوظف الكامل

وهو تحقيق مستوى مرتفع من التوظف والذي يستلزم أيضا مستوى منخفض للبطالة. ويعني ذلك القدرة على ايجاد السلع وايجاد الوظائف ذات الأجور المجزية بسهوله . فالقوة العاملة هي عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل (18 – 60 سنة في المملكة) و (16 – 60 سنة في الولايات المتحدة) وقادرين على العمل ويبحثون بجدية عنه، ويجدونه .أما البطالة فهي عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل، وقادرين على العمل، ويبحثون بجدية عنه ، لكنهم لا يجدونه . لذلك يمكن أن نكتب :

معدل البطالة = [عدد الأفراد العاطلين / عدد أفراد قوة العمل] X 100

ومعدل البطالة هو احد المقاييس الرئيسية لأداء الاقتصاد ، حيث تسعي السياسة الاقتصادية لكل بلد على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت ، بقدر الإمكان . فقد وصلت البطالة في الثلاثينات في أوقات الكساد العظيم الى 25% من القوة العاملة في سنة 1933، اي أن ربع القوة العاملة كان عاطلا ولمدة تقرب من عشر سنوات في كافة البلاد الغربية تقريبا.

وفي الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انخفضت البطالة كثيرا في معظم الدول الغربية، ولم يزد معدل البطالة عن 5% في المتوسط من القوة العاملة. ولكن لسوء الحظ في السنوات الاخيرة لوحظ ارتفاع في

معدل البطالة في معظم دول العالم : ففي الولايات المتحدة ارتفع تدريجيا معدل البطالة في اواخر الستينات حتي وصل عام 1982 إلى 9.7%

1-3-3 إستقرار الأسعار

ويعني ضمان أسعار مستقرة مع أسواق حرة ، وبذلك ينقسم هذا الهدف الى قسمين :

الأول: ان الاسعار لا ترتفع او تنخفض بسرعة لأن الاسعار هي المقياس الاقتصادي واذ تغير بسرعة خلال فترات التغيرات السريعة في الأسعار فأن العقود والاتفاقات الاقتصادية الأخرى ، وأدوات القياس ، تصبح مشوهة

الثاني: المحافظة على اسواق حرة يعني أن الأسعار والكميات يحب أن تتحدد بواسطة قوى السوق، بتلاقي العرض مع والطلب، بأقصى حد ممكن.

ان هدف استقرار الأسعار مع أسواق حرة يتم إتباعه اليوم في معظم الدول لإعتقاد افراد كثيرين أن الاسعار المستقرة المحددة بواسطة الأسواق الحرة تسمح للاقتصاد بأن يخصص الموارد بكفاءة وبطريقة تستجيب لأذواق الأفراد، وإحتياجاتهم .

إن أكثر الطرق الشائعة لقياس المستوى العام للأسعار هو الرقم القياسي لأسعار المستهلكين Consumer Price Indexبالمعروف (CPI) وهو يقيس تكلفة مجموعة ثابتة من السلع (مثل الغذاء، المسكن، الملبس، الرعاية الطبية) مشتراه بواسطة المستهلك العادي من سكان الحضر، تعرف بسلة المستهلك ، كما إن معدل التضخم يقاس بالتغير (زيادة أو نقص) في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من سنة لأخرى :

$$100X\frac{\mathrm{CPI}_2-\mathrm{CPI}_1}{\mathrm{CPI}_1}= \text{معدل التضخم}$$

فإذا كان معدل التضخم موجبا، فإن هذا يدل على حدوث ارتفاع في الأسعار، كما حدث في ألمانيا في العشرينات أو في بوليفيا في الثمانينات ، وعندما يكون سالبا، فهذا يدل على حدوث انخفاض في الاسعار. وبهذا يظهر الانكماش وتنتشر أثاره ، مثلما كان يحدث احياناً في الدول الشيوعية وأثناء الحرب على الأسعار في بعض اقتصاديات السوق في الدول الرأسمالية ، و قد يكون ذلك هدفاً في حد ذاته . كما أنه قد يكون من غير المرغوب فيه فرض مجموعة من الأسعار تكون ثابتة أو جامدة بشكل مطلق .

1-3-4 التوازن الخارجي

ويقصد به تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي ويتحقق ذلك عندما تتعادل مجموعة التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه تجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة ، ويظهر هذا في ميزان المدفوعات (الذي يسجل فيه كل المتحصلات وكل المدفوعات مع العالم الخارجي). فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات من العالم الخارجي، ويتم تسديد هذا العجز إما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الاجنبية لدى الدولة، ومن ثم تنقص احتياطاتها، أو عن طريق زيادة التزاماتها تجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض، ومن ثم ، تظهر الديون الخارجية وهو ما يلقي بالتزامات وأعباء إضافية على الاقتصاد القومي تؤدي إلى مزيد من التزاماتها في السنوات التالية ، ومن ثم تدخل الدولة في دوامة من عدم القدرة على تحقيق هدف التوازن الخارجي، خاصة إذا ما تفاقمت هذه الديون، ومن ثم، زيادة التزاماتها وأعبائها .ويترتب على ذلك تدهور قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية باستمرار.

اذاَ في حالة العجز فلابد من تدخل الحكومة واتخاذ بعض السياسات لمواجهته، منها تلك السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، ومن ثم زيادة متحصلات الدولة والحد من

مدفوعاتها الخارجية بكافة الوسائل ، ومن ثم، تقليل هذا العجز أو التخلص منه كليا. ذلك لأن استقرار قيمة العملة الوطنية مرتبط بهذا التوازن في ميزان المدفوعات .

محددات الناتج المحلي الإجمالي

يتحدد مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالعديد من العوامل من أهمها ما يلي:

1-كمية ونوعية الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع

2-مدى توافر الكفاءات البشرية مثل القوى العاملة ، ونسبة توظفها في العمليات الإنتاجية

3- علاقة عناصر الإنتاج بالبيئة المحيطة ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي والاستخدام الأمثل للموارد من سكان واستثمارات وتقدم تكنولوجي

4-حجم الطلب علي السلع والخدمات المنتجة ، ونسبة دخولها إلي الأسواق

5-وسائل وأساليب وفنون الإنتاج المتاحة والمستخدمة

6-درجة الاستقرار السياسي و الاقتصادي ومدى انتشارها بين أقاليم المجتمع ومناطقه

7-فعالية السياسة الاقتصادية واهدافها

حيث عادة ما تهدف السياسة الاقتصادية الكلية إلي ما يلي :

أ-تحقيق مستوى مرتفع ومتزايد من الناتج الحقيقي

ب-مستوى مرتفع للتوظف ومستوى منخفض للبطالة، مع العمل علي تقديم وظائف مناسبة بأجور مجزية لأولئك الذين يريدون أن يعملوا

ج-مستوى أسعار مستقر أو بارتفاع متدرج وتحت السيطرة أو المراقبة ، علي أن تتحدد الأسعار والأجور بواسطة أسواق حرة

د- بناء علاقات اقتصادية خارجية تتميز بسعر صرف أجنبي مستقر وصادرات تكون متوازنة أكثر أو أقل من الواردات

ويلاحظ إن دولاً قليلة هي التي نجحت في تحقيق مثل هذه الأهداف، ولكن معظم الدول المتقدمة تبحث باستمرار عن وسائل تحقيقها بالكامل ، وفي معظم الأحيان.

ولقد أثبتت أزمة الكساد العالمي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلا عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة ملحة ، كونه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائيا بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعده على ذلك ، كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلا عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر والعولمة ، يجعل الحاجة إلي السياسات الاقتصادية الكلية امراَ محتوماَ , ويمكن تعريف السياسة الاقتصادية الكلية:

(بأنها مجموعة القواعد والأدوات والإجراءات والوسائل التي تضعها الحكومة وتحكم قراراتها في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من أهداف الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة) .

وقد يتم تحديد سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي لتحقيق النتائج المرغوبة .

أما أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، فهي تتمثل فيما يلي :

- مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة

- مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار
- تدني معدلات النمو الاقتصادي
- تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية
- تزايد عجز الموازنة العامة للدولة
- مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها
- سوء توزيع الدخل القومي
- اختلال مصادر الدخل القومي
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع

1-4أهم السياسات الاقتصادية الكلية

1-4-1 السياسة المالية Fiscal Policy

وتتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والإعانات والضرائب ، ويؤدي تغيير أي منها إلي تغير مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي

فالإنفاق الحكومي يعني بإنفاق الدولة على السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية (الدبابات – الطائرات) والانفاق على المرافق والخدمات العامة (الطرق – بناء السدود) ومرتبات القضاة، وضباط الجيش، ورواتب وأجور الموظفين العاملين في الوزارات والهيئات ، وما إلى ذلك

ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف

والمستوى العام للأسعار , وتتضمن الضرائب كلا من الضرائب المباشرة وهي التي تفرض على دخول الأفراد. والضرائب الغير مباشرة وهي التي تفرض على السلع والخدمات .

وقد يؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار .

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلا عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي .

ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم، حيث يتم اتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

1-4-2 السياسة النقدية Monetary Policy

وتتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع، والائتمان المصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وفي مستوى الاستثمار، ومن ثم في الطلب الكلي وبالتالي يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي.

ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في عرض النقود في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلا عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد ، ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكونا من مكونات الطلب الكلي .

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلا عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية تهدف الى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

1-4-3 السياسات الإقتصادية الدولية International Econ Policy

وقد تحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات :

1-السياسة التجارية Trade Policy

وادوات السياسة التجارية هي التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف إلى التأثير في الواردات والصادرات ، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي يؤثر علي مستوى النشاط الاقتصادي ، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي .

فإذا كانت الدولة تواجه عجزاَ في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات – مثل حصص الواردات – فضلا عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك بهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري .

غير ان أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد فقط بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع (او الطلب الفعال)، وبالتالي زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع.

2-سياسة الصرف الأجنبيForeign Exchange Policy

وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ثم في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية علي مستوى النشاط الاقتصادي . وتتبع الدول نظما مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي فيها، حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب. بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت، وتهدف هذه السياسة عادة إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى علي المدى الطويل .وبعض الدول مثل الولايات المتحدة تتبع نظاما وسطا بين هذين الحدين حيث تسمح لأسعار الصرف بأن تتحرك مع السوق ولكن أحيانا تتدخل لدفع سعر صرف الدولار إلى أعلى أو إلى أسفل .

وعندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى تخفيض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى، مما يؤدي إلى أن تصبح صادرتها أرخص نسبيا، ووارداتها أغلى نسبيا، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد من الواردات وبذلك تقلل او تتخلص من عجز الميزان التجاري .

ويلاحظ ان رجال البنوك المركزية والقادة السياسيين يجتمعون باستمرار لتنسيق سياساتهم الاقتصادية الكلية ، لأن السياسات النقدية والمالية للبلاد المختلفة تتسرب لتؤثر على جيرانها ، سلباً و إيجاباً . ومنذ 1975 أصبح رؤساء حكومات الدول الصناعية الرئيسية يجتمعون كل سنة في

اجتماعات قمة اقتصادية لمناقشة المسائل الاقتصادية المشتركة ولاتخاذ إجراءات مناسبة لتحقيق أهداف مشتركة يتفق عليها في حينه .

ثالثا: سياسة الدخول Income Policy

تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم المتسارع . ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداَ سياسات الأجور والأسعار، حيث Wages & Price Policies يتم علاج التضخم المتسارع ، في حالة حدوثه ، وفقا للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه تخفيض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم بدورة في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وعادة ما تكون تكلفته عالية جداَعلى المجتمع ، وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل لمواجهة هذا التضخم المتزايد أو المتسارع . وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام برامج و إجراءات اختيارية أو إنتقائية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار ، مع ملاحظة أن هذه السياسات تعد بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من هذا التضخم، ولذا يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين الذين يختلفون علي تحديد دور الحكومة في النشاط الإقتصادي ، حتي الآن.

وقد أدت التطورات في العقد الأخير الى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المرغوب فيها ، وقد أظهرت الأزمة المالية الآسيوية في نهاية التسعينات ، وعملية الانهيار الاقتصادى في الأرجنتين في بداية هذا العقد إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية " الحكيمة " ظاهريا قد أدت الى احتمالية نشوب أزمات. وأدى التباين الواضح في القيود

التي تضعها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة والحاجة لتأمين تمويل كاف لعمليات التنمية قد دلت على الحاجة إلى إحداث تغيير في أساليب إدارة الاقتصاد الكلى في الاقتصادات النامية المفتوحة على النحو التالي :

- لابد من تطوير السياسات الاقتصادية الكلية ضمن إطار منسق ، وبحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض.
- يجب أن يكون الأفق الزمنى متوسط المدى ، وأن يكون موضوعا ضمن إطار يقدم الخطوط العريضة التي تنظم استراتيجيات الاقتصاد الكلى والانفاق العام ، كما يجب أن تحظى أهداف النمو الاقتصادى ، واستقرار سبل العيش ، وإضافة فرص عمل جديدة في أسواق العمل بأهمية خاصة ، وأن لا يتم التضحية بها من خلال فرض قيود إضافية على استقرار الاقتصاد الكلى والسيطرة على التضخم.
- إن معدلات النمو الاقتصادي ليست فقط هي القضية المحورية ، بل طريقة ومصادر هذا النمو ، وفي الحقيقة فإن معدل نمو متوسط ومستدام ، والذى يتضمن إضافة المزيد من فرص عمل وتخفيض مستويات الفقر يكون مفضلا على معدل نمو أعلى ولكن مبنى على عدم مساواة اكبر في الدخول ، ويحتوى علي إمكانية اقل لمقاومة التقلبات والأزمات
- يجب أن يكون الهدف الأساسي لمعظم البلدان النامية هو إضافة فرص عمل منتجة تؤدى إلى عمل ودخل لائق ، وهذا يتطلب اكثر من مجرد تدخل في قطاع واحد.
- وضع سياسات للاقتصاد الكلى ، فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الاستثمار ، والسياسات المالية والانفاق العام كلاهما يلعب دوراَ مهما في

هذا المجال . إذ يجب الاقرار بأهمية الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة ومشروعات المياه والصرف الصحي.

- كما يجب أن تتماشى السياسة النقدية مع السياسة المالية ، وليس العكس ، ويجب أن تكون كلا السياستين موجهة نحو اهداف اقتصادية حقيقية مثل إضافة المزيد من فرص العمل الحقيقية ، وحماية أسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص رقعة الفقر . وكل هذا له إنعكاسات على نوع الاستقلالية التي تمنح للبنك المركزي في إدارة عرض النقود ، وهي أيضا تعنى أن عملية استهداف التضخم بحد ذاتها لا يمكن أن تكون الهدف المحوري للسياسة النقدية.
- فالسياسة الاقتصادية الكلية يجب أن تعير اهتماما كبيراَ لاعتبارات المساواة والانصاف بين جميع الفئات والحرف والمناطق والأقاليم.

ويجب التنويه إلي أن هناك نوع جديد من السياسات الإقتصادية الكلية وهو ما يعرف بسياسة جانب العرض ، وقد ظهر في عهد الرئيس ريغان بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من عام 1981 إلي عام 1986 ومثل معظم السياسات الاقتصادية تحاول سياسات جانب العرض إبراز أهمية ظاهرة الإقتصاد الكلي من خلال وصف سياسة مستقرة للنمو الاقتصادي ، وبشكل عام فان هناك ثلاثة ركائز أساسية لهذه السياسة هي:

1- السياسة الضريبية

2- السياسة التنظيمية أو التشغيلية

3- السياسة النقدية

والفكرة الرئيسية وراء هذه الركائز الثلاث هي أن الانتاج هو المحدد الأكثر أهمية بالنسبة للنمو الاقتصادي. ويمكن توضيح فكرة اقتصاديات جانب العرض من خلال دراسة توازن اقتصاد كلي لنموذج مبسط حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي لتحديد الناتج الكلي ومستوى الاسعار ، بعد ذلك يمكن توضيح أن الزيادة في العرض الكلي الناجمة عن تخفيض الضرائب وبالتالي تخفيض التكاليف سوف يؤدي إلي زيادة الأرباح ، ومن ثم حدوث زيادة في الناتج الكلي ، وتخفيض في المستوى العام للأسعار.

في الحقيقة فإن اقتصاديات جانب العرض تذهب بعيدا فتوضح أن جانب الطلب غير ذي أهمية كبيرة ، لأن الافراط في الانتاج أو النقص فيه ليسا بظواهر مستمرة أو قابلة للبقاء ، ويجادل المؤيدون لجانب العرض بأنه حين يكون لدى الشركات فائض في الإنتاج فسوف يؤدي ذلك لخلق فائض في الكمية المخزونة وبالتالي فان الأسعار سوف تنخفض والمستهلكين سيزيدون مشترياتهم لمعادلة العرض الفائض.

ويصحح اقتصاديوا جانب العرض خطأ أساسيا في الاقتصاد الكينزي ، وهو أن الاقتصاد الكينزي يعرف على أنه ادارة الطلب واهمال العرض ، حيث أن الطلب هو العنصر المهم ، والعرض يستجيب للطلب ، والطريقة التي يراها الكينزيون أن الطلب يجب أن يكون مرتفعا للحفاظ على معدلات تشغيل عالية أو في مستوى الاستخدام الكامل ، فالاقتصاديون الكينزيون لديهم حساسية للبطالة والمعاناة الانسانية اللتان ارتبطتا بالكساد الكبير ، وقد نسبوا الكساد الى أن الطلب الكلي لم يكن فعالا بما يكفي لإبقاء كل شخص في عمله ، وكانت سياستهم هي تأمين الطلب الفعال.

ما أوضحه اقتصاديوا جانب العرض للكينزين هو أن معدلات الضريبة العالية لا تسيطر على التضخم ، وبدلا من ذلك تساهم تلك المعدلات المرتفعة في تفاقم التضخم . كما أن التغير في المعدل الحدي للضرائب ، والتعديل النسبي في الاسعار يعمل على رفع منحنى العرض الكلي وليس منحنى الطلب الكلي . فالزيادة في المعدلات الحدية للضرائب ستؤدي الى تخفيض الأرباح بالنسبة للعمل والاستثمار مما سينتج

عنه انخفاض في مستوى العرض الكلي، وبالعكس فان تخفيض معدلات الضرائب الحدية سيزيد من مكافآت العمل والاستثمار وبالنتيجة سيرتفع العرض الكلي.

5-1 مقومات السياسة الاقتصادية الكلية

إن الحد الأدنى من الأهداف التي يرمى إليها راسم السياسة الإقتصادية الكلية في أي بلد (متقدم أم نام) يمكن تلخيصها فيما يلي :

- الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظف الكامل لقوة العمل.
- الحفاظ على مستوى عال من الانفاق الاستثماري (عام أو خاص).
- الحد من مستوى العجز في ميزان مدفوعات الدولة.
- مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي .
- تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

إن نقطة البدء في تكوين تصور مبدئي عن الصورة الكلية للإقتصاد القومي تتمثل في محاولة تقدير معادلة الناتج المحلى الاجمالى في الأجلين القصير والمتوسط ، ووفقا لهذا التصور يمكن التفرقة بين نوعين من المتغيرات الاقتصادية الكلية Macro – Economic Variables

اولهما : المتغيرات المستقلة : وهي تمثل قيم ثابته معطاه بناء علي تقديرات مستقلة ، وتسمى هذه المتغيرات " معطاه من الخارج " وتعرف بلغة الاقتصاديين بأنها مستقلة، وتمثل مقطع الدالة الإقتصادية مع المحور الصادي.

ثانيهما : المتغيرات الأخرى التي تتغير قيمها بتغير قيم المتغيرات الأخرى ، وهي تسمي متغيرات " تابعة " أو ، حيث أن القيم التي تأخذها تلك المتغيرات تشتق من حركة قيم المتغيرات الأخرى ، وهي تشكل الجزء السلوكي في الدالة الإقتصادية ، وتمثل ميلها .

ويمكن لنا , على سبيل التبسيط , إعتبار متغيرات آلية و مستقلة مثل : مستوى الإنفاق الحكومي ومستوي الإستثمار الكلي وعرض النقود ، وهي تمثل قيم معطاه بناء على توقعات وتقديرات مستقلة للخبراء والمسئولين ، ويعلن عن قيمها إجمالياَ عند إعتماد الموازنة السنوية للدولة. بينما نجد متغيرات أخرى مثل الإنفاق الاستهلاكي وإجمالي الواردات الكلية تنتمي إلى المجموعة الثانية ، أي تتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات الاخرى المعطاة ، خاصة عند إرتباطها بالدخل علي سبيل المثال .

ووفقا لهذا التصور ، يمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للناتج المحلي الإجمالي خلال أي فترة زمنية علي النحو التالي :

الناتج المحلي الإجمالي= كمية السلع والخدمات المنتجة x أسعارها

وتمثل الدالة السابقة دالة العرض الكلي في معظم الإقتصادات الحديثة ، حيث إن العرض الكلي هو مجموع السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، مقومة بالنقود .أما الطلب الكلي فهو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشترين في اقتصاد معين ، ويتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي. فإذا ما حدث وزاد الطلب عن العرض عند مستوى التوظف الكامل أدى ذلك إلى حدوث التضخم أما إذا حدث قصور في الطلب عن عرض التوظف الكامل فسيؤدي ذلك إلى ظهور ما يعرف بالركود أو الكساد . ويمكن كتابة دالة الطلب الكلي (أو الفعال) كما يلي :

دالة الطلب الكلي= الإنفاق الاستهلاكي+ الإنفاق الاستثماري+ الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج

وإذا كان التوازن يعني تعادل القوى المتضادة في فترة زمنية معينة ، وظهوره عندما يتساوى إجمالي الإنفاق الإستثماري مع إجمالي الإدخار، فإن عدم تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي يؤدي إلي ما يعرف بالاختلال ، حيث يكون أحدهما مختلف عن الآخر.

ويمثل نموذج الطلب الكلي/ العرض الكلي النموذج الأكثر إستخداماَ وتطوراَ بين النماذج الإقتصادية عند الحاجة إلي حل مشكلات الأقتصاد الكلي، حيث يعالج جانبي الطلب والعرض معا وكيفية تحدد السعر والدخل في الاقتصاد فضلا عن تفسير تقلبات هذين الأخيرين. فيتحدد الطلب من خلال سوقي السلع والنقود معبراَ عنه بالطلب الكلي، كما يتحدد العرض الكلي من خلال السوقين. وعلى ذلك يتحدد التوازن بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. ومن ثم فإن مستوى الطلب الكلي يعتمد على السعر ويتحدد بمنحني الطلب الكلي الذي يظهر العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر. هذا وتؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الناتج والتوظف ما لم يكن الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظف الكامل، فإن الأسعار عندها تتجه للإرتفاع (حدوث التضخم). أما منحني العرض الكلي فيمثل العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر. وكما هو معروف من واقع دراسة مبادئ الاقتصاد، فإن ارتفاع الطلب لن يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، حيث يمكن زيادة الإنتاج (الدخل) لمواجهة زيادة الطلب. أما عند ارتفاع الطلب وكان الاقتصاد قريباَ من مستوى التوظف الكامل فإنه يصعب زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة دون المخاطرة بإحداث تضخم. وقد يحدث أن ينتقل منحنى العرض يسارا بالانخفاض بسبب تأثير السياسات المالية وصدمات العرض كما حدث في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي عندما أدى الحظر النفطي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية فأنخفض العرض الكلي مما أحدث كسادا واسع النطاق مصحوبا بتضخم متسارع عرف وقتها بظاهرة التضخم الركودي Stagflation والتي كانت ظاهرة جديدة لم يعهدها الاقتصاد من قبل.

1-6 الدخل القومي والناتج القومي

يعد الناتج القومي الإجمالي Gross National Product من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي ومقدرة الاقتصاد على إنتاج مختلف السلع والخدمات. وعندما نحاول إعطاء قيمة نقدية للسلع والخدمات المنتجة من قبل اقتصاد معين خلال فترة معينة، فإن مجموع تلك القيم هو ما يعبر عنه بالناتج القومي. ولكي نتوصل إلى مفهوم الدخل والناتج القومي ينبغي لنا أن نستعرض أولاً ما يعرف بنموذج "حلقة التدفق الدائري للدخل" Circular Flows of Income والذي يوضح العلاقات المتشابكة بين القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد الوطني (العائلي، الإنتاجي، الحكومي، والعالم الخارجي).

1- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله (الذي يحصل عليه) على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، وهذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين.

2- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالية كالبنوك والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدموها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي.

3- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين. هذا علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من مدفوعات الضمان الاجتماعي أو المدفوعات التحويلية Transfer Payments .

4- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات الغير متوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة صادراتهم من السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف الناتج القومي بأنه " القيمة السوقية لجميع السلع النهائية و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". أما الدخل القومي National Income فهو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة". ويعرف الإنفاق الكلي Total Expenditure بأنه عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد". لتكون تلك القطاعات الأربعة هي:

1- القطاع العائلي (قطاع المستهلكين).Households Sector

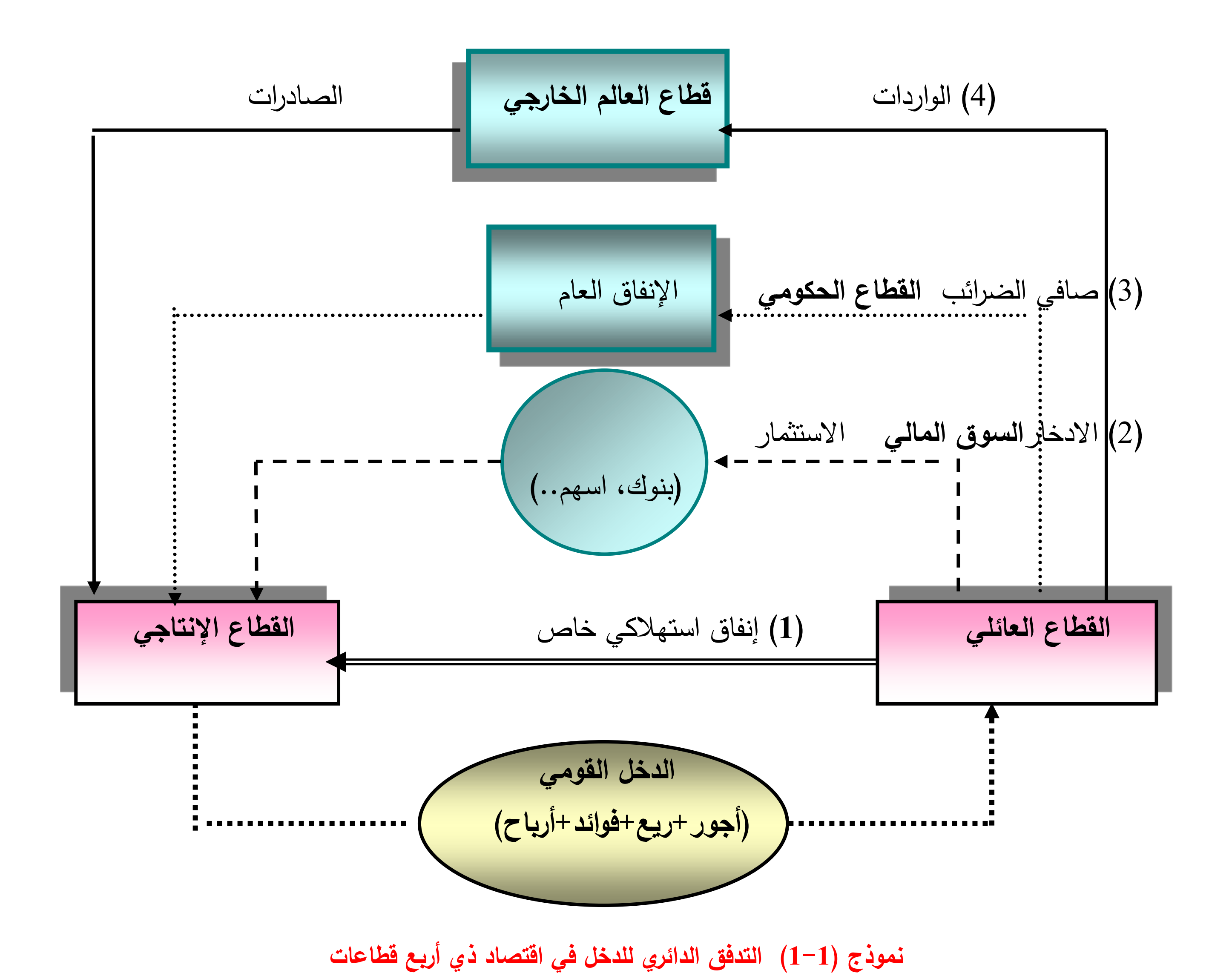
2- قطاع المنتجين (القطاع الإنتاجي).Producers Sector

3- القطاع الحكومي.Government Sector

4- قطاع العالم الخارجي.Foreign Sector

ويمكن تلخيص معادلات القياس السابقة كما يلي:

المؤشر	معادلة القياس
الدخل القومي الإجمالي	= الإنفاق الإستهلاكي+الإنفاق الإستثماري+الإنفاق الحكومي+صافي التعامل مع الخارج
صافي الدخل القومي	= الدخل القومي الإجمالي – إستهلاك رأس المال
إستهلاك رأس المال	= إجمالي الإستثمار – صافي الإستثمار
الدخل القومي	= صافي الدخل القومي– الضرائب غير المباشرة = إجمالي عوائد أصحاب عناصر الإنتاج = الأجور + الأرباح + فوائد رأس المال + الريع
الدخل الشخصي	= الدخل القومي – الضرائب علي أرباح الشركات – أرباح الشركات غير الموزعة – حسومات التقاعدأوالضمان الإجتماعي + المدفوعات التحويلية
الدخل المتاح	= الدخل الشخصي– ضريبة الدخل = الإستهلاك + الإدخار



نموذج (1-1) التدفق الدائري للدخل في اقتصاد ذي أربع قطاعات

الفصل الأول: أساسيات دراسة المادة

اولاَ: طرق قياس الناتج القومي

يمكن قياس الناتج القومي بأربع طرق رئيسية وهي : طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل وطريقة القيمة المضافة .

أ- طريقة الناتج النهائي :

تقوم هذه الطريقة على أساس جمع القيم النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياَ خلال العام . وتفادياً للإزدواج الحسابي و التكرار فان الأرقام تتضمن فقط السلع النهائية دون الأولية أو الوسيطة، على أن يكون ذلك على أساس القيم (الكمية × السعر) لا الكميات .

ونشير هنا إلى أن هناك فرق بين الناتج المحلي و الناتج القومي فالأول أساسه جغرافي أما الأخر فأساسه الجنسية .

كما تجب الإشارة إلى أن هناك عمليات غير سوقية و هي العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود فحساب السلع السوقية سهل على عكس الغير سوقية وسوف نرى لاحقاً هل يتم إضافتها إلى الناتج القومي الإجمالي أم لا .

ب- طريقة الإنفاق :

تقوم هذه الطريقة بجمع كافة أنواع الإنفاق (للقطاعات الاقتصادية الأربعة) اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية أو تامة الصنع محلياَ ، لكل القطاعات الإقتصادية في الدولة ، في عام . أي أن الإنفاق الكلي الفعلي = الناتج القومي الإجمالي = الإنفاق الاستهلاكي + الأنفاق الاستثماري + الأنفاق الحكومي+ صافي التعامل مع الخارج.

1- الإنفاق الاستهلاكي :

ويشمل إنفاق القطاع العائلي على :

- السلع المعمرة كالسيارة أو أثاث أو ثلاجة .
- السلع الغير معمرة مثل المواد غذائية .
- الخدمات الطبية وخدمات المهندس والمحامي وعامل الصيانة .

ونشير إلى استبعاد الخدمات الشخصية المجانية التي يقدمها الأفراد لأنفسهم ولأسرهم دون مقابل كخدمات ربات البيوت أو إصلاح الرجل لسيارته بنفسه وذلك لصعوبة تحديدها وعدم إمكانية حصرها.

2- الإنفاق الاستثماري :

وهو الإنفاق الذي يتم بواسطة رجال ومنشآت الأعمال والمنتجين ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ويتضمن :

- الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات .
- جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية . ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها .
- التغير في المخزون والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية . فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته في حين أن السحب من المخزون جزء لابد من طرحه .

ونشير هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات (لأنه مجرد تحويل لأصل موجود) أو الأصول الملموسة المستعملة . وكذلك الحال بالنسبة لإعادة

بيع أي أصل مستعمل حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً .

والإنفاق الاستثماري يقصد به الاستثمار الإجمالي وليس الصافي لأن :

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال) حيث أن الاستثمار الإحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله سلع استثمارية جديدة .

3- الإنفاق الحكومي :

ويشتمل على مشتريات الحكومة من سلع مختلفة و خدمات وهي في ذلك تشبه القطاع العائلي كبناء المدارس و المستشفيات و توظيف الطبيب والمدرس و المهندس كما يشمل الحكومية المجانية كالأمن والدفاع المدني وتحسب حسب تكلفتها لان اغلبها ليس له مثيل في السوق .

ولكننا نشير هنا إلى المدفوعات التحويلية وهي التي تنفقها الحكومة دون الحصول على مقابل لها فهي مدفوعات لا تعكس أي إنتاج جارٍ مثل تعويضات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة ومعونات الشيخوخة والحرب ومكافآت الطلاب فهي لا تدخل ضمن الإنفاق الحكومي لكونها نفقات لا تعكس أي إنتاج جاري .

4- صافي التعامل مع الخارج (صافي الصادرات) :

إن الواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي ، في حين تضاف قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي .

ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات – الواردات)

وأخيرا فإن : الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري الإجمالي + الإنفاق الحكومي+ صافي التعامل مع الخارج .

ج- طريقة الدخل :

وهي عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، وهي عام . أي انه عبارة عن ريع وأجور وفوائد وأرباح وسوف نتطرق إلى كل منها بالتفصيل كالتالي :

1- الأجور والمرتبات :

تمثل دخل عنصر العمل وتشمل جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية والبدلات وخلافة والعمولات والهبات والمزايا المادية والعينية .

2- الأرباح :

تمثل دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات التعاونية وتنقسم إلى :

- دخل الملاك :الدخل من نشاط الشركات الفردية والبسيطة .
- أرباح الشركات :ربح شركات المساهمة والتي يتم توزيعها على المساهمين والأرباح المحتجزة(غير الموزعة)، وما يدفع للدولة كضرائب من الأرباح .

3- الريع أو الإيجار :

وهو العائد الذي يحصل علية ملاك الأراضي أو الموارد و يشمل إيجار الأراضي أو المزارع أو المساكن أو المحلات التجارية . إضافة إلى قيمة تقديرية للمساكن التي يقطنها أصحابها (كأنهم مستأجرين أما السلع التي يمكن استهلاكها كاستهلاك المزارع لما في مزرعته أو الصياد لما اصطاد فتحسب على أساس مثيلاتها في السوق) وما يحصل علية أيضا أصحاب براءة

الاختراع أو حقوق التأليف (لم توضع ضمن الأجور والمرتبات لأنها تعتبر ملك لصاحبها كالمنزل فهو ملك له بالكامل) .

4- الفائدة :

وهي عبارة عن الدخل النقدي الذي يحصل علية أصحاب رأس المال من منشآت الأعمال أو البنوك نتيجة عملية الإقراض ولا يدخل ضمنها مدفوعات الفائدة التي تدفع بواسطة المستهلكين ,وبجمع الدخول السابقة نحصل على :

الدخل القومي = **الأجور والمرتبات** + **الأرباح** + **الإيجار** + **الفوائد** .

كذلك يمكن الحصول علي المفاهيم الأخرى كما يلي :

الناتج القومي الصافي = **الدخل القومي** + **ضرائب غير مباشرة** – **إعانات الإنتاج** .

الناتج القومي الإجمالي = **الناتج القومي الصافي** + **إهلاك رأس المال** (**الاستثمار الاحلالي**)

د- طريقة القيمة المضافة:

يتم حساب مجموع القيم المضافة من الإنتاج المحلي من السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل إنتاجها ابتداءَ من مرحلة المادة الخام إلي مرحلة السلعة أو الخدمة النهائية في فترة زمنية معينة (عام). ويقصد بالقيمة المضافة مجموع الزيادات في قيم السلع والخدمات خلال مراحل إنتاجها وتساوي قيم بيع السلعة أو الخدمة المنتجة في كل مرحلة بعد خصم قيم مستلزمات الانتاج المستخدمة في انتاج هذه السلعة او الخدمة في هذه المرحلة .

ملاحظات يجب مراعاتها عند المقارنة بين الناتج القومي لفترتين زمنيتين مختلفتين أو لدولتين مختلفتين:

- توحيد أساس الحساب وطريقته فلابد من التأكد بأن تقديرات الناتج ومكوناته قد تمت بنفس الأسلوب في الدولتين أو الفترتين .
- الأخذ بنصيب الفرد من الناتج القومي لكونه من أكثر المقاييس دلالة على الرفاهية والمستوى المعيشي فالناتج القومي لا يقيس عدد السكان وتوزيع الناتج بينهم ، حيث إن نصيب الفرد من الناتج يساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي مقسوما على عدد السكان .
- التحسن في نوعية المنتجات لا بد من ان يؤخذ أيضا في الاعتبار فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي لا يعكس التحسينات التي قد تطرأ على نوعية السلع والخدمات المقدمة خاصة إذا ما جرت المقارنة لسنوات متباعدة .
- هيكل الإنتاج وتوزيعه فالناتج القومي مقياس كمي وليس نوعي وبدون شك فان توزيع الإنتاج يؤثر على الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها أفراد المجتمع .
- تعديل الناتج القومي الإجمالي وفق تغيرات الأسعار للتعرف على التغير الحقيقي الذي يطرأ على الإنتاج .

ثانياَ: مبادئ وتوصيات المدرسة الكلاسيكية

Principles and recommendations of the classical school

تتضمن معطيات النظرية التي تقوم عليها هذه المدرسة ، والتي تفسر كيفية عمل النظام الاقتصادي الحر وفق مجموعة من الفرضيات التي يمكن تحديد بعضها كما يلي:

أ–توافر الحرية الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي

ب– سيادة نظرية التوافق الاجتماعي

ج– تحقق المنافسة الكاملة ، وآلية جهاز الثمن

د- توازن النشاط الاقتصادي

هـ - وجود حافز الربح عند المنتجين

و- تحليل الظواهر والأحداث علي المدي الطويل

تأسيساً علي ذلك إعتقد الاقتصاديون الكلاسيك و لفترة طويلة من الزمن أن النظام الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل، لكن الأيام اثبتت عدم صحة نظريتهم نتيجة لحدوث الكساد العظيم الذي اجتاح العالم في الثلاثينيات من القرن الماضي. تلى ذلك ظهور النظرية الحديثة للتوظف أو ما يعرف بالنظرية الكينزية نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي "جون مينرد كينز" (John Maynard Keynes) والتي كانت ذات قيمة وأهمية كبرى حتى مؤخراَ حينما ظهرت حالة جديدة مخالفة ، والتي عرفت بظاهرة "التضخم الركودي" Stagflation وهي عبارة عن "الارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة".

وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن نظام التحليل الاقتصادي نشأ في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ظهور العالم الاقتصادي ديفيد ريكاردو(1772-1823م) وحتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين. ولا يشير هذا النظام الكلاسيكي إلى نظرية متكاملة بالمعنى الدقيق، لأنه رغم وجود الكثير من الأفكار في كتابات الاقتصاديين الكلاسيك والتي تتعلق بالناتج والتوازن والعمالة، إلا أنها كتابات لا تحتوي توضيح كامل للعوامل الأساسية المحددة لتلك المتغيرات، كما أنه لا توجد نظريات كاملة في التحليل الاقتصادي الكلي عند ظهور هذه المدرسة.

اعتقد الكلاسيك classical أن النظام الاقتصادي الرأسمالي قادر على تحقيق التوظف الكامل للموارد، وأنه إذا ما حدث أي انحراف عن مستوى التوظف الكامل كما في حالات الحروب أو الكوارث أو الإضرابات السياسية، فإن ضوابط تلقائية من خلال جهاز الثمن سرعان ما يعيد الاقتصاد القومي إلى حالته الطبيعية وهي حالة التوظف الكامل. وعلى الرغم من كون النظرية أصبحت مرفوضة من جانب

اغلبية الاقتصاديين إلا أنه من الضروري لكل إقتصادي دراستها كخلفية لدراسة النظرية الحديثة للتوظف. فالنظرية الكلاسيكية تقوم على اعتقادين أساسيين هما:

1- أنه من غير المحتمل حدوث قصور في الطلب الكلي أوالإنفاق(مستوى إنفاق غير كافي لشراء إنتاج التوظف الكامل).

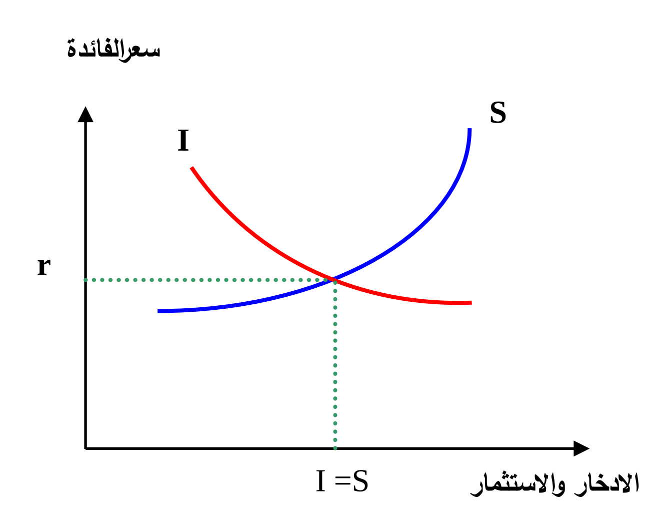
2-أنه حتى لو حدث قصور في الإنفاق فإن تعديلاً تلقائياً في الأسعار والأجور يحدث ليمنع انخفاض الإنفاق الكلي من أن يؤدي إلى انخفاض الناتج الحقيقي والتوظف والدخل.

من هنا يظهر أن النظرية الكلاسيكية تتركز على عدة فرضيات منها توافر شروط المنافسة الكاملة في أسواق السع والخدمات ومرونة الأسعار والأجور وعدم أواستحالة حدوث عجز في الطلب. وهذا الاعتقاد بالنسبة للكلاسيك كان مبنيا على إيمانهم بقانون سايSay's Low (نسبة إلى الاقتصادي الفرنسي "جان باتست ساي") ومضمونه أن عملية إنتاج السلع إنما تولد قدراً من الدخل يعادل تماماً قيمة السلع المنتجة. بمعنى أن إنتاج أي قدر من الناتج إنما يولد تلقائياً المال الكافي لسحب هذا الناتج، وينص القانون باختصار على أن "كل عرض يخلق الطلب عليه" "Every Supply Creates Its Demand". وفي ظل هذه الافتراضات تتمثل القوة الدافعة للنظام في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء. كما تستمد النظرية الكلاسيكية أساس تحليلها الإقتصادي من أسلوب التوازن الجزئي ، وليس الكلي .

ويعتقد الكلاسيك classical أن القطاع العائلي سوف يعرض الموارد في السوق وذلك فقط إذا كانت لديهم الرغبة في استهلاك بعض السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومي. ولو فرض أن مكونات الناتج إنما هي متفقه مع رغبات وتفضيلات المستهلكين فلابد من سحب ذلك الناتج من الأسواق بواسطة طلب المستهلكين. أي إذا رغب المنتجون في بيع إنتاج التوظف الكامل فما عليهم إلا أن يقوموا بعرض هذا الناتج، وقانون ساي يضمن لهم توافر القوة الشرائية الكافية لإمتصاص هذا الناتج. إلا أنه يتضح من

التفسير السابق انه يغفل أمراً هاماً حيث أنه بالرغم من حقيقة كون أي مستوى من الناتج إنما يولد دخلاً مساوياً لهذا الناتج ، ولكن ليس هناك ما يضمن أن الحاصلين على الدخل سوف ينفقونه بالكامل على شراء الناتج . فمن المحتمل أن يتسرب جزء من الدخل في صورة مدخرات، حيث يعد الادخار تسرباً من تيار الدخل/ الإنفاق، الأمر الذي يبطل إنطباق قانون ساي. فوجود الادخار يترتب عليه حدوث قصور في الطلب الكلي، أي أن العرض لن يخلق الطلب الكافي عليه.

لهذا لم يوافق الاقتصاديون الكلاسيك Classical Economists على أن الإدخار سوف يؤدي إلى حدوث قصور في الإنفاق وبالتالي حدوث بطالة، فهم ينظرون إلى الادخار على أنه صورة أخرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار. وتفسيرهم في ذلك أن كل ريال يدخر بواسطة القطاع العائلي سوف يستثمر بواسطة المنتجين. ولكن: ماذا لو فرض وكان ما يعرضه المنتجون من استثمارات لا يساوي ما يدخره الأفراد؟ يقال هنا أن الحكم لسعر الفائدة، والذي يمثل في نظر الكلاسيك المكافأة التي يحصل عليها الأفراد مقابل الادخار. فالأفراد عادة مايفضلون الاستهلاك على الادخار، وعليه فإنهم لن يقوموا بزيادة مدخراتهم إلا إذا دفعت لهم مكافأة أكبر. وبناء على ذلك فإن الكلاسيك يؤمنون بأن سعر الفائدة كفيل باعادة التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال تأثيره الطردي على الأول والعكسي على الثاني ، فيكون المنتجون مستعدون لرفع سعر الفائدة مادام الإستثمار مربحاَ ، للحصول علي الأموال القابلة للإستثمار .

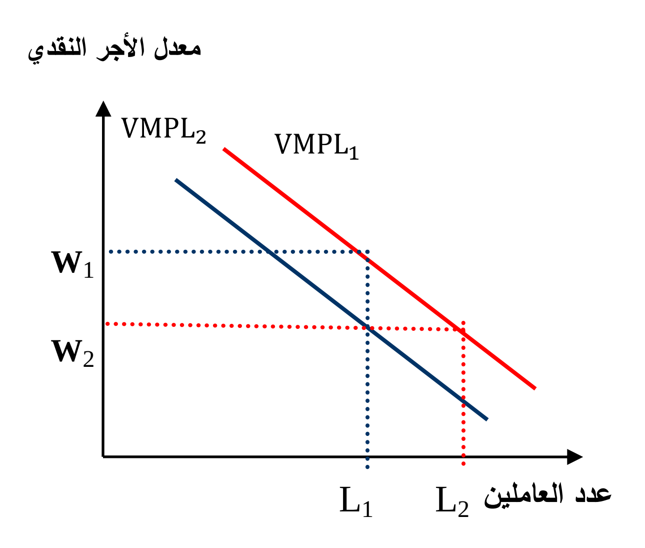


شكل رقم (1-2) تعادل الادخار مع الاستثمار

وطالما أن إنتاجية رأس المال تتناقص مع زيادة حجمه ، فإن عدد المشروعات الاستثمارية المربحة سيزداد مع انخفاض سعر الفائدة. وعلى ذلك يكون منحنى الطلب على الاموال الموجهة للإستثمار متمثلا بالمنحنى سالب الميل (الطلب) . I على الرسم. أما الأموال الموجهة للاقراض والتي هي مدخرات في الأساس فيعبر عنها بالمنحنى S الموجب الميل (العرض). فإذا حدث وارتفع سعر الفائدة حيث يكون الادخار أكبر من الاستثمار بمعنى وجود فائض في عرض الأموال، فإن سعر الفائدة يبدأ في الانخفاض ويستمر في ذلك حتى المستوى الذي يعود فيه التوازن بين الادخار والاستثمار، والعكس صحيح.

وبذلك يرى الكلاسيك أن مرونة سعر الفائدة تؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار، وتعمل مرونة هذا السعر على المحافظة على التدفق الدوري للدخل. ولما كان الكلاسيك يفترضون وجود فرص غير محدودة للاستمار، فإن الاقتصاد يعمل دائما في ظل الاستخدام الكامل بصرف النظر عن مقدار ما يرغب الناس في إدخاره.

وهناك من يقول ماذا لو فشل سعر الفائدة في إعادة التوازن المنشود؟ يجيب الكلاسيك: حتى لو عجزت أسعار الفائدة على إحداث التوازن، فإن مرونة أسعار السلع والخدمات كفيلة باحداث ذلك التوازن. أي أن انخفاض الانفاق الكلي مثلاً سوف يتبعه انخفاض في المستوى العام للأسعار، فيزيد الإنفاق ويتحقق التوازن. أما مرونة الأجور فهي تعني أن قوة السوق تدفع بالأجور إلى الانخفاض إلى أن يتم استخدام جميع المتعطلين عن العمل، كما هو موضح بالرسم التالي :

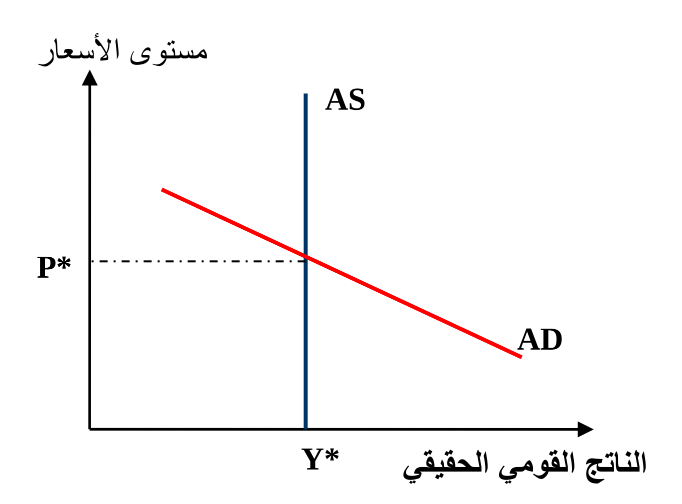


فإذا كان عدد العمال الباحثين عن العمل هو L_1 وكان معدل الأجر المطلوب هو W_1، في حين أن قيمة الناتج الحدي لهؤلاء العمال هي $VMPL_1$ ، فإن عدد العمال المتعطلين عن العمل يكون L_1, L_2 . هذه البطالة ستدفع العاطلين إلى البحث عن عمل بأجر أقل فتندفع الأجور إلى أسفل أي إلى المستوى W_2ويلتحق جميع العاطلين عن العمل بسوق العمل عند هذا المستوى الأقل من الأجر.

وتعتبر متطابقة "فيشر" Fisher أو معادلة التبادل من الأسس المهمة للتحليل النقدي الكلاسيكي، حيث تنص هذه المعادلة باختصار على أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة لابد من أن تتساوى مع القيمة النقدية للسلع والخدمات المتداولة خلال تلك الفترة. وتفترض المدرسة الكلاسيكية أن الطلب على النقود يتشكل بناءا على أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل فقط، ومن ثم تفي بدافع المبادلات.

وعليه يتحدد الطلب على النقود وفقا لما تشتريه تلك النقود من السلع والخدمات ، أي أنه طلب على النقود الحقيقية والتي تتحدد قوتها الشرائية بقسمة كمية النقود على المستوى العام للأسعار. فإذا اعتبرنا أن كمية النقود هي M، وسرعة تداولها هي V، فإن كمية النقود المتداولة تكون: VM. ولو كانت كمية السلع والخدمات المتبادلة هي Y، ومعدل سعرها P ، فإن القيمة النقدية لتلك السلع والخدمات يكون PY. (علما بأن سرعة دوران النقود هي عدد المرات التي تستخدم فيها الوحدة النقدية لإجراء المعاملات خلال فترة زمنية معينة، وهي تمثل مقلوب النسبة المحتفظ بها في شكل نقود سائلة للوفاء بالمعاملات). وعليه تكون معادلة التبادل كالتالي: $VM = PY$

وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظراً لإفتراض التوظف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة ، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة عرض النقود يترتب عليه إرتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة .



كما أن نظرتهم إلي الحياة الإقتصادية تتضمن وجود إنفصام Dichotomy بين المتغيرات النقدية والمتغيرات العينية ، بمعني إن التحليل الكلاسيكي هو تحليل ثنائي، ويهتم بالتمييز بين المتغيرات الحقيقية مثل الكميات والأسعار النسبية ، والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بدلالة القيم النقدية مثل مستوى الاسعار،

معدل التضخم، الأجر النقدي، وتعتبر الازدواجية الركيزة المحورية للنظرية الكلاسيكية ، حيث تهتم بدراسة المتغيرات الحقيقية دون الإشارة أو الاستعانة بالمتغيرات النقدية. مع عدم تأثر أحدهما بما يجري في الآخر.

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي Aggregate demand in the classical concept يمثل الطلب الكلي وفقا لإفتراضات النظرية الكلاسيكية فإن العلاقة دائماً ماتكون عكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحنى الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل السابق.

وختاماً يمكن القول بأن فكر المدرسة الكلاسيكية لم يتبلور عنه ما يمكن أن يعتبر نظرية اقتصادية شاملة ومتكاملة تبحث في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي ، أوتطوير دور الدخل في السيطرة علي هذا النشاط ، أوالتغلب علي مشاكله . كما أن الإفتراض بأن النظام الرأسمالي قادر على إدارة نفسه ذاتياً و تلقائياً بالشكل الذي يجعل من توازن التوظف الكامل للموارد أمر دائم التحقق ، وبشكل مضمون ، قد يكون مبالغاَ فيه . لذلك فقد وصف هذا الفكر بأنه فكر يميل إلى التفاؤل ، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الجو الاقتصادي العام الذي ساد وإنتشر خلال الفترة الزمنية التي سبقت حدوث الكساد الكبير.

ثالثاَ: مبادئ وتوصيات المدرسة الكينزية

إنتقد عدد من الاقتصاديين النظرية الكلاسيكية للتوظف بعد حدوث الكساد الكبير. و في عام 1936 قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظف، الفائدة والنقود" General Theory of Employment,Interest, and

Money والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة. وتتعارض نظرية التوظف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية، حيث ترى النظرية الحديثة أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يعمل وفق الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظف الكامل ، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد . فحالة التوظف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق. لذلك فالمستوي المتحقق من الدخل ليس هو مستوي التوظف الكامل بشكل مستمر .

وتتلخص أهم مقومات النظرية الكينزية فيما يلي:-

1-عدم ارتباط خطط الادخار بخطط الاستثمار

ترفض النظرية قانون ساي بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التزامن بين خطط القطاع العائلية فيما يتعلق بالإدخار مع خطط قطاع رجال الأعمال أو المنتجين فيما يتعلق بالاستثمار. فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عليها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الكينزية تقول بأن ادخار أكثر معناه استهلاك أقل وبالتالي طلب أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة . فكيف يمكن التوقع بأن يتوسع رجال الأعمال في استثماراتهم في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات؟ كما تؤكد النظرية الكينزية هذه الفكرة بقولها أن كلا من الإدخار والاستثمار يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة . فدوافع الإدخار (شراء سلعة في المستقبل، الاحتياط لأي ظروف طارئة، لضمان مستقبل الأبناء، حباً في المال.. إلخ). تختلف تماماً عن دوافع الاستثمار (تحقيق الربح).

2-سعر الفائدة

إن سعر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو معدل الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على

زيادة استثماراتهم. إضافة إلي أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية ، ويتحدد مستواه في السوق النقدية بتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب على النقود .

3- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار

تنكر النظرية الكينزية أن وجود مرونة في الأجور والأسعار بالدرجة التي يمكن معها ضمان العودة إلى التوظف الكامل و ذلك على أثر حدوث انخفاض في الانفاق الكلي هو أمر يصعب حدوثه نظراَ لقابليتهما للإرتفاع ، ومقاومتهما لأي إنخفاض . فنظام الأسعار في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الحديث لم يعد نظام منافسة تامة بل أصبح نظاماً مشوهاً بعدم كمال السوق وتقييده بعقبات عملية و سياسات تعمل على عدم تحقيق المرونة في الأجور أوالأسعار. فهناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية على أسواق أهم السلع و لن يسمحوا بانخفاض أسعار منتجاتهم عند انخفاض الطلب، كما أنه في أسواق العمل هناك نقابات العمال القوية التي تعارض الاتجاه نحو تخفيض الأجور. وحتى وإن فرض وجود مرونة في الأجور والأسعار عند انخفاض الإنفاق الكلي فإنه من المشكوك فيه أن يؤدي هذا الانخفاض إلى انخفاض الأسعار والأجور نتيجة لإنخفاض الدخول النقدية.

وبعدم قبول ماتقترحه النظرية الكلاسيكية وماتوصي به حسب ماجاءت به النظرية الكينزية ، فلابد من الإعتراف بعدم ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل للموارد بشكل دائم ومستمر، وأن مستوى التوظف المتحقق كما تراه النظرية الكنزية إنما يتوقف مباشرة على مستوى الإنفاق الكلي والذي تتكون عناصره من إنفاق كل من قطاع الاستهلاك، قطاع الأعمال، قطاع الحكومة، وقطاع العالم الخارجي. وللقطاع الحكومي دور كبير في النشاط الاقتصادي، حيث يضاف الإنفاق الحكومي للنموذج الكينزي ليشكل المكون الثالث للإنفاق الكلي إلى جانب الاستهلاك والاستثمار. من جهة أخرى يظهر تأثير الضرائب العكسي على مستوى الإنفاق ومن ثم الدخل ، فتخفيض الضرائب يعمل على زيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد فيزيد الاستهلاك وبالتالي يزيد الإنفاق الكلي والعكس صحيح .

وتطلق على زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب "السياسة التوسعية" والتي تتبعها الحكومة في حالات الانكماش والركود التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني. أما تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب فتعرف بـ" السياسة الانكماشية" وهي التي تتبع في حالات التضخم. وكلتا السياستين التوسعية والانكماشية واللتان تقومان على استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب يدخلان فيما يعرف بـ"السياسة المالية" والتي أصبحت تستخدم بديلاً للآلية التي إعتمد عليها الكلاسيك في الوصول إلي مستوي التوظف الكامل . وبالنسبة للنقود ، وكما ذكرنا من قبل ، فإن للنقود وظيفة واحدة تطلب من أجلها وهي إتمام التبادل ، وهي المحور الرئيسي في النظرية الكلاسيكية. أما النظرية الكينزية فهي ترى ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقود وهي:

1-دافع المعاملات

2-دافع الإحتياط

3-دافع المضاربة

حيث لايوجد دالة كلية واحدة للطلب علي النقود ، ولكن دالتان : يتم جمعهما أفقياً للحصول علي الدالة الكلية للطلب علي النقود في النظام الكينزي .

اخيراّ نشير إلي بعض الإنتقادات التي تم توجيهها إلي النظرية الكينزية كمايلي :

1-إعتبار أن نظرية كينز ليست نظرية عامة[1]:

يعتقد البعض أن نظرية كينز ليست نظرية عامة. وحجتهم في ذلك هي أن النظرية لا تصلح ما يفسده الكساد. ولا عجب فان كينز Keynes وضع نظريته إبان فترة الكساد الكبير، لأنه أهمل في كتاباته علاقة النفقة بالأسعار، كما أهمل أثر التقلبات في الأسعار علي المدي الطويل.

[1] حسن عمر، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الفكر العربي، مصر، 1989، ص778

2-المغالاة في اعتبار الاستهلاك عاملا سلبياً في الحياة الاقتصادية[2]:

يرى كينز أن النقص المطرد في الميل للاستهلاك سمة من سمات المجتمع المتقدم ، ومع ذلك فقد دلت الأبحاث الإحصائية على أن كينز Keynes كان مبالغا في تقديره للميل للاستهلاك.وقد أوضح كولين كلارك Colin Clark عند تحليله للإحصائيات البريطانية قبل الحرب العلمية الثانية ، أن الادخار كان يزيد بنسبة متناقصة كلما زاد الدخل. ومعني ذلك أن الاستهلاك كان أهم مما كان يعتقده كينز وأن موقفه من النشاط الاقتصادي ليس سلبيا.

3-الانتقادات الموجهة لنظرية الاستثمار لدى كينز[3]:

لقد أخذ عدد من الاقتصاديين يشكون من الصيغة التي وضع بها كينز نظريته للإستثمار على أساس وجود علاقة دالية بين الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة لأنهم يعتقدون أن معدل الفائدة غير مرتبط لأي درجة تذكر بالإنفاق الاستثماري. وقد أيدت استقصاءات عديدة الرأي القائل بأن منحنى الطالب على الاستثمار غير مرن بالنسبة للفائدة ويبدو أن هناك سببين رئيسيين:

السبب الأول: أن رجال الأعمال يتوقعون من تجهيزات رأس المال أن تسدد الثمن الذي دفع لشرائها في وقت قصير. ويبدو أن الفترة المتوقعة لسداد ثمن التجهيزات الجديدة تتراوح في عرفهم بين ثلاث وسبع سنوات. والسبب الرئيسي الذي يطالب من اجله رجال الأعمال أن تسدد التجهيزات ثمنها في وقت قصير نسبيا هو خوفهم من

---

[2] حسين عمر، المرجع السابق، ص778

[3] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم و نظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص128

تقادم هذه الآلات وكلما زادت إمكانية التقادم بسبب التغير التقني السريع، قصرت الفترة المحددة للسداد.

السبب الثاني: أن كثيرا من المنشآت وخاصة الشركات الكبيرة غير مضطرة للاعتماد على مصادر خارجية للأموال اللازمة لنفقاتها الاستثمارية. ولهذا استنتج عدد من الاقتصاديين بأن معدل الفائدة غير مهم في قرار الاستثمار .

فهناك عوامل أخرى كثيرة – غير معدل الفائدة – لها دور كبير ومهم في تقدير تدفق الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد وتقسم هذه العوامل إلى:

أولاَ– العوامل الداخلية: وهي التي تتأثر بمستوى الدخل القومي، مستوى ومكونات الطلب الاستهلاكي، مقدار المتوافر من السلع الإنتاجية خاصة رأس المال الثابت ومعدلات الأجور النقدية .

ثانياَ– العوامل الخارجية: وهي التي تتأثر عن عوامل وقوة خارجية عن الاقتصاد أي أنها تفرض على الاقتصاد من خارجه كالاختراع والإبداع ونمو السكان واكتشاف موارد طبيعية والسياسات الاقتصادية للحكومة والتنظيمات العالمية والجو السياسي المناسب والتشريعات القانونية الملائمة والتجارة الخارجية والحروب والكوارث والظروف الطبيعية كل هذه العوامل لها أهميتها في زيادة أو تقليص تدفق الاتفاق الاستثماري الجديد بالرغم من كون العوامل هذه ليست ناتجة عن الاقتصاد ذاته.

4 – الانتقادات لنظرية تفضيل السيولة النقدية[4]:

لقد وجهت انتقادات لنظرية تفضيل السيولة النقدية الكينزية وأهمها:

[4] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود المصارف والأسواق المالية**، الحامد، الأردن، 2004، ص310

أولا: رغم أن كينز Keynes في بحثه للطلب على النقود أشار بوضوح إلى تأثير الدخل فإنه أهمل أثر التغيرات في مستوى الدخل على سعر الفائدة وجعله يتحدد بعوامل نقدية بحتة هي عبارة عن عرض النقود والطلب عليها. هذا في حين أن سعر الفائدة التوازني لا يمكن أن يتقرر إلا إذا تحدد مستوى الدخل أو افترضناه ثابتا. وهذا لا يتحقق إلا في الأجل القصير جدا. وإذا أردنا أن نربط بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي عن طريق تأثير سعر الفائدة على الاتفاق الاستثماري فإن الدخل وسعر الفائدة يجب أن يتقررا في آن واحد. وهذا لا يتم في إطار نظرية التوازن الكلي العام .

ثانيا: إن نظرية تفضيل السيولة تأخذ بعين الاعتبار عرض النقود والطلب عليه كأصل من الأصول المالية فقط في تقرير سعر الفائدة وهي بذلك تهمل العوامل الأخرى التي يمكن أن تأثر على حجم الائتمان وبتالي على حجم النقود في التداول. إن البنك المركزي والجهاز المصرفي التجاري والجمهور

كلهم يشتركون في تقرير كيفية استخدام الاحتياطيات المصرفية في التوسع الائتماني للنقود ولذلك لابد من وجود تأثير في سلوك قرارات هذه الأطراف على سعر الفائدة.

5- المغالاة في القول بأن الفكر الكينزي ثورة في علم الاقتصاد[1]:

يبدو لبعض الكتاب أن الكينزيين Keynesian economics يغالون كثيراً في هذا القول ذلك لأن كينز Keynes قد استقى الكثير من أفكاره من مختلف الكتاب التجاريين التقليديين والمحدثين. إذ أنه أخذ عن روبرت توماس مالتس فكرة قصور الطلب الفعال وأهميته في الحياة الاقتصادية . كما أخذ عنه فكرة تناقص الميل للاستهلاك بتقدم المجتمع وأهمية التدخل الحكومي في زيادة الطلب الفعال عن طريق القيام بالمشروعات العامة، وأخذ عن التجاريين

مزايا السياسية النقدية السخية وأهمية زيادة كمية النقود وانخفاض سعر الفائدة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي.

ويمكن إرجاع بعض هذه الانتقادات إلي مراحل الفكر الإقتصادي المبكرة التي نستعرض بعضها كما يلي :

1-خطر الإفراط المؤقت في الإنتاج

اعتبر الكلاسيك ظروف الإفراط المؤقت في الإنتاج على أنها تتطلب فترات من التكيف ، على الأقل في بعض الصناعات . و قبيل عصر ريكاردو ، فإن ظاهرة الرخاء المصاحب للحرب ، وما تلاها من كساد كانت أمراً معروفا جيداً بل إن ريكاردو نفسه قد ناقش أسباب حدوث تغيرات في قنوات أو مراحل العملية الإنتاجية للصناعة و مدي حاجتها إلي إحداث تغيرات في هياكل رأس المال المستثمر فيها . كما أشار ريكاردو إلى أهمية نسبة المزج بين رأس المال الثابت و رأس المال العامل في هذا الاعتبار، حتي يحدث التكيف المرغوب .

ويمكن أن يقال أن الفكر الكلاسيكي في باكورة ظهوره ، يوحي بما يمكن أن يطلق عليه { نظرية الإفراط الجزئي في الإنتاج } بشأن أحوال الركود الوقتي في مجالات الأعمال . غير أنه لم يكن لدى الكلاسيك الأوائل إحصاءات أو سجلات عن حدوث هذه الدورات ، و فوق كل شيء كانوا مستغرقين في تطوير نظرية (إستاتيكية) في القيمة و التوزيع تؤسس على اتجاهات المدى الطويل

2- النـقص في الاستهلاك

ومع ذلك اختلف توماس روبرت مالتس ، أحد الكلاسيكيين الأوائل مع هذا التيار الفكري الكلاسيكي من نواحٍ عديدة ، وقادته نظريته في السكان مبكراً جداً ، في القرن التاسع عشر إلى تقرير نوع من نظرية حقيقية في الدورة الإقتصادية ، تؤسس حول العلاقة بين السكان و الغذاء و

تدور حول توازن يتدفق في كنفه من الطعام ما يكفي بالكاد لإعالة عدد ثابت من السكان . فضلا عن ذلك ، فقد ركز مالتس على الإستهلاك و الطلب إلى حد القول بإن المشكلة الإقتصادية هي في الأساس مشكلة (الطلب الفعال) ومن الثابت أن قبول فكرتي الإفراط في الإنتاج و التركيز على النقص في الإستهلاك كتفسير كلاسيكي لنشوء الأزمات ، كانت البداية التي قادت المفكر الإشتراكي سيسموندي و غيره من الإشتراكيين الأوائل ، إلى نقد الاقتصاد الكلاسيكي ، حيث يبدأ تحليله بتحديد أهمية الدخل القومي الكلي ، و يجعل الأزمات متوقفة على فشل هذا الدخل في أن يشكل ما يكفي لشراء الناتج الكلي . ولكن وراء هذا الفشل يكشف سيسموندي عن أن توزيع الثروة بعيد عن المساواة ، بما يستتبعه من مستويات دخول منخفضة للسواد الأعظم من الطبقة العاملة ، ثم يخلص سيسموندي إلى أن الملكية و ليست الحاجات هي التي تحكم الإنتاج ، والذي ينشأ عنه ميل الإستهلاك إلى التخلف عن الإنتاج بسبب الإفراط في إستخدام السلع الرأسمالية والنقص في الإستهلاك .

وخلال هذه الفترة من نظرية الدورة ، فإن المقابل المنطقي لنظرية الإفراط في إنتاج السلع الرأسمالية ونظرية النقص العام في الإستهلاك بسبب (استخدام المدخرات من أجل صنع السلع الرأسمالية) وقد تسمي هذه النظرية بنظرية الإفراط في الإدخار (أو عدم الإستهلاك) . ومن هنا فإن نظرية كهذه تقف في تعارض واضح مع الاتجاه الكلاسيكي في تأكيده على الإنتاج (أو الإفراط في الإنتاج) كما تميل إلى التضارب مع الفرضية الكلاسيكية التي مفادها أن الادخار مصاحب لإنتاج السلع الرأسمالية ، و من ثم فهو أمر مرغوب.

مرحلة ظهور النظرية الكينزية:

بدأ جون مينارد كينز John Maynard Keynes دراسته بتوجيه انتقادات شديدة للنظرية الكلاسيكية. و يمكن تلخيص هذه الانتقادات في النقاط التالية :

- لقد كان الكلاسيك لا يؤمنون بامكانية تعرض الاقتصاد الرأسمالي للبطالـة ، واعتقادهم أن الاقتصاد الرأسمالي وإن سادت به بطالة ، فإنها ستكون مؤقتة ، و سيتم امتصاصها بسرعة ، تحت تأثير قانون عرض و طلب اليد العاملة ، لكن الواقع الاقتصادي الحديث أبطل هذه الأطروحة .
- إعتبر الكلاسيك أنه خلال عملية التبادل ، فان النقود تكون محايدة ، و هي مجرد حجاب يغطي الحقيقة، فكأنما السلع يتم تبادلها بسلع أخرى [عملية المقايضة]. لكن كينز Keynes يرى العكس من ذلك، حيث أعتبر أن النقود تلعب دورا خطيرا في الاقتصاد يتعدي هذا الدور المحدود.
- إن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي يقوم على تحليل تصرفات الأفراد الجزئية، بينما يرى كينز Keynes ضرورة اجراء تحليل شامل لمجموع النشاط الاقتصادي .
- كان المذهب الليبيرالي الكلاسيكي يرفض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لكن كينز Keynes كان يشجع ضرورة تدخل الدولة، لضمان التشغيل الكامل و رفع مستوى الطلب ، ولقد اتفق عدد كبير من هؤلاء مع هذه الآراء مؤخراَ .
- التفسير الكينزي للبطالة : لقد عرفت الرأسمالية خلال الفترة الممتدة بين 1810 و 1929 عدة أزمات تميزت بركود النشاط الاقتصادي و ارتفاع نسبة البطالة. و لقد كان الكلاسيك يعتقدون بإمكانية الاقتصاد الرأسمالي تجاوز هذه الأزمات العابرة، لو ترك الاقتصاد حراَ بدون تدخل من الدولة و نقابات العمال في تحديد الأجور . إلا أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 أبطلت هذه المزاعم ، إذ ارتفعت نسب البطالة إلى مستويات عالية رغم انخفاض الأجور .

و الخدمات، الأمر الذي يضطر المنتجين الى تخفيض انتاجهم و تقليص عدد العمال الذين يشغلونهم، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى نجد أن توقع المستثمرين الأجور مستقبلا ، سيدفعهم الى تأجيل القيام باستثمارات جديدة على أمل انخفاض الأجور و قد يقومون بتسريح جزء من عمالهم .

بعد هذا الإنتقاد ينتقل كينز الى معالجة هذه المشكلة و اقتراح الحلول الناجعة لها. و في هذا الاطار يرى كينز أن مستوى التشغيل يتحدد بمستوى الانتاج .و هذا الأخير يتحدد بمستوى الطلب الكلي الفعال على السلع . والذي يتكون من الطلب على سلع الاستهلاك و الطلب على سلع الاستثمار [الآلات ، التجهيزات و المواد الأولية] ، مع ملاحظة انه :

1. فيما يخص الطلب على السلع الاستهلاكية، فهو يتحدد بدخل المستهلكين و بعوامل نفسية تحدد مستوى انفاقهم . و لقد لاحظ كينز أن الزيادة الحاصلة في الدخول الضعيفة توجه تقريبا بالكامل الى الاستهلاك [ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك].في حين أن أصحاب الخول المرتفعة، فانهم لا يوجهون أو يخصصون الا نسبة محدودة من كل زيادة في دخلهم الى الاستهلاك. أما الجزء الأكبر من زيادة مداخيلهم فانها توجه الى الادخار. و الادخار هو عنصر انكماشي يؤدي الى تقلص الطلب الاستهلاكي . و اذا لم يوجد ما يعوض هذا النقص في مستوى الاستهلاك، فان الأمر سيدفع بالمنتجين الى تقليص انتاجهم و تقليص عدد العمال، مما يتسبب في ارتفاع نسبة البطالة. لذا لا يمكن تعويض النقص في الاستهلاك ، الا من خلال زيادة الطلب الاستثماري .
2. ان الطلب على السلع الاستثمارية يصدر عن المستثمرين . و كل مقاول أو منظم لا يقدم على الاستثمار، الا اذا ضمن تحقيق أرباح . و يعبر مينار كينز John Maynard Keynes عن ذلك بمصطلح الكفاية الحدية لرأس المال : بمعنى أن المنظم الرأسمالي لن يقدم على

استثمار مبلغ من المال [شراء الآت مثلا] ، الا اذا ضمن أن أرباحه ستكون أعلى أو أكبر من سعر الفائدة المدفوع على القرض الموجه لهذا الاستثمار الاضافي . وعندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال الجديد أكبر من سعر الفائدة على القروض، فان الاستثمار سيكون مجديا. و تتحدد الكفاية الحدية لرأس المال بعوامل موضوعية [حجم الاستثمارات و المنافسة داخل الاقتصاد التي تؤدي الى تناقص الأرباح]، بالإضافة الى العوامل النفسية المرتبطة بتوقعات المستثمرين ،بما سيحدث خلال فترة الاستثمار [التفاؤل و التشاؤم] .

و هكذا فان مستوى الإنتاج و مستوى التشغيل يتحددان بمستوى الطلب الكلي على السلع. فزيادة الطلب الكلي على السلع يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين. و هو ما يدفعهم إلى زيادة التشغيل ومن ثم الإنتاج [والعكس صحيح] .

الى جانب ذلك ، فان الادخار يمثل حالة انكماشية في الطلب و عدم القدرة على تصريف مجموع الانتاج . و لا يمكن للنشاط الاقتصادي أن يستمر ، الا اذا تم تصريف كل الانتاج . هذا الأمر لا يتم الا اذا تحول الادخار الى استثمار يمتص الفائض من السلع التي تزيد عن حاجة المستهلكين. فاذا كان الاستثمار يساوي الادخار، يبقي الانتاج و التشغيل ثابتين عند نفس المستوى . اما اذا زاد الاستثمار عن الادخار فان مستوى الانتاج و التشغيل سيزيدان . أما إذا انخفض الاستثمار عن الادخار، فان ذلك سيسبب تناقص في الانتاج والتشغيل .

و يرى كينز أن مستوى التشغيل الذي يتحقق داخل المجتمع لن يكون بالضرورة هو مستوى التشغيل الكامل [الذي يتحقق عندما يكون الاستثمار مساوياً للادخار]، لأن الادخار قد لا يتحول بالضرورة بكامله الى استثمار، بسبب ضيق مجالات الاستثمار، نتيجة للمنافسة و انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة . و كذلك بسبب تشاؤم المستثمرين . و من ثم فان مستوى الانتاج و

التشغيل سيتحددان عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و يكون حتما هناك مستوى معين من البطالة .

و لحماية النظام الرأسمالي من الآثار السلبية التي ترتبط بالبطالة يطالب كينز بالتنازل عن جزء من الحرية الاقتصادية و الدعوة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، من أجل الرفع من مستوى الطلب الكلي بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري .و يتم رفع مستوى الطلب الاستهلاكي باعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المنخفضة و الميول الاستهلاكية المرتفعة ، اضافة الى تقديم الخدمات مجانا أو بأسعار منخفضة للفقراء و ذوي الدخل الضعيف . أما فيما يتعلق بالطلب الاستثماري، فيمكن تشجيعه عن طريق قيام الدولة نفسها بمشاريع استثمارية، وتخفيض سعر الفائدة على القروض و محاربة الاحتكارات لمنع ارتفاع الأسعار .

رابعاَ: بداية ظهور المدرسة النيوكلاسيكية [الحدية]

شهدت الفترة التي مابعد الحرب العالمية الثانية تطورات كبيرة في اراء مدارس الإقتصاد الكلي ولمدة عشرين عاماَ ، إشتملت علي مباحثات ومناظرات ، حتي بدأت تتبلور أفكاراَ جديدة تكونت علي إثرها ظهور المدرسة النيوكلاسيكية neoclassical ، كما حدث نوع من التوافق بين اراء كل من الكلاسيك وكينز نستعرضهما فيما يلي :

من المبادئ التي انطلقت منها المدرسة النيوكلاسيكية neoclassical الحديثة نلخص مايلي :

– يعتبر الحديون أن قيمة المواد تتحدد من خلال منافعها و ليس من خلال العمل المنفق من أجل إنتاجها، بمعنى آخر، أن قيمة سلعة تزيد عن قيمة سلعة أخرى، لأن منفعتها بالنسبة للمستهلكين أكبر من السلعة أو المادة الثانية و العكس صحيح .إذن، فان قيمة المواد تتحدد استنادا إلى

النيوكلايسك neoclassical ، بمنفعتها الحدية وليس بالعمل. و المنفعة الحدية بالنسبة لهم، هي المنفعة المترتبة عن استهلاك آخر وحدة من السلعة المستهلكة. و هذه المنفعة تخضع للتناقص، كما انها تتحدد بندرة السلعة محل الاعتبار . و قد استطاعت النظرية الحدية، اعتمادا على مفهوم الندرة أن تفسر لماذا تنخفض قيمة الماء و الهواء و الشمس مثلا، رغم ارتفاع قيمها الاستعمالية .

- استعمال هذه المدرسة للأسلوب الحدي في البحث الاقتصادي، وذلك بعد إستعمال ريكاردو هذا الأسلوب قبل الحديين في نظريته المعروفة " بالريع ". بحيث أعتبر أن الأرض الحدية، أو آخر أرض مستغلة هي مصدر الريع، أي يتعلق البحث الحدي بمعرفة معطيات الوحدات الأخيرة، مثال على ذلك عندما نقول الأجر الحدي، فهو أجر آخر عمل، و عندما نقول السعر الحدي، فنقصد به، سعر آخر وحدة .
- مكافأة عناصر الإنتاج (او العائدات عليها) تتوقف على إنتاجيتها الحدية .
- التحليل الحدي يتم في إطار اقتصاد مجرد، بعيد عن الحياة العادية و الذي ينطبق على فكرة الرجل الإقتصادي الذي يسعى لتحقيق أكبر نفع ببذل أقل جهد، و يعمل في إطار المنافسة التامة في الوقت نفسه .

من جهة أخري ، فإن اراء مدرسة النقديين تنطلق من أن النقود هي العامل الوحيد الذي له الأهمية في الحياة الاقتصادية، وأن علاج البطالة لا يتحقق إلا من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية ولهذا فان تقلبات مستويات الدخل والناتج والتشغيل تعود إلى أخطاء السياسة النقدية أو إلى التدخل الحكومي في آليات السوق، وهكذا فان الطلب الكلي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الإنفاق النقدي، الذي يتوقف تأثيره على كمية النقود ، وسرعة تداولها . ونظرًا لأن معدلات الأسعار والأجور لا تتكيف مع انخفاض عرض

النقود، والانخفاض المرافق له في الطلب الكلي، فإنه ينشأ ارتفاع في مستوى البطالة، وانكماش مستوى الأعمال والتشغيل بسبب الانكماش النقدي.

ويعتقد النقديون انه يوجد معدل بطالة وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري (المعدل الطبيعي) خاصة علي المدي الطويل ، وإن أي محاولة لتقليل معدل البطالة، فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول. لهذا يتعين على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، لأنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي (كما أوصى كينز عن طريق الإنفاق الحكومي) بل على الحكومة أن تشجع وتدعم حلها عبر آليات السوق .

كما يعتقدون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة ، بل يجب أن ينحصر دور ها في أداء وظائفها التقليدية (مثل الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين)، وأن تتولى وضع وتنفيذ سياسة نقدية منضبطة تحقق الاستقرار النقدي. كما أن علاج البطالة والركود الاقتصادي لا يتطلب التأثير في الطلب الكلي ، وفق المدرسة الكينزية ، بل يتطلب العمل على حفز رجال الأعمال على قيامهم بالاستثمار وزيادة الإنتاج. ويكون ذلك من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع الحكومي ونقل ملكيته إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، والحد من البيروقراطية وإطلاق آليات السوق، ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار. وقد كانت نتيجة لتطبيق هذه الآراء في كل من أوروبا وأمريكا الحد من معدلات التضخم في مقابل ارتفاع واضح في معدلات البطالة .

خامساَ: النظرية النقدية الحديثة

بالرغم من الأفكار التي جاء بها كينز والتي ساهمت في إخراج العالم من أزمة الكساد 1929 إلا انه وبعد الحرب العالمية الثانية واجه اقتصاد الدول الغربية خلال السبعينات أزمات اقتصادية جديدة ومختلفة عن سابقتها والمتمثلة في أزمة التضخم الركودي الذي صاحبه ارتفاع حاد ومتواصل على مستوى الأسعار وكذلك تزايد معدلات البطالة ومن هذا المنطلق ظهرت سمات وخصائص جديدة لم يتمكن الفكر الكينزي من تفسيرها وهي ظاهرة تزامن التضخم والبطالة معاَ ، هذه الأخيرة تعتبر مشكل اقتصادي صعب أدواته التحليلية ومقترحاته العالمية ومن هنا ظهر فكر نقدي جديد متمثل في فريدمان وفكر مدرسة شيكاغو للتصدي لهذا العائق وحل هذه الأزمات .

فلقد قام النقديون المعاصرون بإدخال تغييرات أساسية على مضمون نظرية كمية النقود ، من أهمها ما يلي:

- استعادة النقديون العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار واكتفوا بالتأكيد على العلاقة السببية بينهما
- اعترف النقديون بإمكانية تغير سرعة تداول النقود، لكنهم لم يولوا أهمية كبيرة لذلك
- عارض النقديون الفرض المتعلق بثبات حجم الإنتاج في معادلة التبادل
- يرى النقديون أن الطلب على النقود يتمتع بدرجة كبيرة من الثبات على خلاف عرض النقود
- إنتقد النقديون الدور الثانوي الذي أعطي للنقود من طرف كينز فهم يرون أن التضخم يعد ظاهرة نقدية أساسا ويكمن في نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج

- ركز النقديون الاهتمام على العلاقة بين النظرية النقدية وعملية الإنتاج إلى أن السياسة النقدية والائتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي

فرضيات تحليل ميلتون فريدمان

يتساءل فريدمان Milton Friedman عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود ولتحليل هذه الأسباب افترض ما يلي :

1-أن النقود أصل من الأصول وبالتالي تتأثر نفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى

2-أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه

3-أن الأفراد يرغبون الاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية وليست كمية اسمية

4-إن الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجابا بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل، وهو يعتبر أقل تقلبا وعلى المدى الطويل وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري

5-أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالا متعددة بالإضافة إلى النقود وقسمها إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية هي: الأسهم، السندات والسلع، وأن الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد المتوقع من النقود نفسها وكلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود

نظرية الطلب على النقود عند فريدمان

تعد نظرية الطلب على النقود عند فريدمان Milton Friedman بالنظرية الكمية فهي نظرية تربط كمية النقود بالأسعار والدخل ، وهي مجموعة من الفروض تتعلق بكمية الأرصدة المرغوبة من جانب

العناصر الاقتصادية، فالثروة هي فقط التي يمكنها تفسير الطلب على النقود نظرا لأن النقود تعد أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة إلى جانب غيرها من الأشكال الأخرى الأصول الطبيعية المالية والموارد البشرية .

ومحددات الطلب على النقود عند فريدمان Milton Friedman هي :

1-الثروة الكلية: هي كل العناصر أو المصادر التي يمكن الحصول من خلالها على دخل ولأصول الثروة أشكال متنوعة تتوزع على خمسة أنواع رئيسية هي : النقود- الأصول النقدية (السندات ذات الدخل الثابت)- الأصول المالية (الأسهم)- الأصول الطبيعية (رأس المال العيني)- رأس المال البشري ، ويرى فريدمان أن الثروة الكلية للعناصر الاقتصادية تمثل المحدد الأساسي في الطلب على النقود وأن الثروة عنده واسعة وتشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية حيث أن العناصر البشرية تتمثل في عنصر العمل وقدرته الإنتاجية والتي تولد تيار الدخل الناتج عن ذلك العمل.

2-يعتبر الإئتمان والعوائد من الأشكال الأخرى البديلة للإحتفاظ بالثروة

3-بالنسة للنقود: فهي وسيط التبادل وفي تسوية الديون ولها قيمة اسمية يمكن أن تحقق عائد في حالة إيداعها والمتمثل في سعر الفائدة بينما العائد الحقيقي لها يكمن في القدرة الشرائية لها والمعبر عنها في دالة الطلب بالرقم القياسي للأسعار

4-بالنسبة للسندات: فهي أصل مالي يشكل نوعا من أنواع الثروة التي يحتفظ بها الأفراد والسندات تحقق لمالكيها عائد يتمثل في سعر الفائدة النقدي ، وقد يتحقق عائد أيضا من هذه السندات نتيجة ما يحدث من تغير في أسعارها نظرا لتغير قيمتها عبر الزمن ولكن يفترض ثبات المستوى العام للأسعار بحيث يقتصر العائد على السندات على سعر الفائدة المقرر بالنسبة لها

5-بالنسة للأسهم: فهي أصل مالي يمثل أحد أشكال الثروة التي يحتفظ بها الأفراد ويعطي مالكه عائدا يتمثل في الأرباح التي توزعها الشركات التي أصدرت هذه الأسهم الإضافة إلى المكاسب الرأسمالية التي يمكن أن يحققها السهم والمترتب في الفرق بين سعر السهم في السوق وسعر إصداره

6-بالنسبة لرأس المال المادي فيتم حساب العائد منه عن طريق تحديد معدلات الاستهلاك أي تقدير اسعارها وتغيرات هذه الأسعار خلال الزمن بالنسبة لمدة استخدامها . وبالنسبة لرأس المال البشري : لا يمكن تقديره بأسعار السوق بسهولة وعليه ادخله فريدمان في التحليل الخاص بالطلب على النقود عن طريق مؤشر معين يمثل العلاقة بين العلاقة بين رأس المال البشري وغير البشري (أو نسبة الدخل من المصدر الطبيعي)

7-أما العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق و ترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة ، فقد اعتمد فريدمان في تفسيرها على الجانب الكيفي للثروة بالإضافة إلى الجانب الكمي لها على أساس انه لا يوزع العنصر الاقتصادي ثروته و مختلف الأحوال المكونة لها طبقا لعائدها فقط بل يحكمه أيضا اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق و بترتيب الافضليات و هذه الاعتبارات قد تفرض عليه أحيانا اختياراَ يعتمد على الفوائد المختلفة ، بالمفاضلة بينها .

ويمكن كتابة دالة الطلب علي النقود كما يلي :

$$M_d/P = f\,(Y_p\ ,\ r_b - r_m\ ,\ r_e - r_m\ ,\ \pi_e - r_m\ ,\ h - r_m\ )$$

M_d/P الطلب على النقود كأرصدة حقيقية

Y_p العوائد المتوقعة من الثروة

r_m العوائد المتوقعة من النقود

π_e معدل التضخم المتوقع

r_b العوائد المتوقعة من السندات

h الثروة البشرية

من خلال معادلة الطلب على النقود لفريدمان يتضح أن الطلب على النقود يتحدد بالثروة (أو الدخل الدائم) وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود من العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة . فهناك علاقة طردية بين الثروة الحقيقية أو الدخل للفرد و بين طلبه على النقود فكلما زادت الثروة أو الدخل الحقيقي زادت معه قدرة الفرد على الاحتفاظ بالنقود بصنفها احد أشكال الثروة أي أن احتفاظ بالنقود يزيد مع زيادة الدخل و لكن بنسبة اقل منه حيث أن الطلب على النقود مرن بالنسبة لتغير الدخل فالأبحاث التطبيقية تؤكد على أن مرونة الطلب الداخلية على النقود اكبر من الواحد الصحيح .

أما العلاقة بين الطلب على النقود و تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بها فهي علاقة عكسية و يشير فريدمان الي أن تلك التكلفة تزيد كلما زادت العوائد المضحى بها نتيجة للاحتفاظ بالنقود بدلا من استخدامها في شراء أسهم أو سندات وإذا تخفضت قوتها الشرائية نتيجة للاحتفاظ بها بدلا من شراء سلعا ترتفع أسعارها ، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد في طلب على النقود للاحتفاظ بها في صورة سائلة كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ بتلك النقود و العكس صحيح

بينما العلاقة طردية بين الثروة البشرية و غير البشرية و الطلب على النقود وذلك أن ارتفاع الثروة البشرية و المادية يشجع الأفراد بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من دخلهم في تلك أرصدة نقدية سائلة و يرجع ذلك إلى أن الثروة المادية يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية بينما الثروة البشرية يطلب تحويلها و بالتالي لا يمكن استغلالها و الاستفادة منها في الحصول على دخل في حالة وجود بطالة و يقل الطلب عن العمل فكلما ارتفعت الثروة البشرية في إجمالي الثروة الخاصة زاد الطلب على النقود لكي يتمكن الفرد من مواجهة مشكلة البطالة بينما المتغيرات الخارجية و المتمثلة في الأذواق بالنسبة

لهيكل الثروة المرغوب فيها بيد متغير نوعي يفسر التغيرات التي تحدث في الطلب على النقود والتي لا تفسرها المتغيرات الكمية .

أما العلاقة بين الطلب على النقود و الثروة الحقيقية (الدخل الدائم) فهي طردية حيث كلما زاد مستوى الدخل الدائم زاد الطلب على النقود نتيجة لزيادة قدرة الفرد على الاحتفاظ بالنقود بصفتها أحد أشكال الثروة ,أي أن الاحتفاظ بالنقود يزيد مع زيادة الدخل و لكن بنسبة أقل منه حيث أن الكلب على النقود مرن بالنسبة لتغير الدخل و الأبحاث التطبيقية تؤكد على أن مرونة الطلب الداخلية على النقود أكبر من الواحد الصحيح

والطلب على النقود من جهة نظر فريدمان لن يتأثر كثيرا بتقلبات النشاط الاقتصادي سواء في حالة الكساد أو الانتعاش، لأن الطلب على النقود مرتبط بالدخل الدائم و الذي يتميز بالاستقرار و الثبات ولا يتعرض لتقلبات كبيرة، وعليه فان الطلب على النقود يصبح مستقرا، من خلال افتراض ثبات سرعة دوران النقود .

وتخلص النظرية إلى تشخيص حالة التضخم على أنها ظاهرة نقدية بحتة ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج وعليه فالمسؤول على حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود فهو يتبع سياسة نقدية لا تتصف بالجدارة ولا المهارة الكافيين في الزيادة في الأسعار ولا يمكن أن تحقق إذا لم يتم تمويلها بوسائل تعد تحت إرادة البنك المركزي و تحت سيطرته كونه المسؤول و المهيمن على السياسة النقدية

ويرى فريدمان أن معدل التغيير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها يعتبر شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي على المستوى العام للأسعار و بالتالي لابد من الاهتمام بالسياسة النقدية نظرا لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبط بمعدل النمو الاقتصادي و على

السلطات احترام هذا المعدل و قد اقترحوا أن يكون معدل نمو عرض النقود يساوي معدل نمو الدخل القومي الحقيقي .

وخلاصة القول يرى النقديون أن تنظيم كمية النقود ضرورة لأن النقود وحدها تمارس أثر على الاقتصاد في حيث السياسة المالية لا ينتج عنها سوى أثر جزئي و لكن يؤثر على الدخل إلا عن طريق ما تحدثه من أثار على الكمية النقدية .

فالنظرية النقدية الحديثة مقارنة مع النظريات التقليدية تعتبر أكثر واقعية وعمقا في تحليلها للعلاقات الاقتصادية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار فهي تأخذ في عين الاعتبار تأثير التغيرات على مستوى الناتج القومي و الدخل القومي ،و كذلك التغير في الطلب على النقود على مستوى الأسعار بالإضافة إلى الدراسة الدقيقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود كمفسر لحالة التضخم ،فهي رغم القيود التي ترد على مدى صلاحياتها تعد واقعية في تفسيرها للظاهرة من خلال مقارنتها بالنظرية الكلاسيكية و أكثر صلاحية من النظرية الكينزية ،غير أن الوضع الحالي يعاني أزمات جديدة مزدوجة (الكساد – التضخم) هذه الأخيرة لم تتمكن النظرية من إيجاد حلول لها .

سادسا: الآراء المتوافقة بين كينز والكلاسيك

تمخض النقاش بين أتباع المدرسة الكلاسيكية وبين أتباع المدرسة الكينزية ، بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، عن الكثير من الآراء التوافقية التي أخذت بمزيج من آراء المدرستين في بناء نماذج التوازن الكلي ، أو في تصميم السياسات الإقتصادية المختلفة ، خاصة المالية والنقدية . ولقد ساعد ذلك علي حدوث تقدم ملحوظ في علم الإقتصاد الكلي من جهة ، وفي نجاح الحلول التي اقترحت لحل المشكلات الإقتصادية الكلية التي عاني العالم منها بعد تلك الفترة . ونلخص فيما يلي بعض منها :

أ- توفيق آراء المدرسة الكلاسيكية

تذهب النظرية الكلاسيكية إلى القول بأن حالة البطالة في أسواق العمل ، وبالتالي ابتعاد الاقتصاد عن حالة العمالة الكاملة ، إنما تمثل حالة مؤقتة سرعان ما تزول بفعل قوى التكيف التلقائي ، التي ستدفع تلك الاسواق إلى التوازن من جديد عند مستوى العمالة الكاملة . و يستند الكلاسيك في رأيهم هذا إلى آلية بسيطة يقوم عليها التوازن وهي أنه عندما يفيض الإنتاج ، أو العرض ، عن حاجة الطلب ، في أي سوق من الاسواق ، فإن قوى المنافسة في تلك الأسواق ستفرض ضغوطا تنازليه على الأسعار بالمقدار اللازم ، والكافي لزوال هذا الفائض .

وعلى الرغم من سلامة هذا المنطق القائم على التحليل الجزئي للأسواق ، وانطباقه على الأوضاع بالنسبة لسلع فردية معينة كالأثاث ، والمواد الغذائية ، وحتى انطباقه على أجزاء من أسواق العمل ، إلا أن أصحاب المدرسة الكلاسيكية قد عمدوا إلى نقل هذا الأسلوب الجزئي في التكيف لاستخدامه على صعيد التحليل الكلي لأسواق العمل ، متجاوزين في ذلك ما ينشأ عن مثل هذا الأسلوب في النقل من مشاكل لم يغفل "كينز" Keynes عن الإشارة إليها بالنقد . فطالما كان الطلب على العمال يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي ، وطالما كان العرض من هؤلاء تربطه علاقة طردية بهذا المعدل ، فمن المنطق ، والحالة كذلك ، أن تستمر حالة الفائض من العرض ، أو البطالة ما دام الأجر الحقيقي الذي يسود السوق أعلى من ذلك الذي يحقق التوازن عند العمالة الكاملة . وإذا كان هذا ما يمثل منطق الكلاسيك في قراءة ، وتشخيص أسباب البطالة ، فإن العلاج لهذه المشكلة واضح : لابد للأجر الحقيقي من الانخفاض إلى المدى الذي تزول معه هذه الحالة . وليس هذا فحسب ، وإنما في ظل أسواق تنافسية للعمل ، فإن من المتوقع أن يحدث هذا بسرعة ، وبتلقائية كبيرة . فالتنافس بين أولئك الذين هم في حالة عطالة ولا يعملون ، سيحفز الطرف الأخير على تقديم خدماتهم في سوق العمل عند مستويات منخفضة من الأجر الحقيقي ، هذا من ناحية ، كما أن إنخفاض هذا الأجر سيحفز منشآت الأعمال

على زيادة الطلب على العمال ، من ناحية أخرى ، و تستمر هذه الآلية في العمل ، ويستمر الأجر في الانخفاض إلى الحد الذي يصل معه الاقتصاد إلى حالة من العمالة الكاملة ، تشمل كل من يرغب في العمل ، ويرضى بالأجر الحقيقي السائد.

فالاتفاق على أن الأجور في سوق العمل تتصف بالجمود ، ولا تتمتع بمرونة كبيرة في الانخفاض ، حتى في الظروف التي تسود فيها البطالة ، ويفيض فيها العرض عن الطلب على الأيدي العاملة . وكما يبدو ، فإن هذه الطبيعة الجامدة للأجور قد نشأت عن أوضاع "مؤسسية" في أسواق العمل وقفت حاجزاَ أمام المنافسة بين العاملين ، والعاطلين ، ومنعت بالتالي من انخفاض الأجر الحقيقي بالمقدار اللازم .

وتفترض النظرية الكلاسيكية أن هذه الأوضاع المؤسسية هي نتاج القوة الاحتكارية التي تتمتع بها نقابات العمال ، وفي النتيجة ، فإن منحنى عرض العمال لم يعد في ظل هذه الظروف يعكس قوى المنافسة في السوق ، وإنما حل محله ذلك المنحنى الذي ينكسر عند الأجر المجمد بسبب اعتراض النقابات .

فيما تقدم من عرض نلاحظ أن هنالك خلطاَ ، وعدم وضوح لعله كان على ما يبدو مقصوداَ من جانب الكلاسيك ، بين الأجر النقدي وبين الأجر الحقيقي في تحليل أوضاع البطالة وأسبابها من ناحية ، والطريق إلى معالجتها من ناحية أخرى .

ب- توفيق آراء النظرية الكينزية

من المتعارف عليه بين اتباع المدرسة الكينزية أن "كينز" Keynes قد عارض بشدة تخفيض الأجور النقدية كوسيلة وعلاج لمشكلة البطالة ، مع أن الأسباب التي دعت "كينز" Keynes إلى هذا الموقف قد بقيت حتى اليوم مصدرا للخلاف ، وعدم الاتفاق . فكثيراَ ما اتُهم "كينز" Keynes بأنه قد أهمل تحليل القضايا المتعلقة بسوق العمل ، خاصة تلك المتعلقة بالسلوك الرشيد للعمال في الظروف

التي تعم ، وتسود فيها البطالة . بل ويرى البعض أن تفسير هذا السلوك غير الرشيد مرده إلى "الوهم النقدي" الذي يُتصور أن "كينز" Keynes يفترضه في سلوك العمال ، ويظهر واضحا في تقييمهم للأجور النقدية على غير أساس من قوتها الشرائية . وبالتالي ، كان هذا الوهم في رأيهم مصدرا لجملة التعقيدات التي يتصف بها نموذج التوازن العام ، وسبباً لابتعاد هذا النموذج عن تفسير مجريات الأمور في الواقع .

إن جوهر الإشكال بين "كينز" Keynes ومعاصريه من المدرسة الكلاسيكية ، بالنسبة إلى تحليل السلوك في سوق العمل ليس مرده إلى خلاف حول إمكانية قيام حالة من البطالة العامة ، أو عدم إمكانية ذلك ، وإنما مرده في الأساس إلى رفض "كينز" Keynes للآلية ، التي يفترض الكلاسيك أن بواسطتها يستعيد سوق العمل توازنه بعد الاختلال. فمن ناحيته ، يرى "كينز" Keynes أن فائض العرض من العمال ، وبالتالي قيام حالة عامة من البطالة لن يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي في سوق العمل، حتى في ظل الظروف التي تسود فيها المنافسة الكاملة تلك السوق .

ولعل عجز العمال ومنشآت الأعمال عن تخفيض الأجر الحقيقي هو الأمر الذي يجعل من البطالة في النظرية الكينزية بطالة قسرية . فلا شك أن العمال من ناحيتهم في ظل هذه الحالة من البطالة سيفضلون أن يكون الطريق إلى تحديد الأجر الحقيقي ليس من خلال المفاوضة ، أو الاتفاق بين العمال ، وأصحاب العمل ، وإنما من خلال "عوامل أخرى" مثل انخفاض معدل الأجر الحقيقي السائد في سوق العمل وفي حالة غياب ما يمنع قوى السوق من التفاعل بحريه ، فإن فائض العرض من العمال ، والبطالة ، التي ستنشأ نتيجة لهذا الأجر النقدي سيؤدي إلي إنخفاض الأجر النقدي وإنخفاض المستوي العام للأسعار بنفس النسبة تقريباً . وقد بنى "كينز" Keynes افتراضه على أساس أن سعر الوحدة المنتجة من السلعة في السوق في ظل المنافسة الكاملة ، سيساوي التكلفة الحدية لإنتاجها ، وعلى اعتبار أن تكلفة العمل هي الأهم من بين بنود التكاليف على المدى القصير . كما أن

الانخفاضات التالية للأجور النقدية والمستوي العام للأسعار ستأخذ طبيعة متوازنة مع هذه النسب حتي يحدث التوازن في سوق العمل .

ج- الطلب الكلي الفعال والأجر النقدي (التركيب النيوكلاسيكي)

أشار "كينز" Keynes إلى أكثر من آلية يحتمل لها أن تربط بين مختلف مكونات الإنفاق الكلي من جهة ، وبين مختلف المستويات من الأسعار ، والأجور النقدية من جهة أخرى . وعلى الرغم من أن "كينز" قد أشار بوضوح إلى أن معظم هذه الروابط الآلية يكتنفها الغموض ، ولا مجل للتأكد من مدى تأثيرها على المستوى الحقيقي للدخل إلا أنه خص بالذكر واحدة من هذه الآليات التي رأي أنه قد يكون لها تأثير مباشر وقوي في زيادة القيمة الحقيقية لكل من الإنفاق الكلي والدخل ، وتقوم هذه على أساس من العلاقة بين التغير في المستوى العام للأسعار ، وبين التغير في القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في التداول مما يكون له وقع ، وتأثير في الأسواق النقدية يؤدي إلى انخفاض المعدل الجاري لسعر للفائدة . وهنا ، وإلى المدى الذي يكون فيه الإنفاق الكلي ، وبشكل خاص الإنفاق الاستثماري على درجة عالية من المرونة تجاه سعر الفائدة ، فإن تأثير ذلك كله سوف نلمسه في زيادة الإنتاج والدخل الحقيقي. ويشار عادة إلى الآلية التي تصل بين التغير في المستوى العام للأسعار ، وبين التغير في الدخل الحقيقي , ومن خلال سعر الفائدة , يشار إليها بتعبير "الأثر الكينزي" .

ومن الواضح أن تأثير هذه الآلية غير المباشرة سيستمر شريطة :

أولا: أن يستمر الانخفاض في سعر الفائدة , ولا يتوقف لأي سبب .

ثانيا: أن يستمر الإنفاق الإستثماري على حاله من حيث الاستجابة لهذا الانخفاض في سعر الفائدة .

أو بعبارة أخرى , إن فعالية وتأثير هذه الآلية غير المباشرة تشترط أن لا يكون الاقتصاد قد وقع في "فخ السيولة النقدية" ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أن لا يكون الإنفاق الاستثماري عديم المرونة

تجاه التغير في سعر الفائدة مثلما كان يفترض كينز Keynes. عند ذلك فقط ، يمكن لإنخفاض الأسعار أن يحقق مستويات من التوازن لكل من الإنتاج ، والدخل الحقيقي قريبة من مستويات العمالة الكاملة .

وعلى أية حال ، فإن الطريق إلى العمالة الكاملة ، من خلال "الانخفاض المتوازن" لكل من الأجور ، الأسعار ، محفوف بالمخاطر الممكن أن يؤدي إلي عجز المنشآت الإنتاجية عن تسديد التزاماتها المالية ، وذلك بعد أن يؤدي إلى إفلاس هذه المنشآت ، وبالتالي ، إلى نتائج سلبية على القطاع المالي ، من الصعب التنبؤ بها ، أو تداركها . أضف إلى ذلك أنه حتى لو أمكن التغاضي عن الآثار السلبية الناتجة عن الانخفاض العام للأسعار ، وبالتالي أمكن للاقتصاد السير في اتجاه التوازن عند مستوى العمالة الكاملة ، فإن بالإمكان تحقيق هذه النتائج نفسها ببساطة عن طريق سياسة نقدية توسعية ، ستؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية في التداول ، وبالتالي ستؤدي إلى تحقيقي الهدف المطلوب , وسترفع مستوى التوازن الاقتصادي إلى مستوى العمالة الكاملة . فالإعتماد الكامل على انخفاض الأجور ، والأسعار ، لتحقيق هذا الهدف ، هو في هذه الحالة ، ليس فقط سلوك خطر ، وإنما أيضا غير ضروري . ولابد من أن نلاحظ ، في هذا المقام ، أن مدى فعالية "التأثير الكينزي" إنما يعتمد , أولاَ ، على مدى استجابة سعر الفائدة للإنخفاض المتوازن لكل من الأجور النقددية ، والأسعار ، كما يعتمد ، ثانيا ، على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للانخفاض في سعر الفائدة . والذي يُعرف بأثر بيجو . وقد شكل الجمع بين "تأثير كينزي" و "تأثير بيجو" ، شكل الأساس لإجماع الرأي ، الذي ساد في السنوات التالية على نشر "النظرية العامة" ، والذي عُرف فيما بعد "بالتركيب النيوكلاسيكي" neoclassical . للدلالة على إمكانية تجاوز الجمود في الأجور النقدية ، والأسعار ، للوصول إلى العمالة الكاملة ، أو مستوى قريب منها .

وعلى أية حال ، لابد من توخي الحذر عند استخدام الأسعار ، والأجور ، كوسيلة ، أو كعلاج للبطالة ، حتى في الظروف التي تتمتع بها تلك الأسعار ، والأجور ، بمرونة عالية في الانخفاض . فمن

ناحية ، لابد للأسعار ، وللأجور النقدية ، أن تنخفض انخفاضا كبيرا ، في البداية ، إذا أريد لهذا الانخفاض أن يكون له أثر ملموس في تخفيض مستوى البطالة ، ومن ناحية أخرى , لابد من مراعاة الآثار بعيدة المدى ، التي يمكن أن تترتب على إنخفاض الأسعار ، والأجور ، وذلك بالنسبة إلى الأوضاع المالية للمؤسسات الإنتاجية ، والمالية ، واحتمال تعرض هذه إلى مخاطر الإفلاس نتيجة للعجز عن سداد التزاماتها الثابتة بالقيمة النقدية .

وعلى الرغم من ظاهر القبول العام بمبدأ "التركيب النيوكلاسيكي" neoclassical ، إلا أن هذا القبول انحصر أساسا في نطاق المحاورات النظرية ، ولم يتعداه إلى نطاق السياسة الإقتصادية . فقد اعتبر مبدأ الدمج بين "التأثير الكينزي" ، "وتأثير بيجو" ، اعتبر أضعف من أن يكون له أثر عملي على واقع البطالة ، والكساد ، وبالتالي ، تركز الاهتمام به ضمن الدوائر النظرية الضيقة ، ونادراَ ما شكل محوراَ مهما في بناء السياسة الاقتصادية . وعلى العكس من ذلك ، فقد لاقت النظرية الكينزية ، خلال تلك الفترة ، قبولاَ عاماَ ، خاصة وأنها تطرح بدائل في السياسة الاقتصادية لمكافحة البطالة ، والكساد ، قوامها إدارة الطلب ، أقل إيلاما ، وأكثر شجاعة من تلك التي تعتمد في تحقيق تلك الغاية على إنخفاض الأجور النقدية ، والأسعار .

د- مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في مجالات الإستثمار

يوضح التحليل الذى أوردته المدرستين أن السياسات النقدية والمالية هما بمثابة طرق بديلة ترمى إلى زيادة إجمالي الإنفاق وسد فجوات الكساد. فعلى سبيل المثال ، عندما يكون الإنتاج أدنى من مستوى التوظيف الكامل ، تؤدى الزيادة في عرض النقود أو الزيادة في الإنفاق الحكومي أو حتى تخفيض الضرائب إلى زيادة كل من إجمالي الإنفاق وتوازن الإنتاج ، مع سد فجوة الكساد عند مستوي سعر فائدة منخفض .

معني ذلك أن السياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة توازن الإنتاج بقدر مساو تماماً لمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي مضروباً في المضاعف، وسوف يحدث هذا مزاحمة من القطاع الحكومي للقطاع الخاص في مجال الإستثمار. فكلما يزداد الإنفاق الحكومي ، يرتفع مستوى الإنتاج ، ومن ثم يرتفع سعر الفائدة تبعاً لذلك ، فتزداد قوة هذا الأثر. والنتيجة الحتمية هي انخفاض إنفاق القطاع الخاص الشديد الحساسية لسعر الفائدة ، وسوف تؤدى السياسة المالية التوسعية المتبعة إلى مزاحمة إنفاق القطاع الخاص ، الأمر الذى يفسر كون صافي الزيادة في توازن الإنتاج الناجمة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي أقل من الزيادة المتوقعة عن طريق المضاعف. هذا ويتوقف مقدار انخفاض الزيادة المتوقعة على مدى حساسية كل من الطلب على النقود والإنفاق الاستثمارى لسعر الفائدة كما يتوقف ايضاَ علي سرعة تداول النقود . فكلما كان منحني الإستثمار قليل المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ، كلما كان حجم الإزاحة كبيراّ ، وكذلك الحال بالنسبة لمرونة الطلب علي النقود بالنسبة لسعر الفائدة التي يؤدي انخفاضها أيضاَ إلي زيادة حجم الإزاحة .

ويعتمد المقدار الذي سيتم إزاحته من الإنفاق الإستثماري ، نتيجة لإرتفاع سعر الفائدة ، علي أمرين

أولهما: المدي الذي سيرتفع فيه سعر الفائدة عند زيادة الدخل، وهو الأمر الذي يعتمد علي مقدار مرونة الطلب علي النقود بالنسبة لكل من الدخل ، وسعر الفائدة .

ثانيهما: المدي الذي سينخفض فيه الإنفاق الإستثماري الخاص استجابة لارتفاع سعر الفائدة : وهذا يعتمد علي مقدار مرونة الطلب علي الإستثمار بالنسبة إلي هذا السعر .

ويري بعض الاقتصاديين المحدثين من المدرسة الكينزية أن الإزاحة المشار اليها قد تكون عكسية ، وذلك عند حدوث زيادة في الدخل التوازني بسبب زيادة الإنفاق الحكومي . فإذا كانت مرونة الإنفاق الإستثماري للقطاع الخاص بالنسبة لسعر الفائدة مساوية للصفر ، وزاد الإنفاق الحكومي ، سيرتفع

مستوي الدخل التوازني وتزيد استثمارات القطاع الخاص . الأمر الذي يعني أن المزاحمة أصبحت جاذبة وليست طاردة .

هـ – شرط العودة إلي التوازن

إفترض الكلاسيك أن الحالة العامة للتوازن يمكن ان تتحقق عندما يصل مستوي الدخل التوازني إلي مستوي التوظف الكامل ، أي أن $Y_e = Y_f$ ، بينما الحالة الخاصة هي أن يكون الدخل التوازني أكبر من أو أقل من مستوي التوظف الكامل ، حيث يمكن بتغيير الأجور والأسعار، عن طريق السياسة النقدية ، للعودة إلي التوظف الكامل . بينما يري كينز أن الحالة العامة هي أن يكون الدخل التوازني إما أعلي من ، أو اقل من مستوي التوظف الكامل ، $Y_e > Y_f$ or $Y_e < Y_f$ ، أما الحالة الخاصة فهي أن يكون مستوي الدخل التوازني عند مستوي التوظف الكامل ، حيث يمكن تغيير الدخل ، عن طريق السياسة المالية وبفعل المضاعف ، وزيادة الدخل التوازني وإقترابه من مستوي التوظف الكامل .

الفصل الثاني : الدوال الإقتصادية الكلية

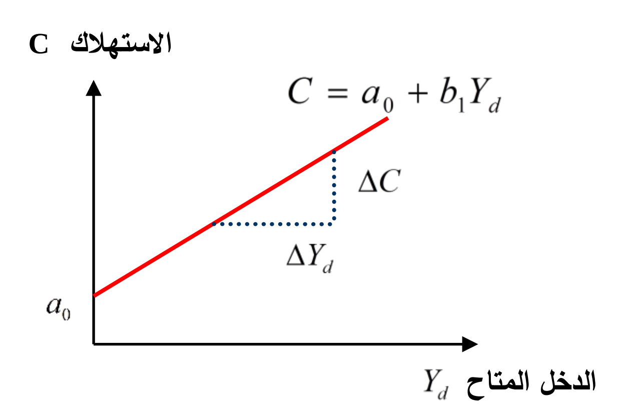
تعرف الدالة بأنها علاقة تربط بين كل عنصر في مجموعة تسمى "مجال الدالة" وعنصر واحد فقط في مجموعة أخرى تسمى "مدى الدالة". وهناك أنواع مختلفة من الدوال كالخطية والأسية واللوغاريتيمة..إلخ. وهي أمثلة لبعض الدوال التي يكثر استخدامها في مجال التحليل الاقتصادي الكلي والتي من أهمها الدوال الخطية، حيث تعد من أبسط الدوال التي يمكن التعامل معها رياضيا وبيانيا في مدرجات الدراسة ، لزيادة فهمها وإدراك أهميتها، والتي تغلب على خصائص معظمها من خلال دراستنا للتحليل الاقتصادي الكلي، كدالة الاستهلاك، دالة الاستثمار، دالة الطلب على العمل وغيرها. ولعل من أهم هذه الدوال في دراستنا هنا ، الدوال الإقتصادية التالية:

2-1 دالة الاستهلاك ودالة الإدخار :

تمثل دالة الإستهلاك في صورتها العامة بالدالة الخطية: $C = a_0 + b_1 Y_d$ ، حيث إن:

C : تمثل الاستهلاك الكلي ، a_0 مقطع الدالة والمعبرة عن الاستهلاك الثابت أو التلقائي والذي لا يتأثر بالدخل .

$b_1 Y_d$: تمثل ميل دالة الاستهلاك التبعي أو السلوكي الذي يتأثر طرديا بالدخل المتاح Y_d ويتغير طرديا مع تغيراته.



شكل رقم (2-1) نموذج دالة الاستهلاك

وتعتمد درجة تغير الاستهلاك نتيجة لتغيرات الدخل على قيمة b والممثلة للميل الحدي للاستهلاك (ميل الدالة الخطية= المقابل/المجاور) كما في الرسم البياني المقابل. وتخبرنا هذه الدالة أن هناك علاقة سلوكية بين الإستهلاك والدخل ، وأن هذه العلاقة طردية : فكلما زاد الدخل المتاح يزيد الإستهلاك . كما أن ميلها أقل من الواحد الصحيح نظراَ لأن المجتمع لا ينفق كامل دخله علي الإستهلاك ، بل يحتفظ بجزء منه كإدخار. لذلك فإن :

الدخل المتاح = الإنفاق علي الإستهلاك + الإنفاق علي الإدخار

$$S + C = Y_d$$

والقول بأن ظاهرتي الإستهلاك والإدخار متلازمتان إنما يعني أن :

الميل المتوسط للإستهلاك + الميل المتوسط للإدخار = 1

$$1 = APS + APC$$

وايضاَ فإن : **الميل الحدي للإستهلاك + الميل الحدي للإدخار = 1**

$$1 = MPS + MPC$$

نتيجة لذلك فإن :

1. إذا كان 0 ≥ الميل المتوسط للإستهلاك ≥ 1 فإن $1 \geq APC \geq 0$
2. إذا كان 0 ≥ الميل المتوسط للإدخار ≥ 1 فإن $1 \geq APS \geq 0$
3. إذا كان 0 ≥ الميل الحدي للإستهلاك ≥ 1 فإن $1 \geq MPC \geq 0$
4. إذا كان 0 ≥ الميل الحدي للإدخار ≥ 1 فإن $1 \geq MPs \geq 0$

وإذاكان الإنفاق علي الإستهلاك مساوياَ للدخل المتاح ، يكون الإدخار مساوياَ للصفر ، أما إذا كان الإدخار مساوياَ للدخل المتاح ، يكون الإنفاق علي الإستهلاك مساوياَ للصفر . وتظهر مثل هذه الحالات رياضياَ عند تقاطع دالتي الإستهلاك والإدخار مع المحورين الصادي والسيني بيانياَ.

وإذا كان مقطع دالة الإستهلاك مقداراَ موجباَ ، وبقيمة ما ، يكون مقطع دالة الإدخار مقداراَ سالباَ ، وبنفس القيمة ، فيكون مجموع المقطعين مساوياَ للصفر . وتفسير ذلك أنه في حالة إنعدام الدخل المتاح (عندما يكون مساوياَ للصفر) يتم كامل الإنفاق علي الإستهلاك بالإقتراض ، أو بالإدخار السالب .

وبالنسبة للمضاعف الإستثماري فيمكن قياسه من الدالة كما يلي :

$$\text{المضاعف الإستثماري} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$$

$$= \frac{1}{MPC}$$

$$\text{وايضاَ فإن المضاعف الإستثماري} = \frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$$

$$= \frac{1}{MPS}$$

فإذا كانت دالة الإستهلاك علي سبيل المثال هي : $C = 500 + 0.6 \ Y_d$

فإن الحد الأدني للإنفاق علي الإستهلاك في هذا المجتمع هو 500 ، وهو أقل مايلزم أن ينفقه المجتمع

علي الأستهلاك حتي يعيش ، ويعرف بعض الأحيان بحد الكفاف . أما إشارة الموجب (+) فتدل علي وجود علاقة طردية بين الإستهلاك والدخل المتاح : فكلما زاد الدخل يزيد الإستهلاك ، وفي الدول الغنية يكون إنفاقها علي الإستهلاك أكبر من إنفاق الدول الفقيرة عليه . ومعامل الدخل (0.6) هو الميل الحدي للإستهلاك : فكلما زاد الدخل بمقدار 100 ريال يزيد الإنفاق علي الإستهلاك بمقدار 60 ريال ، وكذلك أن قيمة مضاعف الإستثمار تساوي 1.67 تقريباً . ويمكن أن نكتشف نقطة تساوي الإستهلاك مع الدخل بأنها عندما يكون الدخل مساوياً 1250 حيث يكون الادخار مساوياً للصفر ، وهي نقطة تقاطع دالة الإستهلاك مع خط 45 درجة المنطلق من نقطة الأصل . كذلك نستطيع عند هذه النقطة حساب الميل المتوسط للإستهلاك والذي سوف نجده مساوياً للواحد الصحيح . وعن طريق إفتراض عدد كبير من قيم الدخل المتاح ، وتعويضها في دالة الإستهلاك ، نستطيع أن نتوصل الي التمثيل البياني لدالة الإستهلاك الخطية الكينزية البسيطة التي تشرح سلوك المستهلكين في ذلك المجتمع.

من جهة أخري نستطيع من هذه المعلومات أن نتوصل الي بعض الحقائق عن الإدخار ، طالما أن دالتي الإستهلاك والإدخار متلازمتان ، مثل أن القدر الأكبر الذي يمكن إقتراضه (إدخار سالب) هو 500 في حالة إنعدام الدخل ، لأن مقطع دالة الإدخار هو مقدار سالب عند المستوي 500 ، وأن العلاقة بين الإدخار والدخل المتاح هي موجبة ، فكلما زاد الدخل المتاح يزيد الإدخار، وأن الميل الحدي للإدخار يساوي 0.4 ومضاعف الإستثمار هو 1.67 تقريباً ، وإنه في حالة تساوي الإستهلاك مع الدخل المتاح عند مستوي 1250 يكون الإدخار مساوياً للصفر، حيث تتقاطع دالة الإدخار مع المحور السيني ، وإنه عند هذا المستوي من الدخل المتاح يكون الميل المتوسط للإدخار مساوياً للصفر . وعن طريق إفتراض عدد كبير من قيم الدخل المتاح ، وتعويضها في دالة الإدخار، نستطيع أن نتوصل الي التمثيل البياني لدالة الإدخار الخطية الكينزية البسيطة والتي تشرح سلوك المدخرين في ذلك المجتمع .

بالإضافة إلي كون الدخل عاملا مهماَ ومؤثراَ في الاستهلاك والإدخار إلا أن هناك عوامل أخري مؤثرة ايضاَ يمكن تقسيمها إلي مجموعتين أساسيتين:

المجموعة الأولي : عوامل قصيرة الأجل

وتعرف بأنها العوامل التي يمكن أن يظهر أثرها في فترة قصيرة نسبيا (سنة أو عدد محدود من السنوات) ومن هذه العوامل:

1- التغير في الأسعار

2- حجم الائتمان الاستهلاكي والأصول المالية المملوكة للأفراد

3- سعر الفائدة

4- انواع الضرائب ومستوياتها

المجموعة الثانية : العوامل الطويلة الأجل

وهي عوامل يظهر أثرها بعد فترة طويلة نسبيا قد تمتد إلي جيل أو أكثر، ومن هذه العوامل ما يلي :

1- توزيع السكان ، وتركزهم

2- درجة التحضر

3- مستوى الدخل وطريقة توزيعه بين المجتمع

4-حجم الثروة ، ونوعيتها

اخيراَ نشير إلي بعض النظريات التي فسرت سلوك الإستهلاك ، مقارنة بنظرية كينز (Keynes) "الدخل المطلق" مثل نظرية الدخل النسبي، ونظرية الدخل الدائم، إضافة إلي نظرية دورة الحياة، وخلاصة ما جاء بهذه النظريات:

1. تعتمد **نظرية الدخل المطلق** على الإفتراض بأن الاستهلاك دالة للدخل المتاح المطلق "الجاري" وأن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الميل المتوسط للاستهلاك ، وأكبر من الصفر ولكن أقل من الواحد صحيح أي أن : $0 \leq MPC \leq 1$.

2. توضح **نظرية أو فرضية الدخل النسبيان** الإنفاق الاستهلاكي للشخص أو العائلة يعتمد على سلوك الآخرين المحيطين به من أقارب وجيران وأصدقاء في العمل أي على عنصر المحاكاة، ومن ثم فالاستهلاك تبعاً لهذا النظرية يعد دالة للدخل النسبي أي نسبة المتوسط دخل المجموعة التي ينتمي لها، كما يعتمد أيضاً على أعلى دخل حصل عليه الشخص في الماضي أي دخل القمة، وتحاول النظرية أيضاً التوفيق بين دالة الاستهلاك في المدى الطويل حيث يتساوى الميل الحدي للاستهلاك مع الميل المتوسط للاستهلاك مع دالة الاستهلاك قصيرة الأجل حيث يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.

3. تركز **نظرية أو فرضية الدخل الدائم** على العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل الدائم أي الدخل المتوقع الحصول عليه في فترات قادمة بصفة دائمة، وتقسم النظرية الدخل تبعاً لذلك إلى قسمين: دخل دائم، وهو المحدد للاستهلاك الدائم، والدخل الطارئ وهو الدخل غير المتوقع حصوله دائماً كالإرث أو الحصول على جائزة مادية، وهذا الدخل يذهب معظمه للادخار وشراء السلع المعمرة ولا يؤثر في الاستهلاك.

4. يرى أصحاب **نظرية أو فرضية دورة الحياة** بأن استهلاك الشخص يعتمد على جميع موارده المستقبلية طيلة فترة حياته الإنتاجية وليس على الدخل الجاري فقط، والدخل المتوقع يشتمل على دخله نظير عمله وما يحصل عليه من دخل نظير ممتلكاته وعائداته من استثماراته المالية كالأسهم والسندات وغيرها، كما ترى النظرية بأن الشخص يحاول أن يوزع إنفاقه الاستهلاكي على فترة حياته بحيث يتفادى التقلبات في دخله في الفترات اللاحقة.

ولقد تناولت هذه النظريات العوامل التي لها تأثير على الإنفاق الاستهلاكي بجانب الدخل، مثل طريقة البيع السائدة في المجتمع وتغير أذواق المستهلكين والسياسات الضريبية الحكومية وأخيراً خداع النقود .

العوامل المحددة للاستهلاك والادخار :

ذكرنا فيما سبق أن الدخل المتاح هو العامل الأساسي المحدد للإستهلاك والإدخار ، وأن تغيره يؤدي إلى تغيرهما في نفس الاتجاه وأن كل التغيرات تنقلنا من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى دالة الاستهلاك أو الادخار .

أما العوامل التالية فهي تعمل على زيادة الاستهلاك أو نقصه عند كل مستوى من مستويات الدخل فيؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك بأكملها إلى أعلى في حالة الإرتفاع وإلى أسفل في حالة الإنخفاض:

1. التقليد و المحاكاة :

فقد يلجا البعض إلى شراء سلع لا يحتاج إليها كثيراً وليس لرغبة لدية إنما فقط ليحاكي بها صديق له حتى ولو اضطره ذلك إلى إنفاق معظم دخله .

2. النظرة إلى الادخار :

لو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فإنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون الادخار أهمية تذكر أو أنهم مستهلكون بطبعهم فسيحدث العكس أي يزيد الاستهلاك فينخفض الادخار .

3. نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع :

الطبقات الفقيرة هي بطبعها مستهلكة للجزء الأكبر من دخلها وادخارها غالباً ما يكون قليل بسبب انخفاض دخلها أساساً أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من الدخل وادخار جزء أكبر من دخولها . فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء

عنه لدى الأغنياء ، ولذلك فكلما كان توزيع الدخل في صالح الفقراء كلما زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل ، والعكس صحيح .

4. الثروة المفاجئة :

إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة كالإرث من شأنها زيادة استهلاكه عما كان علية قبل حصوله عليها محاولاً في البداية إشباع رغباته من سلع كثيرة كان يتطلع إلى استهلاكها من قبل , ثم بعد فترة يعتاد على أسلوب استهلاكي معين فيثبت الاستهلاك وقد يبدأ في زيادة مدخراته .

5. الائتمان الاستهلاكي ورصيد الأصول المالية السائلة :

كلما توسعت حلقات الائتمان الاستهلاكي (قروض تسدد على شكل أقساط أو البيع بالتقسيط) كلما زادت إمكانية التوسع أكثر في الاستهلاك. وزيادة الأصول والأرصدة السائلة كالسندات و الأسهم والودائع البنكية لدى أفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة رغبتهم في الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل .

6. رصيد السلع المعمرة :

إن اقتناء الأفراد في المجتمع للسلع المعمرة مثل السيارات , الثلاجات , الغسالات ، كفيلة بتحقيق احتياجاتهم منها لفترة زمنية معينة أي اكتفائهم منها لفترة من الوقت ويقل ميلهم لاستهلاكها عند مختلف مستويات الدخل .

7. توقعات الأسعار :

إن توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الجاري والعكس .

8. الضرائب :

تؤثر الضرائب على الاستهلاك ومن ثم على الادخار , حيث تعتبر ادخار حكومي (عام) إذ أن زيادتها تؤدي الي زيادة الأسعار مما يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث عندما تنخفض الضرائب .

ويجب التنويه إلي أن هذه المحددات تم اكتشاف آثارها النظرية والعملية نتيجة للدراسات اللاحقة علي النظرية الكينزية ، اما بالنسبة لكينز (Keynes) فقد صنف المحددات غير الدخيلة للاستهلاك إلى عوامل ذاتية وموضوعية . وتعكس العوامل الذاتية التفضيلات الشخصية ، أما العوامل الموضوعية فتتضمن المتغيرات غير الدخلية التي تؤثر في قدرة المجتمع على الاستهلاك ، وكما يذكر أن هناك تأثيرات لما يعرف بالقانون السيكولوجي لجون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) والذي يقوم علي عدة فرضيات ، من أهمها :

- أن تكون دالة الاستهلاك مستقرة في الآجال القصيرة للدخل المتاح والذي عبارة عن الدخل القومي بعد خصم قيمة الضرائب الإجمالية
- في حالة الاختلال يكون التعديل الاقتصادي حسب القانون بواسطة الكميات وليس الأسعار
- يكون مستوى الأسعار ثابتا ، اثناء فترة التحليل .

ونشير هنا إلى أن انتقال دالتي الادخار و الاستهلاك و تحركهما يكون دائماً في اتجاهين متضادين إذا ما حدث وتغير أحد العوامل السابقة فلو زادت الضريبة مثلاً فإن دالة الاستهلاك تنتقل إلى الأسفل بينما تنتقل دالة الادخار إلى الأعلى ، والعكس صحيح .

الصور الرياضية لدالة الإستهلاك : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها مايلي:

أ–الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) فإذا كان مقدار الإنفاق الاستهلاكي الذي يتوقع أن ينفقه المجتمع في عام هو مقدار ثابت عند 3500 ، تكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$\overline{C}$= مقدار ثابت =3500

ب–الصورة المرتبطة بالدخل ، حيث يكون مقدار الإنفاق الإستهلاكي مرتبطاَ بالدخل المتاح في الدولة ، عن طريق الميل الحدي للإستهلاك أو ما يعرف بمعامل الدخل في الدالة ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$C = 2800 + 0.55\ Y_d$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى للإنفاق الإستهلاكي يجب أن يكون 2800 ، كما أنه سوف يزيد بنسبة 55% من التغير في الدخل القومي المتاح في ذلك العام .

ج–الصورة المرتبطة بالدخل المتاح وسعر الفائدة معاً، حيث يتم تحديد الإنفاق الإستهلاكي بمقدار ثابت عند مقطع الدالة ، إضافة إلي معامل الدخل المتاح مضروباَ بقيمة الدخل المتاح ، مطروحاَ منه معامل سعر الفائدة مضروباَ في سعر الفائدة النقدي السائد ، وتكون دالة الإستهلاك علي سبيل المثال علي الشكل:

$$C = 1650 + 0.48\ Y_d - 1200\ r$$

وبالنسبة للصور الرياضية لدالة الإدخار المصاحبة لدوال الإستهلاك السابقة فهي علي الترتيب كما يلي :

أ–الصورة المستقلة: $\overline{S}$ = مقدار ثابت = −3500

ب–الصورة المرتبطة بالدخل المتاح : $S = -2800 + 0.45\ Y_d$

ج– الصورة المرتبطة بالدخل المتاح وسعر الفائدة النقدي :

$$S = -1650 + 0.52\ Y_d + 1200\ r$$

مع ملاحظة انه قد تم إشتقاق هذه الدوال من متطابقة الدخل المتاح التالية :

$$Y_d = C + S$$

2-2 دالة الإستثمار:

الإستثمار : هو الإنفاق الذي يتم بواسطة المنتجين ورجال الأعمال ويؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني بصفة عامة ، ويتضمن :

أ- الشراء النهائي للعدد والآلات والأدوات .

ب- جميع الإنشاءات كالمباني السكنية والمصانع والمراكز التجارية : ونتساءل هنا لماذا يعتبر إنشاء المباني السكنية استثمارا وليس استهلاكا ؟ لأٌن المباني السكنية عبارة عن سلع رأسمالية تدر عائداً بتأجيرها أو بيعها

ج- التغير في المخزون والذي يقصد به التغير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيطة وسلع نهائية . فالإضافة إلى المخزون جزء من الناتج القومي لابد من إضافته في حين أن السحب من المخزون جزء لابد من ان يطرح .

ويشار هنا إلى أن الإنفاق الاستثماري لا يشمل تحويل الأصول الورقية مثل الأسهم والسندات (لأنه مجرد تحويل لأصل موجود) أو الأصول الملموسة المستعملة . وكذلك الحال بالنسبة لإعادة بيع أي أصل مستعمل حيث أن الاستثمار هو تشييد وتصنيع أصل رأسمالي جديد يدر عائداً . وعادة ما يقصد بالإنفاق الاستثماري مستوى الاستثمار الإجمالي وليس الصافي حيث أن :

الاستثمار الإجمالي = الاستثمار الصافي + الاستثمار الإحلالي (إهلاك رأس المال)

حيث أن الاستثمار الاحلالي هو قيمة رأس المال الهالك والذي حل محله إستثمارات جديدة . وعند تحقق شرط التوازن يكون الإستثمار مساوياً للإدخار ويكون كلاهما مساوياً للدخل المتاح مطروحاً منه الإنفاق علي الإستهلاك .

وعلى ذلك يكون : الاستثمار المحقق (الفعلي) يعبر عن الادخار المحقق (الفعلي) ويساويه ،أما الادخار المخطط فليس من الضروري أن يعبر عن الاستثمار المخطط لكونهما يتمان بواسطة فريقين مختلفين ولدوافع مختلفة .

ومهما كانت دوافع الادخار فإنها تختلف عن دوافع الاستثمار في المجتمع والذي يتم بواسطة المنتجين , ولذلك فإن ما يعتزم الأفراد ادخاره ليس بضرورة أن يكون مساوياً لما يعتزم رجال الأعمال استثماره لكون هذا الأخير يتطلب إتباع سياسات معينة تضمن توافر الاستثمارات اللازمة لتحقيق التوظف الكامل حيث أن الاستثمار يتوقف على عوامل عديدة كالتقدم التكنولوجي ، وحالات التفاؤل والتشاؤم الخاصة برجال الأعمال ، والضرائب والسياسات المالية والنقدية للدولة . هذا وتتضح الأهمية الكبرى للاستثمار في كونه يمثل حقناً في تيار الدخل / الإنفاق ، وعلية فالاستثمار هو العامل الرئيسي في تحديد المركز المالي الاقتصادي للدولة على المدى القصير ، وهو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل .

لهذا فإن العملية الإنتاجية تعتمد علي التوليفة أو المزيج المحدد بين عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال والأرض أو الموارد الطبيعية، والتنظيم) : فكل عملية إنتاجية تتطلب مزجاَ خاصا بين هذه العناصر. وكما هو معروف يتحدد المزج بين العمل والتنظيم مع الجهد البشري سواء العضلي أو العقلي أو كليهما معا، في حين أن الأرض أو الموارد الطبيعية من هبات الله سبحانه وتعالي ، أما العنصر الرابع وهو رأس المال فهو من نتاج جهود بشرية متراكمة. وقد أصبح لرأس المال دور فعال في العملية الإنتاجية يزيد بزيادة المعرفة الفنية أو التكنولوجية وزيادة دور الميكنة، كما يزيد كذلك بتطور الاقتصاد وتقدمة.

ويقصد بالطلب الاستثماري الطلب علي الأصول الرأسمالية. ومن المتعارف عليه أن إنتاج الأصول الرأسمالية لا يمكن أن يستمر دون استمرار في الطلب عليها، كما أن اتخاذ قرار الاستثمار من جانب أحد المستثمرين يعتمد بشكل أساسي علي نسبة الربحية المتوقع الحصول عليها من المشروع. فإذا كان رأس المال المتوقع تمويل المشروع منه سيحقق نسبة أرباح أعلي من نسبة الفائدة فإن هذا يشجع المستثمر علي تنفيذ المشروع ، أما إذا انخفضت هذه النسبة عن نسبة الفائدة فهذا يعني أن المشروع غير مربح.

ويعتمد حجم الطلب الإستثماري هنا علي سعر الفائدة النقدي وهو نسبة مئوية من القرض تمثل تكلفة استخدام الأصول النقدية التي يمتلكها الغير في حالة اللجوء الي الإقتراض لتمويل الإستثمار. ومن جانب المقرض يمثل سعر الفائدة عائداً مقابل تنازله عن السيولة، أي تنازله عن حرية عدم استخدام نقوده. وكلما كانت المخاطر في استرداد القرض كبيرة، كلما كان سعر الفائدة كبيراً.

ولحساب نسبة الربحية لأي إستثمار يجب أن تتم التفرقة بين القيمة الحالية والقيمة الآجلة. فالقيمة الحالية لمبلغ آجل –الذي ينتظر الحصول عليه بعد فترة– يحدد القدر من هذا المبلغ الذي إذا توافر اليوم وأمكن إيداعه في أحد البنوك بسعر الفائدة السائد في السوق لأعطي قيمته الآجلة.

ومن المتعارف عليه أن الطلب الاستثماري يستمر طالما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أعلي من سعر الفائدة، ويتوقف هذا الطلب عند تساويهما. إلا أنه في حالة انخفاض سعر الفائدة مع ثبات الكفاية الحدية لرأس المال يزيد الطلب علي الإستثمار وفي حالة الإستمرار في ضخ الإستثمارات ، في هذه الأحوال ، يتوقع إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال في المراحل التالية، ومع التوسع في الاستثمار وتضائل الفرص الإستثمارية المتاحة تبدأ اسعار الفائدة المرتفعة في الانخفاض ، وهكذا .

و يتضح من ذلك أن:–

- رأس المال يمثل أحد عوامل الإنتاج، وهو نتاج عمليات متلاحقة من الجهد والفكر البشري.

- إشراك رأس المال في عملية الاستثمار يسهم في زيادة العملية الإنتاجية.
- من الضروري التضحية بجزء من الدخل الجاري لإنتاج رأس المال أو ما يسمي بتكوين رأس المال.
- تساعد الإضافات أو التحسينات التي تجري علي رأس المال في المحافظة علي رأس المال أو تحسينه .

أنواع الاستثمار :

أولاً : الاستثمار في المخزون :

يعتبر من اصغر أجزاء الاستثمار ، إلا انه أسرعها تفاقماً ، فالمنشآت تحتفظ عادة بمخزونها السلعي سواء من مواد أولية أو سلع نصف مصنعة أو تامة الصنع لمواجهة أي تقلبات في الطلب على منتجاتها . ورغم تكلفة الاحتفاظ بالمخزون والمتمثلة في تكلفة النقود المتعطلة فيه إلا أن هذه التكلفة يكون لها ما يبررها كتجنب تكاليف أخرى مثل تكاليف التوسع والانكماش في الإنتاج .

ثانياً: الاستثمار في تشييد المساكن :

هذا الاستثمار يمثل جزءاً هاماً من الاستثمارات الكلية ، ويتوقف على العديد من العوامل كتكوين أسر جديدة والزيادة السكانية وتغيير سن الزواج ، إضافة إلى التوزيع العمري والنوعي للسكان .

ثالثاً: الاستثمار في المصانع والعدد والآلات :

هذا النوع من الاستثمار له اهتمام خاص عند الاقتصاديين وله أثار متفرعة على النشاط الاقتصادي لما يحققه من إشباع للأفراد في المجتمع وفي مجالات مختلفة . فالمشروعات الناجحة عادة ما هي إلا استثمارات في المصانع والعدد والآلات بهدف تحقيق الربح .

أما محددات الإستثمار فهي :

1- التقدم الفني والتكنولوجي :

إن التقدم التكنولوجي مسألة مهمة لكافة المشروعات التي تحافظ على مراكزها التنافسية داخل الأسواق لأنه يعمل على زيادة الأرباح وانخفاض التكاليف مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات

2- سعر الفائدة :

يعتبر سعر الفائدة نوع خاص من التكاليف التي تدخل في تكلفة الحصول على رأس المال أو السلع الرأسمالية ، فالفائدة هي التكلفة التي يتحملها المستثمر للحصول على رأس المال النقدي اللازم لشراء رأس المال الحقيقي ، وبالتالي كلما كان سعر الفائدة كبير كلما انخفضت الأرباح المتوقعة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ، والعكس صحيح .

3- السياسات الاقتصادية :

من الصعب تقرير اثر الإنفاق الحكومي على توقعات الأرباح في المنشآت الخاصة ، فقد يكون الإنفاق الحكومي في صالحها حيث تخفض الظروف السيئة لنشاطاتها فتزيد الأرباح المتوقعة وتزيد الاستثمارات وقد يكون العكس حيث تكون السياسات الحكومية ضد الاستثمارات الخاصة فتكون منافسة لأنشطتها فتنخفض الأرباح المتوقعة وبالتالي تنخفض الاستثمارات .

4- رصيد السلع الرأسمالية :

إن توافر رصيد كبير من السلع الرأسمالية يجعل المنشآت تملك رصيداً اكبر من الطاقة الإنتاجية و السلع النهائية ويؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات الجديدة لتلك المنشآت .

5- التوقعات :

يعتمد الإستثمار علي التوقعات : فلو كان النشاط الاقتصادي في حالة جيدة يؤدي ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال حول المستقبل فيزيدوا من استثماراتهم الجديدة ، والعكس صحيح .

6- الكفاية الحدية لرأس المال :

وهي سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لمجموع الغلات النقدية الصافية (مقدار إيرادات الأصل الرأسمالي بعد خصم جميع التكاليف ماعدا سعر الفائدة المدفوعة وتكلفة إهلاك رأس المال) التي يدرها الأصل الرأسمالي مساوية لتكلفته (سعر العرض) .

فإذا كان معدل الربح أكبر من سعر العرض ، فإن المشروع يعتبر مربحاَ، ويستلزم الأمر المزيد من الاستثمار ، والعكس صحيح .

ويذهب بعض الاقتصاديين الكينزيين Keynesian economics إلي أن الدخل القومي قد يكون من ضمن هذه المحددات ، بل أقواها ، في بعض الأحوال .

الصور الرياضية لدالة الإستثمار : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها ما يلي:

أ-الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازِ للمحور الرأسي) حيث يكون مقدار الإنفاق الإستثماري الذي يتوقع أن ينفقه المنتجين ورجال الأعمال في عام ، هو مقدار ثابت عند 8500 ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$\bar{I}$ = مقدار ثابت =8500

ب–الصورة المرتبطة بسعر الفائدة فقط ، حيث يكون مقدار الإنفاق الإستثماري مرتبطاَ سعر الفائدة الإسمي أو النقدي ، عن طريق الميل الحدي للإستثمار أو ما يعرف بمعامل سعر الفائدة في دالة الإستثمار ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$I = 3855 - 12000\ r$$

وهذا معناه أن الحد الأعلى للإنفاق علي الإستثمار هو عند المقدار 3855 ، بعدها يأخذ في التناقص كلما يرتفع سعر الفائدة .

ج–الصورة المرتبطة بالدخل القومي وسعر الفائدة معاَ، حيث يتم تحديد الإنفاق الإستثماري بمقدار ثابت عند مقطع الدالة ، إضافة إلي معامل الدخل القومي مضروباَ بقيمة هذا الدخل ، مطروحاَ منه معامل سعر الفائدة النقدي مضروباَ في سعر الفائدة النقدي السائد ، وتكون دالة الإستثمار علي سبيل المثال علي الشكل:

$$I = 1766 + 0.34\ Y - 15000\ r$$

2–3 دالة الإنفاق الحكومي:

والتي تحظي باهتمامات الكثير من المنتجين ورجال الأعمال نظراَ للدور الإقتصادي المهم الذي تؤديه الحكومات ، خاصة في الدول النامية ، للاعتبارات التالية :

- تعتبر الحكومة مسئولة عن الحالة الاقتصادية، فالعمالة والقضاء علي البطالة واستقرار الأسعار ومستوي الأجور واستمرار نمو الاقتصاد القومي أصبحت من الأهداف الرئيسية للحكومات. وتعتمد الحكومات في نظرتها المستقبلية للاقتصاد علي التخطيط كوسيلة للوصول إلي الأهداف المرجوة. ولكي تستطيع الحكومات تحقيق أهدافها فإن أدواتها التي تستخدمها هي الضرائب بأنواعها المختلفة، والإنفاق ومجالاته، ثم الإعانات سواء الإعانات الإنتاجية أو الاقتصادية.

- تعبر عن الإضافة التي يحققها الإنفاق الحكومي في رفع مستوي الدخل القومي، حيث تزيد كمية الأموال المتداولة، وعليه فكلما زاد الإنفاق الحكومي – مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها– يزيد هذا الدخل.
- ويصنف الإنفاق الحكومي إما استهلاكي وذلك بشراء الحكومة للسلع الاستهلاكية أو استثماري وذلك بشراء الحكومة للأصول الرأسمالية عن طريق مؤسساتها الإنتاجية. ويتمثل الطلب الكلي في الإنفاق علي السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية وفرض ضريبة غير مباشرة (أي علي السلع والخدمات) مما يؤدي إلي إنقاص الطلب الكلي بحجم الضريبة المفروضة. ويعني ذلك تأثر الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري من جراء هذه الضرائب. كما أن الدخل القابل للتصرف Disposable Income يقل بمقدار الضرائب المباشرة وهي الضرائب علي الدخول الشخصية، ويعني ذلك تأثير الطلب الاستهلاكي وبالتالي الطلب الاستثماري ومن ثم ينخفض الطلب الكلي نتيجة لذلك.
- تعني كلمة التوازن الحالة التي لا تتواجد معها الرغبة في التغيير. وإذا كان شرط التوازن هو تساوي القوي الإيجابية مع القوي السلبية مما يعني حالة السكون، فإن هذه الحالة تعتبر افتراضية وتعتمد علي التغيير. وبالنسبة لتوازن الدخل القومي أو مستوي النشاط الاقتصادي فإن شرط التوازن هو تساوي الإضافات (الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات) وهي القوي الباعثة علي النمو، مع المسحوبات (الادخار + الضرائب + الواردات) وهي القوي السالبة التي تعمل علي خفض مستوي الدخل القومي، وعندئذ يتحدد مستوي الدخل التوازني Equilibrium Level of Income وتغير أي عنصر من عناصر الإضافات أو المسحوبات لابد من أن يؤدي إلي التغير وانتقال الدخل القومي إلي مستوي توازني جديد.

- تعني الإضافات زيادة كمية النقود التي يؤدي تداولها إلي زيادة في الدخل بحجم أكبر من حجم الإضافات بسبب فعل المضاعف . ومن ثم تعمل الزيادة الجديدة في الدخل علي زيادة المسحوبات، وعند تساوي الإضافات الفعلية بالمسحوبات يتحقق التوازن.

ويمكن تلخيص الدور الإقتصادي للحكومة كما يلي :

1. بناء الهياكل الإقتصادية والإجتماعية وتجهيزها بالأنظمة والإجراءات ، والرقابة علي تنفيذها
2. المحافظة علي بقاء الأسواق متنافسة ، وعدم إحتكارها من بائع واحد أو عدة بائعين
3. توزيع أو إعادة توزيع الثروة والدخل بالطرق العادلة ، والحرص علي أن لا يستأثر بهما أحد
4. تخصيص الموارد الإقتصادية نحو أفضل وأمثل إستخدامات لها.
5. العمل علي إستقرار الحياة الإقتصادية ، وجميع محدداتها بإستخدام السياسات الإقتصادية.
6. تقنين الإحتكار الطبيعي وتنظيمه بما يحقق العدالة الإجتماعية.

مع ملاحظة أن كل هذه الوظائف مثالية ، ويجب أن لا تحيد عنها أي حكومة في العصر الحديث .

أما الطبيعة الخاصة للإنفاق الحكومي فيمكن إيجازها في المحاور الثلاثة التالية :

المحور الأول : ويهدف إلي إشباع رغبات المجتمع عن طريق إنتاج السلع والخدمات ذات المنافع العامة . ويتطلب هذا من الحكومة أن تفرض الضرائب من جهة ، وأن تقوم بالإنفاق علي موارد الإنتاج من جهة أخري ، بشرائها أو استئجارها من القطاع الخاص.

المحور الثاني : ويهدف إلي إعادة توزيع الدخل بشكل يضمن تحقيق العدالة الإجتماعية. وهذا يتطلب من الحكومة أن ترسم السياسة الإقتصادية المناسبة ، التي تساعد علي تعديل أو تصحيح الدور الذي تلعبه آليات السوق الحرة في توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع .

المحور الثالث : ويهدف إلي دعم الإستقرار الإقتصادي ، وهذا يتطلب من الحكومة أن تؤدي الوظيفتين السابقتين بأسلوب مدروس من خلال سياسات مناسبة تجعل بالإمكان المحافظة علي مستويات مرتفعة من الدخل والإنتاج والإستخدام ، دون أن يؤدي ذلك إلي التضحية بالتوازن الخارجي (مثل حدوث خلل في ميزان المدفوعات) أو فقدان السيطرة علي المستوي العام للأسعار ، وتحركاته .

الصور الرياضية لدالة الإنفاق الحكومي : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها ما يلي:

أ–الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) حيث يكون مقدار الإنفاق الحكومي الذي تنوي الحكومة إنفاقه هو مقدار ثابت طوال عام الموازنة ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$\overline{G}$ =مقدار ثابت= 5500

ب–الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مقدار الإنفاق الحكومي مرتبطاَ بالدخل القومي في الدولة نظراَ للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من الجزء من الدخل الذي سوف يتم تخصيصه للإنفاق الحكومي ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$G = 2750 + 0.25\,Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى للإنفاق الحكومي يجب أن يكون 2750 ، كما أنه سوف يزيد بمقدار ربع ما يتحقق من الدخل القومي في ذلك العام .

ج–الصورة المرتبطة بالدخل وسعر الفائدة معاَ، حيث يتم تحديد الإنفاق الحكومي بمقدار ثابت ملزم للحكومة ، إضافة إلي 8% من الدخل المتحقق ، وجزء من العائدات علي الأصول الرأسمالية التي تمتلكها وتحصل علي فوائد منها تعتمد علي سعر الفائدة النقدي ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل:

$$G = 1840 + 0.08\,Y + 2000\,r$$

2-4 دالة الضريبة :

تلعب الضرائب Taxis بوصفها اقتطاعاً من دخول الأفراد وثرواتهم دوراً مهماً في اقتصاديات الدول كافة، فتستخدم أداة من أدوات السياسة المالية في التأثير علي الإنتاج والاستهلاك والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد تفرض الضرائب عادة على دخل الشخص أو على رأس ماله . وقد يتحمل المكلف القانوني اثر تلك الضريبة مباشرة أو بنقل عبء تلك الضريبة الى الغير . وسواء يتحملها أو ينقل عبئها فأن لها آثار اقتصادية على استهلاك الفرد وعلى مدخراته . وغالباً ما يتأثر المنتجون بالمستهلكين لذلك لا يمتد ذلك الأثر الى المنتجين فحسب بل يمتد الى توزيع الدخل والى المستوى العام للأسعار.

2-4-1 : الآثار المترتبة على نقل العبء الضريبي.

عملية نقل العبء الضريبي عملية اقتصادية ، قد تكون مقصودة وقد تكون غير مقصودة ، فإذا لم يتم نقل العبء الضريبي فأن المكلف القانوني هو نفس المكلف الفعلي . وإذا تم نقل العبء الضريبي فإن المكلف القانوني شخص والمكلف الفعلي شخص آخر.

أن العلاقة بين الدولة والمكلف القانوني علاقة قانونية بينما العلاقة بين المكلف القانوني والمكلف الفعلي علاقة اقتصادية.

- ينقل العبء الضريبي الى الأمام عن طريق رفع الأسعار من قبل المنتجين على أسعار السلع المنتجة.
- كما يمكن نقل العبء الضريبي الى الخلف عن طريق تخفيض أجور العمال أو تقليل في المادة الأولية الداخلة في صناعة السلعة.
- وهناك نقل آخر للعبء الضريبي يعرف بالعبء المنحرف إذا ما انتقلت الضريبة الى سلعة أخرى لم تكن محلاً لفرض الضريبة عليها.

2-4-2 : أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار

يتأثر الإستهلاك بحجم الدخل عند المستهلك ، ولذلك فإن الضريبة تحد من القدرة علي الإستهلاك ، وتغير الدخل ارتفاعاً وانخفاضاً يؤثر علي الكميات المستهلكة ، ويتوقف حجم هذا التأثير علي مستوي الميل الحدي للاستهلاك ، والذي تتحدد عن طريقه الكميات المستهلكة.

أما بالنسبة للادخار فهو أيضاً يتأثر بحجم الدخل ومستوي الاستهلاك لأن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق علي الاستهلاك.

والضرائب نوعان أما ضرائب مباشرة أو ضرائب غير مباشرة : فالضرائب المباشرة تصيب أصحاب الدخول المرتفعة أكثر مما تصيب أصحاب الدخول المنخفضة وعلى هذا الأساس فأن الاستهلاك لا يتأثر بشكل كبير خاصة إذا كانت هناك إعفاءات كبيرة للدخول المنخفضة لأن أصحاب الدخول المرتفعة يدفعون الضريبة ليس من الجزء المخصص للاستهلاك وإنما من مدخراتهم.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فهي تصيب أصحاب الدخول المنخفضة بالدرجة الأولي ويكون تأثيرها على الاستهلاك كبير لسببين : اولهما ، أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة كبيراَ ، وثانيهما، أن أصحاب الدخول المنخفضة هم الغالبية العظمي من السكان . وعلى هذا الأساس فأن فرض الضريبة هنا

علي الاستهلاك سوف يجعله يتأثر بشكل ملحوظ ،إلا أن هذا الأثر يتوقف على عاملين الأول فيما إذا كانت السلعة التي فرضت عليها الضريبة يكون الطلب عليها مرن أو غير مرن ، فإذا كان الطلب على السلعة مرن فأن فرض ضريبة سوف يقلل من استهلاك الأفراد بشكل كبير وإذا كان الطلب غير مرن فأن الاستهلاك يتأثر ولكن بشكل قليل .

واياً كانت مرونة الطلب فأن فرض الضرائب سوف تنقص في المقدرة الاستهلاكية لأصحاب الدخول المنخفضة بمقدار ما تستقطعه من دخول هذه الفئات ، وبالتالي فهي تقلل من حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل ، لأن هذه الفئات تمثل الكثرة البالغة من السكان.

وبناء على ذلك فأن أثر الضرائب على استهلاك هاتين الفئتين يتناسب عكسياً مع حجم الدخول الإجمالية لكل منهما ، معني ذلك انه كلما كان حجم الدخل كبير كان اثر زيادة الضريبة قليل على الاستهلاك كما يتوقف اثر الضريبة على الاستهلاك على استخدام الدولة لحصيلة الضريبة فإذا أنفقتها في طلب بعض السلع والخدمات فان ذلك يعوض النقص في الاستهلاك الناشئ من استهلاك الأفراد نتيجة فرض الضريبة ومن ثم يتجه الاستهلاك نحو التناقص .

أما بالنسبة لتأثير الضرائب على الادخار ، فيختلف التأثير تبعاً لنوع الضريبة فالضرائب المباشرة وهي تتخذ من الدخل وعاءاً لها يكون أثرها في الادخار أكثر منه في الاستهلاك ، لان الطبقة الغنية هي المتحملة – غالباً – لعبء هذه الضرائب ولأن الادخار أكثر مرونة من الاستهلاك بالنسبة للتغيرات الحاصلة في الدخول.

ويجب أن ننوه هنا الى أن تخفيض الادخار لدى الأفراد سيؤدي بطبيعة الحال الى تكوين ادخار نقدي إجباري لصالح الدولة. أما الضرائب غير المباشرة فهي تقع على السلع والخدمات لأنها بطبيعة الحال ستؤدي الى رفع أثمان تلك السلع ، وبالتالي تخفيض الاستهلاك بنسبة اكبر من تخفيض الادخار وتكوين

ادخار إجباري لصالح الدولة ، كما أنها وهي تؤدي الى تخفيض حجم المبيعات ستؤدي بلا شك الى تخفيض مدخرات أرباب العمل .

2-4-3 أثر الضرائب في الإنتاج

يظهر تأثير الضرائب من خلال أثرها في المتغيرات الاقتصادية وتحديداً من خلال أثرها في الكميات الاقتصادية الكلية (الادخار ، الاستهلاك ، الاستثمار) ومن خلال تأثيرها على عناصر الانتاج (العمل ورؤوس الأموال) , فمن خلال استخدامها لتمويل البرامج والأنشطة الاستثمارية من جهة ، واستخدامها بوصفها أداة لتوجيه الاقتصاد القومي باتجاه الاستثمارات المرغوبة من جهة أخرى وبالتالي زيادة الناتج القومي .

فالإعفاءات الضريبية– مثلاً – تعمل على زيادة معدل العائد علي رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات ويتحول نمط الاستثمار من الأنشطة الاستثمارية غير المعفاة الى الأنشطة الاستثمارية المعفاة . كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيعمل ذلك على إقبال الأفراد على شراء السلع المصنعة محلياً وبالتالي فأن زيادة الطلب ستعمل على زيادة الإنتاج.

كما قد تؤدي الضرائب الى آثار توسعية في الإنتاج من خلال ما يعرف بالضريبة المخفرة ، إذ يلجأ المنتجون الى خفض نفقات الإنتاج والى رفع الإنتاجية من اجل المحافظة على دخولهم قبل فرض الضريبة ، أي تعويض الضريبة بتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية .

أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها إضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد ، في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة فرض الضريبة.

كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في القدرة على العمل وكون أن الضريبة إقتطاع من دخول الأفراد ، فيعني ذلك ولا سيما للعاملين نقص استهلاكهم من السلع الضرورية وبالتالي النقص في قدرتهم على العمل ، إضافة الي تؤثر ايضاَ في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار ، إذ يعتمد الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة الى نقص الدخول أدى ذلك الى نقص المدخرات.

2-4-4 آثر الضرائب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعمل الضرائب عموماً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة حالة الكساد أو لمعالجة حالة التضخم.

دور الضرائب في حالة التضخم: يتحدد من خلال العمل على إمتصاص القوة الشرائية الزائدة ، أي العمل على تخفيض الطلب الكلي ، ولا يتم ذلك الا من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة . أما دور الضرائب في حالة الانكماش: فيتم عن طريق معالجة الانكماش من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب بهدف زيادة الطلب الفعال الى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، أو بعبارة اخرى العمل على زيادة القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية.

2-4-5 اثر الضرائب في التوزيع

يؤدي التباين في المعاملة الضريبية الى تنقل عناصر الإنتاج بين فروع الإنتاج المختلفة نتيجة التفاوت الوزن النسبي للعبء الضريبي الذي يتحمله كل عنصر في فروع الإنتاج المختلفة. وينشأ عن الضرائب سوء توزيع للدخول والثروات إذا أصابت الفئات الفقيرة أكثر من الغنية (في حالة الضرائب غير المباشرة) وبعكسه في الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية ، حيث تصيب الدخول المرتفعة مما يؤدي الى تقليص التفاوت في التوزيع.

وإذا أنفقت الحكومة حصيلة الضرائب المباشرة التي فرضت علي أصحاب الدخول المرتفعة في صورة نفقات تحويلية تستفيد منها الفئات الضعيفة اقتصادياً ، أكثر من تلك التي تحملت الاقتطاع الضريبي ، فأن ذلك يقلص من حجم التفاوت لأنه من المعلوم ان المدفوعات التحويلية لا تزيد من الدخل القومي بشكل مباشر إلا أنها تساهم في إعادة توزيعه من جديد.

2-4-6 أثر الضرائب في المستوى العام للأسعار

تقلل الضرائب المقتطعة من دخول الأفراد طلبهم على السلع والخدمات فيتجه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض ، ويتحقق هذا اذا لم تطرح الدولة حصيلة الضرائب للتداول (تسديد قروض خارجية ، تكوين احتياطي مالي) ، أما إذا أعيدت هذه الحصيلة الى التداول من خلال الأنفاق الحكومي (شراء سلع وخدمات أو مرتبات للعاملين) فلا يتحقق عملياً الانخفاض في المستوى العام للأسعار . ويجب أن نتذكر أن لكل ضريبة مفروضة على سلعة معينة تأثيرها في سعرها ، حيث تميل الى رفع السعر بمقدار الضريبة كاملاَ أو جزئياَ.

فالضرائب في العصور الحديثة ، في معظم دول العالم ، تشكل أهم مصادر الإيرادات في الميزانية العامة و التي غالبا ما تخصص لتغطية أوجه الإنفاق الحكومي بجميع أنواعه ، الثابتة والمتزايدة ، للوفاء بمقتضيات والتزامات السياسات المالية الحكومية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

وتسعي غالبية حكومات الدول إلي المحافظة علي توازن ميزانيتها بتساوي الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة ، عاماَ بعد عام . وفي حالة كون الضرائب هي المصدر الوحيد لتمويل هذه الإيرادات ، ينشأ ما يعرف بمبدأ توازن الميزانية والذي ينص علي أنه إذا تم تغيير الأنفاق الحكومي بنفس مقدار تغير الضرائب ، فسوف يؤدي هذا إلي تغير الدخل بنفس القدر لأن قيمة المضاعف الضريبي في هذه الحالة يساوي الواحد الصحيح . كما أن فائض الميزانية (السالب والموجب) عند المستوي التوازني الجديد للدخل سوف لا

يتغير عن ما كان عليه من قبل . وكما هو معروف عن دالة الضريبة أنها تنشأ بمراسيم وأنظمة وقوانين حكومية ، بشكل رسمي ، فلا يوجد لها محددات إقتصادية ، ماعدا بعض الظروف الإدارية والفنية والإجرائية الخاصة بفرضها وتحصيلها ومراقبتها ، إضافة الي مدي توافر موارد إقتصادية تستطيع الحكومة فرض ضرائب عليها ، وتحصيلها والإستفادة منها .

ومن الأهداف التي يمكن تحقيقها عن طريق فرض الضرائب ما يلي :

1- تحقيق إيرادات مالية للميزانية العامة للدولة .

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

3- الحد من استهلاك السلع الكمالية والترفيهية .

4- حماية الصناعات الوطنية الناشئة .

أما العوامل التي تؤدي إلى ضعف حصيلة الضرائب في الدول النامية فهي ما يلي :

1- صعوبات اقتصادية .

2- صعوبات إدارية.

3- التهرب الضريبي .

4- التحديات السياسية .

5- التداخل مع النظام الضريبي للدول الأخرى .

6-التضخم المالي .

الصور الرياضية لدالة الضريبة : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها مايلي:

أ–الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) حيث يكون مقدار الضريبة الذي تنوي الحكومة جبايته هو مقدار ثابت طوال عام الموازنة ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$\bar{T} = \text{مقدار ثابت} = 9600$$

ب–الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مقدار الضريبة مرتبطاَ بالدخل القومي للدولة نظراَ للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماَ بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$T = 6780 + 0.15\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى للضريبة يجب أن يكون 6780 ، كما أنها سوف تزيد بمقدار 15% مما يتحقق من الدخل القومي في ذلك العام .

2–5 دالة المدفوعات التحويلية :

تعني المدفوعات التحويلية Transfer Payments للحكومة بشكل رئيسي بإعادة توزيع الدخل القومي و إصلاح الخلل الذي قد تتسبب فيه آلية السوق الحرة في هذا التوزيع. و تعتبر المدفوعات (أو النفقات التحويلية) على خلاف الإنفاق الحكومي المباشر ، "غير مستنزفة " حيث أنها لا تستخدم الموارد المتاحة . فأثرها ينحصر في إعادة توزيع الدخل بين الأفراد ، الجماعات ، أو الأقاليم الجغرافية. وتتميز هذه المدفوعات بصفة أخرى وهي أن الحكومة لا تتلقى من الجهة التي تتسلم هذه التحويلات أي مدفوعات مقابلها ، سواء كانت هذه المدفوعات على شكل نقدي ، أو على شكل سلع و خدمات.

ولقد تزايد الدور الذي يلعبه القطاع الحكومي كأداة لإحداث التغير المناسب في توزيع الدخل القومي . وتعتمد الحكومة في تحقيق ذلك علي كل من الضرائب ، و المدفوعات التحويلية بصورة رئيسة . فبينما يستحيل ، عمليا، تحديد ما ينتفع به كل فرد من أفراد المجتمع من الإنفاق المباشر للحكومة ، فإنه من الممكن حصر الجهات المستفيدة في المجتمع من المدفوعات التحويلية للحكومة بصورة أكثر دقة.

وتقسم المدفوعات التحويلية عادة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

أ–الفئة الأولى

وتشمل التحويلات النقدية إلى الأفراد . وهذه الفئة من التحويلات على صلة دقيقة بأهداف برامج الرفاه الاقتصادي ، التي تتعهدها الحكومة . ولهذا النوع من التحويلات أكبر الأثر في توزيع الدخل النقدي في الاقتصاد ، ومن أمثلته الرواتب التقاعدية ، تعويضات البطالة ، و غيرها .

ب – الفئة الثانية

وتشمل المدفوعات التحويلية التي تقوم الحكومة بتقديمها إلى منشآت الأعمال على صورة معونات (Subsidies) بهدف دعم الإنتاج الوطني . وغالبا ما يتم تقديم هذه المعونات بهدف زيادة الإنتاج من بعض السلع و الخدمات عن المستوى الذي تقرره قوى السوق الحرة . و قد تقدم الحكومة هذه المعونات ، أحيانا، بهدف تزويد جماعات معينة بالسلع والخدمات بأسعار تقل عن أسعار السوق الحرة .

ج – الفئة الثالثة

وتشمل الفوائد المستحقة على الدين العام . والحقيقة أن المنطق يقتضي أن تعتبر الفوائد المدفوعة على الأموال التي تقترضها الحكومة لتمويل البنية التحتية للاقتصاد ، كالطرق ، والجسور ، والسدود ، وغيرها أن تعتبر دفعات مقابل الخدمات التي تؤديها هذه الأموال

المقترضة ، شأنها في ذلك شأن الفوائد على الدين الخاص ، التي جرت العادة اعتبارها دفعات مقابل الخدمات التي تؤديها هذه الأموال . و مع أن المنطق يقتضي ذلك ، إلا أن العرف السائد قد جرى على اعتبار فوائد الدين العام على أنها دفعات تحويلية وليست جزءاً من الإنفاق الحكومي المباشر على السلع والخدمات .

الصور الرياضية لدالة المدفوعات التحويلية : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها ما يلي:

أ-الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) حيث يكون مقدار المدفوعات التحويلية التي تنوي الحكومة إنفاقها هي مقدار ثابت طوال عام الموازنة ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$\overline{H} = \text{مقدار ثابت} = 4600$$

ب-الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مقدار المدفوعات التحويلية مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$H = 1389 + 0.005\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى لهذه المدفوعات يجب أن لا يقل عن 1389 مليار ، كما أنه سوف يزيد بمقدار 0.05% مما يتحقق من الدخل في ذلك العام .

6-2 دالة الصادرات :

الصادرات بالمعني الضيق تمثل قيمة ما يتم بيعه من السلع إلي بقية دول العالم الخارجي لتحقيق زيادة في الدخل القومي ، وتشكل الجانب الدائن في حسابات الميزان التجاري للدولة. وهناك تعريف آخر نوجزه في أن الصادرات تمثل طلباً علي السلع والخدمات ، التي ينتجها إقتصاد ما بواسطة المقيمين

خارج ذلك الإقتصاد . اما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم تصديره من سلع وخدمات ورؤوس أموال إلي بقية دول العالم لتحقيق زيادة في الدخل القومي ، وتدخل في الجانب الدائن في حسابات ميزان المدفوعات للدولة . فكلما زادت الصادرات ، يزيد الطلب الكلي في المجتمع ، وهذا بدوره يزيد من مستوي الدخل ، وبشكل أكبر عن طريق المضاعف .

وعادة ما تهدف السياسة التجارية الكلية إلي تحقيق توازن في الميزان التجاري (الصادرات = الواردات) إضافة إلي تحقيق توازن في ميزان مدفعات الدولة(إجمالي قيمة ما تم تصديره = إجمالي قيمة ما تم استيراده) .

أما محددات دالة الصادرات فيمكن إيجاز بعضها كما يلي :

أ–الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة : ويرتبط بعلاقة طردية بالصادرات ، حيث أن زيادته تؤدي إلي زيادة الصادرات ، والعكس صحيح .

ب–أسعار السلع والخدمات المصدرة : فكلما ارتفعت هذه الأسعار ، يزيد حجم الصادرات ، والعكس صحيح .

ج– أسعار صرف العملة المحلية بالعملات الأخرى : فكلما زادت هذه الأسعار ، يزيد حجم الصادرات ، والعكس صحيح . وعادة ما تتدخل بعض الدول في تحديد ، أو تغيير ، سعر صرف عملتها بعملات الدول الأخرى لتحقيق زيادة في حجم صادراتها .

وبالنسبة للصور الرياضية لدالة الصادرات : هناك عدة صور لهذه الدالة من أشهرها ما يلي:

أ–الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازِ للمحور الأفقي) حيث يكون حجم الصادرات التي تستطيع الدولة بيعها إلي الخارج مقدار ثابت ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$\bar{X} = \text{مقدار ثابت} = 1460$$

ب–الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مستوي الصادرات مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بشأن ما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$X = 1189 + 0.09\,Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى لهذه الصادرات يجب أن لا يقل عن 1189 مليار، كما أنه سوف يزيد بمقدار 9% مما يتحقق من الدخل في ذلك العام ، ويعرف هذا المقدار بمعامل الدخل في دالة الصادرات ، إضافة إلي انه يقيس الميل الحدي للتصدير لتلك الدولة.

2–7 دالة الواردات :

الواردات بالمعني الضيق تمثل قيمة ما يتم شراؤه من السلع من بقية دول العالم لتحقيق منافع وإشباع حاجات الإستهلاك المحلي ، وتشكل الجانب المدين في حسابات الميزان التجاري للدولة . وهناك تعريف آخر نوجزه في أنها تمثل طلباً من المقيمين داخل اقتصاد ما ، علي سلع وخدمات تنتج خارج ذلك الإقتصاد . أما بمعناها الواسع فهي قيمة كل ما يتم استيراده من سلع وخدمات ورؤوس أموال من بقية دول العالم، وتدخل إلي الجانب المدين في حسابات ميزان المدفوعات للدولة، حيث تواجه الدولة بمشكلة إنخفاض دخلها القومي عند سدادها لقيمة الواردات .

فالواردات جزء يجب أن يطرح من الناتج القومي لكونه إنفاق لا يقابله إنتاج محلي ، ويؤدي إلي تسرب الدخل المحلي ، في حين يتم إضافة قيمة الصادرات عند حساب الناتج القومي ، وتؤدي إلي زيادته. ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (الصادرات – الواردات) أو صافي التعامل مع الخارج .

فإذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ، كان هناك فائض في الميزان التجاري للدولة . أما إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات ، كان هناك عجز في الميزان التجاري للدولة .

ومحددات الواردات يمكن إيجاز بعضها فيما يلي :

أ–الدخل القومي للدولة المستوردة : ويرتبط طردياً بالواردات ، فكلما زاد هذا الدخل ، تزيد قدرة الدولة علي سداد قيمة وارداتها ، والعكس صحيح .

ب– الأسعار النسبية للسلع المستوردة : فكلما ترتفع هذه الأسعار ، ينخفض مستوي الواردات ، والعكس صحيح .

ج– سعر صرف عملة الدولة المستوردة بالعملات الأخرى : ويرتبط طردياً بالواردات ، فكلما ارتفع هذا السعر ، يزيد مستوي الواردات ، والعكس صحيح .

د–مستوي الاحتياطي من العملات الأجنبية عند الدولة المستوردة : ويرتبط طردياً بمستوي الواردات، فكلما ارتفع رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية عند الدولة المستوردة ، تزيد قدرتها علي السداد ، فيرتفع مستوي وارداتها ، والعكس صحيح .

أما بالنسبة الصور الرياضية لدالة الواردات : هناك عدة صور رياضية لهذه الدالة من أشهرها مايلي:

أ–الصورة المستقلة (علي شكل خط مستقيم موازٍ للمحور الأفقي) حيث يكون مستوي الواردات التي تستطيع الدولة شراؤها من الخارج هو مقدار ثابت ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$\bar{Z}$ = مقدار ثابت =1990

ب–الصورة المرتبطة بالدخل ، ويكون مستوي الواردات مرتبطاً بالدخل القومي للدولة نظراً للتوقعات الخاصة بما يتحقق من مستوي الدخل القومي عاماً بعد عام ، وتكون الدالة علي سبيل المثال علي الشكل :

$$Z = 1725 + 0.17\ Y$$

وهذا معناه أن الحد الأدنى لهذه الواردات يجب أن لا يقل عن 1725 ملياراَ ، كما أنه سوف يزيد بمقدار 17% مما يتحقق من الدخل في ذلك العام ، ويعرف هذا المقدار بمعامل الدخل في دالة الواردات ، إضافة إلي انه يقيس الميل الحدي للاستيراد لتلك الدولة.

2-8 دالة الطلب على النقود:

يمثل الطلب على النقود جانباَ مهماَ في السوق النقدية ، وهو المحور الرئيسي في النظرية الكلاسيكية والتي ترى أن للنقود وظيفة واحدة تطلب لأجلها هي التبادل. أما النظرية الكينزية فترى ثلاثة دوافع أساسية للطلب على النقود وهي:

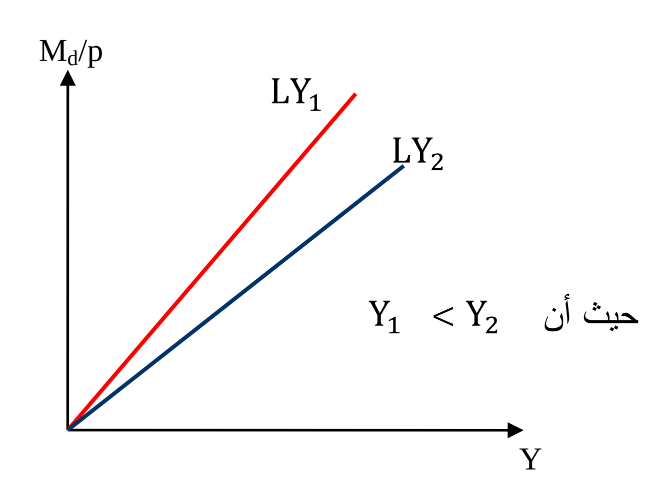
1-دافع المعاملات

2-دافع الاحتياط

3-دافع المضاربة

- فالطلب على النقود بدافع المعاملات Transaction Motive : يقصد به الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة للحصول على ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات. وهذا الدافع يتأثر بعدد من العوامل كفترة الإنفاق وأنماط الاستهلاك وغير ذلك ، إلا أن الدخل يظل العامل الأهم. ويرتبط الطلب على النقود بدافع المعاملات بعلاقة طردية قوية مع الدخل ، وميل الدالة هو عامل التناسب ، ومقداره موجب . ويساري لمقلوب سرعة دوران الوحدة النقدية التي يمكن تعريفها بأنها متوسط عدد مرات انتقال الوحدة النقدية من يد إلي يد في عام . وبافتراض ثبات المتوسط العام للأسعار، فإن أي تغير في الدخل القومي سيؤثر طرديا على الطلب على النقود لأجل المعاملات . ويوضح الرسم البياني المقابل العلاقة الطردية بين الدخل وهذا

الطلب على النقود بدافع المعاملات . وعند تغير أي عامل من العوامل المؤثرة في الطلب على النقود بدافع المعاملات فإن المنحنى يدور حول نفسه إلى أعلى أو إلى أسفل كما يتضح من الرسم.



أما محددات هذه الدالة فهي :

أ- المستوي العام للأسعار : ويرتبط بها طردياَ، نظراَ لأن ارتفاع المستوي العام للأسعار يؤدي إلي زيادة الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها .

ب- سرعة تداول النقود : وهي مقلوب معامل الدخل في هذه الدالة ، فكلما زادت هذه السرعة ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، لأن العلاقة عكسية بينهما .

ت- طول فترة استلام الدخل : أي علي طول الفترة التي تمضي بين الحصول علي دخل وآخر ، والعلاقة هنا طردية بين الطلب على النقود لأجل المعاملات وبين فترة استلام الدخل.

ث- النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي : والعلاقة بينهما عكسية ، فكلما طالت فترة النمط الزمني لإنفاق الدخل النقدي ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح .

ج- نوعية الهيكل الإنتاجي للمشروعات : فكلما كانت المشروعات مركزة في عدد قليل من الوحدات الإقتصادية ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح . لذلك فالعلاقة عكسية .

ح- مدي إنتشار المؤسسات المالية في المجتمع : فكلما زاد إنتشار هذه المؤسسات (خاصة البنوك) ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المعاملات ، والعكس صحيح .

خ- ويلاحظ ان معظم المحددات السابقة بطيئة الحركة أو التأثير خاصة علي المدي القصير، لذلك يمكن الافتراض بثباتها في الكثير من الأحيان .

أما الطلب على النقود بدافع الاحتياط Precautionary Motive : فيعني باحتفاظ الفرد بالنقود احتياطياً وتحسبا لأي طارئ أو ظروف مستقبلية. ويتأثر هذا النوع من الطلب بمدى شعور الفرد بالأمان والاستقرار المادي. ورغم ذلك يظل الدخل هو العامل الحاسم، في الكثير من الأحيان .

أما محددات هذه الدلة فهي كما يلي :

أ- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به : والعلاقة هنا عكسية ، بمعني زيادة الطلب علي النقود لآجل الاحتياط في حالات ظروف الرخاء ، والتفاؤل الذي ينتشر بين الأفراد ورجال الأعمال ، والعكس صحيح .

ب- درجة عدم التأكد السائدة في المجتمع : والعلاقة هنا طردية .

ت- درجة نمو وتنظيم أسواق رأس المال : فكلما إرتفعت تكاليف تحويل الأصول المالية إلي نقود ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل الإحتياط ، والعكس صحيح .

ث- مدي الاستقرار في ظروف رجال الأعمال : والعلاقة هنا طردية ، ذلك لأن التقلبات في الطلب علي منتجات رجال الأعمال ، يزيد من الطلب علي النقود لأجل الإحتياط .

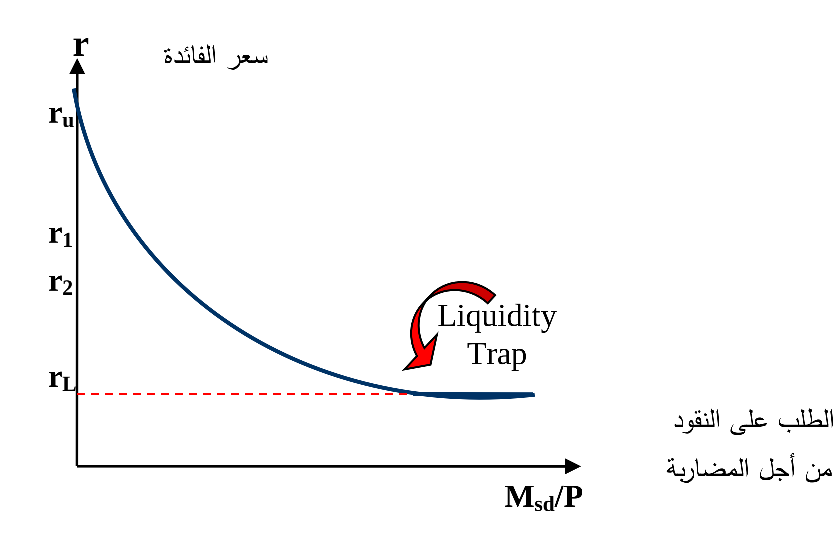
ويتصل هذا الطلب بالنظرية العامة للأصول ، خاصة عن طريق الأصول الرأسمالية الإحتياطية التي تحتفظ بها الوحدات الإقتصادية لمواجهة الإلتزامات الطارئة . ويعطي الإقتصادي الإنجليزي هيكس أهمية كبري لهذه النتيجة بسبب إحتفاظ الوسطاء الماليون بمبالغ نقدية كبيرة تحسباً لأي طارئ يتطلب المزيد من هذا النوع من النقود . وعلي سبيل المثال يمكن كتابة هذه الدالة كما يلي :

$$M_1 = 875 + 0.20\,Y$$

حيث إن مقطع الدالة يمثل الحد الأدنى المطلوب لإجراء المعاملات وتغطية الطلب لأجل الإحتياط والطوارئ بمقدار 875 مليار ريال ، كما أن ارتباط الطلب بالدخل القومي هو ارتباط موجب ، بنسبة 20% من الدخل ، والذي يمثل معامل الدخل في هذه الدالة . أما سرعة دوران الوحدة النقدية فتصل إلي 5 مرات في المتوسط لأنها مقلوب هذا المعامل.

والطلب على النقود بدافع المضاربةSpeculation Motive: يقوم على أساس أن النقود مخزن للقيمة، فبدلاً من الاحتفاظ بالسلع والخدمات، فإن النظرية الكينزية تقول بأن أمام الفرد خياران: إما أن يستثمر أمواله في النقود أو في السندات والأصول الأخرى. وهذه الأخيرة هي نقود منخفضة السيولة، وعليه تتأثر بسعر الفائدة. ومن هنا نقول بأن العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة (التفضيل النقدي) وسعر الفائدة علاقة عكسية. إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض قيمة أو سعر السندات فيقبل الناس على شرائها حتى يتسنى لهم بيعها عند ارتفاع ثمنها، وعليه ينخفض التفضيل النقدي، والعكس صحيح عند انخفاض سعر الفائدة.

ويوضح الرسم البياني المقابل التفضيل النقدي وعلاقته بسعر الفائدة، مع ملاحظة أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له، يكون التفضيل النقدي لا نهائي. مما يعني أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود السائلة بسبب تدني أسعار الفائدة (أسعار السندات مرتفعة جدا). وعند هذا المستوى المتدني من سعر الفائدة نصل إلى ما يعرف بفخ السيولة (مصيدة السيولة).



أما محددات هذه الدالة فهي :

أ- مستوي الثروة: وترتبط بالطلب علي النقود لأجل المضاربة إرتباطاَ طردياَ ، بمعني أن زيادة الثروة تؤدي إلي زيادة هذا الطلب ، كما أن أصحاب الثروات الكبيرة يطلبون نقوداَ للمضاربة أكثر من ذوي الثروات الصغيرة .

ب- الخبرة العملية المكتسبة في تكوين التوقعات والتنبؤ بالتغيرات : فكلما زادت هذه الخبرة عند المضاربين ينخفض طلبهم علي النقود لأجل المضاربة ، والعكس صحيح .

ج- طول فترة التوقع : وترتبط طردياَ بهذا النوع من الطلب علي النقود، والعكس صحيح بالنسبة للتوقعات قصيرة المدي.

د- حالة النشاط الإقتصادي: كلما كان هناك إزدهار في النشاط الإقتصادي وفي الأعمال والإنتاج ، ينخفض الطلب علي النقود لأجل المضاربة ، والعكس صحيح .

هـ- ظروف الأسواق النقدية والمالية : فكلما كانت ظروف هذه الأسواق اكثر إستقراراَ ، تنخفض الكمية المطلوبة من النقود لأجل المضاربة ، والعكس صحيح .

ويمكن كتابة دالة الطلب علي النقود لأجل المضاربة علي الشكل :

$$M_2 = 625 - 13000\ r$$

فالجزء المستقل الذي يعرف بمقطع الدالة يشير إلي أن الحد الأعلى المخصص للمضاربة في ذلك المجتمع هو المقدار 625 مليار ، بعد ذلك سوف يقل كلما ارتفع سعر الفائدة بالمقدار 13000 مضروباَ في سعر الفائدة ، حيث إن ميل الدالة هو معامل سعر الفائدة في دالة الطلب علي النقود لأجل المضاربة ، وهو المقدار 13000 .

مما تقدم يمكن القول بأن الطلب الكلي على النقود أو ما أطلق عليه كينز "التفضيل النقدي" سيكون كالتالي:

$$M_d = M_1 + M_2$$

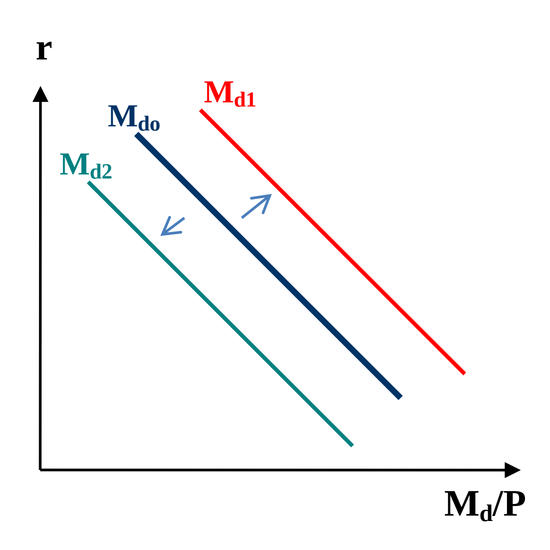
وهو المجموع الأفقي للدالتين السابقتين ، حيث تكون دالة الطلب الكلي علي النقود هي :

$$M_d = 875 + 0.20\ Y + 625 - 13000\ r$$

$$M_d = 1500 + 0.20\ Y - 13000\ r$$

وعن منحنى الطلب الكلي فيمثله الشكل المقابل موضحا العلاقة العكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة. وكما يتضح فإنه إذا حدث وارتفع الدخل يزيد التفضيل النقدي فينتقل المنحنى بأكمله نحو اليمين والعكس صحيح. ونود أن نذكر أن هذه الدالة عند المدرسة الكلاسيكية هي دالة واحدة وشاملة وليست

مركبة من دالتين ، كما أنها ليست دالة في سعر الفائدة ، نظراَ لإفتراضهم أن الفائدة ظاهرة حقيقية وليست نقدية مثلما إفترض كينز (Keynes).



2-9 دالة عرض النقود :

لعرض النقود ثلاث مفاهيم تعرف في الاقتصاد بالمتغيرات التالية . حيث أن:

N1 : وهي كمية النقود التي في التداول+ الودائع الجارية Demand Deposits (التي تكون في البنوك التجارية تحت طلب الأفراد دون قيود عليها)، وهذا هو المعنى الضيق لعرض النقود.

N2 : وهي N1 + الودائع الآجلة Time Deposits (والتي تختلف عن تلك التي تكون تحت الطلب في كونها ودائع بفائدة مما يحتم وجود قيود عليها تتمثل في الفترة التي يبقيها البنك عنده حتى يتحصل العميل على الفائدة).

N3 : وهي N2 + أشباه النقود Near Money (مثل ودائع الادخار أو صناديق الادخار المختلفة والودائع الحكومية). أي أن N3 تشمل جميع أنواع النقود وأشكالها وما يتعلق بها، وهذا هو المعنى الواسع للنقود.

ولما كان عرض النقود يفترض بأنه متغير خارجي تتحكم **فيه** السلطات النقدية، فإنه يعد عديم التأثر بسعر الفائدة ، طالما كان التعامل مع العرض الحقيقي للنقود كهدف للسياسة النقدية ، أي يكون عرض النقود منسوبا للأسعار. وبتمثيل سعر الفائدة علي المحور الرأسي وعرض النقود على المحور الأفقي يكون منحنى عرض النقود على شكل خط مستقيم عمودياً علي المحور الأفقي.

و السياسة النقدية والتي يتولاها البنك المركزي تؤثر على مستوى الدخل والتوظف من خلال تأثيراتها على عرض النقود. وتكون إما سياسة نقدية انكماشية تستخدم في حالات التضخم وتهدف فيها السلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى تخفيض الإنفاق الكلي والطلب عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وإما سياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الانكماش وتهدف إلى زيادة الإنفاق أو الطلب الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع.

وهناك بعض القيود علي عرض النقود ، من أشهرها الدخل القومي ، ومدي توافر غطاء نقدي من الذهب والعملات الأجنبية ، وبعض الإجراءات الخاصة بقواعد وعمليات الإصدار الفنية والتنظيمية التي يتعامل بها البنك المركزي والذي يعرف ايضاً ببنك الإصدار .

ومن أشهر دوال عرض النقود الدالة المستقلة علي الشكل : $\overline{M_S} = 4500$

والتي تحدد أن عرض النقود مقدار ثابت ومستقل ، عاماً بعد عام . كما استخدمت الدالة التالية في بعض الدراسات التطبيقية علي أساس أن هناك علاقة طردية بين عرض النقود وبين الناتج المحلي للدولة ، علي سبيل المثال:

$$M_S = 3200 + 0.22\ Y$$

حيث إن المقدار 3200 مليار يمثل أدني كمية عرض من النقود يتطلبها المجتمع في التداول ، ثم تزيد بمقدار 22% من الدخل القومي المتحقق في ذلك العام .

توازن السوق النقدية :

بالحصول علي كل من دوال الطلب على النقود والمعروض منها يمكن تحقيق التوازن بتساوي الجانبين رياضيا وبيانيا. وعن طريق تساوي معادلتي العرض والطلب للسوق النقدية ، يكون مستوى الدخل التوازني على النحو التالي:

$$\frac{M_d}{P} = \frac{M_s}{P} = L_0 + kY - qr$$

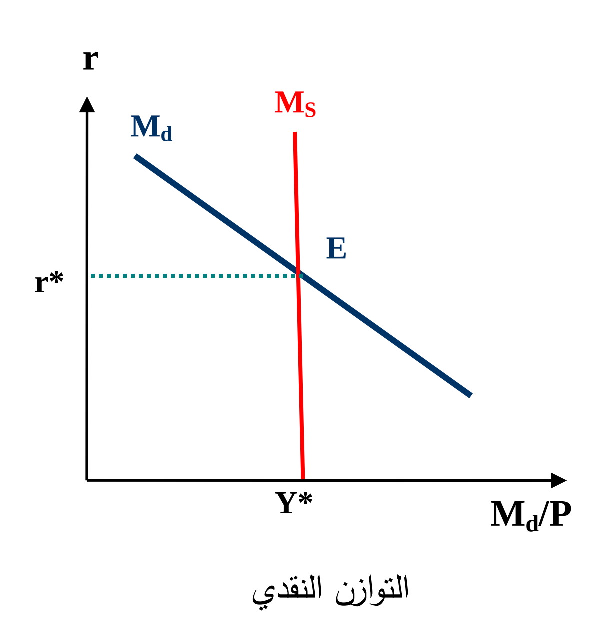
$$kY = -L_0 + qr + \frac{M_s}{P}$$

$$Y^* = \frac{-L_0 + \text{qr} + M_s / P}{k}$$

حيث إن :

$$L_0 = L_1 + L_2$$

هذا ويبين الرسم البياني التالي تقاطع دالتي الطلب على النقود وعرض النقود عند النقطة E والممثلة لمستوى الدخل التوازني Y* عند مستوى r* لسعر الفائدة .



التوازن النقدي

مثال علي التوازن النقدي :

بافتراض أن دالة الطلب علي النقود لأجل المعاملات هي : $M_1 = 2000 + 0.5\ Y$

وأن دالة الطلب علي النقود لأجل المضاربة هي : $M_2 = 2500 - 5000\ r$

لذلك فإن دالة الطلب الكلي علي النقود هي : $M_d = 4500 + 0.5\ Y - 5000\ r$

ونستطيع هنا تحديد إمكانية حدوث التوازن النقدي بافتراض أن عرض النقود قد كان 8500 مليار أو 17000 مليار أو 4250 مليار ، حيث إمكانية تحديد قيم الدخل التوازني ، وسعر الفائدة التوازني ، وتوزيع الطلب الكلي علي النقود بين المعاملات والمضاربة عند هذه الكميات التوازنية ، كما يلي :

الحالة	M_2	M_1	M_d	r	Y	M_s
توازن	1500	7000	8500	%20	10000	8500
توازن	1500	15500	17000	%20	27000	17000
توازن	1750	2500	4250	%15	1000	4250
تضخم	1250	7000	8250	%25	10000	8500
إنكماش	1500	7510	9010	%20	11000	8500

حيث يلاحظ في الحالتين الأخيرتين عدم توازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من النقود ، وظهور التضخم لأن الكمية المعروضة من النقود أكبر من الكمية المطلوبة منها ، وظهور الانكماش في الحالة الأخيرة لأن الكمية المعروضة من النقود كانت أقل من الكمية المطلوبة منها .

2−10 دالة الطلب الكلي Aggregate Demand :

يمكن تعريف دالة الطلب الكلي عند الكلاسيك بأنها الدالة التي تربط الكميات المختلفة من السلع والخدمات المطلوبة عند المستوي العام للأسعار ، فعند إنخفاض الأسعار تزداد الكمية المطلوبة الكلية ، مع إفتراض ثبات عرض النقود وسرعة دورانها . وبحسب التعريف الكينزي يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها. حيث يتكون الطلب الكلي من عناصر الإنفاق الكلي ويمكن احتسابه كما يلي:

الطلب الكلي = الإستهلاك + الإستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج

ومنحنى الطلب الكلي في الاقتصاد المكون من أربعة قطاعات يوضح العلاقة بين المستوى العام للأسعار (General Price Level)، وهو عبارة عن متوسط سعري لكميات السلع والخدمات النهائية المنتجة التي تطلبها هذه الوحدات ، وبين ما يطلب منها خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة .

وينحدر منحنى الطلب الكلي من الأعلى إلى الأسفل واليمين، وله ميل سالب وذلك بسبب وجود العلاقة العكسية بين السعر (المستوى العام للأسعار) وبين الكمية المطلوبة الكلية. فعند انخفاض المستوى العام للأسعار ، ترتفع الكمية المطلوبة من السلع والخدمات الكلية ، مما يعني ارتفاع القوة الشرائية للأفراد (Purchasing Power)، أي إمكانية حصولهم على كميات أكبر من السلع والخدمات عن السابق. أما ارتفاع المستوى العام للأسعار فيعني انخفاض القوة الشرائية للقطاعات الاقتصادية، مما يعني انخفاض الطلب الكلي.

فالتغير في المستوى العام للأسعار سيعمل على التحرك على نفس منحنى الطلب الكلي ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى، أما إنتقال المنحنى للأعلى أو الأسفل فيكون بسبب تغير أحد العوامل المحددة للطلب

الكلي. وهذه العوامل تتمثل في العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، وصافي التعامل مع الخارج .

2-11 دالة العرض الكلي Aggregate Supply :

يقيس العرض الكلي (AS) مستوى الناتج الكلي وعلاقته الطردية بالمستوي العام للأسعار، وذلك حسب الطاقة الإنتاجية للمؤسسات التي قامت بإنتاجها ، خلال فترة زمنية محددة. ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض: منحنى العرض الخاص بالمدى القصير(الكينزي) ومنحنى العرض الخاص بالمدى الطويل (الكلاسيكي). فمنحنى العرض الخاص بالمدى القصير (Short-Run Aggregate Supply) له ميل موجب حيث يعكس العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والكمية المعروضة ، ويحدث فيه إنكسار بسبب الإفتراض بجمود الأجور والأسعار، ومقاومة النقابات، والإحتكار. أما منحنى العرض الكلي الخاص بالمدى الطويل(الكلاسيكي) فهو عبارة عن خط عمودي بسبب الإفتراض بأن المستوي المتحقق من الناتج الإجمالي دائماً مايكون عند مستوي التوظف الكامل ، حيث يصل الاقتصاد في المدى الطويل إلى طاقته الانتاجية القصوى ، مما يعني أيضاً ثبات كمية الناتج الإجمالي على الرغم من التغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار. ويسمى هذا الوضع بمستوى التوظف الكامل (Full Employment).

ومن محددات دالة العرض الكلي نذكر ما يلي :

أ-الناتج المحتمل : والذي يعبر عن الطاقة الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات وفقاً للاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة ، ويرتبط بهذه الدالة طرديا ، فكلما زادت هذه الطاقة الكامنة ، تزيد إمكانات العرض الكلي ، والعكس صحيح .

ب–تكاليف عناصر الإنتاج : وترتبط بها عكسياً ، فكلما ارتفعت هذه التكاليف ، ينخفض مستوي العرض الكلي ، والعكس صحيح .

ج–مستوي توظيف عناصر الإنتاج : هناك علاقة طردية بين مستوي توظيف عناصر الإنتاج ، كرأس المال و العمل ، والعرض الكلي لذلك يتحدد مستوي العرض الكلي بمستوي توظيف هذه العناصر ، ويزيد بزيادتها ، والعكس صحيح .

ويعتبر نموذج الطلب الكلي/العرض الكلي النموذج الأكثر شيوعا وتطورا بين النماذج الإقتصادية، حيث يعالج جانبي العرض والطلب معاَ وكيفية تحديد السعر والدخل في الاقتصاد فضلا عن تفسير تقلبات هذين الأخيرين. ويتحدد الطلب من خلال سوقي السلع والنقود معبرا عنه بالطلب الكلي، كما يتحدد العرض الكلي من خلال السوقين. وعلى ذلك يتحدد التوازن بتساوي الطلب الكلي والعرض الكلي. ومن ثم فإن مستوى الطلب الكلي يعتمد على السعر ويتحدد بالمنحنىAD الذي يظهر العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر. هذا وتؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الناتج والتوظف ما لم يكن الاقتصاد قد وصل إلى مستوى التوظف الكامل، فإن الأسعار عندها تتجه للإرتفاع (تضخم). أما مستوى العرض الكلي فيمثل العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة والسعر. وكما هو معروف فإن ارتفاع الطلب لن يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، حيث يمكن زيادة الإنتاج (الدخل) لمواجهة زيادة الطلب. أما عند ارتفاع الطلب وكان الاقتصاد قريبا من مستوى التوظف الكامل فإنه يصعب زيادة الإنتاج زيادة ملحوظة دون المخاطرة بإحداث تضخم. وقد يحدث أن ينتقل منحنى العرض يسارا بالانخفاض بسبب تأثير السياسات المالية وصدمات العرض كما حدث في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي عندما أدى الحظر النفطي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول الصناعية فأنخفض العرض الكلي مما أحدث كسادا واسع النطاق مصحوبا بتضخم متسارع عرف وقتها بظاهرة التضخم الركودي Stagflation والتي كانت ظاهرة جديدة لم يعهدها الاقتصاد من قبل.

الفصل الثالث : نموذج الإقتصاد الكلي

3-1 الآثار المحتملة للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي :

النموذج الاقتصادي Economic Model هو "مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي يتم إختيارها بصيغ رياضية (معادلة أو مجموعة من المعادلات) تشرح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تفترض عمل اقتصاد أو قطاع معين". فالنموذج الاقتصادي الكلي ما هو إلا صورة مبسطة توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لوحدة معينة أو قطاع معين، صناعة أو سياحة مثلاً ، أو دولة معينة خلال فترة زمنية محددة ، على شكل رموز وقيم عددية. هذا ويعرف النموذج الاقتصادي بصفة عامة أيضاً بأنه عبارة عن " تمثيل أو تصوير مبسط لنسق اقتصادي معين أو مشكلة اقتصادية معينة في قالب رياضي يشمل عدداً من العلاقات الدالية التي تمثل أو تصور سلوك النسق أو طبيعة المشكلة والترابط بين أجزائها".

هناك أنواع عديدة من النماذج تختلف باختلاف طبيعة التقسيم : فهناك النماذج الوصفية والنماذج المعيارية، أو النماذج الساكنة والنماذج المقارنة، أو النماذج الكلية والنماذج الجزئية، أو النماذج المغلقة والنماذج المفتوحة وغير ذلك. كما وتختلف النماذج الاقتصادية وفقاً لطبيعة بناء وتوصيف النموذج إلى نماذج رياضية Mathematical Models ونماذج قياسية Econometric Models. والنموذج الاقتصادي الكلي هو عبارة عن إطار نظري قد لا يشترط أن يكون نموذجاً رياضياً، ولكن إذا حدث وكان كذلك فإنه عندها يعطى ترجمة للعلاقات النظرية بين عدد من المتغيرات في صورة معادلات أو متباينات. أي سوف يتكون النموذج من معادلات تصف هيكل النموذج وتربط متغيراته بعضها ببعض. ويتمثل بناء النموذج Model Building أو ما يعرف بتوصيف النموذج في كيفية التعبير عن النظرية الاقتصادية أو صياغة العلاقات الاقتصادية الكلية محل الدراسة بأسلوب رياضي، أي في صورة معادلة أو مجموعة من المعادلات ، أو المتباينات ، أو المتطابقات ، الإقتصادية الكلية .

2-3 متغيرات النموذج الاقتصادي الكلي

المتغير	تعريفه بالعربية	تعريفه رياضيا
Y	إجمالي الدخل القومي	$Y = C + I + G + X - Z$
Y_d	الدخل المتاح	$Y_d - T + H$
C	الإنفاق علي الإستهلاك	$Y_d - S$
S_T	إجمالي الإنفاق علي الإدخار	$Y - C - G$
S_p	الإدخار الخاص	$Y_d - C$
S_g	الإدخار الحكومي	$T - G - H$
I	استثمار القطاع الخاص	$Y - S$
G	الإنفاق الحكومي	$T + H$
T	الضرائب	$G + H$
H	المدفوعات التحويلية	$T - G$
X	الصادرات	X
Z	الواردات	Z
M_1	الطلب علي النقود للمعاملات والإحتياط	$M_1 = M_d - M_2$
M_2	الطلب علي النقود للمضاربة	$M_2 = M_d - M_1$
M_d	إجمالي الطلب علي النقود	$M_d = M_1 + M_2$
M_s	عرض النقود	$\overline{M_s}$
p	المستوى العام للأسعار	$\overline{p}$
M_s/p	العرض الحقيقي للنقود	M_s/p

ثانياَ: دوال الاقتصاد الكلي الداخلة في تركيب النموذج :

النموذج المعقد أو المركب	النموذج المبسط	الدالة
$Y= C + I + G + X - Z$	$Y= C+ I +G$	Y
$Y_d = Y- (T_0 + t_1 Y) + H$	$Y_d = Y-T+H$	Y_d
$C = a + bY_d - \delta r$	$C = a_0 + bY_d$	C
$S_p = -a + (1-b) Y_d + \delta r$	$S_p = -a + (1-b) Y_d$	S_p
$S_g = (T_0 + t_1 Y) - G - H$	$S_g = T-G-H$	S_g
$S_T = Y - (C + G)$	$S_T = S_p + S_g$	S_T
$I = I_0 - ir$	$\bar{I}$ = مقدار ثابت	I
$G = G_0 + g_1 Y$	$\bar{G}$ = مقدار ثابت	G
$T = T_0 + t_1 Y$	$\bar{T}$ = مقدار ثابت	T
$H = H_0 + h_1 Y$	$\bar{H}$ = مقدار ثابت	H
$X = X_0 + x_1 Y$	$\bar{X}$ = مقدار ثابت	X
$Z = Z_0 + z_1 Y$	$\bar{z}$ = مقدار ثابت	Z
$M_1 = L_1 + kY$	$\overline{M_1}$ = مقدار ثابت	M_1
$M_2 = L_2 - qr$	$\overline{M_2}$ = مقدار ثابت	M_2
$M_d = L_0 + kY - qr$	$M_d = M_1 + M_2$	M_d
$\overline{M_s} = n_0 + n_1 Y$	$\overline{M_s}$ = مقدار ثابت	M_s
$\bar{p} = 1$	$\bar{p} = 1$	P
$M_s/p = M_d$	$M_s = M_d$	M_s/p

3-3 تركيب النموذج IS - LM

منحنى أسواق السلع والخدمات (الجانب الحقيقي) IS:

وهو المحل الهندسي للعلاقة العكسية بين الدخل Y وسعر الفائدة r والتي تعبر كل نقطة فيها عن تعادل الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة والدخل ، وهو منحنى السياسة المالية Fiscal Policy .

منحنى أسواق النقود (الجانب النقدي) LM:

وهو المحل الهندسي للعلاقة الطردية بين الدخل Y وسعر الفائدة r والتي تعبر كل نقطة فيها عن تعادل الكمية المعروضة من النقود M_s مع الطلب عليها M_dعند كل مستوى من مستويات سعر الفائدة والدخل ، وهو منحنى السياسة النقدية Monetary Policy .

ونود أن ننوه إلى أنه لا توجد علاقة دالية Behavioral Relationship بين الدخل وسعر الفائدة في هذين المنحنيين، حيث يعتبر هو منحنى تبادلي بين هذين المتغيرين : فالأول (IS) هو منحنى التبادل العكسي بين الدخل وسعر الفائدة وهو المنظور المرئي Mirror Image للعلاقة بين المتغيرات المحددة لهذا المنحنى , بينما يعتبر المنحنى الثاني (LM) منحنى التبادل بين المتغيرات المحددة لهذا المنحنى في القطاع النقدي، التي دخلت في تكوينه أو اشتقاقه.

3-3-1 اشتقاق دالة IS باستخدام شرط التوازن العام

الانفاق الكلي = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

$$E = C + I + G$$

شرط التوازن

$$Y = E$$

$$Y_d = Y - T + H$$

$$Y = Y_d + T - H$$

$$C = a_0 + bY_d - ȿr$$

دالة الاستهلاك: $C = a_0 + bY_d - ȿr$

دالة الضريبة $T = T_0$

دالة الإنفاق الحكومي $G = G_0$

دالة المدفوعات التحويلية $H = H_0$

دالة الاستثمار $I = I_0 - ir$

بالتعويض ينتج أن دالة IS هي: $r = \frac{Eo-(1-b)Y}{(i+ȿ)}$

حيث إن : $E_0 = a_0 - bT_0 + bH_0 + I_0 + G_0$

ودالة الاستهلاك $C = a_0 - bT_0 + bH_0 + bY + ȿr$

في حالة أن دالة الضريبة في الشكل: $T = T_0 + t_1Y$

فإن دالة IS هي : $r = \frac{Eo-[1-b(i-t_1)]Y}{(i+ȿ)}$

حيث أن $E_0 = a_0 - bT_0 + bH_0 + I_0 + G_0$

وهي مقاطع الدوال (مقادير ثابتة) بالقيمة التي عليها , أما دالة الاستهلاك في هذه الحالة فتكون:

$$C = a_0 - bT_0 + bH_0 + b(i - t_1)Y - ȿr$$

بعد أن كانت : $C = a_0 - bT_0 + bH_0 + I_0 + bY - ȿr$

3-3-2 اشتقاق دالة IS بالطريقة الثانية

(التسرب = الحقن)

التسرب: $I + G + H$

الحقن: $S_p + T$

شرط التوازن: الحقن = التسرب

$$I + G + H = S_p + T$$

$$S_T = S_p + S_g$$

$$S_T = Y - (C + G)$$

$$S_g = T - G - H$$

$$S_p = Y_d - C$$

$$S_T = S_p + S_g = I$$

$$C = a_0 - bY_d - \delta r$$

$$T = T_0$$

$$G = G_0$$

$$H = H_0$$

$$I = I_0 - ir$$

بالتعويض ينتج أن دالة IS هي : $r = \frac{Eo-(1-b)Y}{(i+\delta)}$

حيث أن E_0 كما هي : $E_0 = a_0 - bT_0 + bH_0 + I_0 + G_0$

ودالة الاستهلاك هي : $C = a_0 - bT_0 + bH_0 + bY - \delta r$

ودالة الادخار الخاص هي:

$$S_p = -a_0(1-b)T_0 + (1-b)H_0 + (1-b)Y + \delta r$$

في حالة أن دالة الضريبة من الشكل: $T = T_0 + t_1 Y$

فإن دالة IS هي : $r = \frac{Eo-\{1-b(1-t_1)Y}{(i+\delta)}$

حيث أن E_0 كما هي مقاطع الدوال وهي مقادير ثابتة

ودالة الادخار الخاص هي :

$$S_p = -a_0 + bT_0 - bH_0 - T_0 + [1 - b(1 - t_1)]Y + \delta r + H_0$$

$$S_p = -a_0 - (1-b)T_0 + (1-b)H_0 + [(1-b(1-t_1)Y + \delta r$$

فالطريقة الثانية تعطي نفس النتيجة.

3-3-3 اشتقاق منحنى الجانب النقدي LM

دالة عرض النقود $$M_s = \frac{M_0}{P}$$

دالة الطلب على النقود : $$M_d = L_0 + kY - qr$$

حيث أن :

$$M_1 = L_1 + kY \quad , \quad M_2 = L_2 - qr$$

$$L_0 = L_1 + L_2$$

شرط التوازن $$M_s = M_d$$

بالتعويض ينتج أن :

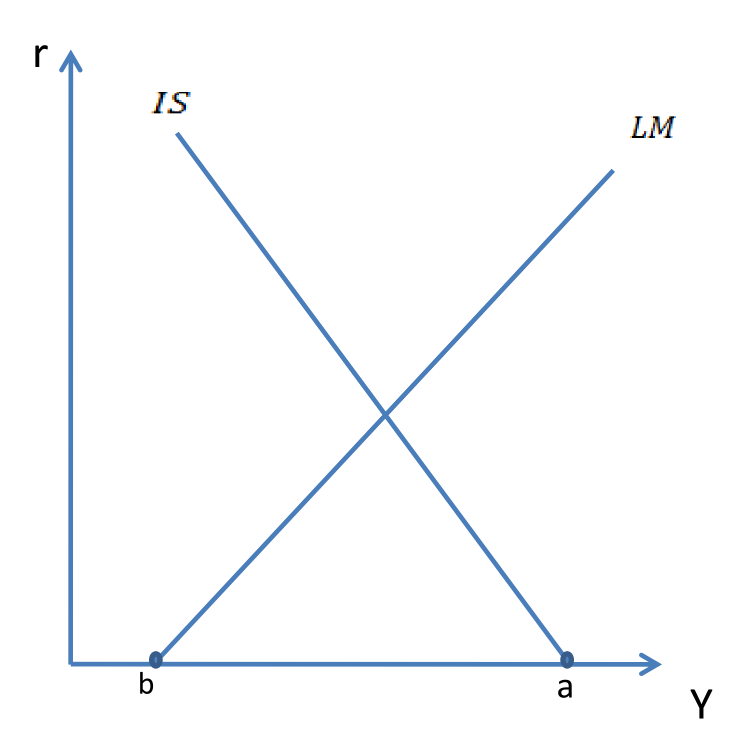
$$r = \frac{L_0 - \frac{m_0}{P} + kY}{q} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots LM$$

هناك طريقة أخرى وينتج منه أيضا

$$Y = \frac{Eo - (I + \delta)r}{(1-b)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots IS$$

$$Y = \frac{\frac{m_0}{P} - Lo + qr}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots LM$$

ملاحظتان:

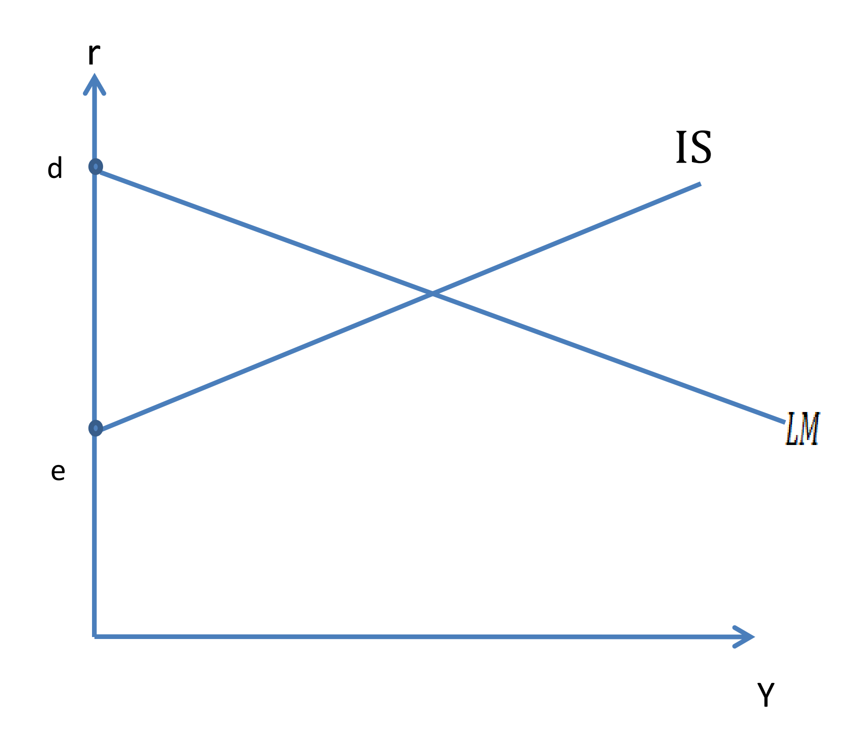


1- عند النقطة a : $r = 0$

$$\therefore\ Y = \frac{E_0}{(1-b)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots....IS$$

2- عند النقطة b: $r = 0$ أيضا

$$Y = \frac{\frac{m_o}{P} - L_0}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots....LM$$



وعند النقطة :d $Y = 0$

$$r = \frac{E_0}{(i + \delta)} \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots IS$$

وعند النقطة :e $Y = 0$

$$r = \frac{Lo - m_0/p}{q} \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots \ldots LM$$

ملخص لتأثير التقاطع مع المحاور

التقاطع مع	معادلة IS	معادلة LM
المحور الأفقي Y	$\frac{E_0}{(1 - b)}$	$\frac{\frac{m_0}{P} - L_0}{k}$
المحور الرأسي r	$\frac{E_0}{(i + \delta)}$	$\frac{Lo - m_0/p}{q}$

ميل IS عند أي نقطة من الزمن:

$$\frac{\Delta r}{\Delta Y} = \frac{-(1-b)}{i+\mathcal{s}}$$

ميل LM عند أي نقطة من الزمن:

$$\frac{\Delta r}{\Delta Y} = \frac{k}{q}$$

حل النموذج :

يقصد بحل النموذج إيجاد القيم التوازنية لجميع المتغيرات الداخلة في تكوينه حيث :

1- الحل بطريقة التعويض (الطريقة الآتية):

$$LM = IS$$

$$\frac{\frac{m_o}{p} - L_0 + qr}{k} = \frac{E_0 - (i + \mathcal{s})r}{(1 - b)}$$

ثم يتم تحديد كل من قيمة r لتحديد قيمة المتغيرات الاقتصادية جميعها.

2.الحل بطريقة المحددات : يتم في هذه الطريقة كتابة المعادلتين المصفرتين لدالتي LM, IS كما يلي:

$$(1 - b)Y + (i + \mathcal{s})r = E_0$$

$$kY - qr = \frac{m_o}{p} - L_0$$

ولتسهيل الحل نفترض أن p = 1

$$\begin{bmatrix} (1 - b) & (i + \mathcal{s}) \\ k & -q \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y \\ r \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E_0 \\ m_o - L_0 \end{bmatrix}$$

بتطبيق قاعدة كريمر : تتحدد قيمة Y كما يلي:

$$Y = \frac{\begin{bmatrix} Eo & (i+\delta) \\ m_0 - L_0 & -q \end{bmatrix}}{\Delta}$$

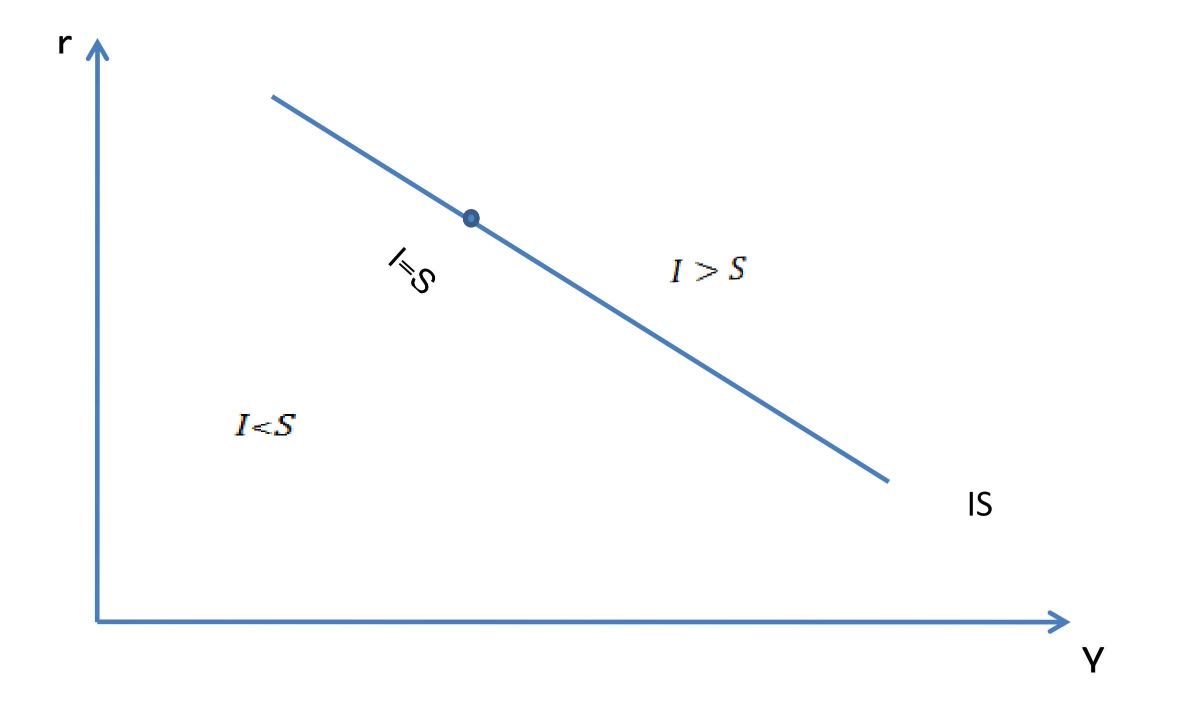
حيث أن :Δ

$$\Delta = \begin{vmatrix} (1-b) & (i+\delta) \\ k & -q \end{vmatrix} \neq 0$$ شرط ضروري

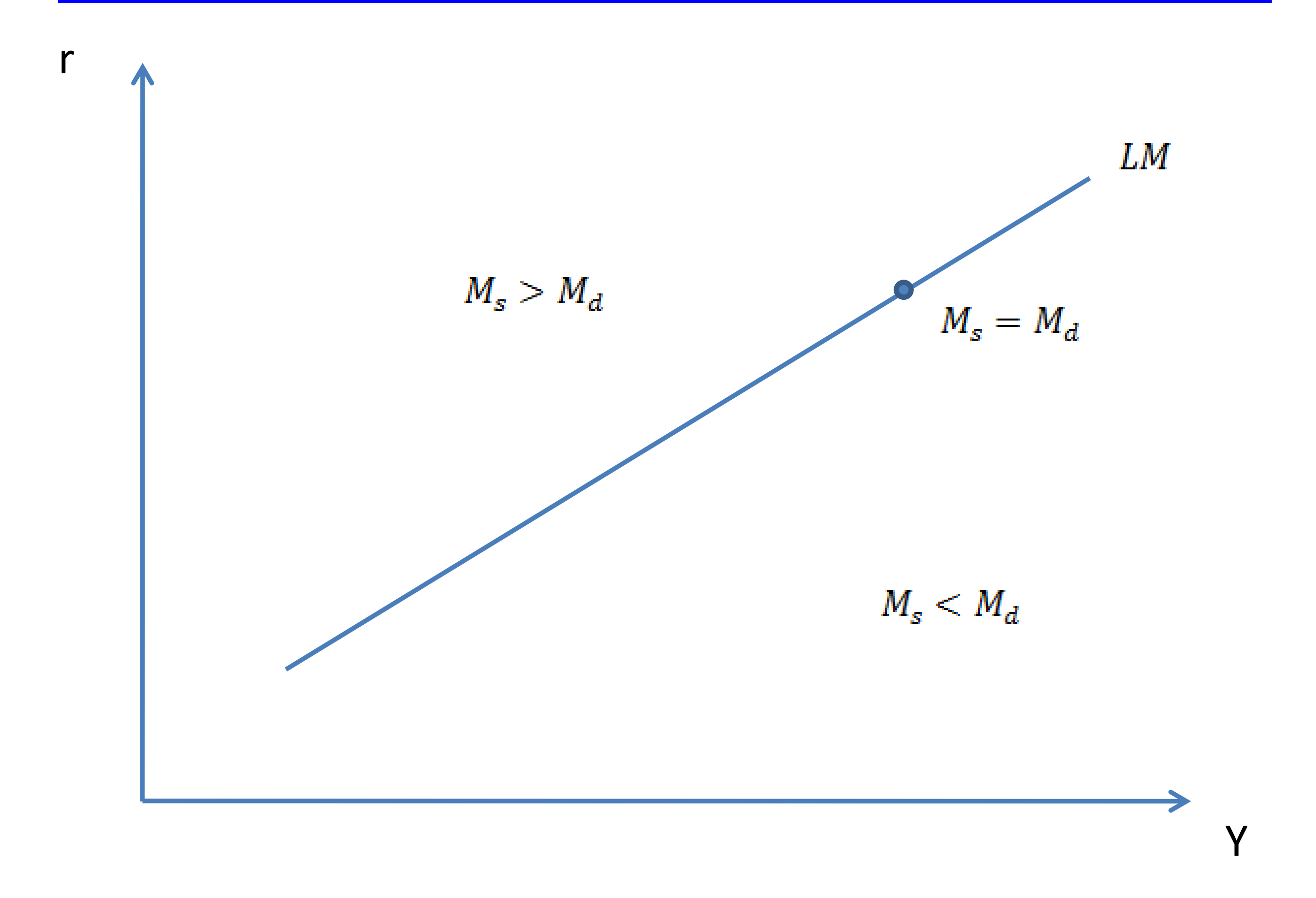
كذلك تتحدد قيمة r كما يلي:

$$r = \frac{\begin{bmatrix} (1-b) & E_0 \\ k & m_0 - L_0 \end{bmatrix}}{\Delta}$$

تحديد الأوضاع التوازنية وغير التوازنية بيانيا:

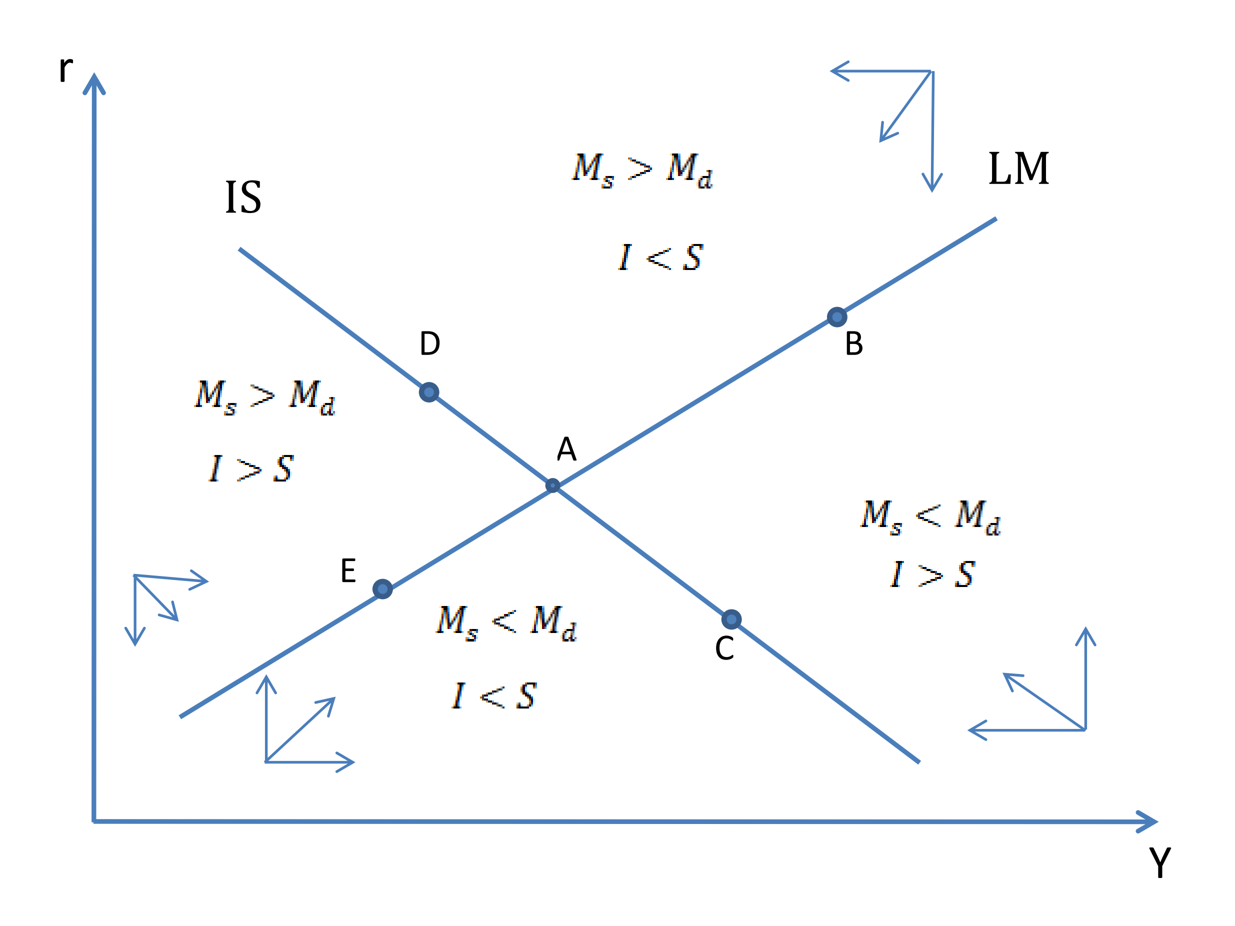


العودة إلى التوازن يكون باستخدام السياسة المالية



العودة إلى التوازن يكون باستخدام السياسة النقدية

3-3-4 استخدام السياسة النقدية والمالية معا لاستعادة التوازن



A : نقطة توازن عام $(I = S,\ M_s = M_d)$ مثالية

B : نقطة توازن جزئي $(M_s = M_d)$ لكن $(I > S)$

C : نقطة توازن جزئي $(I = S)$ لكن $(M_s < M_d)$

D : نقطة توازن جزئي $(I = S)$ لكن $(M_s > M_d)$

E : نقطة توازن جزئي $(M_s = M_d)$ لكن $(I < S)$

على يمين IS : يوجد فائض في عرض السلع $(I > S)$ مستوى مرتفع من الدخل يدفعه للتراجع

على يسار IS : يوجد فائض في الطلب على السلع $(I < S)$ مستوى منخفض من الدخل يدفعه للتزايد.

على يمين LM : يوجد فائض في الطلب على النقود $(M_s < M_d)$ مستوى متدني من سعر الفائدة يدفعه إلى الارتفاع.

على يسار LM : يوجد فائض في عرض النقود $(M_s > M_d)$ مستوى مرتفع من سعر الفائدة يدفعه إلى الانخفاض.

لاحظ أن:

* انتقال منحنى IS إلى اليمين مثلا إذا:

- زادت I أو مقطعها
- زادت G
- نقصت T أو مقطعها
- زادت H أو مقطعها
- زادت C أو مقطعها
- نقصت S أو مقطعها

* بالنسبة لميل IS ←——— أي تغير في ميل أي دالة من الدوال السابقة يؤدي إلى تغير ميل IS.

* انتقالLM إلى اليسار مثلا إذا:

- زاد عرض النقود أو مقطعها (إذا كان عرض النقود دالة في الدخل مثلا)
- قل الطلب على النقود أو مقطعي دالتي M_1, M_2 (أحدهما أو كلاهما)

** بالنسبة لميل LM ←——— أي تغير في ميل أي دالة من دوال الطلب على النقود(أو دالة عرض النقود إذا كانت دالة في الدخل مثلا) يؤدي إلى تغير ميل LM

قاعدة عامة

تغير أي مقطع من مقاطع الدوال الأساسية يؤدي إلى الانتقال في الدالة الكلية IS أو LM بينما تغير أي ميل من ميول الدوال الأساسية يؤدي إلى تغير ميل الدالة الكلية IS أو LM

3-3-5 شروط التوازن العشرة في نموذج التوازن العام

في أي لحظة من لحظات الزمن يفترض تحقق الشروط الآتية:

متطابقة الدخل $1)\ Y = C + I + G$

التسرب = الحقن $2)\ S + T = I + G + H$

توازن القطاع الحكومي والقطاع الخاص $3)\ (S - I) + (T - G - H) = 0$

$4)\ \Delta S + \Delta T = \Delta I + \Delta G + \Delta H$

الادخار الكلى $5)\ S_T = Y - (C + G)$

الادخار الشخصي الخاص $S_p = Y_d - C$

الادخار الحكومي $S_g = T - G - H$

الادخار الكلي $\therefore S_T = S_p + S_g$

شرط التوازن $6)\ S_T = I$

التغير في شرط التوازن $7)\ \Delta S_T = \Delta S_p + \Delta S_g = \Delta I$

الطلب على النقود $8)\ M_d = M_1 + M_2$

الطلب على النقود لأجل المعاملات $M_1 = L_1 + ky$

الطلب على النقود لأجل المضاربة $M_2 = L_2 - qr$

الطلب على النقود = عرض النقود $9)\ M_d = M_s = M_1 + M_2$

$10)\ \Delta M_d = \Delta(L_1 + L_2) + k\,\Delta Y - q\Delta r = \Delta M_s$

3-3 -6 استقرار التوازن

عند حدوث أي تغير في إحدى المتغيرات الاقتصادية الداخلة في تكوين النموذج يتغير وضع التوازن الأصلي بحيث ينتقل أحد المنحنيين أو كلاهما:

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : هل التوازن مستقر في هذا الاقتصاد؟ إلى أي مدى يمكن الوصول إلى توازن جديد تتحقق عنده الشروط السابقة (معادلات ومتطابقات) ويكون الحقن مساويا للتسرب, لأنه من غير المضمون العودة الدائمة إلى التوازن والذي يتوقف في هذه الحالة على ما يلي:

(1)ميل كل من منحنى IS و LM.

(2)وضع كل منحنى ما بين المحورين (نقطة التقاطع مع المحورين)

(3)سرعة التفاعل بين السياسة النقدية والسياسة المالية نحو العودة إلى التوازن.

(4)حالة التوازن التي عليها سوق العمل والعلاقات الاقتصادية بين الدول وبقية دول العالم (التجارة الخارجية) ، وتوازن ميزان المدفوعات.

بصفة عامة يمكن تعريف نوعين من التوازن:

أولهما : التوازن المستقر

ويكون فيه الاقتصاد مستقرا إذا نجحت أمواج التغير أو التغيير المتتالي في متغيرات النموذج في التغلب على الأوضاع غير التوازنية، حتى تعود شروط توازن النموذج إلى التحقق مرة أخرى.

ثانيهما : التوازن الغير مستقر

وهو حالة عدم نجاح أمواج التغير أو التغيير في متغيرات النموذج بالتغلب على الأوضاع غير التوازنية ، وعدم قدرتها على تحقق شروط التوازن مرة أخرى بل تفاقم هذه الأوضاع وانتشار آثارها على الحياة الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن الكشف عن درجة استقرار التوازن يتطلب بعضا من الوقت للوصول إليه ، ومعرفة طبيعته وتحديد كيفية التعامل معه.

أما بالنسبة لحدوث التوازن والفترة الزمنية اللازمة لحدوثه أو العودة إليه فيتوقف على خاصيتين لابد من أن يتصف بهما الوضع التوازني الأساسي (initial condition) الذي حدث أو الذي نسعى إليه وهما:

(1) خاصية وجود التوازن Existence وهي تعني مدى توافر نقاط توازنية وحيدة للأسواق الاقتصادية الداخلة في تكوين النموذج ، في أي لحظة زمنية في تلك الأسواق .

(2) خاصية التميز Uniqueness وهي تعني أن هناك أسعارا (أو نقاط توازنية) مميزة تتساوى عندها الكميات المعروضة والكميات المطلوبة في تلك الأسواق ، وبحيث يتلاشى عندها أي أوضاع غير توازنية في الحياة الاقتصادية.

إن توافر هاتين الخاصيتين معناه أن الأوضاع التوازنية وحيدة ومميزة للدوال الداخلة في تكوين النموذج. ومن حيث الفترة الزمنية اللازمة للعودة إلى التوازن نود أن نشير الى أن السياسة النقدية أسرع نسبيا من السياسة المالية في علاج الأوضاع غير التوازنية أو العودة إلى التوازن مرة أخرى إن صح التعبير .

مثال : إذا كانت الدوال الأساسية هي : Basic Equations:

$$C = 50 + .8Y_d - 1000r$$

$$T = 50 + .25Y$$

$$H = 75$$

$$G = 230$$

$$I = 200 - 100r$$

$$M_s = \frac{300}{p}, \qquad P = 1$$

$$M_d = 150 + 0.2Y - 1000r$$

$$L_1 = 50 \quad , \qquad L_2 = 100$$

اشتقاق IS :

$$E_0 = 50 - 0.8(50) + 0.8(75) + 200 + 230$$
$$= 50 - 40 + 0.60 + 200 + 230$$
$$E_0 = 500$$

$$(i + s) = (1000 + 1000) = 2000$$
$$[1 - b(1 - t_1)] = [1 - 0.8(1 - 0.25)]$$
$$= 1 - 0.8(.75)$$
$$= 1 - 0.6 = 0.4$$

معادلة IS .... $r = \frac{500 - 0.4Y}{2000}$

$$r = 0.25 - 0.0002\,Y \dashrightarrow (1)$$

إشتقاق LM :

$$M_d = M_s$$
$$50 + 100 + 0.2(Y) - 1000\,r = \frac{300}{1}$$

معادلة LM .... $r = \frac{150 - 300 + 0.2Y}{1000}$

$$r = -0.15 + 0.0002Y \dashrightarrow (2)$$

أ- الحل بالطريقة الآنية : عند التقاطع

شرط التوازن $IS = LM$

$$-0.15 + 0.0002Y = 0.25 - 0.0002Y$$

$$0.0004Y = 0.40$$

$Y=1000, \quad r = 5\%$ .... وهذه قيم توازنيه

ب- الحل بطريقة المصفوفات :

$$[1 - b(1 - t_1)]Y + (i + s)\,r = E_0$$

$$kY - qr = m_0/p - Lo$$

بإفتراض أن $p = 1$

$$\begin{bmatrix} 1 - b(1 - t_1) & (i + s) \\ k & -q \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y \\ r \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} E_0 \\ m_0 - Lo \end{bmatrix}$$

وبتطبيق قاعدة كريمر : تتحدد قيمة Y كما يلي:

$$Y = \frac{\begin{bmatrix} Eo & (i+s) \\ m_0 - Lo & -q \end{bmatrix}}{\Delta}$$

حيث أن :Δ

$$\Delta = \begin{bmatrix} 1 - b(1 - t_1) & (i + s) \\ k & -q \end{bmatrix} \neq 0$$ شرط ضروري

كذلك تتحدد قيمة r كما يلي:

$$r = \frac{\begin{bmatrix} 1 - b(1 - t_1) & E_0) \\ k & m_0 - L_0 \end{bmatrix}}{\Delta}$$

IS : 0.4 Y + 2000 r = 500

LM: 0.2 Y - 1000 r = 150

$$\begin{bmatrix} 0.4 & 2000 \\ 0.2 & -1000 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y \\ r \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 500 \\ 150 \end{bmatrix}$$

$$\Delta = \begin{bmatrix} 0.4 & 2000 \\ 0.2 & 1000 \end{bmatrix} = -(400+400) = -800$$

$$Y = \frac{\begin{bmatrix} 500 & 2000 \\ 150 & -1000 \end{bmatrix}}{-800} = \frac{-800000}{-800} = 1000$$

$$r = \frac{\begin{bmatrix} o.4 & 500 \\ 0.2 & 150 \end{bmatrix}}{800} = \frac{-40}{-800} = 5\%$$

ثم نعوض بالدوال لإيجاد القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية :

$Y_d = 775$

$C = 620$

$S_p = 155$

$T = 300$

$H = 75$

$G = 230$

$S_g = 300 - 230 - 75 = -5$

$I \ = 150$

$S_T = 155 - 5 = 150$

$M_d = 150 + 0.2(1000) - 1000(5\%)$

$= 50+300-50=300$

$M_1 = 50 + 200 = 250$

$M_2 = 100 - 50 = 50$

$M_s = M_1 + M_2 = 300$

عندما تكون : $Y = 1000$

$r = - 0.15 + 0.0002 \ (100)$

$= 0.15 + 0.20 = 5\%$

$T = 50 + 0.25 \ (1000) = 300$

$H = \qquad = 75$ Fixed

$G = \qquad = 230$ Fixed

$\therefore Y_d = Y - T + H$

$= 1000\text{-}3000+75 = 775$

$C = 50+0.8 \ (775) - 1000$

$= 50+ 620 - 50 = 620$

$\therefore S_p = Y_d - C = 775 - 620 = 155$

$I = 200 - 1000 \ r$

$= 200 - 1000 \ (5\%) = 150$

$$M_d = 150 + 0.2(Y) - 1000\, r$$

$$M_d = 150 + 0.2(1000) - 1000(5\%)$$

$$M_d = 150 + 200 - 50 = 300$$

$$M_1 = 50 + 0.2(1000) = 250$$

$$M_2 = 100 - 1000(5\%) = 50$$

تلخيص النتائج :

المتغير الكلى	قيمته	تحقيق المعادلة
Y	1000	$Y_d = Y - T + H = 775$
T	300	
H	75	
Y_d	775	
C	620	$Y_d = C - S_p$
S_p	155	$I - S_p = T - G - H$
G	230	
I	150	$I + G = S_p + T - H$ 150+230 = 155+300−75 380=380
S_p	155	
S_g	−5	
S_T	150	$S_g = T - G - H$ =300 − 230−75 = −5
I	150	
r	5%	
		$S_T = S_p + S_g$ = 155−5 = 150
M_d	300	
M_s	300	
		$I = S_T$
p	1	

المتغير الكلى	قيمته	تحقيق المعادلة
M_1	250	$M_1 = 50 + 0.2\,Y$
M_2	50	$M_2 = 100 - 1000\,r$
		$M_1 = 50 + 0.2\,Y = 250$ $M_2 = 100 - 1000\,r = 50$ $M_s = M_1 + M_2 = 300$

يلاحظ هنا أن :

1 $$\frac{\Delta C}{\Delta r} = -s = -1000$$

2 $$\frac{\Delta C}{\Delta Y_d} = 0.8\ , \qquad \frac{\Delta C}{\Delta Y} = 0.4$$

3 $$\frac{\Delta C}{\Delta T} = -400 \qquad , \frac{\Delta C}{\Delta t_1} = -2$$

4 $$\frac{\Delta M_d}{\Delta Y} = k = 0.2$$

5 $$\frac{\Delta M_d}{\Delta r} = -q = 1000$$

6 $$\frac{\Delta I}{\Delta r} = -i = -1000$$

3-3 -7 أثر السياسات الاقتصادية على توازن الاقتصاد الكلى (إعادة توزيع الدخل)

1- ماذا يحدث إذا زاد الانفاق الحكومي من 230 الى 270 ؟

الاجابة : سوف ينتقل منحنى IS الى أعلى وبذلك يرتفع مقطعة بحيث يصبح :

$$r = -0.27 + 0.0002Y$$

بدلاً من : $r = -0.25 + 0.0002Y$

وتظل معادلة LM كما هي وتكون النتيجة أن : $Y = 1050\ ,\ r = 6\%$

لذلك تتغير القيم التوازنية للمتغيرات الاقتصادية وتصبح كما يلي :

$Y_d = 812.5$

$C = 640$

$S_p = 172.5$

$T = 312.5$

$H = 75$

$G = 270$

$I = 140$

$S_g = -32.5$ عجز في الميزانية

$I = 140$

$S_T = 140$

$M_d = 300$

$M_1 = 260$

$M_2 = 40$

$M_s = 300$

$p = 1$

لاحظ هنا كيف تم إعادة توزيع الدخل نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي

2- إذا زاد مقطع دالة الاستثمار I_0 من 200 الى 280 ؟

الاجابة : سوف تكون دالة الاستثمار : $I = 280 - 1000\,r$

بدلاَ من $I = 200 - 1000\,r$

وتصبح دالة IS : $r = 0.29 - 0.0002Y$

بدلاً من $r = 0.27 - 0.0002Y$

وتظل معادلة LM كما هي , وبالتعويض في حل النموذج نتوصل الى أن :

$$Y = 1100 \quad , \qquad r = 7\%$$

عند هذا المستوي التوازن الجديد :

$$Y = 1100$$
$$r = 7\%$$

يمكن تحديد القيم التالية :

$T = 50 + 0.25\ (1100) = 325$

$H = 75$

$G = 230$

$Y_d = 1100 - 325 + 75 = 850$

$C = 50 + 0.8\ (850) - 1000(7\%)$

$= 50 + 680 - 70 = 660$

$S_p = 850 - 660 = 190$

$S_g = 325 - 230 - 75 = 20$

$S_T = 190 + 20 = 210$

$I = 280 - 1000\ (7\%) = 210$

$M_d = 150 + 0.2(1100) - 1000\ (7\%)$

$= 150 + 220 - 70 = 300$

$M_1 = 50 + 0.2\ (1100) - 1000\ (7\%) = 270$

$M_2 = 100 - 1000\ (7\%) = 30$

$M_s = 270 + 30 = 300$

تلخيص النتائج :

المتغير	قبل الزيادة	بعد الزيادة	ملاحظات
Y	1000	1100	Y_d =850
T	300	325	
H	75	75	
Y_d	775	850	
C	620	660	Y_d =C+ S_p
S_p	155	190	
G	230	230	$I + G = S_p + T - H$ 210+230 = 190+325−75 440 = 440 التسرب = الحقن هو شرط التوازن
I	150	210	$S_T = S_p + S_g$ = 190 +20 = 210
S_p	155	190	
S_g	-5	20	
S_T	150	190	
I	150	20	
r	5%	7%	
M_d	300	300	
M_s	300	300	
p	1	1	$I = S_T$ 210= 210
M_1	250	270	
M_2	50	30	
			$I - S_p = T - G - H$ 210−190 = 325−230−75 20 = 20 توازن في الميزانية توازن القطاع الخاص

يلاحظ أن تغيير سعر الفائدة التوازي من 5% الى 7% قد ساعد على تغيير كل من الاستهلاك والاستثمار كما يلي :

$$\Delta(\text{I}+C)=\frac{\Delta \text{I}}{\Delta r}(\Delta\,\text{r})+\frac{\Delta \text{C}}{\Delta r}(\Delta\,\text{r})$$

$$= -1000(0.02)\ -1000(0.02)$$

$$= -20 - 20$$

$$= -40$$

أي أن Δr قد أثر على c وأثر ايضاَ على I

كذلك يمكن التعرف على أثر تغيير سعر الفائدة على المستوى العام للأسعار عن طريق المعادلة :

$$\text{r}=\frac{\text{Lo}-\frac{\text{m}_0}{\text{P}}+\ k\text{Y}}{\text{q}}$$

وذلك بالمقارنة قيمة p التي في البسط (قبل تغيير سعر الفائدة) وقيمتها بعد تغيير سعر الفائدة , حيث أن الافتراض بأن p =1 قد لا يكون واقعياَ .

3- إذا انخفض ميل منحنى دالة الاستثمار من 1000 الى 800 ؟

الاجابة : سوف يصبح منحنى I S الجديد أقل ميلا كما يلي :

$$\text{r}=-0.278-0.00022\,Y$$

بدلا من :

$$\text{r}=0.25-0.0002\,Y$$

وتظل معادلة LM كما هي وتكون النتيجة أن :

$$Y=1019\ \ ,\qquad \text{r}=5.5\%$$

وتكون القيم التوازنية للنموذج كما يلي :

$T = 50 + 0.25\ (1019) = 305$

$H = 75$

$G = 230$

$Y_d = 1019\text{-}305 + 75 = 789$

$C = 50 + 727 - 44 = 633$

$S_p = \qquad = 156$

$I = 200 - 44 = 156$

$M_d = 150 + 204 - 55 = 299$

$M_1 = 50 + 204 = 299$

$M_2 = 100 - 55 = 45$

$M_s = \qquad = 299$

$S_g = T - G - H = 305 - 230 - 75 = 0$

حيث أن :

$S_T = S_p + S_g = I$

$= 156 + 0 = 156$

يلاحظ هنا كيف تم إعادة توزيع الدخل في السوقين المالية والنقدية نتيجة لإنخفاض ميل منحنى دالة الاستثمار

4- إذا زاد عرض النقود من 300 الى 320 ؟

وتصبح دالة IS :

$$r = 0.29 - 0.0002Y$$

دوال القطاع النقدي :

$$M_d = 150 + 0.2Y - 1000r$$

$$M_s = \frac{300}{p}\ , \qquad p = 1$$

*** زاد عرض النقود من 300 الى 320**

$$320 = 150 + 0.2Y - 1000\,r$$

$$r = \frac{150 - 320 + 0.2\,Y}{1000}$$

$$r = -0.17 - 0.0002Y$$

وتصبح دالة LM : عند التوازن :

$$0.25 - 0.0002\,Y = -0.17 + 0.0002Y$$

$$0.42 = 0.0004Y$$

$$\therefore Y = 1050$$

التوازنية :

$$r = 0.25 - 0.0002(1050)$$

$$r = 0.25 - 0.21 = 4\%$$

حيث أن : $r = 4\%\ , \quad Y = 1050$

وتكون القيم التوازنية للنموذج كالتالي :

$T = 50 + 0.25\ (1050) = 312.5$

$H = 75$

$G = 230$

$Y_d = 1050 - 312.5 + 75 = 812.5$

$C = 50 + 0.8(812.5) - 1000(4\%) = 660$

$S_p = -50 + 0.2\ (812.5) + 1000(4\%) = 152.5$

$S_p = Y_d - C = 152.5$

$S_g = T - G - H = 312.5 - 230 - 75 = 7.5$

$S_T = S_p + S_g = 152.5 + 7.5 = 160$

$I = 200 - 1000(4\%) = 160$

$M_d = 150+0.2\ (1050) + 1000(4\%) = 320$

$M_1 = 50 + 210 = 260$

$M_2 = 100 - 40 = 60$

$M_s = M_1 + M_2 = 320$

$S_g = T - G - H = 312.5 - 230 - 75 = 7.5$

ماذا حدث للأسعار p :

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{p} + kY}{q}$$

$$4\% = \frac{50 - \frac{220}{p} + 0.2\,(1050)}{1000}$$

$$40 = 50 - \frac{220}{p} + 210$$

$$\frac{220}{p} = 220$$

أيضا فإن $\therefore\ p = 1$

تلخيص النتائج :

المتغير	قبل التغير	ΔI	ΔM_s
Y	1000	1100	1050
T	300	325	312.5
H	75	75	75
Y_d	775	850	812.5
C	620	660	660
S_p	155	190	152.5
G	230	230	230
I	150	210	160
S_p	155	190	152.5
S_g	-5	20	7.5
S_T	150	210	160
I	150	210	160
r	5%	7%	4%
M_d	300	300	320
M_s	300	300	320
p	1	1	1.07
M_1	250	270	260
M_2	50	30	60

$$I + G = S_p + T - H$$

$$160+230 = 152.5+312.5-75$$

$$390 = 390$$

هو شرط التوازن

$$I - S_p = T - G - H$$

$$160-152.5 = 312.5-230-75$$

$$7.5 = 7.5$$

توازن القطاع الخاص   توازن في الميزانية

يمكن التعرف على p عن طريق المعادلة :

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{P} + kY}{q}$$

$$0.055 = \frac{150 - \frac{320}{P} + 0.2\ (1019)}{1000} \quad , \qquad p = 1.07$$

3-3- 8 تلخيص نتائج الحالات التوازنية السابقة

للتعرف على أثر التغيرات السابقة في الحياة الاقتصادية الكلية :

المتغير	الحالة الأساسية	زيادة الانفاق الحكومي	زيادة الاستثمار المستقل	انخفاض ميل دالة الاستثمار	زيادة عرض النقود
r	5%	6%	7%	5.5%	4%
Y	1000	1050	1100	1019	1050
T	300	312.5	325	305	312.5
G	230	270	230	230	230
H	75	75	75	75	75
Y_d	775	812.5	850	789	812.5
C	620	640	660	633	660
S_p	155	172.5	190	156	152.5
I	150	140	210	156	160
S_g	-5	-32.5	20	0	7.5
S_T	150	140	210	156	160
M_d	300	300	300	299	320
M_1	250	260	270	254	260
M_2	50	40	30	45	60
M_s	300	300	300	299	320
p	1	1	1	1	1.07
E_0	500	540	580	500	500
L_0	150	150	150	150	150
ميل IS	-0.0002	كما هو	كما هو	-0.00022	كما هو
ميل LM	0.0002	كما هو	كما هو	كما هو	كما هو
مقطع IS	0.25	0.27	0.29	0.278	كما هو
مقطع LM	-0.15	كما هو	كما هو	كما هو	-0.17

4-3 أثر السياسات الاقتصادية في حالة الاوضاع غير التوازنية :

الاوضاع الغير التوازنية عند فرض r , Y عند مستويات غير توازنية

ويقصد بها : دراسة أثر تدخل السلطات في هذه الحالات والتعرف على المسببات والنتائج .

لاحظ هنا أن :

دالة IS : $r = 0.25 - 0.0002Y$

ودالة LM : $r = -0.15 - 0.0002Y$

عند التوازن :

$$Y = 1000 \quad , \quad r = 5\%$$

أسواق السلع والخدمات (الجانب المالي) :

الحقن : $I + G + T_p$

$$I = 200 - 1000\,r$$
$$G = 230$$
$$T_p = 75$$

دالة الحقن هي : $I + G + T_p = 505 - 1000\,r$

التسرب : $S_p + T$

$$S_p = -50 + 0.2\,(\,Y - 50 - 0.25\,Y + 75\,) + 1000\,r$$
$$S_p = -50 + 0.2\,(\,25 + 0.75\,Y\,) + 1000\,r$$
$$S_p = -45 + 0.15Y + 1000\,r$$
$$T = 50 + 0.25Y$$

دالة التسرب :

$$S_p + T = -45 + 0.15Y + 1000\,r + 50 + 0.25Y$$

$$S_p + T = 5 + 0.4\,Y + 1000\,r$$

الحقن = التسرب

$$5 + 0.4\,Y + 1000\,r = 505 - 1000\,r$$

$$5 + 0.4\,(1000) + 1000\,(5\%) = 505 - 1000\,(5\%)$$

$$455 = 455$$

السوق النقدية (الجانب النقدي)

$$M_1 = 50 + 0.2\,Y$$

$$M_2 = 100 - 1000\,r$$

$$M_s = 300$$

$$p = 1$$

شرط التوازن : $M_d = M_s$

$$150 + 0.2\,Y - 1000\,r = 300$$

$$150 + 0.2\,(1000) - 1000(5\%) = 300$$

$$300 = 300$$

عند فرض $Y = 950$ (معطى) , تحديد سعر الفائدة التوازني في أسواق السلع والخدمات

$$r = 0.25 - 0.0002(950)$$

$$r = 6\%$$

الحقن :

$$I + G + T_p = 505 - 1000(6\%) = 445$$

التسرب :

$$S_p + T = 5 + 0.4(950) + 1000\,(6\%)$$

$$S_p + T = 5 + 380 + 60 = 445$$

إذا الحقن = التسرب .... ∴ توازن

بإفتراض إن التدخل لم يكن مجديا واستمرت $r = 5\%$ كما كانت في السوق مع $Y = 950$

الحقن :

$$I + G + T_p = 505 - 1000(5\%) = 455$$

التسرب :

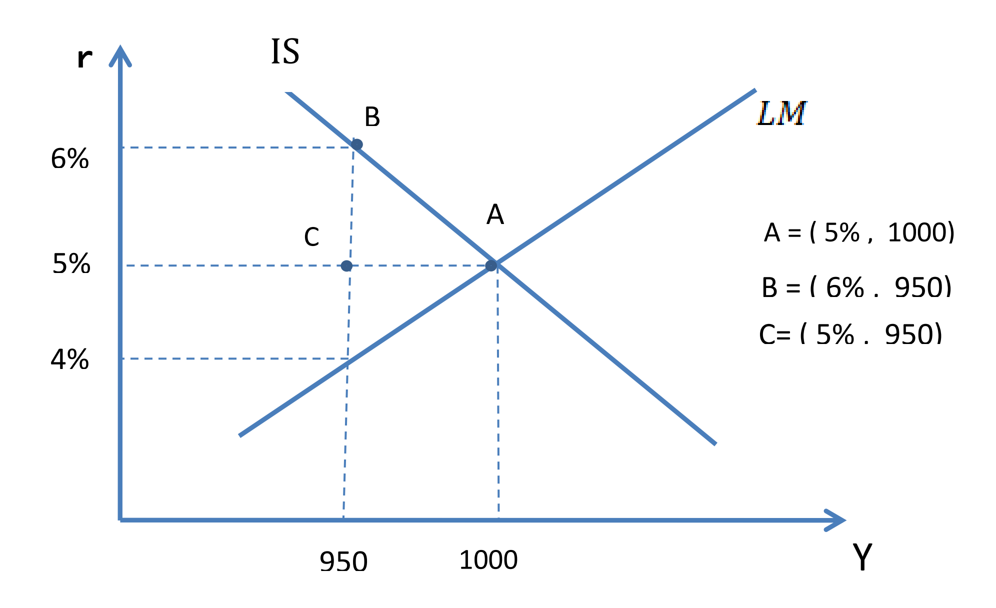
$$S_p + T = 5 + 0.4(950) + 1000\ (5\%)$$

$$S_p + T = 5 + 380 + 50 = 435$$

الحقن = 455 < التسرب = 435

∴ الوضع غير توازني

أنظر الى الأوضاع الثلاثة التالية :



النقطة A: مثالية (توازن الحقن مع التسرب – عرض النقود مع الطلب عليها)

النقطة B: ثاني مثالية (توازن الحقن مع التسرب)

النقطة C: وضع غير توازني (الحقن) > (التسرب) بسبب ارتفاع سعر الفائدة

الجانب النقدي :

أثر فرض $Y = 950$

بالتعويض في LM :

$$r = 0.15 + 0.0002(950) = 4\%$$

الطلب على النقود :

$$M_d = 150 + 0.2\,(950) - 1000(4\%) = 300$$

عرض النقود $M_s = 300$

تحقيق شرط التوازن $M_s = M_d$

بافتراض أن التدخل ليس مجديا واستمرت $r = 5\%$ كما كانت في السوق مع $Y = 950$ (أي عدم وجود مرونة أو إستجابة)

الطلب على النقود :

$$M_d = 150 + 0.2\,(950) + 1000(5\%) = 290$$

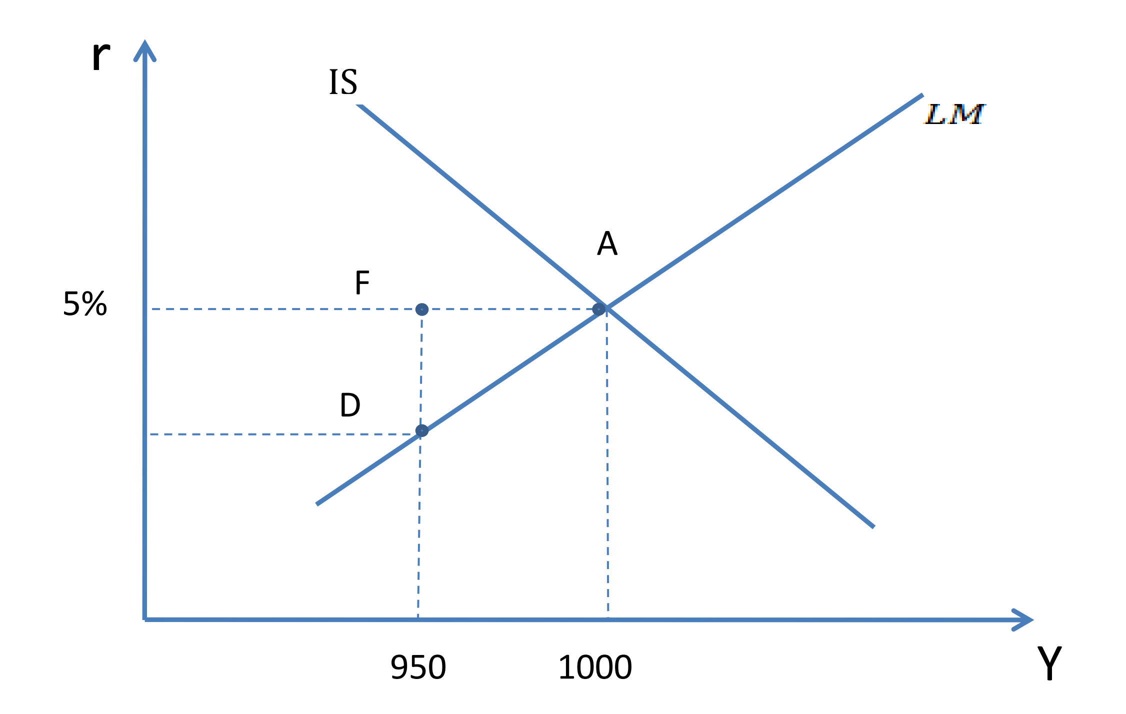
ثابت $M_s = 300$

$$M_d < M_s$$

$$290 < 300$$

هنا حالة تضخم !!!!

أنظر الاوضاع الثلاثة التالية :



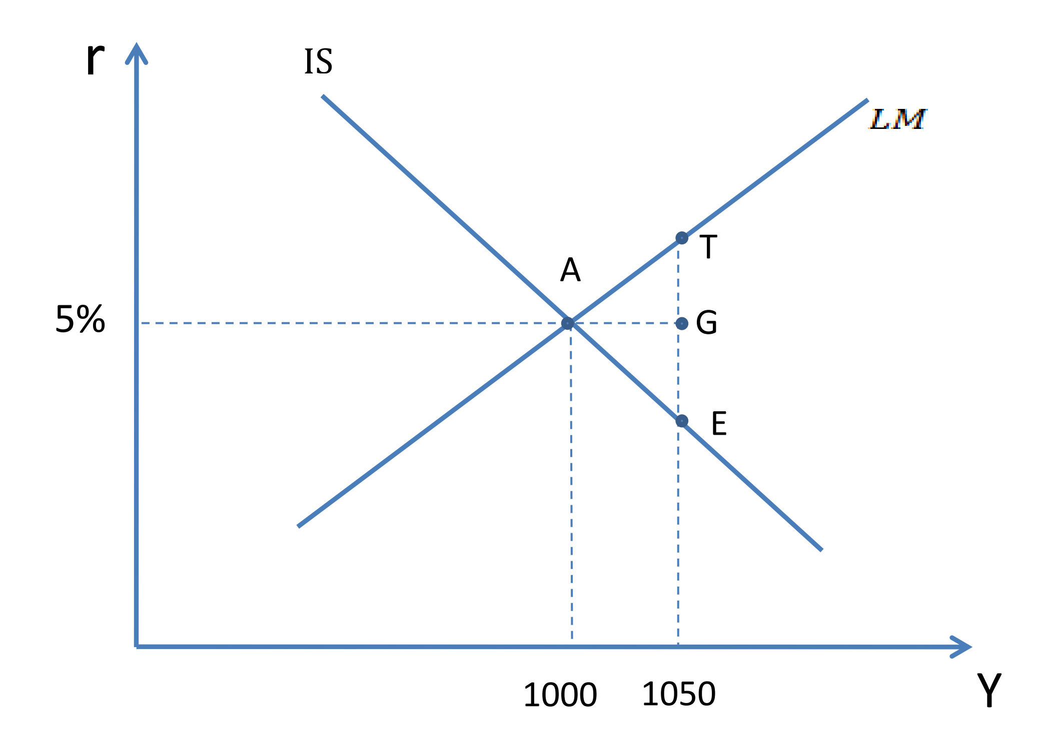
النقطة A : مثالية (توازن الحقن مع التسرب – عرض النقود مع الطلب عليها)

النقطة D : ثاني حالة مثالية (توازن M_s مع M_d)

النقطة F : وضع غير توازني $M_s > M_d$ (تضخم)

واجب :

أعد دراسة أثر التدخل السابق إذا كانت $Y = 1050$ كما في الشكل التالى :



ماهي إحداثيات النقاط T,G,E

أثر فرض سعر إجباري للفائدة عند $r = 4.5\%$

في IS :

$$r = 0.25 - 0.0002\,Y = 4\%$$

$$0.045 = 0.25 - 0.0002\,Y$$

$$Y = 1025$$

∴ الدخل التوازني تم تحديده

الحقن :

$$505 - 1000\,(0.045) = 460$$

التسرب :

$$5 + 0.4\ (1025) + 1000(0.045) = 460$$

∴ الحقن = التسرب

ماذا لوكان هذا التدخل غير فعال واستمرت r على مستوى 5% مع مستوى الدخل التوازني الجديد

الحقن :

$$505 - 1000\ (5\%) = 455$$

التسرب :

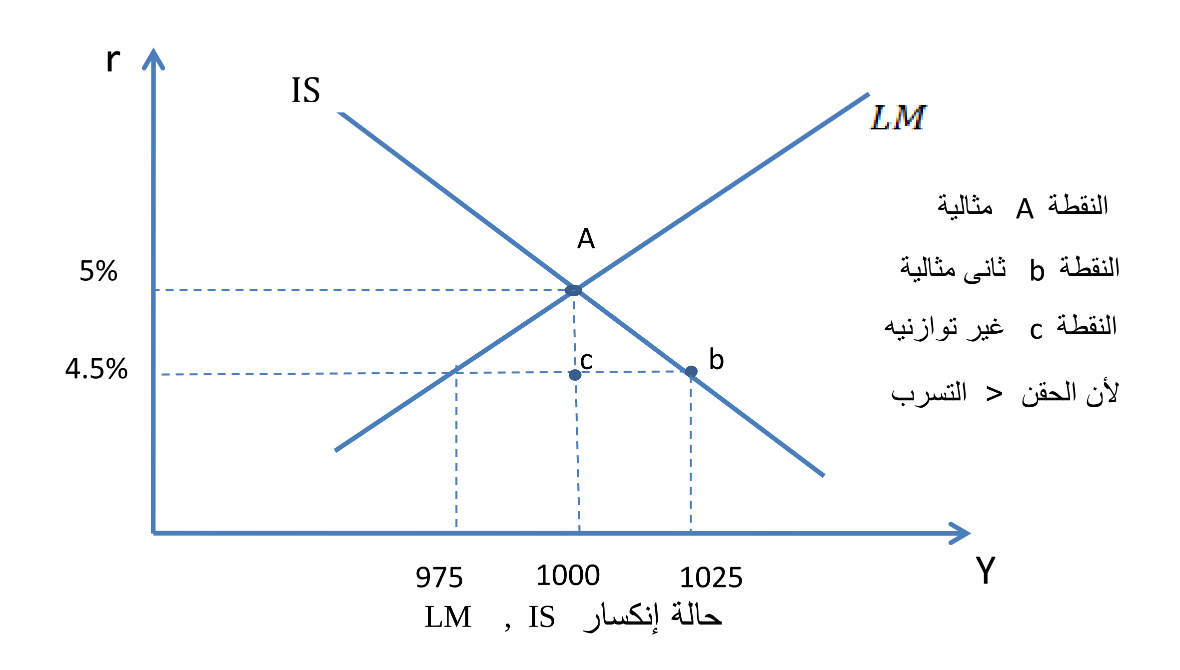
$$5 + 0.4\ (1025) + 1000(5\%) = 465$$

∴ الحقن < التسرب

455 <465

وهي نقطة غير توازنية

أنظر الاوضاع الثلاثة التالية :



حالة إنكسار IS , LM

الجانب النقدي :

في LM :

$$r = -0.15 + 0.0002\,Y$$

$$0.045 = -0.15 + 0.0002\,Y$$

$$\therefore Y = 975$$

الطلب على النقود :

$$M_d = 150 + 0.2\,(975) - 1000(0.045) = 300$$

ثابت $M_s = 300$

∴ نقطة توازن لأن $M_d = M_s$

أما إذا سادت $r = 5\%$ ولم تتغير لأي سبب كان , فإن الطلب على النقود

$$M_d = 150 + 0.2\,(975) - 1000(5\%) = 295$$

عرض النقود $M_s = 300$

النتيجة $M_d < M_s$

هنا حالة تضخم أيضا !!!!

ماذا حدث للأسعار

1- في حالة التوازن الاساسية $p = 1$, $Y = 1000$

2- في حالة $r = 4\%$, $Y = 950$

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{p} + kY}{q}$$

$$r_q = Lo - \frac{m_0}{p} + kY$$

عند $r = 4\%$

$$4\%(1000) = 150 - \frac{300}{p} + 0.2\,(950)$$

$$40 = 150 - \frac{300}{P} + 190$$

$$40 = 340 - \frac{300}{p}$$

$$300 = \frac{300}{p}$$

$\therefore p = 1$ لأننا على المنحنى LM

ماذا يحدث في حالة r = 4.5%

1- في حالة التوازن الاساسية p =1 , Y=1000

2- في حالة r =4.5 % , Y= 975 التوازنية بالتعويض :

$$r_q = Lo - \frac{m_0}{p} + kY$$

$$4.5\,\%(1000) = 150 - \frac{300}{p} + 0.2\,(975)$$

$$45 = 150 - \frac{300}{p} + 195$$

$$45 = 345 - \frac{300}{p}$$

$$300 = \frac{300}{p}$$

$\therefore p = 1$ لأننا مازلنا على المنحنى LM

3- في حالة r = 5 % , Y= 975 هي التوازنية:

$$r_q = Lo - \frac{m_0}{p} + kY$$

$$5\,\%(1000) = 150 - \frac{300}{p} + \ 0.2\ (975)$$

$$50 = 345 - \frac{300}{p}$$

$$50 = 345 - \frac{300}{p}$$

$$295 = \frac{300}{p}$$

على المنحنى LM $\quad \therefore p = 1.0169 \cong 1.017$

أي حدوث ارتفاع في الاسعار بنسبة 1.7 % نتيجة لأن $M_d < M_s$

هنا حالة تضخم أيضا !!!!

3-5 التحليل السكوني المقارن للنموذج Comparative static analysis

يقصد بالتحليل السكوني المقارن إجراء مقارنة بين الحالة الاساسية initial case التي كانت عليها النموذج وكانت عليها قيم متغيراته (المكونة له) والحالة الجديدة المقارنة Compared case التي وصل اليها بعد حدوث تغيير ما (أو تغييرات) مختلفة على هذا النموذج , و ما الذي يحدث على توزيع الدخل بين المتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج.

وللتبسيط نبدأ بأول نموذج تعرضنا لدراسته والذي كانت فيه دالة الضريبة (T) كمقدار ثابت , وليست دالة في الدخل حيث يمكن بعد ذلك تطوير النموذج بالشكل المرغوب للدراسة ، فقد كانت معادلتي النموذج المصغرتان Reduced Forms هما :

$$(1 - b)Y + \left(i + s \right) r = E_0$$

$$kY - q\,r = \frac{m_0}{p} - Lo$$

بأخذ التفاضل الكلى للطرفين :

$$(1-b)dY + (\,i + ß)dr = dE_0$$

$$k\,d\,Y - q\,dr = \frac{dm_0}{p} - \frac{m_0}{p^2}dp - dL_0$$

$$\begin{bmatrix} (1-b) & (i+ß) \\ k & -q \end{bmatrix}\begin{bmatrix} dY \\ dr \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} dEo \\ \frac{dm_0}{p} - \frac{m_0}{p^2}dp - dL_0 \end{bmatrix}$$

$$dr = \frac{k(dE_0\,) - (1-b)(\frac{dm_0}{p} - \frac{m_0}{p^2}dp - dLo)}{k(\,i + ß) + q(1-b)}$$

بإفتراض أن $dm_0 = dp = dL_0 = 0$

$$\frac{dr}{dE_0} = \frac{k}{k(\,i + ß) + q(1-b)} > 0$$

أي أن إرتفاع E_0 يؤدي الى إرتفاع r , مع بقاء العوامل الاخرى على حالها.

بافتراض أن: $dm_0 = dp = dE_0 = 0$

$$\frac{dr}{dL_0} = \frac{(1-b)}{k((\,i + ß) + q(1-b)} > 0$$

أي أن زيادة التفضيل النقدي تؤدي الى ارتفاع r

بافتراض أن $dL_0 = dp = dE_0 = 0$

$$\frac{dr}{dm_0} = \frac{-[(1-b)/p]}{k(\,i + ß) + q(1-b)} < 0$$

أي أن زيادة عرض النقود تؤدي الى إنخفاض سعر الفائدة r

أما بالنسبة لتغيير الدخل :

$$dY = \frac{q(dE_0) + (1-s)[\frac{dm_0}{p} - dL_0]}{k(i+s) + q(1-b)}$$

أ. في الحالة الكينزية : الافتراض بأن : $Y_E \neq Y_f$, $dY \neq 0$, $dp = 0$ ينتج أن :

$$\frac{dY}{dE} = \frac{q}{k(i+s) + q(1-b)} > 0$$

$$\frac{dY}{dL_0} = \frac{-(i-s)}{k(i+s) + q(1-b)} < 0$$

$$\frac{dY}{dm_0} = \frac{(i+s)/p}{k(i+s) + q(1-b)} > 0$$

ب . في الحالة الكلاسيكية :

حيث أن $dY = 0$ لأن $Y_E = Y_f$, $dp \neq 0$

بالتعويض ينتج أن :

$$dp = \frac{(i-s)[\frac{dm_0}{p} - dL_0] + q(dE_0)}{m_0/p^2(i+s)}$$

$$\frac{dp}{dE_0} = \frac{p^2}{m_0}\left[\frac{q}{(i+s)}\right] > 0$$

$$\frac{dp}{dm_0} = \frac{p}{m_0} > 0$$

وهذا تتحقق فرضية التناسبية $\frac{dp}{dm_0}\left(\frac{m_0}{p}\right) = 1$

$$\frac{dp}{dL_0} = \left[\frac{-(i+s)}{m_0/p^2(i+s)}\right] = \frac{-p^2}{m_0} < 0$$

للتدريب : إفترض قيم لهذه المعاملات لقياس " المضاعفات " أعلاه .

يلاحظ هنا أنه في المثال السابق كانت :

$$p = 0.8$$

$$(1 - b(1 - t_1)) = 0.4$$

$i = 1000$

$\mathcal{s} = 1000$

$k = 0.2$

$\mathrm{q} = 1000$

$\mathrm{p} = 1$

1- في حالة زيادة G من 230 الى 270 زادت E_0 من 500 الى 540 , وطالما أن :

$$\frac{\mathrm{dr}}{d\mathrm{E}_0} = \frac{\mathrm{k}}{\mathrm{k}(\ i + \mathcal{s}) + q[(1 - b(1 - \mathrm{t}_1)]}$$

$$\frac{\mathrm{dr}}{d\mathrm{E}_0} = \frac{0.2}{0.2(\ 2000) + 1000[0.4]} = 0.00025$$

ولقد تحقق أن :

$$dr = 0.00025\ (d\mathrm{E}_0\ )$$

$$dr = 0.00025\ (40\ ) = 0.01$$

ولقد ارتفعت r فعلا من 5% الى 6%

وبالنسبة للتغيير في الدخل نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 40 ينتج ما يلي :

$$\frac{\mathrm{dY}}{dE_0} = \frac{\mathrm{q}}{\mathrm{k}(\ i + \mathcal{s}) + q[(1 - b(1 - \mathrm{t}_1)]}$$

$$\frac{\mathrm{dY}}{dE_0} = \frac{1000}{800} = 1.25$$

لذلك فإن : $\mathrm{dY} = 1.25\ (\ 40) = 50$

ولقد زاد الدخل فعلا من 1000 الى 1050

2- حالة زيادة عرض النقود من 300 الى 320 :

تغير سعر الفائدة نتيجة زيادة عرض النقود بمقدار 20 :

$$\frac{dr}{dm_0} = \frac{-(1 - b(1 - t_1)\,/p}{k(\,i + s) + q[(1 - b(1 - t_1)]}$$

$$\frac{dr}{dm_0} = \frac{-0.4}{800} = -0.0005$$

$$dr = -0.0005\,(dm_0\,)$$

$$dr = -0.0005\,(20) = -\,0.1$$

حيث إنخفض سعر الفائدة فعلا من 5 % الى 4 % .

وبالنسبة لتغيير الدخل عند زيادة عرض النقود بمقدار 20 :

$$\frac{dY}{dm_0} = \frac{(\,i + s)\,/p}{800}$$

$$\frac{dY}{dm_0} = \frac{2000}{800} = 1.5$$

أي أن :

$$dY = 1.5\,(dm_0\,)$$

$$dY = 1.5\,(20) = 30$$

حيث زاد الدخل فعلا بمقدار 30 لأنه إرتفع من 1000 الى 1030 ,,,وهكذا بالنسبة لبقية المتغيرات .

يتضح لنا أن طريقة " المضاعفات " تقدم طريقة سهلة ومختصرة لدراسة التغييرات التي تحدث في النموذج بدلاَ من إعادة تقديره عند حدوث أي تغيير , ثم إجراء المقارنة .

وبالنسبة للحالة الكلاسيكية المذكورة في التحليل السكوني المقارن فإن :

$$dY = 0$$

لكن $dp > 0$ أو $dp < 0$

حسب قياس المضاعفات التالية :

$$\frac{\mathrm{d}p}{dE_0} > 0$$

$$\frac{\mathrm{d}p}{dE_0} = \frac{1}{300}\left(\frac{1000}{2000}\right) = 0.002$$

زيادة / مرة لأنه غير مرن تماما

$$\frac{\mathrm{d}p}{dm_0} > 0$$

$$\frac{\mathrm{d}p}{dm_0} = \frac{1}{300} = 0.003$$

زيادة / مرة ولكن بنفس النسبة هذه المرة

$$\frac{\mathrm{d}p}{dL_0} < 0$$

$$\frac{\mathrm{d}p}{dL_0} = \frac{-1}{300} = -0.003$$

انخفاض / مرة وغير مرن.

الفصل الرابع : فاعلية السياسة الاقتصادية

اثبتت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة المهمة والأولي التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك أصبحت السياسة النقدية تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية في كثير من الدول ، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار أزمة الكساد الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي علي المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكان الصدارة النظرية الاقتصادية الكينزية، والتي تؤمن أن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكينزية، والدعوة للتحول إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)، وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات – مرة أخرى – مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية، مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية، وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل

منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن السياسة النقدية احتلت مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية في نظام الاقتصاد الحر، وهو ما تسعى إليه مختلف دول العالم وبالأخص دول الكتلة الشرقية سابقاً والدول النامية.

وكون العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد – بدرجة كبيرة – على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي ايلاء موضوع دراسة السياسة النقدية وفهمها أهمية كبيرة، وإخضاع تنفيذها للتقويم والتمحيص المستمر، حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، حتي يمكن الإستفادة منها بشكل أفضل .

ومن أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويعنى هذا الهدف بإختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، وبلوغ أعلى مستويات التوظف والإستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة للإقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لأي طلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

– وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد. والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وضعف النشاط الإنتاجي

- والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة. ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي في المجتمع. وفي علم الاقتصاد- وبصفة عامة – يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أي أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل أليه.

ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلى (الأنفاق الكلى) والعرض الكلى (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى في الاقتصاد، وينتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، وتعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلى ، لمعظم أو كل السكان .

4-1 السياسات الاقتصادية المالية والنقدية:

4-1-1 السياسات الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق ، التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي ...الخ .

وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعنى أن أي قرار تتخذه السلطات الحكومية ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات (مثلاً : تخفيض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته(تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أي تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة ، في أطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

4-1-2 السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية بصفة عامة: استخدام السلطات الحكومية (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والأنفاق الحكومي والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع الحكومي والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي

وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظف والإستخدام.

ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وإيرادات العقارات الخاصة بالدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية ...الخ) وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والإنفاق الحكومي ، ولتشكَّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والناتج والمستوى العام للأسعار, إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساويا للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص لزيادة الادخار، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة وإن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب، ويترتب عليه تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم.

لقد قامت السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياديا بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، مع ضرورة ضغط الميزانية، بحيث لا يمثل الإنفاق الحكومي إلا بنسبة ضئيلة من الدخل القومي، واعتماد الإيرادات العامة أساسا على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعا للموارد التي يسمح بها دور الدولة وضرورة توازن الميزانية سنويا، أي تحقيق المساواة بين جانبي الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق الحكومي على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، وتوزيعها علي أوجه النشاط .

وبالنسبة للسياسة المالية في الفكر الكينزي ، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، بحيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل .

ويرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب. وقد أوضح أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف كما أن الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق (Say's Law of Markets) الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) واتخذت مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقا للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعددت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق الحكومي مع

اللجوء إلى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تخفيف حدتها.

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على تخفيض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص القوة الشرائية الزائدة و تخفيض حجم التداول، وهكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطر، وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج و التشغيل و ذلك على الرغم من وجود أثر المزاحمة، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقا لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مبدأ توازن الميزانية ، فسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض أتباع كينز وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية.

ولقد بدأ منطقيا نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية ، ولقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية والمقنعة ورفع حجم الإنتاج والدخل الوطني، ومنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلى هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية

سياسة مالية تتفق معها وتستخدمها الدولة للتأثير عليها وتوجيهها الوجهة التي تراها وهي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي , واخيراً نشير إلي بعض القيود التي تحد من فعالية السياسة المالية مثل : عدم وجود أسواق مالية متطورة في الدول النامية تساعد علي إنجاح هذه السياسة وادواتها المستخدمة في تنفيذها ، طول الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لإقرارها من السلطات الحكومية ، غياب المتابعة والمراقبة علي حسن الأداء في الكثير من الأحيان، وتعارض تدخلات السلطات الحكومية المختلفة ، وضعف الإدارة الاقتصادية والمالية والتنظيمية وغيرها ، في الكثير من الأحيان . مما يعني أن السياسة المالية يتطلب نجاحها جهوداً كبيرة ومنظمة ، علي المدي الطويل .

4-1-3 السياسة النقدية والائتمانية:

ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية بالمملكة) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التي يُمنح وفقالها، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحناه.

ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها : الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على عرض النقود في المجتمع، أي أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض من الإصدار النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً في أهميته عن السياستين السابقتين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي , أما الأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، تغيير نسبة الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان، ...ألخ) .

وتتوقف فعالية السياسة النقدية بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود المتداول خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى إيجاد مصداقية اتجاه السلطات النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها:

- شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة الغير تنافسي ، وكذالك الاضطرابات التي قد تتعرض لها أسواق العملات الأجنبية والذهب بصفتهم مصادر لاحتياطي إصدار العملات المحلية.
- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل، والمتمثلة أساسا في السوق المالية حديثة النشأة أو التكوين .
- ضعف التعامل مع البنوك مما قد يفسر بقلة الثقة في القطاع البنكي.
- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية ، وظهور بعض السلبيات مثل التستر التجاري .

و يلخّص الجدول التالي قنوات التفاعل بين السياسات الماليّة والنقديّة وعوامل التنمية المختلفة [5]

تأثير السياسات على المؤشرات الأساسيّة	التأثير على عوامل وبيئة الإنتاج	التأثير على التوازنات الاقتصادية	التأثير على العناصر المرتبطة بالتنمية
زيادة التكاليف	– تدني المكانة التنافسيّة للبلد. – انخفاض العرض. – انخفاض القيمة الحقيقيّة للرساميل الوافدة.	–عجز في الحساب الخارجي. – زيادة المديونيّة العامة والخاصة.	– نقص التمويل. –تدني الاستثمارات.
–زيادة الاستهلاك –تشوّه بنية الأسعار النسبيّة	– زيادة الميل للإستيراد. – انخفاض القدرة التصديريّة.	– عجز في الحساب الخارجي. – انخفاض معدلات النمو	–نقص التمويل. – خلل في تخصيص الموارد.
ارتفاع المخاطر	– ارتفاع الفوائد	– زيادة تحويل عوائد عوامل الانتاج للخارج. – زيادة المديونيّة.	– تراجع الاستثمار المنتج.
–توزيع غير عادل للمداخيل –انخفاض الدخل الفردي الحقيقي	– تدني جودة الانتاج. – تدني المهارات البشريّة – توسّع القطاعات الهامشيّة غير المنظّمة	– تعزيز البنية الاحتكاريّة – انفاق توزيعي وريعي.	– نقص في الموارد البشريّة. – خلل في تخصيص الموارد
تهميش قطاعات الانتاج السلعي	– انخفاض القدرة على التصدير – زيادة الواردات. – اعتماد أقل على التكنولوجيا.	– عجز الحساب الخارجي. – زيادة في البطالة. – اعتماد واسع النطاق على العمالة الأجنبيّة غير الماهرة.	– نقص في الرأسمال التقني. – خلل في توزيع الموارد الماليّة.

2-4 أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية :

يمكن الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتفادي التضارب بين السياستين عند سعي الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث يتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في إشباع حاجات مواطنيها(الحاجات العامة) فإن القضايا التي

[5] المصدر : عبد الحليم فضل الله بحث منشور أثر السياستين الماليّة والنقديّة على التنمية في لبنان بتاريخ 2006/4/5

تتضمنها السياسة المالية تعتبر في الأساس جزءاً مهما من الحياة الاقتصادية ، ففي السياسة المالية يتم التعرف علي كيف يشبع الأفراد بعضاً من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة، و أيضاً كيف يؤثر ذلك على مشكلات إشباع الحاجات الفردية. وللتدليل علي أهمية ذلك نذكر ما يلي :

أ- يشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصادية حادة تعانى منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ، ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجاً لأبرز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى بركان يوشك على الانفجار في معظم الدول العربية. فالمؤشرات التي تضمنتها دراسة أعدتها مؤخراً منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التي بذلت حتى الآن لا ترقى لمواجهة هذه المشكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة العام يصل إلى 21% في العالم العربي عام 2003م، وقد بلغ عدد المتعطلين 23.8 مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب بلغت في مصر حوالي25% عام 2010م ، علي سبيل المثال.

ب- إن مواجهة مشكلات البطالة تخفيفا من حدتها وتجنباً لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية في كافة المجالات، هذه الزيادة تستلزم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلى والدولي (أي مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاستثمار الإنتاجي تقتضي أن تستخدم أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب والأنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

ج- ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي , ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

د- يمكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الأنفاق العام، كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

3-4 آليات التكامل بين السياستين

إن التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلى – مثلاً- كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الكلى – يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار النقدي – كأداة من أدوات السياسة النقدية- له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلى أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية.

فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن " زيادة في كمية النقود تؤدى إلى الارتفاع المستمر في الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أي من الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص) كما يمكن القول بأن التضخم ليس إلا مجرد "حركة صعوديه" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب والعرض)، والمالية (النفقات العامة) والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكدان أمرين هما :

الأول : أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتى ثمارها المرغوبة إلا من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية، وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيداً لذلك يلاحظ ما يلي :

1- في حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش): يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار – الاستهلاك) كما أن العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعى الأنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي في حجم الطلب الكلى والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد القومي . وهنا يأتي دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات . إن هذا الانخفاض في سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لأجل فقط، ولكنه سيدعم الإنفاق الكلى عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد .

2- وفي هذا المجال، يلاحظ أنه إذاً كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة، فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هي الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هي الأكثر فاعلية.

3- وفي الحالة التي يعانى فيها الاقتصاد القومي من التضخم "أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:

4-تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعنى انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوى الدخول المحدودة في إشباع حاجاتهم الضرورية .

5-زيادة العجز في ميزان المدفوعات الدولية، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزتها النوعية (لأنها ستصبح أرخص نسبياً من أسعار مثيلاتها في السوق المحلية) وسيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز في ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة و التي تعانى من التضخم .

6-إضعاف الحافز الإنتاجي، وتعميق ظاهرة الاقتصاد السرَّى، حيث يتجه العاملون في معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأعمال الإضافية مشروعة أو غير مشروعة .

7- إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:

أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية – في حالة التضخم – إلى تخفيض الطلب الكلى وذلك من خلال ترشيد الأنفاق العام أي تخفيضه في المجالات غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض في مواجهة الارتفاع المستمر في الطلب. أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائماً إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير في حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي.

ب- إذا كان البنك المركزي – باعتباره مشرفاً على تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية – يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كوسائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية، فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضاً – وعلى نحو مباشر – من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه

وفي ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففي أوقات الكساد يقرر البنك المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفي أوقات التضخم يحدث (العكس)، وكذلك يمكن أن تُمارَس رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كيفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك – بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم – مثلاً – يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي، وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضاً تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والأنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى).

ج- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش والتضخم وتحقيقاً للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الأنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعنى الشامل) لتحقيق ذات الهدف. إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً يحتاج إلى خفض الأنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة في الضرائب، وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلة الضرائب بمقدار معين سيؤدى إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الأنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم. وفي حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلى. الا أن فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية (الأنفاق الحكومي، الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلاً يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الأنفاق العام مجدياً، وفي حالة الكساد، يجب التوسع نسبياً في الاصدار النقدي

والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجديا.

8- إن دور الجهاز المصرفي –باعتباره مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية في المجتمع – يمكنه من استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال: تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة، والمساهمة في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية، ومساندة قطاع الأعمال، ودعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، والتوسع في الخدمات الشخصية للعملاء، وتوفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، وجذب مدخرات العاملين بالخارج.

لذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، فإن ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات في طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة في كل المجالات، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجيا .

4-4 فعالية السياستين المالية والنقدية

يتضح لنا من دراسة النموذج العام بشكله السابق أن

1- معادلة منحنى IS هي :

$$r = \frac{E_0 - [(1 - b(1 - t)]Y}{(i + s)}$$

$$r = \frac{E_0}{(i + s)} - \frac{[(1 - b(1 - t)]}{(i + s)} Y$$

حيث أن مقطع هذا المنحنى هو $\frac{E_0}{(i+s)}$ عند $r = 0$ وميله المقدار $-\frac{[(1-b(1-t)]}{(i+s)}$ وهو مقدار سالب .

ويتحدد وضعه بين المحورين بكل من المقطع والميل اللذان يتحددان بمقاطع وميول الدوال الداخلة في تركيبه وهي : H, T, G, I, C, S_T المكونة لسوق السلع والخدمات في هذا النموذج.

2- معادلة منحنى LM هي :

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{P} + kY}{q}$$

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{P}}{q} + \frac{k}{q} Y$$

حيث أن مقطع هذا المنحنى هو $\frac{Lo - \frac{m_0}{P}}{q}$ عند $Y = 0$ وميله المقدار $\frac{k}{q}$ وهو مقدار موجب.

حيث يتحدد وضعه بين المحورين بكل من المقطع والميل اللذان يتحددان بمقاطع وميول الدوال الداخلة في تركيبه وهي M_s, M_2, M_1 المكونة للسوق النقدية في هذا النموذج .

3- نود أن نذكر مرة أخرى عند دراسة هذا النموذج أن :

$$r \neq f(Y)$$

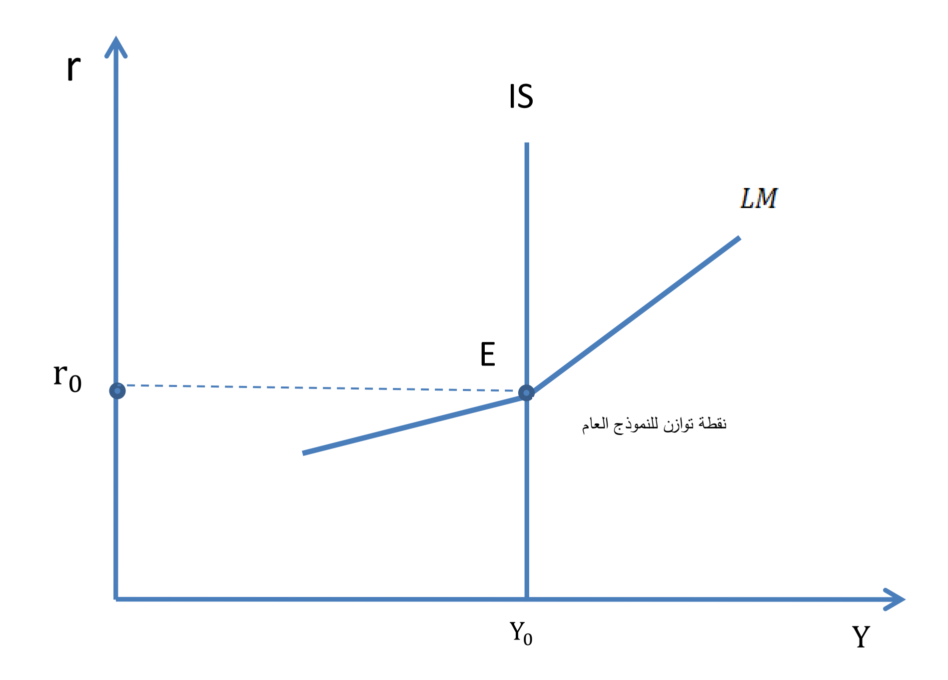
وكذلك : $Y \neq f(r)$

أي أن دالة كل من IS , LM لبستا دالتين سلوكيتين , بل أن كلاهما يعبران عن منحنيات تبادلية بين سعر الفائدة r والدخل Y , أي Trade –off Curves .

إن ما يهمنا عند دراسة نموذج التوازن العام هو معرفة مدي التقارب والعلاقة التفاعلية بين السوقين (سوق السلع والخدمات والسوق النقدية) حيث لا يمكن معالجة توازن أحدهما دون أن يؤثر ذلك على توازن الآخر . فبالرغم من وجود عدة مستويات من أسعار الفائدة r والدخل Y يتحقق التوازن في هاتين السوقين إلا أن هناك مستوى واحد من التوليفة Y , r يحقق التوازن في السوقين , وهذا بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM , وهو ما يعرف بتوازن التوازنين.

4- تتوقف فعالية السياسة المالية على مرونة منحنى IS والتي تتحدد بصفة أساسية بمرونة منحنى الادخار ومنحنى الاستثمار الداخلين في تركيب منحنى IS , وبالرغم من أن كلاهما يؤثران على مرونة منحنى IS , إلا أن تأثير دالة الاستثمار أكبر بكثير من تأثير دالة الادخار . ولهذا فإن المحدد الاساسي لمرونة منحنى IS هو مدى إستجابة الاستثمار لسعر الفائدة , وبصورة عامة فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار .

ويعتقد بعض الدارسين أن دالة الاستثمار في النموذج الكينزي يمكن تمثيلها بخط رأسي مواز للمحور الرأسي بحيث يصبح منحنى IS على الشكل التالى :



وذلك للدلالة على عدم استجابة الاستثمار للتغييرات التي تحدث في سعر الفائدة r , خاصة على المدى القصير.

فالسياسة المالية :

عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات والأنظمة والتشريعات التي تستخدمها الدولة في سوق السلع والخدمات لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والتي من أهمها توازن الميزانية العامة للدولة

(الايرادات العامة = الانفاق الحكومي)

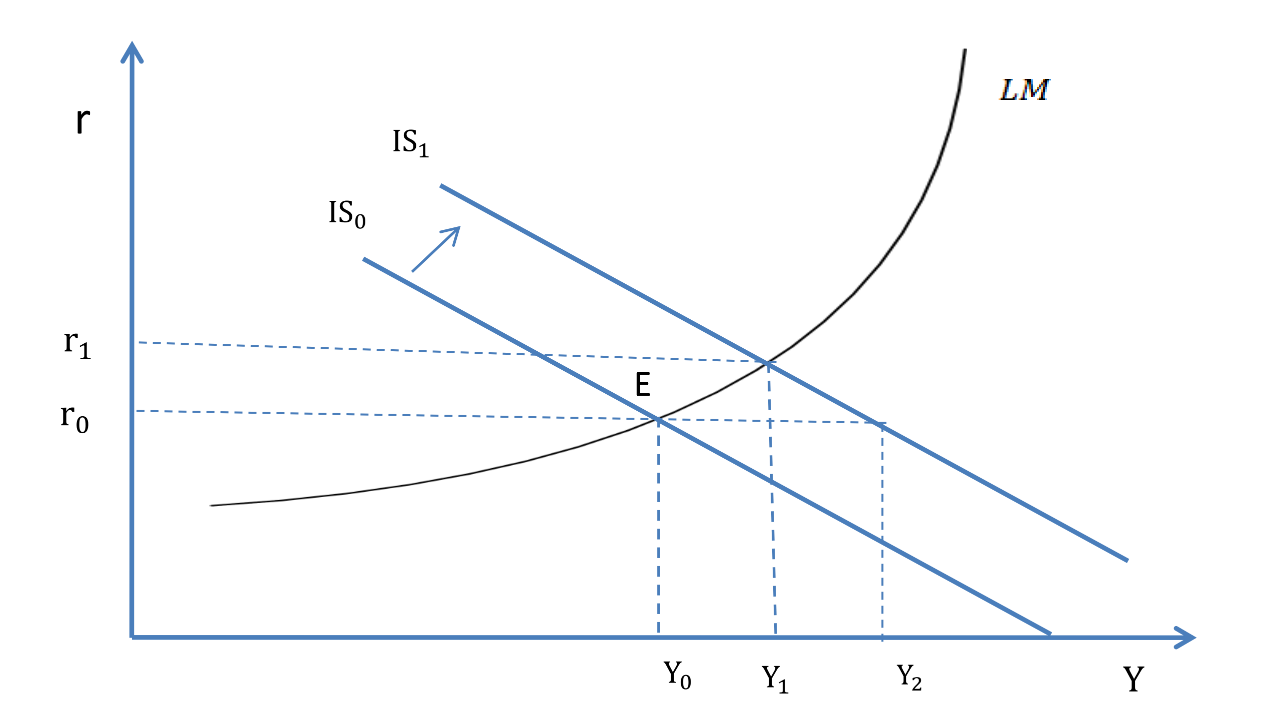
$$T = G + H$$

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تتعرض لها هذه السوق.

ويمكن دراسة فعاليتها كما يلي :

بإفتراض أن الحكومة قررت زيادة الانفاق الحكومي (G) لتفادي إنتشار الكساد : فإن هذا يؤدي الى إنتقال IS الى اليمين (مع ملاحظة أن هذا الانتقال سيكون بشكل موازٍ إذا كانت G مقدار ثابت , أما إذا كانت دالة في الدخل , مثل : $G = G_0 + g_1 Y$ فإن الانتقال سوف لا يكون بشكل

موازٍ على كل حال) وبالتالي زيادة الدخل , والذي ينجم عنها زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط , نظرا لأن: $M_1 = L_1 + \mathrm{k}Y$, وهذا مايؤدي الى وجود فائض في طلب السوق النقدية $M_s < M_d$, وارتفاع أسعار الفائدة , والتي ينتج عنها إنخفاض الاستثمار .



وتكون النتيجة :

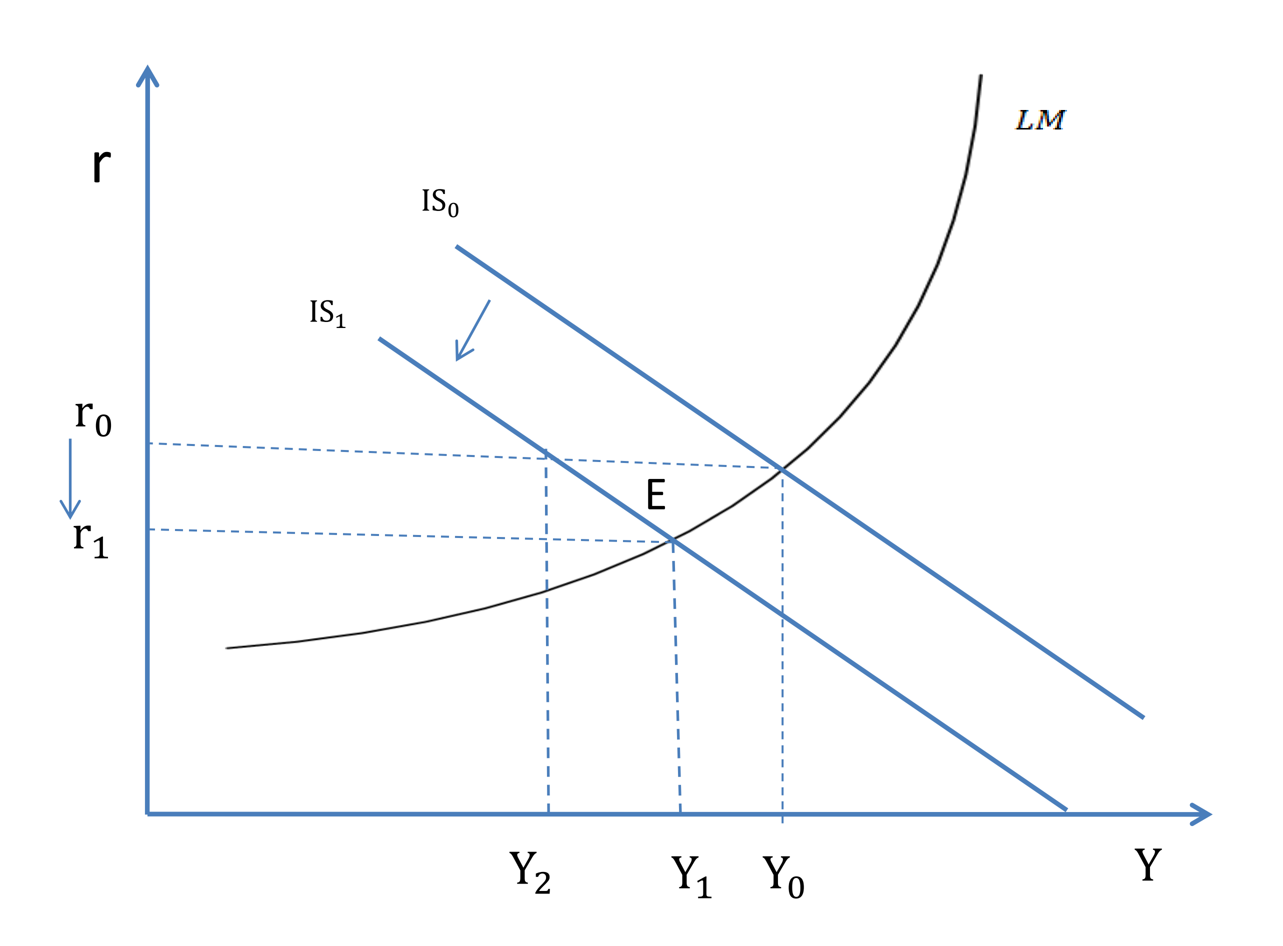
- ارتفاع (Y) من Y_0 الى Y_1
- ارتفاع (r) من r_0 الى r_1

أما مستوى التوازن الجديد للدخل في سوق السلع والخدمات فهو Y_2 , إذا لم ترتفع (r) من r_0 الى r_1

حيث أن : $Y_2 > Y_1 > Y_0$

أما على جانب الايرادات , إذا قررت الحكومة زيادة الضرائب , مثلا ,فهذا يؤدي الى إنتقال IS الى اليسار (مع ملاحظة أن هذا الانتقال سيكون بشكل موازي إذا كانت T مقدار ثابت , أما إذا كانت دالة

الدخل مثل : $T = T_0 + t_1 Y$: , فإن الانتقال سوف لا يكون بشكل موازٍ على كل حال) وبالتالي إنخفاض الدخل , والذي ينجم عنه إنخفاض M_1 , وهذا يؤدي الى ظهور عجز في السوق النقدية ($M_s > M_{d1}$) ممايننتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار .



وتكون النتيجة :

- انخفاض من (Y) من Y_0 الى Y_1
- ارتفاع (r) من r_0 الى r_1

أما مستوى التوازن الجديد للدخل في سوق السلع والخدمات فهو Y_2 , إذا لم تنخفض (r) من r_0 الى r_1 حيث أن : $Y_2 < Y_1 < Y_0$

لذلك يمكن الاستنتاج بأن قوة الاثر الذي تحدثه السياسة المالية (أي فعاليتها) يتوقف على مقاطع وميول الدوال الداخلة في تكوين منحنى IS ومرونتها , بإفتراض ثبات منحنى LM.

أما السياسة النقدية :

فهي عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات والأنظمة والتشريعات التي يستخدمها البنك المركزي (أو مؤسسة النقد) لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والتي من أهمها توازن السوق النقدية (الطلب على النقود = عرض النقود) أي أن :

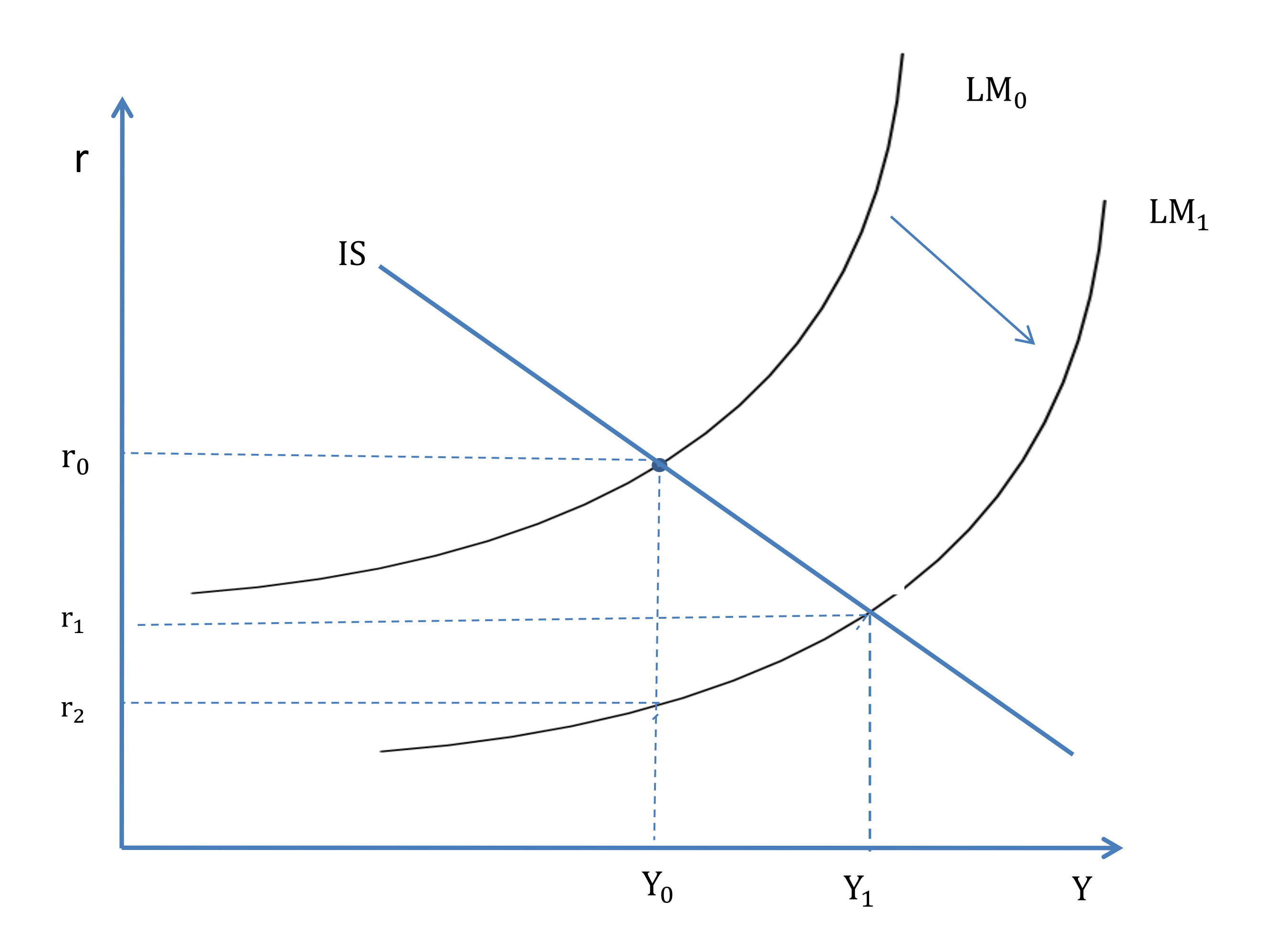
$$M_d = Lo + kY - q\,r = M_s = \frac{m_0}{p}$$

وتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة مشكلات الانكماش والتضخم النقدي .

ويمكن دراسة فعاليتها كما يلي :

بإفتراض زيادة عرض النقود M_s والذي يؤدي الى إنخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال , هذا يشجع على زيادة الاستثمار , وعليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الاستثمار . وفي هذه الحالة إن هذه الزيادة في عرض النقود لم يقابلها زيادة في الانتاج , وبالتالي ترتفع الاسعار مما يؤدي الى زيادة الطلب على النقود M_1 , والعكس صحيح عند إنخفاض عرض النقود .

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي :



وتكون النتيجة :

- إرتفاع من (Y) من Y_0 الى Y_1
- إنخفاض (r) من r_0 الى r_1

حيث كان بالإمكان تحقيق نفس المستوى من الدخل Y_0 , بسعر فائدة أقل (r_2) لأن :

$$r_2 < r_1 < r_0$$

ولابد من أن نشير الى أن مرونة منحنى LM تنقسم الى ثلاث أقسام كما يلي :

أ – في الجزء الكلاسيكي (حيث يكون LM خطا مستقيما موازيا للمحور الرأسي) حسب الافتراض بأن $M_2 = 0$ وأن الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة , وتكون مرونة LM مساوية للصفر .

ب – في الجزء الكينزي (حيث يكون LM خطا أفقيا موازيا للمحور الافقي) حسب الافتراض بأن $M_2 = \infty$ عند أقل مستوى ممكن لسعر الفائدة وأن الطلب على النقود لأجل المضاربة M_2 , هو أكبر ما يمكن (مصيدة السيولة الكينزية) وتكون مرونة LM مساوية لما لانهاية.

ج –الجزء الاوسط : وهو ما تبقى من المنحنى ويقع بين الجزأين السابقين , وبالتالي يظهر منحني LM في هذا الجزء مرونة موجبة , كما يتميز هذا الجزء بوجود الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط M_1 جنبا الى جنب مع الطلب على النقود لأجل المضاربة M_2 ويكون الطلب الكلى على النقود مساويا للمجموع الافقي لهذين النوعين , أي أن :

$$M_d = M_1 + M_2$$

حيث أن

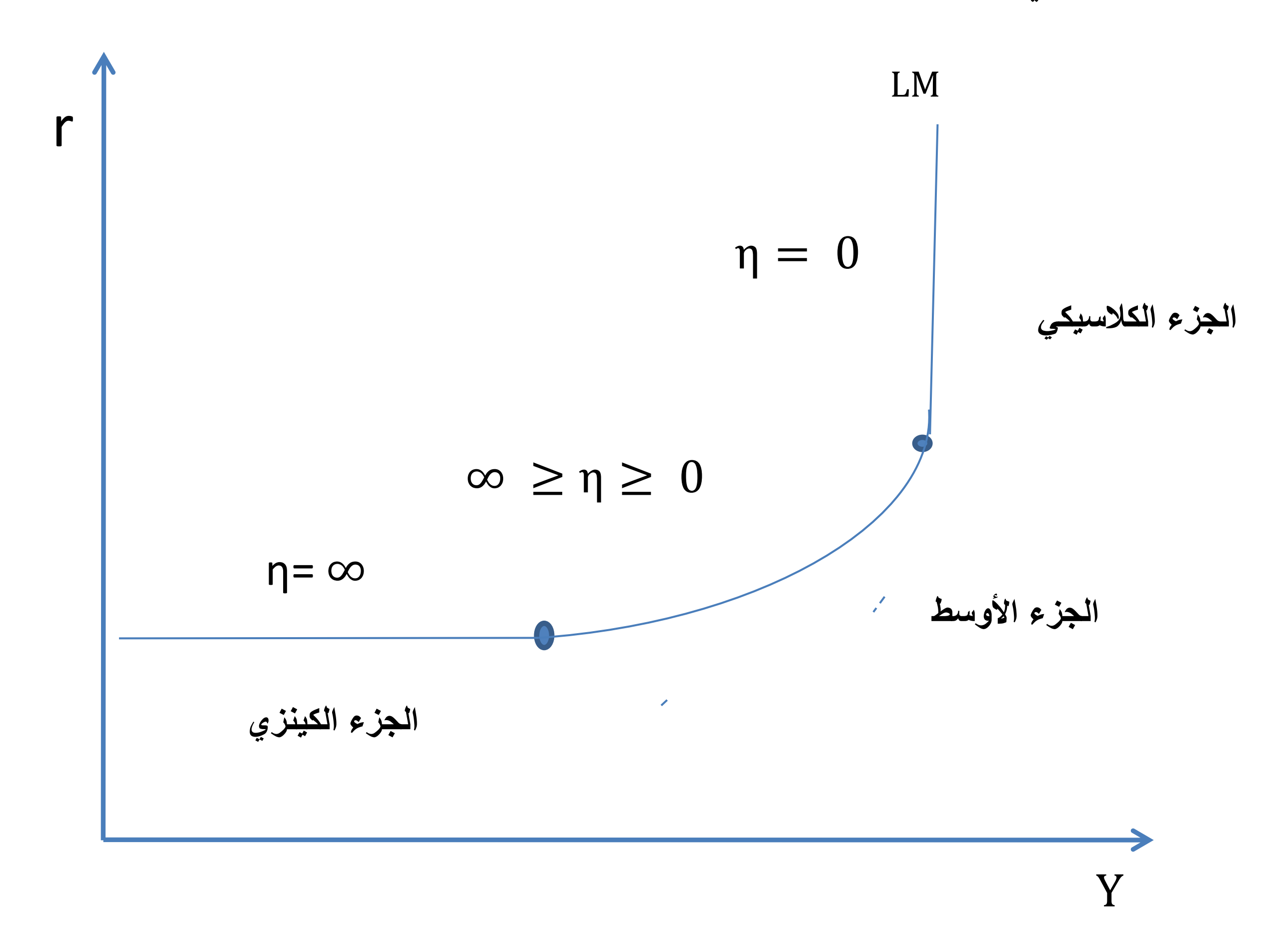
$$M_1 = L_1 + kY$$

$$M_2 = L_2 - q\,r$$

$$L_0 = L_1 + L_2$$

$$M_d = Lo + kY - q\,r$$

ويمثل الشكل التالي الثلاث أجزاء المذكورة :



والجدير بالذكر أن السياسة النقدية (والتحكم في عرض النقود) تكون أكثر فعالية في الجزء الكلاسيكي .

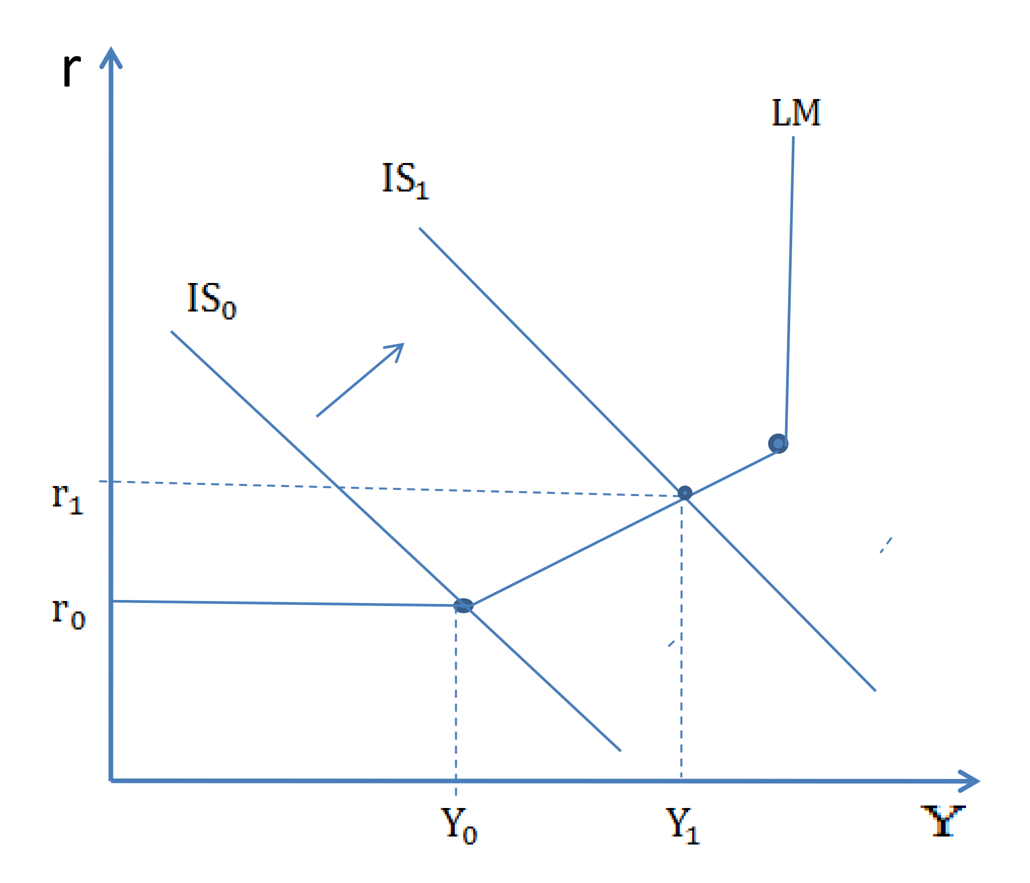
هذا ويمكن كتابة دالة LM كمايلي :

الجزء الكلاسيكي	:	$r = \infty \quad \text{iff} \quad M_2 = 0$
الجزء الأوسط	:	$\infty > r > 0 \ \text{iff} \ \infty > M_2 > 0$
الجزء الكينزي	:	$r = 0 \ \text{iff} \quad M_2 = \infty$

LM

ويعتقد كينز أنه إذا كان الاقتصاد واقع في مصيدة السيولة النقدية فإن خير وسيلة لإخراجه منها هي السياسة المالية , خاصة بزيادة الانفاق الحكومي ، حيث يؤدي استخدامها الى انتقال منحنى IS

الى اليمين , كما رأينا من قبل ، ويرتفع لذلك سعر الفائدة ، فينخفض الطلب على النقود لأجل المضاربة M_2 ، وتعود النقود الى النشاط الاقتصادي ويزيد الدخل. والشكل التالي يوضح هذه الحالة ، بالرغم من ان فعالية السياسة النقدية عادة ما تكون أسرع من السياسة المالية ، لكن الامر يتطلب استخدام الاخيرة نظرا لإرتفاع فعاليتها .



دمج السياستين معا :

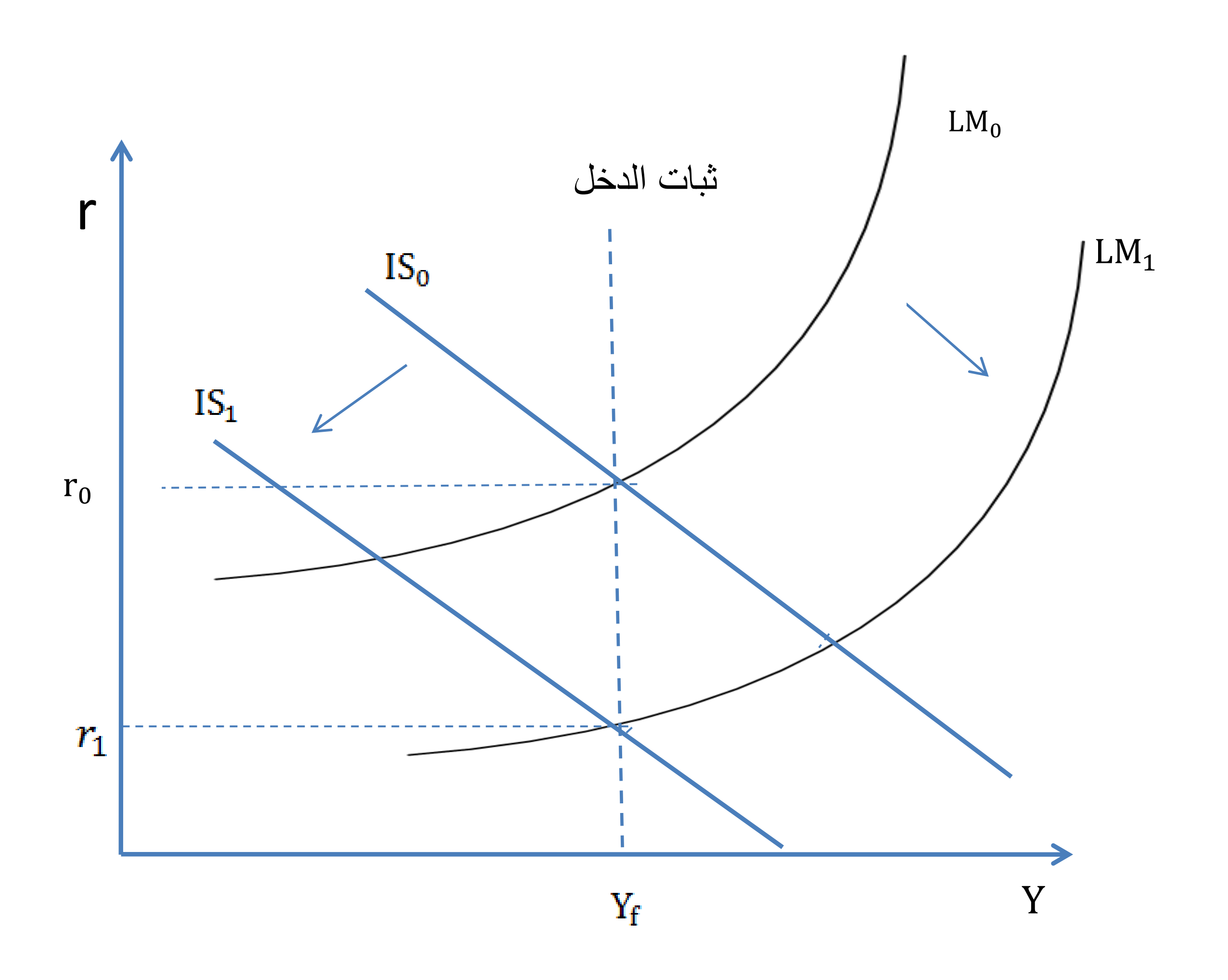
ويمكن استخدام كلا من السياستين لإجراء تغيرات في أسعار الفائدة دون المساس بمستوى توازن الدخل, أو العكس, حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي القائم. فهناك الكثير من التوليفات المتاحة التي يمكن عن طريقها أحداث هذا الدمج .

نعرض فيما يلي لحالتين مشهورتين وهما:

الحالة الاولى :

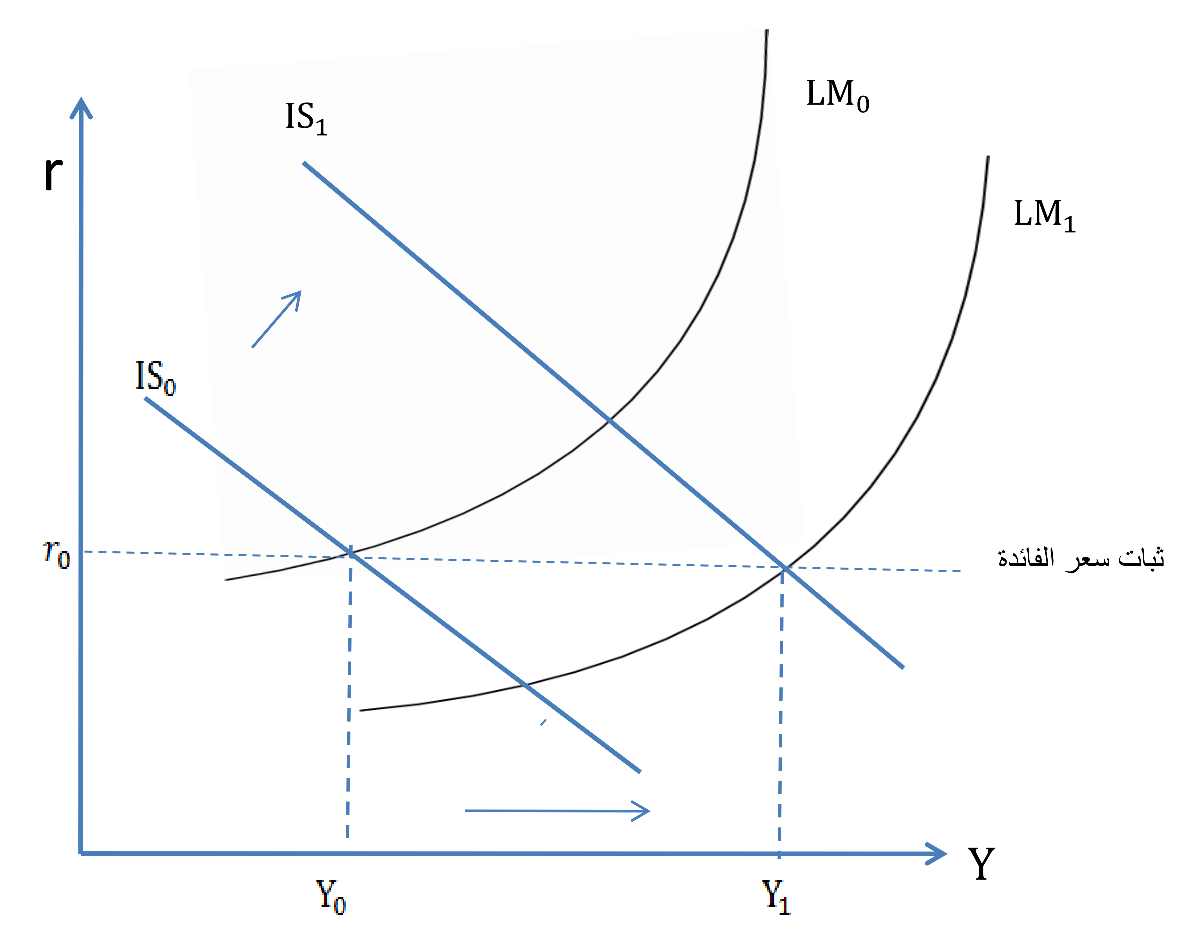
إذا كان الهدف هو الابقاء على مستوى الدخل التوازني على ما هو عليه ، وليكن هذا المستوى هو مستوى التوظف الكامل ، Y_f , وكان الامر يتطلب تخفيض سعر الفائدة لزيادة الاستثمار فيمكن تحقيق ذلك عن طريق رفع مقدار الضريبة T ، وانتقال منحنى IS الى اليسار. من جهة أخرى يمكن تحقيق الانخفاض في سعر الفائدة أيضا عن طريق زيادة عرض النقود , M_s ، ومن ثم انتقال منحنى LM الى اليمين ، أو الاثنان معا .

حيث يلاحظ من الشكل التالي إن استخدام السياستين معاَ قد ساعد على انخفاض سعر الفائدة من r_0 الى r_1 وثبات مستوى الدخل عند Y_f



الحالة الثانية :

إذا كان الهدف هو الابقاء على مستوى سعر الفائدة ثابتا ، دون المساس به ، وإحداث تغيير في مستوى الدخل التوازني ، فيمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة عرض النقود وبالتالي انتقال منحنى LM الى اليمين ، وفي الوقت نفسه زيادة الانفاق الحكومي ، G ، وبالتالى إنتقال منحنى IS الى اليمين أيضا ، حيث يزيد مستوى الدخل التوازني من Y_0 الى Y_1 ويبقى سعر الفائدة ثابتاَ عند r_0 .



وتجدر الاشارة الى أنه في كثير من الاحيان يعود أسباب عدم تحقق هذه النتائج الى عدم إستجابة بعض المتغيرات الاقتصادية , أو بطئها أو تأخرها , في الاستجابة لمثل هذه التغيرات .

الفصل الخامس: التوازن في سوق العمل

5-1 المدرسة الكلاسيكية

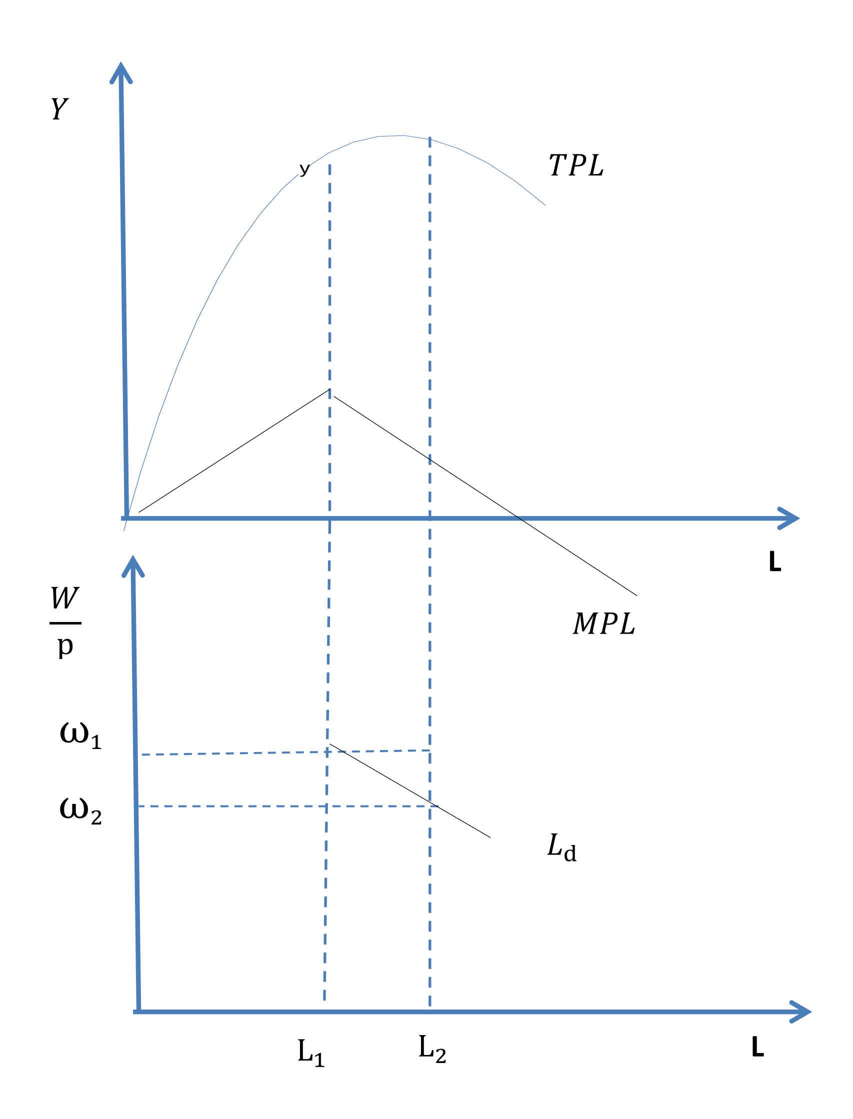
افترضنا في النماذج السابقة أن الأسعار متغير خارجي يتحدد خارج نموذج توازن سوقي السلع والخدمات والنقود IS-LM ، وعند إضافة السوق الثالثة من الأسواق الاقتصادية سوف نلغي هذه الفرضية ، ونعتبر إن الأسعار متغير داخلي تتحدد بمعلومية سوق العمل. وذلك من خلال التعرف علي عرض العمل والطلب عليه ، ومراعاة العلاقة بين العمالة والناتج الكلي ، والتي تمثل همزة الوصل بين سوق السلع والخدمات وبين سوق العمل.

وحسب دراستنا للاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج ، وهي العلاقة الفنية بين كميات عوامل الإنتاج ومستوي الناتج الكلي، بمعنى آخر هي العلاقة الوظيفية أو الفنية بين المدخلات والمخرجات. وعندما تكون في الاقتصاد الجزئي علي الشكل $Y = g(L, K^o)$، ويفترض هنا ثبات عنصر رأس المال ، مع السماح بتغير عنصرا لعمل . أما في الاقتصاد الكلي فإن دالة الإنتاج الكلية $Y = f(L, K^o)$ تعبر عن عدد كبير من منشآت الأعمال أو المنتجين ، ويكمن الاختلاف بين الدالتين في أن دالة إنتاج الاقتصاد الكلي تعبر عن عدد من المنشآت أو المنتجين وليس منشأة واحدة أو منتج واحد.

وبإفتراض :

- أن سوق العمل هي سوق منافسة كاملة .
- وجود مرونة في الأجور والأسعار بالدرجة التي تضمن تحقق التوازن بين العرض والطلب.

أن عنصر العمل هو عنصر متجانس. وكما في الاقتصاد الجزئي، فإن أصحاب الأعمال والمنتجين يستمرون في توظيف العمال حتى ذلك الحد الذي يحقق أقصى ربح ممكن (أو أقل خسارة)، وذلك عندما يكون الأجر النقدي مساوياً للعائد المكتسب من توظيف عامل إضافي (قيمة الناتج الحدي)، أي أن: $P(MPL) = W$، أو الناتج الحدي يساوي الأجر الحقيقي لعنصر العمل، أي أن: $MPL= W/P$ ومن خلال العلاقة السابقة يمكن إيجاد منحنى الطلب على العمل من منحنى الناتج الحدي للعمل.



5-1-1 الطلب على العمل

الطلب علي العمل هو طلب مشتق من الطلب علي السلعة التي يدخل في إنتاجها ، أي أن المنتج يطلب العمل ليس لاستهلاكه ، بل من أجل الاستفادة منه في إنتاج سلعته المطلوبة منه في الأسواق . ويتحدد الطلب علي العمل بمحددات عدة من ضمنها مستوي الأجر الحقيقي ، واسلوب التقنية المستخدمة في الإنتاج ، والطلب علي السلع التي يدخل في إنتاجها ، وأسعار هذه السلع ، ومستوي استخدام عناصر الإنتاج الأخرى ، ومهارات وكفاءات العاملين. ويمكن تعريف الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي بأنه دالة متناقصة في الأجر الحقيقي : فكلما إرتفع هذا الأجر ينخفض الطلب علي العمل ، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، حيث إن :

$$Y = f(L, K^o)$$

$$\frac{\partial Y}{\partial L} > 0 \ , \quad \frac{\partial^2 Y}{\partial L^2} < 0$$

$$MPL = \frac{\partial Y}{\partial L}$$

$$\omega = MPL = \frac{W}{p}$$

Ld: الكمية المطلوبة من العمل

W: الأجر النقدي

ω : الأجر الحقيقي = W/P

P: المستوى العام للأسعار

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد طلب المنتجين على العمل كلما ينخفض الأجر الحقيقي ، والعكس صحيح . حيث يرتكز التحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمنتجين. وفي داخل الإقتصاد وحالة المنافسة الكاملة يعمل المنتجون بمبدأ تعظيم الربح : وحسب هذا المبدأ فإن المنتج يزيد من مستوي إنتاجه إلى أن تتساوى الزيادة في الإنتاج مع الزيادة في التكلفة (التكلفة الحدية) ، أما من ناحية العمالة فهذا يترجم في توظيف عدد آخر من العمال من طرف المنتج إلى أن يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية : MR = MC

وفي المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي :

$$MC = \frac{W}{MPL}$$ MC : التكلفة الحدية

W : الأجر النقدي

MPL : الناتج الحدي للعمل

وحيث أن المنتجين في حالة منافسة كاملة ولا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في سوق السلعة بتفاعل قوي العرض مع الطلب وهذا يعني أن السعر P ثابت ومساوٍ للإيراد الحدي MR

إذن : P = MR

أو P = MC = MR

و العلاقة الأخيرة ماهي إلا شرط تعظيم الربح لمنتج ما ، وإذا ماعمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل(مضروباَ في n) ، وبما أن P(MPL) = W تمثل قيمة الناتج الحدي للعمل فإن :

$$\omega = W/P$$

الأجر الحقيقي = الأجر النقدي ÷ المستوي العام للأسعار

كما أن : $$VMP = P(MPL) = W$$

وتمثل العلاقة الأخيرة دالة الطلب على العمل ، وفي حالة تساوي الناتج الحدي مع الأجر الحقيقي فإن المنتِج يتوقف عن طلبه علي العمل. لذا نستطيع أن نستنتج أن : دالة الطلب علي العمل هي دالة عكسية في الأجر الحقيقي .

وحسب هذا التحليل فإن كلاً من الأجر النقدي والأجر الحقيقي يتحركان في نفس الاتجاه لأن هناك انفصال ما بين مستوي الأجر النقدي والمستوي العام للأسعار ، وحتى يمكن مطابقة هذه النتائج على المستوى الكلي يجب اعتبار أن الأجر الحقيقي يساوي الأجر النقدي مقسوماً علي المستوي العام للأسعار، كما ذكرنا سابقاً.

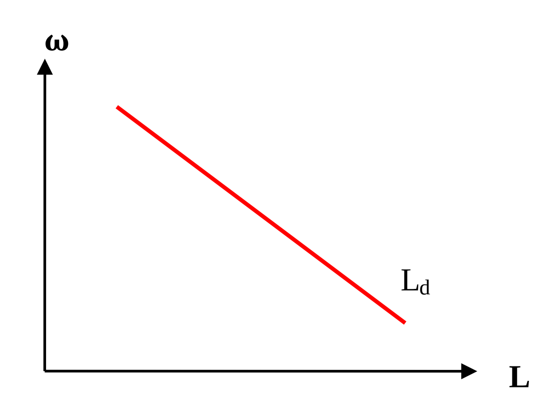
و منه فإن النظرية التي يقدمها الكلاسيك تعتبر أن منحنى الطلب الكلي للعمل ينطبق على منحى الطلب على العمل بالنسبة لجميع المنشآت ، بسلوك موحد ، وهو المجموع الأفقي لهذه المنحنيات ، وتكون النتيجة النهائية أن الطلب الكلي علي العمل سوف يزيد كلما إنخفض مستوي الأجر الحقيقي ، وقد يكون من الصعب قبول مثل هذه الفرضيات في وقتنا الحاضر لتفاوت سلوك المنتجين في سوق العمل.

ويمثل الشكل التالي منحنى الطلب على العمل والذي يتطابق مع منحنى الناتج الحدي لعنصر العمل *Marginal Productivity of Labor* ، حيث أن منحنى الطلب على العمل هو ميل مماس دالة الإنتاج بين نقطتين ويمثله منحنى الناتج الحدي للعمل ، وهو مقدار سالب ، كما في الرسم ، حيث يتحقق شرط التوازن :

$$W = P(MPL)$$

والذي تم إشتقاقه من دالة الإنتاج، بإفتراض ثبات الأسعار ومستوي إستخدام عناصر الإنتاج الأخرى مثل الأرض ورأس مال والتنظيم .

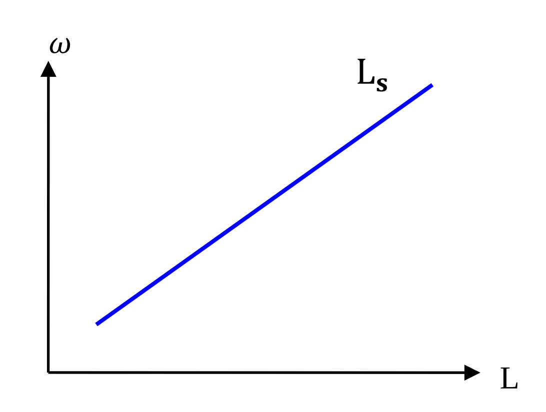
هذا وينتقل منحنى الطلب من مكانه نتيجة لتغير العوامل المؤثرة في إنتاجية العامل كالتغير في المستوى التقني المستخدم أو المزيج المستخدم من عناصر الإنتاج الأخرى، مع ثبات الأجر الحقيقي. وتكون دالة الطلب على العمل في صورتها العامة على النحو التالي: $L_d = \alpha - \beta\omega$



5-1-2 عرض العمل

وهو أحد جانبي سوق العمل، حيث يعرض العامل خدماته (سلعة العمل) في السوق مقابل أجر يعتبره كافٍ للتخلي عن سلعة "الفراغ" أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها عند إستعمال وقت فراغه وبين المنفعة (المنافع) التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبر أو صغر من وقته للعمل بالسوق . ويختلف منحنى عرض العمل للعامل عن منحنى العرض الكلي للعمل في أن الأول يمكن أن يكون مرتداَ إلي الخلف عند نقطة معينة يتناقص بعدها كلما إرتفع الأجر، بسبب تزايد المشقة التي سوف يعاني منها العامل بعد هذه النقطة ، بينما أن المنحني الثاني يتزايد من أسفل إلي الأعلى واليمين ، بدون أي ارتدادات ، كلما زاد الأجر. وهو الشكل العام لمنحني العرض. ويتحدد عرض العمل بعوامل عديدة من أهمها مستوي الأجر الحقيقي ، وتكلفة الفرصة البديلة للعمل، وتفضيلات الأفراد

أو العمال بالنسبة للعمل. كما إن عرض العمل الفائض في السوق يعني وجود بطالة وعدم إستخدامهم من قِبل المنتجين .



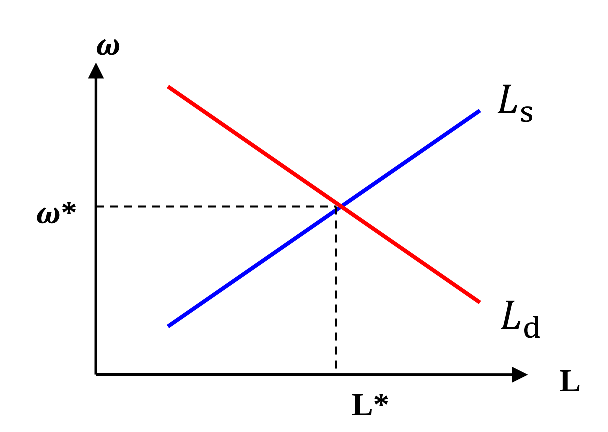
حيث يقوم الأفراد بعرض عملهم إذا كانت قيمة ما يتقاضوه من أجر ساعة واحدة تتجاوز قيمة ساعة فراغ واحدة لا تستخدم وبالتالي إذا تغير سعر الإنتاج بنفس النسبة التي يتغير بها الأجر، فإن قرارات الأفراد الخاصة بعرض ساعات عملهم تبقى ثابتة. ونستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور والذي يحدد من خلاله أسعار بيع سلعتهم (العمل) في الأسواق .

و يعتمد عرض العمل على الأجر الحقيقي المتوقع بمعنى أن : $Ls = f(\omega^e)$ ، فإذا ارتفع الأجر الحقيقي المتوقع زادت الكميات المعروضة من ساعات العمل ، وإذا انخفض الأجر الحقيقي المتوقع تنخفض هذه الكميات . ونظراً لكون الأجر الحقيقي المتوقع يضم متغيرين أحدهما معلوم وهو الأجر النقدي والآخر مجهول وهو السعر المتوقع، فإن الأجر الحقيقي المتوقع يكون: $\omega^e = \frac{W}{P^e} \quad = \frac{W}{P} \times \frac{P}{P^e} \quad = \omega \times \frac{P}{P^e}$ أي أن عرض العمل يتوقف على الأجر الحقيقي وعلى تصور العمال للأسعار المستقبلية $Ls = f(\omega, \frac{P}{P^e})$.

ويتخذ منحنى عرض العمل ميلاً موجباً كما في الشكل الموضح بالرسم. وتكون دالة عرض العمل في صورتها العامة على النحو التالي: $L_s = \alpha + \beta\omega$

3-1-5 توازن سوق العمل

مثل أي سوق أخرى فإن عرض العمال والطلب عليهم يتفاعلان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن بين كمية العمل المطلوبة والمعروضة والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة في العرض أو الطلب أو إنخفاض أحدهما). فزيادة العرض أو إنخفاض الطلب يؤدي حتماَ إلى إنخفاض في الأجور، وظهور نقطة توازن جديدة ، والعكس صحيح . ويمنع تحقيق التوازن في سوق العمل ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، وتدخل إتحادات العمال، وإنخفاض مرونة الأجور، وتكلفة تكون رأس المال البشري، وتكلفة الانتقال وغيرها.



ويتحقق التوازن في سوق العمل بتساوي جانبي العرض والطلب. أي بتحقق الشرط التالي:

الطلب على العمل = عرض العمل أو $L_d = L_s$

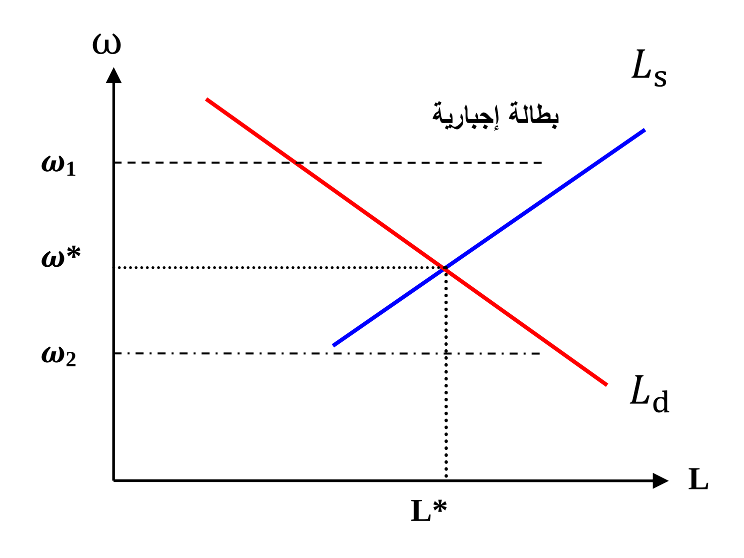
حيث تتحدد معها كمية العمل التوازنية L* ومستوى الأجر الحقيقي التوازني ω* السائد في تلك السوق.

وكقاعدة عامة تحكم سلوك الأسواق : يختل توازن السوق بتغير الطلب على العمل أو عرض العمل أو كلاهما معاً.

فلقد افترض الكلاسيك أن مرونة الأجور كفيلة بإحداث التوازن. فإذا كانت الأجور السائدة أعلى من المستوى التوازني للأجر الحقيقي، فإن الزيادة الكبيرة التي تحدث في إستخدام العمالة ستؤدي إلى انخفاض هذا الأجر، والعكس صحيح.

أي انه لولا مرونة الأجور فلن يكون هناك توازن، لكنه في الواقع نجد في معظم دول العالم وبصفة خاصة الدول المتقدمة أن الأجور النقدية تتميز بالجمود ، وتتسم باللزوجة خاصة إذا ما كانت مرتفعة ، والسبب في هذا الجمود يرجع إلي وجود إتحادات العمال التي تعمل علي مقاومتها من الانخفاض، وإنخفاض درجة المنافسة في الأسواق ، فضلاً عن وجود سياسة الحد الأدنى للأجور التي تساعدها علي ذلك . ومع جمود مستوي الأسعار ايضاً تظهر البطالة الإجبارية.

فمن خلال الفرضيات السابقة يتحقق التوازن في سوق العمل عند تقاطع منحنى الطلب علي العمل مع منحنى عرض العمل ، فتتحدد الكمية التوازنية والأجر التوازني، كما هو موضح في الشكل التالي :



فعند ما يكون الأجر الحقيقي السائد أقل من مستوي الأجر التوازني يكون الطلب على العمل أكبر من عرض العمل ، أي أن سوق العمل سوف تعاني من نقص كبير في الأيدي العاملة ، وبالتالي يؤدي هذا إلى زيادة أجورهم فيما بعد ويحدث التوازن بين العرض والطلب على العمل عند هذا الأجر (مع ثبات

مستوي الأسعار) ، أما عندما يكون الأجر الحقيقي السائد اكبر من مستوي الأجر التوازني فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب عليه ، أي أن سوق العمل سوف تعاني من فائض كبير في الأيدي العاملة (حدوث البطالة) ، ومن أجل القضاء على البطالة وتوظيف هذا الفائض من الأيدي العاملة يجب على العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم الحقيقية (مع ثبات مستوي الأسعار) إلى المستوى الذي يتم فيه التوازن حيث ينخفض الأجر الحقيقي إلى مستوي الأجر التوازني ، الذي يكون عنده العرض مساوياَ للطلب .

وحسب النموذج الكلاسيكي فإن مستوى الكمية التوازنية للعمل (*L) يمثل المستوى الذي يكون فيه الإقتصاد في حالة الإستخدام الكامل ، كما أن معدل الأجر الحقيقي في التوازن يمثل في الوقت نفسه الأجر الحقيقي في حالة الإستخدام الكامل ، مع ملاحظة أنه ، في حالة التوازن ، هناك إحتمال بظهور بطالة لكنها ليست إلا بطالة إرادية أو إختيارية ، ويرجع ذلك لسببين :

السبب الأول : إذا وجد عند التوازن عمالاَ لا يشتغلون فإن هذا يرجع إلى أن هؤلاء العمال لا يرغبون في العمل بالأجور الحقيقية السائدة وإنما يرغبون في رفع هذه الأجور حتي تتساوي مع الناتج الحدي للعمل، MPL = W/P ، وبالتالي فإن بطالتهم تعتبر بطالة إرادية لحين قبولهم بتخفيض بسيط في أجورهم النقدية فيما بعد ، ومن ثم إنخفاض اجورهم الحقيقية بالقدر الذي يسمح بزيادة الطلب على العمل .

السبب الثاني : تعتبر النظرية الكلاسيكية أن الأجور النقدية تتحدد بعد المساومة بين العمال بصفة عامة والمنشآت والمنتجين ، وهي بدورها تحدد أجورهم الحقيقية ، بمعني أن العمال قادرون علي تحديد أجورهم الحقيقية و مستوي التوظف بهذا النوع من المساومة ، وعليه فإن أي بطالة تظهر فيما بعد تعتبر بطالة إرادية . ومع أن الكلاسيك يقرون بحالة الإستخدام الكامل إلا أن الكثير من الاقتصادات تعرضت لبعض انواع من البطالة في عهدهم ، ولم يجدوا لها أي تفسير.

5-2 المدرسة الكينزية

5-2-1 الطلب على العمل

من الملاحظ أن كينز لا يختلف عن الكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل لأنه يقبل بفرضية المنافسة الكاملة التي يعمل في إطارها المنتجون علي تحقيق هدف تعظيم الربح، تحت قيد دالة الإنتاج، أما دالة الطلب على العمل الكينزية فهي نفس النموذج المستخدم في النظرية الكلاسيكية للمدى القصير. وبموجب فرضية المنافسة الكاملة تكون الأسعار معطاة، أي أنه لا يمكن لأي منتج التأثير علي الأسعار، فتكون قاعدة التوازن هي الاستمرار في الإنتاج وعرض كميات إضافية من السلع حتى تتساوى التكلفة الحدية لهذه السلعة مع قيمة الناتج الحدي للعمل .أي أن :

$$W = MC(MPL)$$

فشرط تعظيم الربح بالنسبة للاقتصاد الوطني، بإفتراض المنافسة الكاملة، يمكن كتابته كما يلي:

$$P = MR = MC$$

$$MC = W(MPL)$$

$$\omega = W/P$$

حيث إن : MC : التكلفة الحدية لإنتاج السلعة

MPL: الناتج الحدي للعمل

ω : الأجر الحقيقي

وعليه تصبح دالة الطلب على العمل مرتبطة عكسياً بالأجر الحقيقي ويكون ميلها سالباَ ، نظراَ للعلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العمل وهذا الأجر، وطبيعة دالة الإنتاج.

5-2-2 عرض العمل

بالنسبة لكينز فإن التوازن لا يؤدي حتماً إلى الإستخدام الكامل ، وهذا عكس ما كان يظنه الكلاسيك، لأنه بالإمكان حدوث التوازن رغم وجود نقص في إستخدام العمال ، ولأن عرض العمل حسب النظرية الكينزية يتحدد بالأجر النقدي، وليس بالأجر الحقيقي، فأصحاب الأجور خاضعون لما يسمى "بالوهم النقدي أو الخداع النقدي" لأن تقديراتهم خاطئة لتحركات الأسعار،

حيث يهتمون بكمية النقود التي يحصلون عليها كأجر نقدي، وليس بقدرتها الشرائية ، أو بالأحرى قيمتها الحقيقية والتي يقصد بها كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأجر النقدي ، لذلك فهم يفضلون أجوراَ نقدية مرتفعة أكثر من قدرة شرائية فعلية أقوي [6] ، فكلما ترتفع الأجور النقدية كلما تزداد الكمية المعروضة من العمل، لذا يتمسك العمال بمستوى أجورهم النقدية ولا يقبلون بانخفاضها وبالتالي لا يمكن حدوث تكييف لعرض العمل مع الطلب عليه عند إنخفاض الأجور النقدية ، بالنسبة لما يحصلون علية من رفاهية.

ويمكن تلخيص رأي كينز في النقطتين الأساسيتين:

1- يرى كينز أن العمال معرضون للخداع النقدي وإن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساساَ بالأجر النقدي، على خلاف الكلاسيك الذين يعتبرون الأجر الحقيقي هو المحدد لعرض العمل.

2- إن الأجر النقدي غير مرن (لزج) نحو الانخفاض، أي أن هناك حد أدنى للأجر النقدي لا يمكن أن ينخفض إلى أقل منه، وأنه لا يوجد أي عامل يقبل بعرض خدماته بأقل منه ، وذلك بسبب وجود الاتحادات العمالية ، وعدم توافر المنافسة الكاملة في الأسواق . فعند هذا الأجر تنكسر دالة عرض العمل الكينزية ، ويؤدي هذا بالطبع إلي إنكسار دالة العرض الكلي في النظرية الكينزية .

[6] المرجع : كتاب W. Branson

معني ذلك أن عدم مرونة الأجور النقدية نحو الانخفاض يؤدي إلي وجود نوع من البطالة لم يعرفه الكلاسيك من قبل ، ألا وهو البطالة اللاإرادية او الجبرية أو القسرية (وتتسبب في حدوث الاستخدام غير الكامل للعمال)

وانطلاقا مما سبق تكون دالة عرض العمل مرتبطة بالأجر النقدي إرتباطاَ طردياَ كما يلي:

$$L_S = f(W)$$

$$\frac{dL_S}{dW} > 0$$

حيث إن :

L_S : الكمية المعروضة من العمل

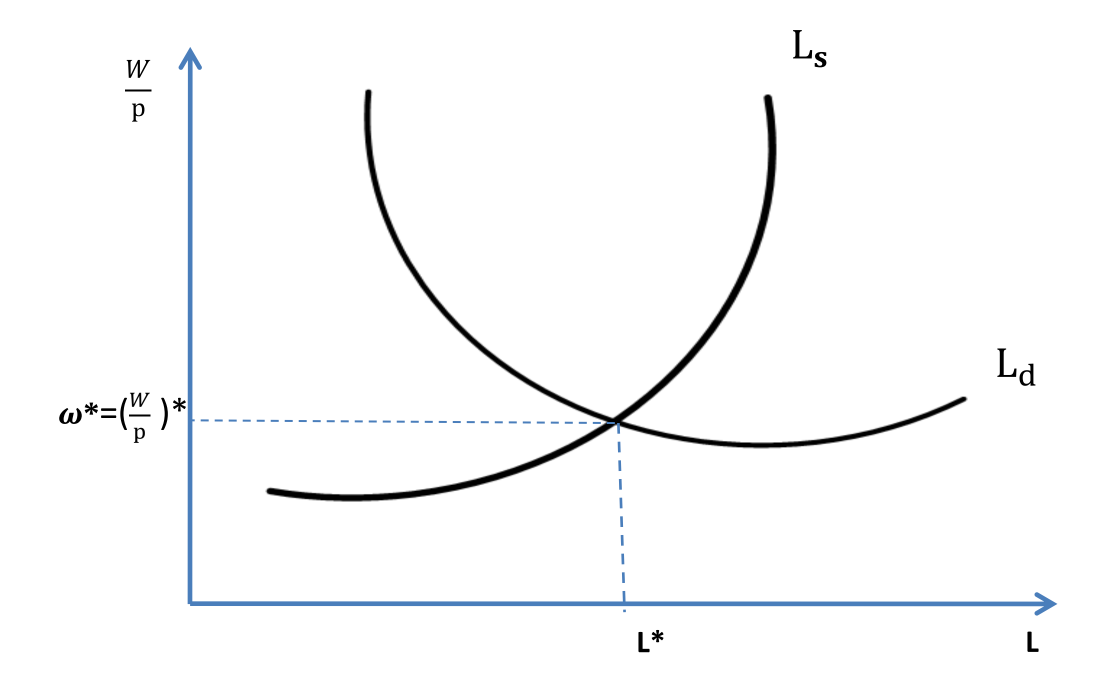
W : الأجر النقدي

$\overline{W}$: الحد الأدنى للأجر النقدي

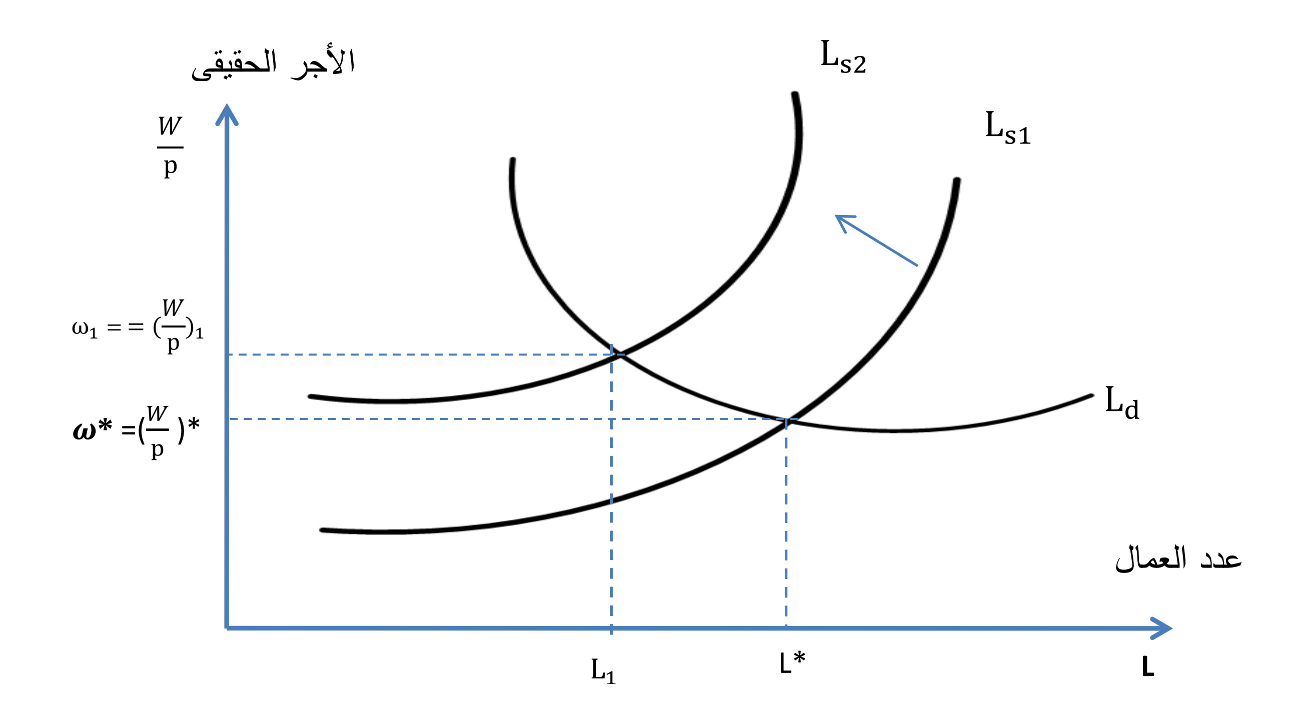
5-2-3 توازن سوق العمل

يحدث التوازن في سوق العمل بتقاطع منحنى عرض العمل مع الطلب عليه ، بإفتراض ثبات المستوي العام للأسعار ، كما هو مبين في الشكل أدناه.[7]

[7] أحمد فريد مصطفي , التحليل الاقتصاد الكلى , ص 225

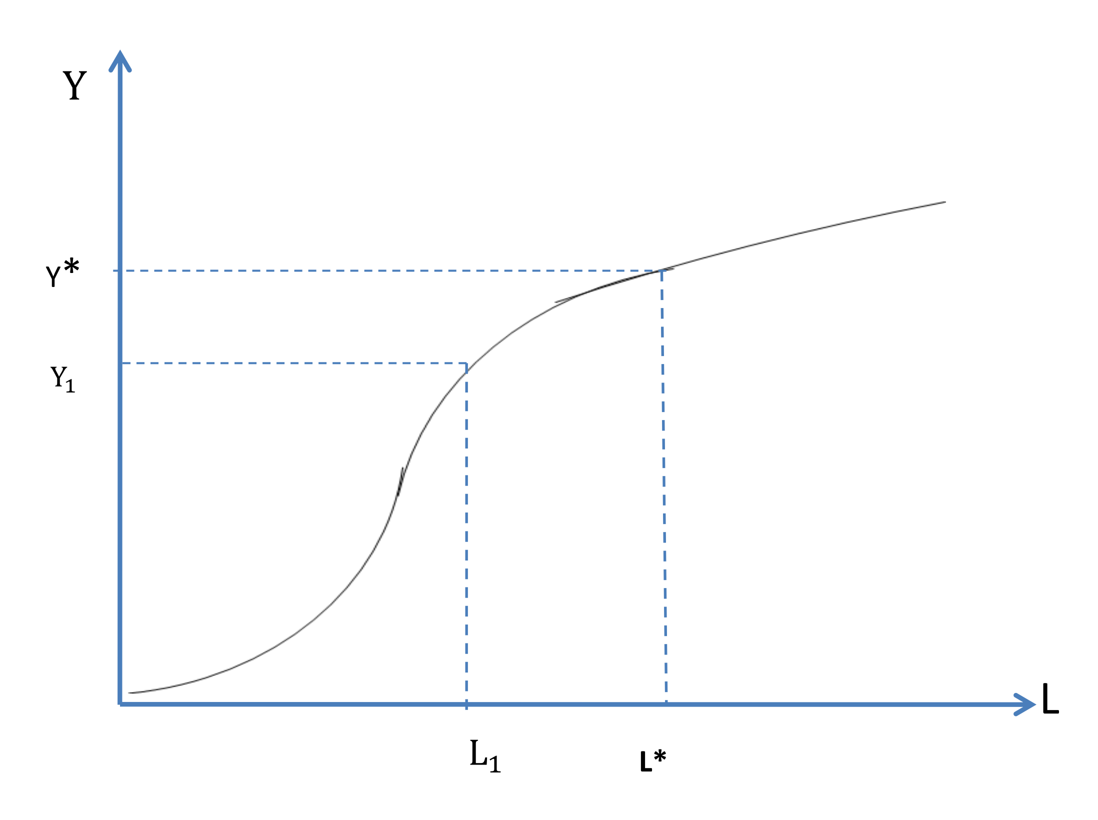


فعند انتقال دالة عرض العمل إلي اليسار ، لأي سبب من الأسباب ، وليكن بسبب ضغوط اتحادات العمال ، ينتقل منحني عرض العمل لليسار، ويؤدي ذلك إلي انخفاض مستوي الإستخدام التوازني وبالتالي انخفاض مستوي الناتج الكلي ، وارتفاع مستوي الأجر الحقيقي ، وظهور البطالة في سوق العمل [8] .



[8] ضياء مجيد الموسوي , النظرية الاقتصادية , ص 335

وإذا ما اعاد العمال توقعاتهم معتقدين بميل الأجور نحو الانخفاض فسوف ينتقل منحني عرض العمل إلي اليمين ويرتفع مستوي الاستخدام ، وبالتالي تنخفض البطالة في سوق العمل .

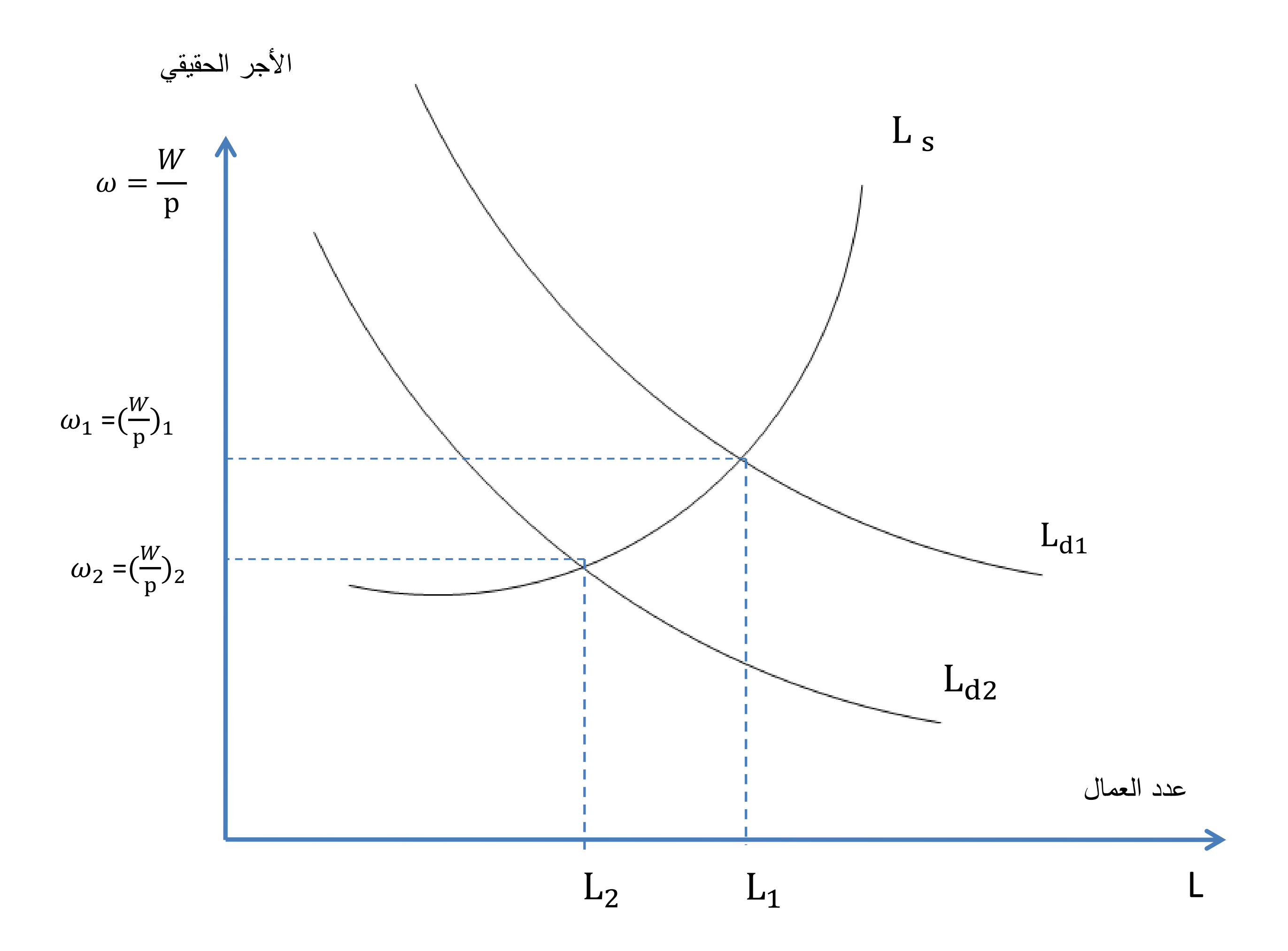


وبالنسبة لدالة الطلب علي العمل فإن إنخفاض الطلب الكلي يؤدي إلي حدوث فائض في سوق السلعة ، ويحدث هذا إنخفاضاَ في الأسعار ومن ثم إنخفاض الأجر الحقيقي ، وسوف يرتفع الأجر النقدي بسبب الخداع النقدي ، وبالتالي إنتقال دالة الطلب علي العمال إلي اليسار، وعليه ينخفض مستوي الإستخدام مما يؤدي إلي حدوث بطالة إجبارية ، عند مستوي دخل توازني أقل ، حسب اراء كينز. ويحدث العكس في حالة إنتقال دالة الطلب الكلي إلي اليمين، ومن ثم إنتقال دالة الطلب علي العمل إلي اليمين.

ويلاحظ في الشكل [9] أن مستوي الإستخدام قد كان عند L^* ثم إنخفض إلي L_1 للأسباب المذكورة سابقاَ ، وهذا ما أدي إلي إنخفاض الأجر الحقيقي من ω_1 إلي ω_2 نظراَ لإنتقال منحني طلب علي

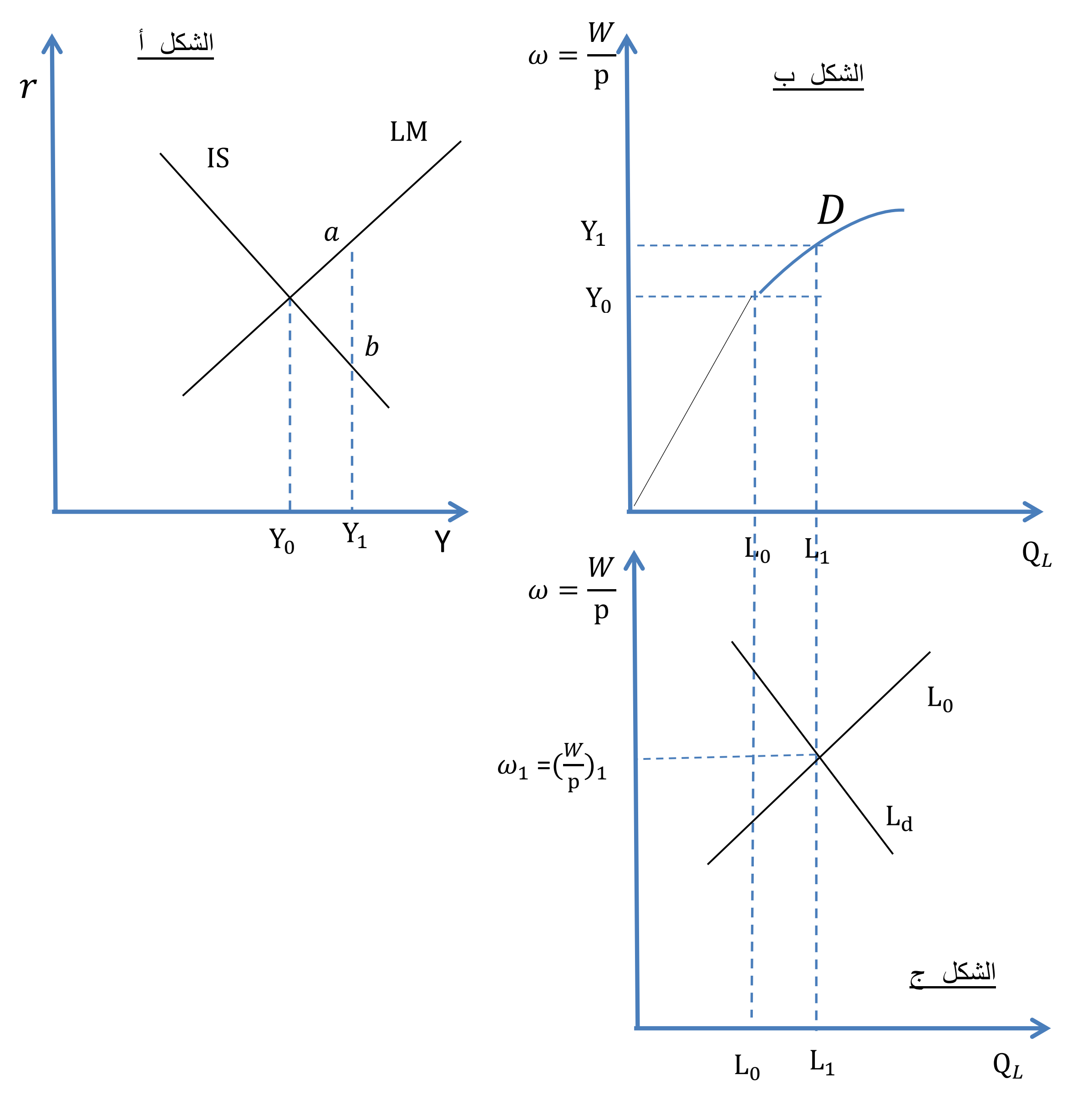
[9] ضياء مجيد الوسوي , النظرية الاقتصادية ص 330 - 331

العمل لليسار , وعند حدوث هذه الإنتقالات لدالتي العرض والطلب علي العمال ، نتيجة للإختلال في سوق العمل ، فسوف تؤثر علي مستويات توازن النموذج العام IS–LM، مثلما هو واضح في الأشكال التالية[10]:



ويشرح الشكل الآتي تأثير إختلال التوازن في سوق العمل علي التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، والذي يمثلهما منحنيي IS–LM :

[10] نفس المرجع السابق , ص338



يمثل الشكل أ : التالي توازن التوازنين IS–LM أي تحديد ($r^* - Y^*$)

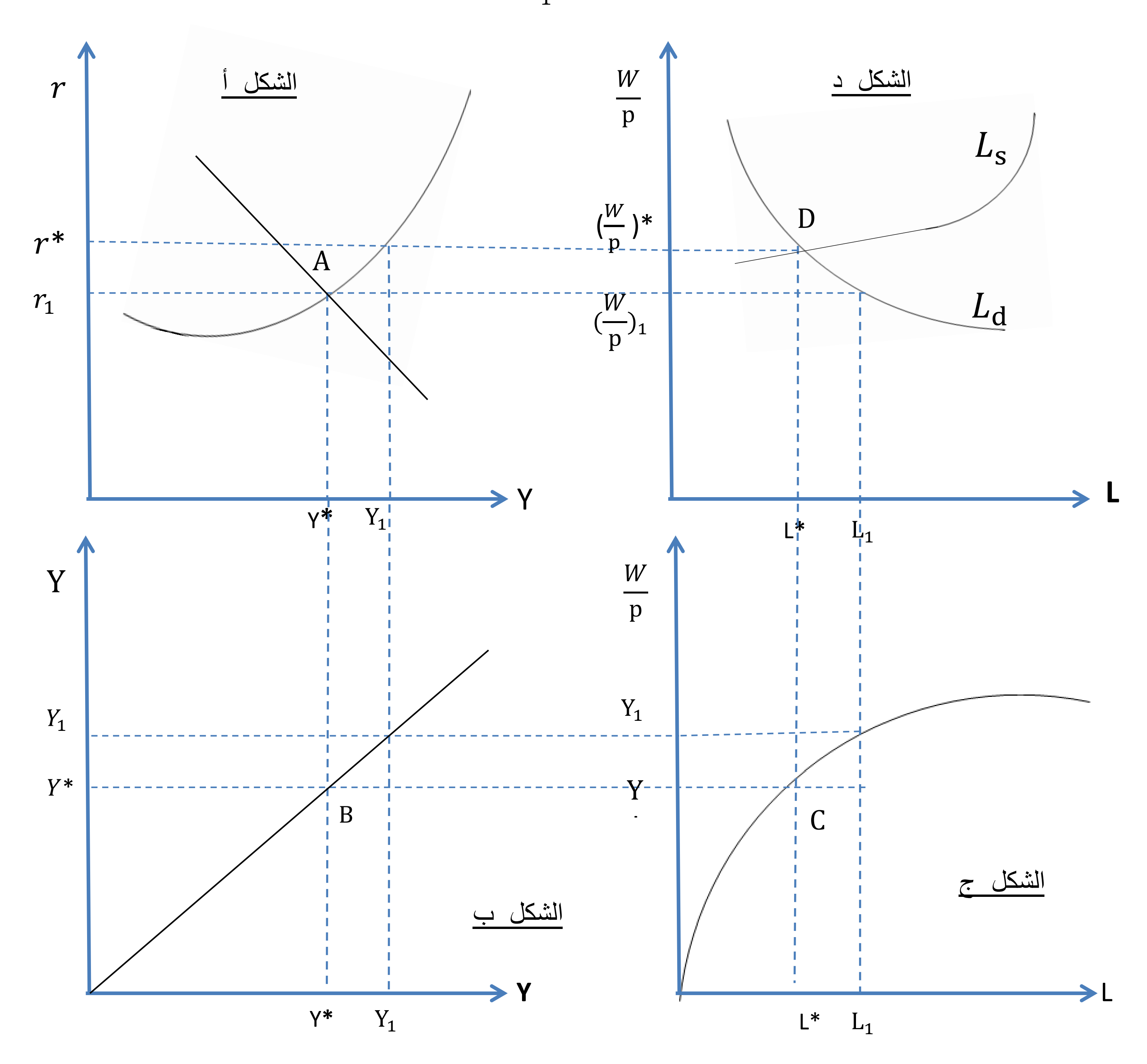
في الشكل ج : يتحدد حجم الاستخدام (L^*) بدلالة (Y^*)

في الشكل د : يتحدد مستوى الاجر الحقيقي ω = ($\frac{W}{p}$) وحجم عرض العمل ($L_s{}^* = L_d{}^* = L^*$)

في الشكل ب يتم نقل النتائج من الشكل أ الى الشكل ج .

والملاحظ أن حجم الانتاج الذي تتساوي عنده سوق السلع والخدمات والنقود (Y^*) هو حجم الانتاج الموافق لحالة الاستخدام التام (Y_1) الذي تتوازن عنده سوق العمل ($\overline{L} = L_1$) , وهذا يدل على التوازن المتحصل عليه في نهاية الامر وهو توازن الاستخدام الناقص الذي ترافقه بطالة غير إرادية

$$U = L_1 - L^*$$

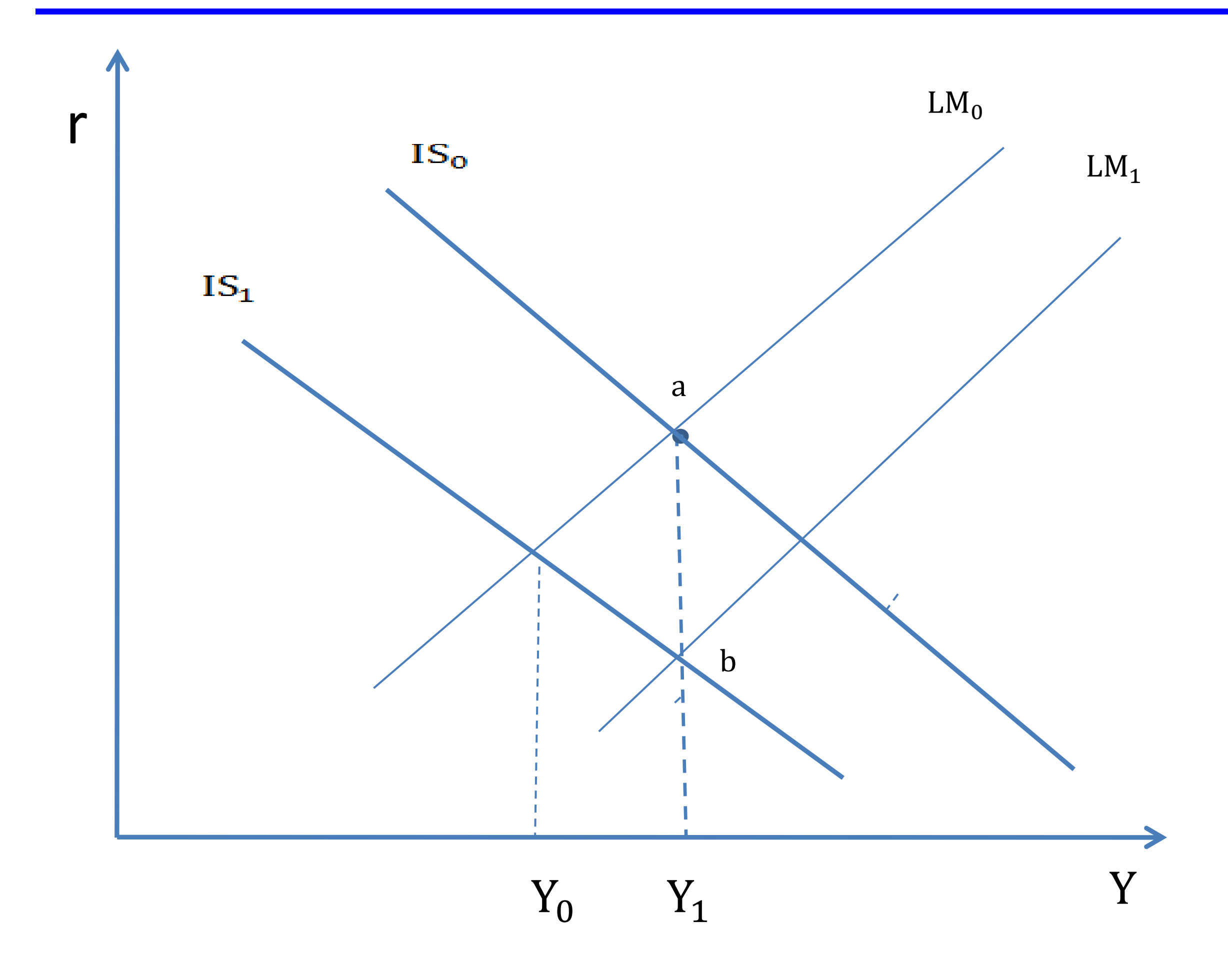


والسبب في ذلك هو كون معدل الاجر الحقيقي السائد غير مرن أي أن :

*$(\frac{W}{p})$ أكبر من معدل الاجر الحقيقي المرافق لحالة الاستخدام الكامل $(\frac{W}{p})_1$

إن الشكل(أ) يبين التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود في نفس الوقت ونقطة التوازن هي نقطة تقاطع منحنى IS ذو الانحدار السالب مع منحنى LM ذو الانحدار الموجب وتحدد مستوى دخل التوازن وسعر فائدة التوازن. أما الشكل(ب) فيبين مستويات الإنتاج (الدخل) المقابلة لمستويات التوظف ، بينما يبين الشكل(ج) التوازن في سوق العمل عند نقطة التقاء منحنى الطلب على العمال مع منحنى عرض العمال . إن الدخل Y_0 يحقق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقود ، بينما مستوى التوظف المقابل لدخل التوازن هو E_0 والذي لا يحقق التوازن في سوق العمل ،لأن مستوى العمالة الذي يحقق التوازن هو E_1 وبالتالي فإن البطالة الإجبارية الناتجة من القصور في الإنفاق تقدر بالمقدار $E_1 - E_0$.

ويمكن تطبيق عدة سياسات للوصول إلى توازن سوق العمل وتحقيق التوظف الكامل منها السياسة المالية أو النقدية التوسعية، أو ترك الأسعار مرنة وعدم التدخل فيها . فالسياسة المالية التوسعية سواء كانت زيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب تؤدي إلى إنتقال منحنى IS إلى الأعلى وإلى اليمين أما السياسة النقدية التوسعية والتي تتمثل في زيادة عرض النقود فتؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين وإلى الأسفل . وللتخلص من البطالة يكفي إنتقال منحنى LS_0 إلى منحنى LS_1 الموازي للأول والذي يمر من النقطة a وذلك بتطبيق السياسة المالية التوسعية الملائمة، أو انتقال منحنى LM_0 إلى منحنى LM_1 الموازي للأول والذي يمر بالنقطة b عند تطبيق السياسة النقدية التوسعية الملائمة . والشكل التالي يبين أثر تطبيق هذه السياسات :



إن مرونة الأسعار لها نفس أثر السياسة النقدية أو الزيادة في الإنفاق . ففي حالة البطالة تهبط مستويات الأسعار والأجور ، وبإفتراض أن الانخفاض يكون بنفس النسبة حتى يبقى الأجر الحقيقي ثابت وبالتالي عدم تأثر مستوى توظف التوازن والذي مقداره b عند مستوي دخل التوظف الكامل Y_1 . إن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة عرض النقود الحقيقي $(\frac{m_0}{P})$ وبالتالي ينتقل منحنى LM_0 إلى اليمين وإلى الأسفل ويستمر في الانتقال إلى ان تختفي البطالة ،أي إلى حتي الوصول إلى مستوى دخل التوظف الكامل Y_1 وينطبق على منحنى LM_1 وتصبح الأسواق الثلاثة في وضع توازني . بالإضافة إلى زيادة عرض النقود الحقيقي فإن انخفاض الأسعار يؤدي إلى زيادة الأرصدة الحقيقية (أثر بيجو) وبالتالي زيادة الإنفاق الذي يعمل على نقل منحنى IS_0 إلى الوضع IS_1.

وفي الحالة التي يكون فيها مستوي دخل التوازن أكبر من دخل التوظف الكامل فإن السياسات التوسعية لا تجدي لأنها تباعد الفرق بين هذين المستويين ، لكنه لمعالجة اختلال سوق العمل يحبذ تطبيق السياسة المالية والنقدية الانكماشية أو تكون المعالجة ذاتية عن طريق مرونة الأسعار.

3-5 دور السياسة المالية في علاج الإختلال في سوق العمل

لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي . فقد افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيًا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود ، و لقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل القومي ، كما اعتقد أن القصور في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات من القرن الماضي . و منه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة مستوي العمالة والتوظف ، ثم الإقتراب من الإستخدام الكامل للقوى العاملة .

فالدخل القومي التوازني -حسب ما يراه كينز- يتحقق عند تقاطع كل من منحنى الطلب الكلي و العرض الكلي، و عند هذا المستوى التوازني قد يتحقق الإستخدام الكامل في سوق العمل أو يقل أو يزيد، لكنه أمر مقبول . وبالتالي يؤكد كينز علي أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب لتحقيق أهداف النمو، ومن ثم الاتجاه بالاقتصاد نحو الاستخدام الكامل في حالة عدم بلوغه .

وأوضح كينز أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائمًا ، فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف ، كما أن الاقتصاد القومي أساسًا غير مستقر ، و من ثمَّ فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي و تصحيح الخلل في آليات السوق ، و ذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة .

من هنا كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي و السياسة المالية، حيث بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل الكلاسيكي ورفضه لقانون ساي (Say's Law) للأسواق[11] ، وتلقائية وآلية التشغيل والوصول الي الاستخدام الكامل ، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل و الإنتاج إنما يتوقف علي الطلب الكلي الفعال ، وإن الطلب لا يتحدد تلقائياَ عند المستوي الذي يحقق الاستخدام الكامل لموارد المجتمع المنتجة .

فوفقًا للتحليل الكينزي، فإن توازن الإستخدام الكامل لا يتحقق تلقائيًا كما تذهب إليه النظرية التقليدية، و إنما قد يتحقق عند مستوى أقل من الإستخدام الكامل، و بالتالي يخلص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدر من البطالة الإجبارية التي يمكن أن تظهر في سوق العمل . أما الوضع الخاص فهو مستوي الإستخدام الكامل .

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) و اتخذت مفهومًا وظيفيًا و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق ، فهي تعني وفقًا للمفهوم الكينزي ،

[11] Sowell, Thomas (1973), *Say's Law: An Historical Analysis*, Princeton University Press, ISBN 0-691-04166-0

مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي ، فقد تعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، و لذلك أُطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة ، و أصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة و قوة الاقتصاد القومي ككل ، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية و مسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد[12] .

وعادة ما يتم توجيه السياسة المالية نحو البطالة لأن وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل بدون عمل يعد بمثابة إهدار لأحد عناصر الإنتاج المهمة في المجتمع(العمل) وبالتالي إنخفاض حجم الإنتاج المحتمل . فالبطالة تعني ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع بدون استخدام وبدون استثمار ، ويعتبر ذلك بمثابة إهدار للموارد البشرية . ومن الناحية الاقتصادية يعد العجز عن المساهمة في النشاط الاقتصادي هدر لأهم وأثمن المصادر المتاحة للاقتصاد ، حيث يترتب على هذا الهدر حدوث فاقد مهم يتمثل في الفارق بين الإنتاج الإجمالي الممكن والإنتاج الإجمالي الفعلي . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنصر العمل يختلف عن بقية العناصر الأخرى (كراس المال مثلا) في أنه غير قابل للتخزين ، فالعمل إذا لم يستخدم في حينه لن يستخدم ابداً .

وتتسبب البطالة أيضاً في نقص الدخل وضعف القوة الشرائية نتيجة لتراجع الناتج القومي الذي يؤدي إلي إنخفاض متوسط دخل الفرد للذين يعملون ، وينعدم دخل من استغنى عنهم من قوة العمل . وللسياسة المالية تأثيرها المباشر في الحد من آثار البطالة علي مستوى النشاط

[12] Whatmore, Richard (2001), *Republicanism and the French Revolution: An Intellectual History of Jean-Baptiste Say's Political Economy*, Oxford University Press, ISBN 0-19-924115-5

الاقتصادي : ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ، يتم الاستعانة بالسياسة المالية بشقيها الإيرادات و النفقات لتعمل على زيادة الطلب الكلي (والطلب علي العمل) عن طريق تيار الإنفاق الحكومي مع اللجوء إلى العجز المنظم في الميزانية و استخدام الضرائب استخدامًا يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل و الإنتاج ، ثم الخروج من حالة الكساد أو تحفيف حدته .

أما في فترات التضخم ، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى الاستخدام الكامل ، و بالتالي يتعرض الاقتصاد القومي لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار ، و عليه فإن السياسة المالية تستطيع أن تعمل على تخفيض أو تقليل الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي و زيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص القوة الشرائية الزائدة و حجزها عن التداول ، و هكذا يمكن ضبط التضخم أو وقفه على الأقل للتقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل أي خطر . وبالتالي فقد أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي التي ينتج عنها البطالة والتضخم ، حيث إن تغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي ، وبالتالي مستوى الناتج والاستخدام في سوق العمل ، حتي ولو كانت هناك مزاحمة من الحكومة علي إستثمارات القطاع الخاص ، كما أنَّ الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حيادية السياسة المالية ، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي ، و ذلك حسب مبدأ توازن الميزانية . فلقد ظهر جلياَ نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة ، لأنه أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير و معالجة نتائج الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية .

و لقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعت في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي و القضاء على البطالة الإجبارية و المقنعة و رفع مستوي الإنتاج و الدخل القومي ، و منها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، و على هذا ظهر إلى جوار السياسة النقدية سياسة مالية تتفق معها وتستطيع أن تستخدمهما الدولة في التأثير علي النشاط الإقتصادي، بشكل يحقق من أهداف المجتمع.

ويمكن تلخيص أهم عناصر نجاح السياسة المالية كما يلي:

1. حجم الإيرادات العامة المتاحة للحكومة
2. مستوي الدين العام القائم علي الدولة
3. طرق وأساليب تخصيص الإنفاق الحكومي علي القطاعات الإقتصادية
4. درجة المنافسة ما بين الصناعات
5. الظروف الاقتصادية المحيطة بالإنتاج
6. مرونات العرض والطلب بصفة عامة

الفصل السادس : البطالة والتضخم

6-1 البطالة

تعتبر البطالة من ابرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم سواء كانت متقدمة أو متخلفة ،بالرغم من اختلاف مضمونها في كل من هذه الاقتصادات، وقد أصبحت تمثل احد التحديات الأساسية للنظام العالمي الجديد في ظل العولمة، وقد احتل البحث في أسبابها وسبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته.

وهي عبارة عن مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة عند مستوى الأجر السائد في السوق .

ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين الطلب على العمل والمعروض منه أو الفرق بين مستوى التوظف الكامل والتوظف الفعلي. ويحسب معدل البطالة كالتالي : (عدد العاطلين / القوة العاملة) × 100

6-1-1 أنواع البطالة:

1. البطالة الاحتكاكية (الوظيفية): وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة ، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى . يمكن القول بان هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أو لأصحاب الأعمال .
2. البطالة الهيكلية: ويصعب أحيانا التفرقة بين الاحتكاكية والهيكلية إلا أن الأولى تنشأ بسبب نقص المعلومات كما ذكرنا ، بينما تنشأ الثانية نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة لاختلاف نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق مما يؤدي إلى انعدام التوافق بين كلا من الأعمال المتاحة والمرغوب فيها .

3. البطالة الدورية (بطالة تدني الطلب الكلي): تنشأ في حالات الركود الاقتصادي بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم تخفيض الطلب الكلي على العمل لمواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي (حيث تكون لزجة) .
4. البطالة الموسمية: وهي التي تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية وكذلك المرتبطة بالظروف المناخية كخدمات السياحة الصيفية .
5. البطالة المقنعة: وهي مستترة وغير ظاهرة ويعبر عنها البعض بأنها عدد كبير من العمال يشتركون في أعمال تتطلب عدداَ أقل منهم (كما في القطاع الحكومي عندما توظف الدولة أعدادا متزايدة خوفا من البطالة) . بينما يرى البعض أنها تفسر الزيادة في مستوى التعداد السكاني الريفي عن المستوى الذي يحتاجه العمل الزراعي .

6 –1–2 النظريتان الأساسيتان في تفسير البطالة

أولهما : النظرية الكلاسيكية

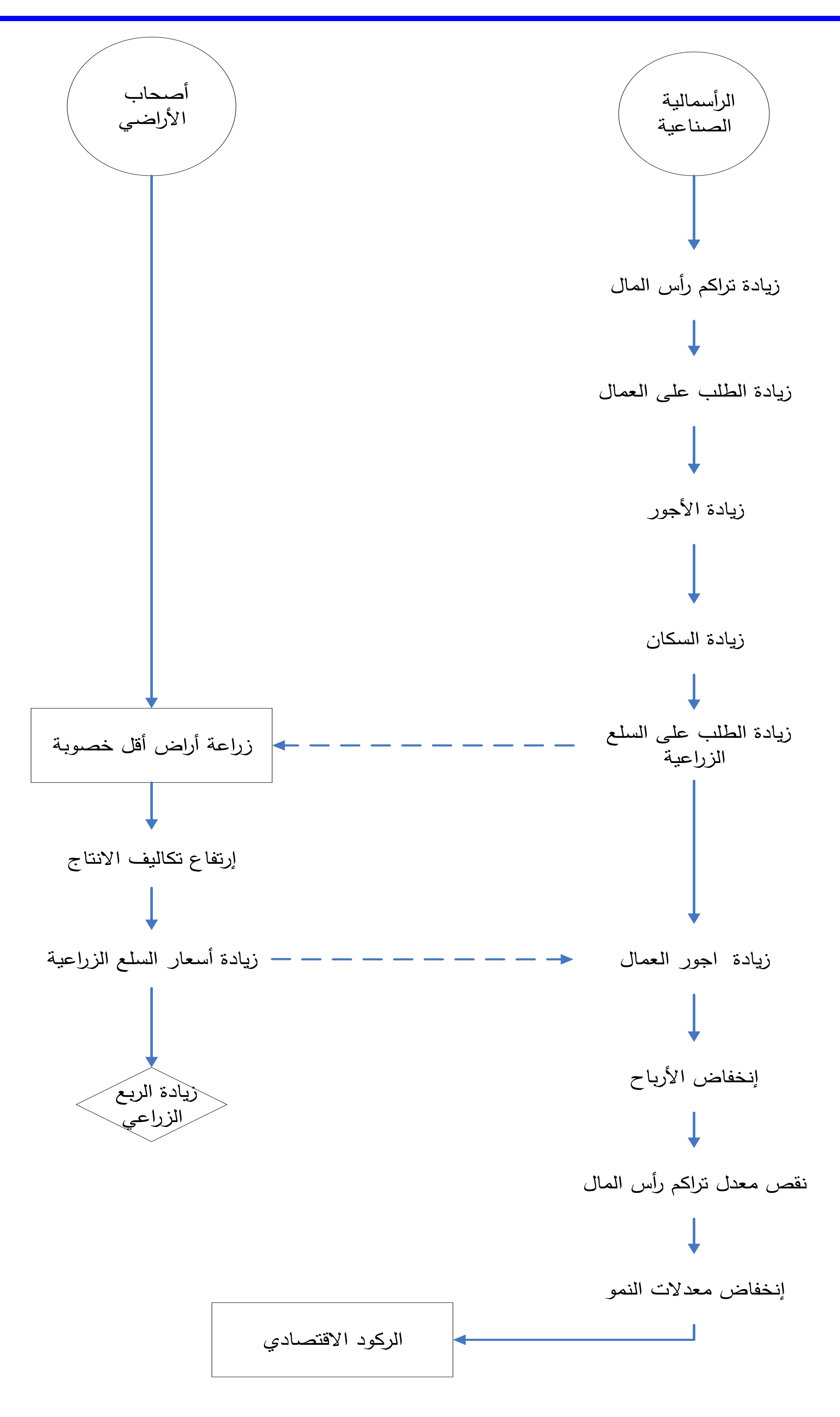
يمكن أن نوضح كيف فسر الكلاسيك البطالة فيما يلي:

إن معدل البطالة يمثل عدد الأفراد القادرين علي العمل وغير راغبين فيه عند مستوى الأجر الحقيقي التوازني ، وهم بالتالي يمثلون بطالة اختيارية. والتي يعود سببها إلى طلب بعض العمال أجور أعلى بكثير من إنتاجيتهم الحدية . وفي حالة حدوث اختلال في هذا التوازن فإن قوى العرض وقوى الطلب سوف تعيده إلى وضعه التوازني (من جديد) عند مستوى التشغيل الكامل، في ظل مرونة الأجور، أي أن كل العمال الذين يرغبون في العمل يقبلون بالأجر الحقيقي التوازني .

فإذا ارتفع معدل الأجور بأعلى من مستوى الأجر التوازني يتحقق فائض في عرض العمال، عندها سيلاحظ العمال بأنه من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة التي لديه، كما أنهم سيجدون من جانبهم صعوبة في الحصول على فرص عمل أخري ، الأمر الذي يجعلهم يميلون إلى قبول أجور أدنى وهكذا تميل الأجور إلى الانخفاض .

بالمقابل إذا انخفض الأجر الحقيقي عن مستوى الأجر الحقيقي التوازني، سوف يتحقق فائض في الطلب الأمر الذي يدفع أصحاب العمل إلى التنافس فيما بينهم للحصول على العمال . وبذلك يتجه مستوى الأجر الحقيقي إلى الارتفاع ليصل في النهاية إلى مستوى الأجر الحقيقي التوازني . إذًا كما نلاحظ- وفقاً للفكر الكلاسيكي- فإن مرونة الأجور تضمن دائما القضاء على البطالة .

لذلك يرفض الكلاسيك والنيوكلاسيك فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد لأنهم يفترضون سيادة حالة المنافسة الكاملة ومرونة الأجور التي تتحرك إلى الأعلى وللأسفل لضمان حدوث حالة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل في سوق العمل ، واختفاء البطالة حالما تظهر، وإن ظهورها إما أن يكون في صورة بطالة اختيارية أو بطالة احتكاكية (تلك التي تتواجد نتيجة لبحث العمال وإنتقالهم من وظيفة إلى أخرى)



شكل رقم (6-1) مخطط تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي

ثانيهما: المدرسة الكينزية

بصفة عامة يمكن تلخيص أفكار المدرسة الكينزية في مجال تحليل وتفسير مشكلة البطالة في العناصر التالية:

- ضرورة الاهتمام بجانب الطلب الكلي أو الفعلي وذلك بعكس قانون ساي للأسواق (Say's Law of Markets) ، الذي يؤكد على أن المشكلة هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه ؛
- المناداة بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تسوية وتصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال. فقد توصل كينز (John Maynard Keynes) إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد والبطالة وتعجز آليات السوق عن استرجاع التوازن تلقائياً، كما كان يتوقع الكلاسيكيون في فترة الأزمة التي دامت طويلاً ، والتي تعدت الأجل القصير الذي تبناه الفكر الكلاسيكي ؛
- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد إنما يتم انطلاقا من الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلاً من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الكلاسيك، والذين يبررون ذلك بأن السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بالضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة الجماعية ؛
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة قد تكون تحت مستوى التشغيل- الكامل، وليس بالضرورة عند التشغيل الكامل ، وبشكل تلقائي ، كما يعتقد الكلاسيك ؛
- حسب ما يرى الكلاسيك فإن الأسعار والأجور الحقيقية تتمتع بالمرونة أي قابليتها للتغير، أما بالنسبة لكينز (Keynes) فقد افترض أن كثيرًا من الأسعار والأجور النقدية تخضع للجمود ،

وتميل إلي الارتفاع أكثر من ميلها الي الإنخفاض ، وعادة ما تكون لزجة في المستويات المرتفعة .

فالفكر الكينزي أسهم بإضافة لبنة جديدة للفكر الاقتصادي تتمثل في تفسير جديد لمفهوم التوازن الاقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يكون عليها سوق العمل . وذلك لرفضه فكرة البطالة الإرادية، وإمكانية الوصول إلى حالة من التوازن في كل الأسواق، ومنها سوق العمل، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق ، لكنه يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل . وعليه فقد استطاع وضع نظرية بديلة معارضة تمامًا للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى التشغيل الكامل ، كما شرح بوضوح لماذا لا تستطيع قوى السوق أن تؤكد لنا أن الطلب الفعال يتحدد تلقائيًا عند مستوى التشغيل الكامل؟ وأشار إلي أن مستوي التشغيل الكامل ما هو إلا أحد المستويات التوازنية الممكنة ، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان مقتنعًا أنه من الضروري أن تأخذ الحكومة المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية (المالية علي الأخص) للوصول بالاقتصاد إلى التشغيل الكامل، وذلك من خلال تغيير مستوى إنفاقها أو من خلال إحداث تغيرات في التشريعات الضريبية .

فإذا كان الجمع بين البطالة، والتوازن، من منظور الكينزي، قد لاقى ويلاقي رواجاً كبيراً لدى جمع غفير من الاقتصاديين، فإن أفكار المدرسة الكلاسيكية، التي تنفي إمكانية حدوث التوازن مع وجود بطالة، قد حظيت هي الأخرى بشبه إجماع لدى أجيال متعددة من الاقتصاديين إلى حين برز من الظروف الاقتصادية ، وتغير من علاقات الإنتاج، ما اقتضى التحول عن هذه النظرية وانحسارها إلى عالم النسيان لفترة غير قليلة من الزمن .

2-6 نظرية التوظف :

إن الدخل والناتج يمثلان وجهين لعملة واحدة ، وفي الاقتصاد الكلي يتحقق التوازن عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي أي عندما تتعادل قيمة النقود التي يدفعها المشتريين مع قيمة ما يقدمه البائعين من سلع وخدمات منتجة . ونشير هنا إلى الفرق بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح ، فالأول لا تدخل فيه أي تعاملات مع العالم الخارجي وهو اقتصاد بسيط لا دور للحكومة فيه على عكس الآخر . وتعني حالة التوظف الكامل أن جميع الموارد (الأرض ، العمل ، رأس المال ، التنظيم) المتاحة في المجتمع مستغلة وتم توظيفها بالكامل . وهي من أمثل الحالات التي يتطلع إليها أي اقتصاد في العالم .

وهناك نظريتين للتوظف وهما : أولا النظرية التقليدية (الكلاسيكية) والتي أثبتت الأيام عدم صحتها وعجزها عن معالجة مشكلة البطالة عندما ظهر الكساد العظيم في 1929 م ، مما أدى بطبيعة الحال إلى ظهور النظرية الثانية وهي النظرية الحديثة (الكينزية Keynesian) والتي كان لها أهمية كبرى في الكشف عن جوانب كثيرة لمشكلة او ظاهرة البطالة : ففي عام 1937 م قدم الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) تفسيرا جديدا للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظف الكامل في كتابه ، النظرية العامة للتوظف الفائدة والنقود ، والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالكشف عن البطالة واقتراح بعض الحلول المناسبة لها ، حتي ظهرت مشكلة التضخم الركودي وهو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والمصحوب بمعدلات من البطالة ، في الوقت ذاته.

لذلك يعتبر مفهوم التوظف الكامل من المفاهيم الأساسية المهمة في الاقتصاد، حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي يكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، بحيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أو غير موظف. وبالتالي، يتم

استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد. وتجدر الملاحظة هنا، إلى إنه يتطلب توجيه العناصر الإنتاجية إلى أفضل توظيفات لها، بحيث يكون هناك كفاءة (Efficiency) في استخدام وتوظيف العناصر الإنتاجية النادرة او المحدودة . فمثلاً، لا يمكن في سياق هذا المفهوم القيام بتوظيف مهندس كسائق حافلة بل يجب القيام بإعادة توزيع الموارد (Reallocation of Resources) نحو استخداماتها المثلي حتي يمكن تفادي ظهور البطالة. وأخيرا يجب الاعتراف بعدم فاعلية الاعتماد علي ميكانيكية النظام الرأسمالي في قدرته على تحقيق التوظف الكامل بشكل تلقائي إنما يتوقف ذلك مباشرة على مستوى الإنفاق (الطلب الكلي) والذي يتكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي وصافي التعامل مع العالم الخارجي . ويتبين من كتابات كينز (Keynes) ما دور الدولة من أهمية في إقامة التوازن للنظام الرأسمالي وبالتالي رفض الأطروحات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (Classical و Neoclassical). فقد ركز كينز (Keynes) على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ، وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة. وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال . ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة لكينز (Keynes) أن يتعادل الادخار مع الاستثمار عن طريق الاشتقاق المنطقي من المعادلات التالية:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار	الدخل القومي = الناتج القومي الإدخار = الاستثمار

وتتضح أهمية هذه الخلاصة في ضوء المستجدات التي عرفها النظام الرأسمالي في عهد كينز (Keynes) دعوة دخول مدخرين جدد إلى مجال التحكم في الادخار والاستثمار عبر الأسواق النقدية والمالية وهو ما لم يعايشه الكلاسيكيون (Classical) والنيوكلاسيك (Neoclassical) الذين لم يضعوا في الحسبان إمكانية

انفصال الادخار عن الاستثمار لأنهم اعتبروا كل ادخار هو استثمار وبالتالي فلا مجال لوجود خلل بينهما ، وهو ما أصبح ممكنا في عهد كينز الذي اعتبر الكساد والبطالة هما الحصيلة الموضوعية للخلل ما بين الادخار والاستثمار ومن ثم نادى بتدخل الدولة. فلو افترضنا مثلا أنه في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار فإنه حسب المنطق الكينزي (Keynesian) سوف يقل الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي. في هذه الحالة يتزايد المخزون السلعي في قطاع الأعمال عن مستواه الطبيعي وتتراكم السلع في المحلات التجارية وتنخفض الأسعار وتقل الأرباح ، الأمر الذي يؤدي الى إنخفاض حجم الناتج وتزايد الطاقة العاطلة وتحدث البطالة وينخفض مستوى الدخل القومي.

و مهما إختلفت التحليلات الإقتصادية لأسباب البطالة وآثارها وتفسيراتها ، إلا انه يجب أن نتذكر إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك للأسباب التالية:

1-ضعف الجهاز الإحصائي وعدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يستدل منها على حجم البطالة

2-إرتفاع الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الموازي غير القانوني في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية.

3-عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص .

4-يعتمد معظم القياسات علي الصيغ الرياضية التي يستخدمها الجغرافيون عن طريق إستخدام تعداد السكان وتوزيعاتهم المختلفة في تحديد معدلات البطالة .

5-تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى ويتمثل أهم الاختلافات باختصار في النقاط التالية :

- السن القانوني للعمل وسن التقاعد أي الحد الأدنى والحد الأعلى لعمر العامل، حيث تختلف الحدود حسب التشريعات في كل بلد وذلك لقياس السكان النشطين؛
- الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، حيث أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً؛
- كيفية التعامل إحصائيًا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة؛
- تبيان مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان فيها، بينما يعتمد الآخر على مسوح العمل كالعينات .

وقد يؤدي كل ذلك الي عدم الدقة في التعرف علي هذه المشكلة وأسبابها وأهميتها وإنعكاساتها علي الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة ، ناهيك عن إمكانية فشل السياسات الإقتصادية الرامية الي مكافحتها أو الحد منها .

6- 3 النظريات الاقتصادية الحديثة في تفسير البطالة

تعترف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية (Neoclassical and Classical) بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط بينما تقر النظرية الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة هي البطالة الإجبارية والتي ترجع حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، في حين نجد نظريات أخرى- سماها البعض بالنظريات الحديثة المفسرة للبطالة- ترجع سبب وجود البطالة إلى وجود إختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة ، وبناء عليه سوف نتناول بالشرح بعض من أهم هذه النظريات كما يلي:

1-نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل

2- نظرية تجزئة سوق العمل

3- نظرية إختلال سوق العمل

4- نظرية البحث عن عمل

6- 3-1 نظرية التدفق والمخزون في سوق العمل Stock & Flow Theory of Labor

تشير النظرية الي نسبتان يحددان معدل البطالة- حسب هذا التعريف - في أي لحظة من اللحظات وهما :

أ)- معدل مشاركة السكان في القوى العاملة : والذي تعرفه بنسبة عدد المشاركين في القوى العاملة إلي عدد السكان ، فمع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يؤدي ارتفاع هذه النسبة إلي إنخفاض معدل البطالة ، والعكس صحيح .

ب)- معدل العطالة بين المؤهلين للعمل والقادرين عليه : والذي تعرفه بأنه نسبة عدد العاطلين والمتعطلين عن العمل إلي عدد العاملين في القوى العاملة ، فمع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يؤدي ارتفاع هذه النسبة الي ارتفاع معدل البطالة ، والعكس صحيح .

لذلك فإن تغير معدل البطالة يتحدد بتغير أحد هاتين النسبتين أوكليهما ، ويتوقف الأثر النهائي علي محصلة جمع التغيرين الحادثين فيهما ، معاَ . كما أن نمو معدل البطالة عبر الزمن يتوقف أيضا علي معدلات نمو إحدى هاتين النسبتين أو كليهما، عبر الزمن .

وبحسب هذه النظرية فإنه بالرغم من تركز إهتمام الرأي العام علي مستوي البطالة ومعدلاتها ، فإن تفهم محددات إنتقال الأفراد بين العمالة والبطالة يعد أمراً ضرورياُ للتوصل الي الحل المثالي لعلاج مشكلة البطالة . فقد تكون البطالة لمجموعة ما مرتفعة بسبب الصعوبة التي يواجها أفراد هذه المجموعة في

الحصول علي عمل متي ما فقدوا وظائفهم الأصلية، أو بسبب صعوبة بقائهم في وظائفهم الحالية (طوعاً أو كرهاً) متي ما ظهرت وظائف أخري. أو انهم يدخلون في القوى العاملة ويخرجون منها مرات متكررة ، الأمر الذي يعني تأثر تيارات المتدفق و حركة المخزون من العاملين في سوق العمل ، لذا يتوقع المرء إرتفاع معدل البطالة أو إنخفاضه بعد كل حركة من هذه التحركات ، وظهور الحاجة الي سياسات إقتصادية مختلفة لمواجهة التغيرات المتعددة التي تنشأ في معدلات البطالة سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض ، وفي جميع الأحوال فإن الذي يهمنا هو معرفة أي من هذه الأسباب مسؤول بدرجة اكبر عن إرتفاع معدل البطالة .

ويمكن أن نوضح بصورة محددة أن معدل البطالة ، U ، في الحالة التي تتوازن فيها التدفقات العمالية الداخلة مع الخارجة من البطالة ، يمكن قياسه بالمقدار :

$$U = \frac{1}{1+E} X100$$

حيث إن :

$$E = \frac{(P1+P2)\,P3+(P1)(P4)}{(P1+P2)P5+(P2)(P6)}$$

وبتعريف كل من مكونات البسط والمقام، في هذا المقدار، كما يلي :

P1: نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن لديهم وظائف

P2: نسبة الداخلين إلي القوى العاملة وليس لديهم وظائف (ويبحثون عنها)

P3: نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلي عاملين

P4:نسبة الذين يتحولون إلي غير مشاركين في القوى العاملة

P5: نسبة الزيادة في الذين يتركون أعمالهم إختيارياُ أو إجبارياُ ويصبحون عاطلين

P6: نسبة الذين يتركون القوى العاملة (كالمتقاعدين)

بمعني أنه مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، أن الزيادة في نسبة الأفراد الذين يتركون أعمالهم إختيارياُ أو إجبارياُ ويصبحون عاطلين عن عمل ، أو يتركون القوى العاملة سوف يؤدي إلي إرتفاع معدل البطالة ، وبالمثل يؤدي إرتفاع نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن ليست لديهم وظائف إلي زيادة معدل البطالة . وكذلك الحال ، كلما زادت نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلي عاملين أو إلي غير مشاركين في القوى العاملة ، كلما إنخفض معدل البطالة . واخيراُ ، كلما زادت نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن لديهم وظائف ، كلما إنخفض معدل البطالة . مع ملاحظة أنه عند تحرك أي نسبة من نسب البسط ، أو نسب المقام ، أو كلاهما ، سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة .

ويتضح من هذه النظرية أن إهتمام المجتمع بمستوى معين من البطالة يجب أن ينصب علي تأثير هذا المستوي علي الأفراد الذين فقدوا وظائفهم، وطول الفترة المتوقع أن يقضونها بحثا قبل أن يجدوا عملاُ بديلاُ. كما أن عملية البحث تعتبر عملية ديناميكية يتم من خلالها تعظيم صافي القيمة الحالية لدخل العاملُ مستقبلاُ في ظل مستوي دخله الحالي ، وحسب الأهداف التي يحددها قبل بداية بحثه عن الوظيفة.

ويتحدد مستوى البطالة الإحتكاكية في أي إقتصاد بتدفق الأفراد من وإلي سوق العمل وكذلك بالسرعة التي يمكن بها للعاطل أن يجد عملاُ. وتتحدد هذه السرعة بدورها تبعاُ للمنشآت الإقتصادية القائمة ، وتؤثر التغيرات في هذه المنشآت علي مستوى البطالة الإحتكاكية ،علي سبيل المثال، عن طريق خفض الوقت الذي يقضيه العامل في البحث عن عمل وذلك بتأسيس بنك للمعلومات عن الوظائف تخزن فيه معلومات وبيانات عن جانبي العرض والطلب في سوق العمل ، بحيث يمكن للباحث عن العمل أن يحاط علماُ وفي الحال بجميع الوظائف الخالية التي تتفق مع مؤهلاته وخبراته. ومن شأن هذا النظام أن يرفع من إحتمال

عثور العامل العاطل علي عمل في أي فترة من الوقت (إرتفاع P3) وبالتالي تنخفض نسبة البطالة . من جهة أخري يجب أن لا نغفل حقيقة أن قصر فترة البحث عن عمل قد تشجع عدد أكبر من العمال علي ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل (إرتفاع P5) وبالتالي ترتفع نسبة البطالة . وهذا معناه أن البرامج الإجتماعية ذات الأهداف الإقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة قد يكون لها تأثيرات جانبية غير مرغوبة .

أما بالنسبة للبطالة الهيكلية فهي تظهر عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب علي العمال إلي عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة من سوق العمل .أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمال مع الطلب عليهم بين مناطق سوق العمل . فإذا كانت الأجور مرنة تماما، و كانت تكلفة الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية ، فإن تكيف السوق سرعان ما يقضي علي هذا النوع من البطالة. ولكن من ناحية عملية نادراُ ما يتحقق هذه الشروط ، وبالتالي تنتج البطالة الهيكلية .

6-3 -2 نظرية تجزئة سوق العمل : Segmentation Theory of the Labor Market

تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل هما : سوق رئيسية وسوق ثانوية . كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لدية القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين ، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما .

النوع الأول – السوق الرئيسية : وهي سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة راس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة ، وتعمل هذه المنشآت على

الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم ، ومن ثم ، يتميز هذا السوق بفرص عمل افضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيها بدرجة عالية من الاستقرار .

النوع الثاني – السوق الثانوية : وهي سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم اساليبا إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل وتتسم هذه السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل ، فضلاً عن تعرضها لدرجة تكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادي ، ومن ثم ، يكون العمال في هذه السوق أكثر عرضه للبطالة ، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظمها.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار ، أو إلى التغيرات التقنية ؛ حيث تتمتع السوق الرئيسية باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام راس المال وعمالة ماهرة ، بينما تستخدم السوق الثانوية أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمل ، و اكثر عرضة للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي . حيث تعيد هذه النظرية إلي الأذهان نظريات الثنائية في التنمية الإقتصادية والتي تقترح التعامل مع المشكلات الإقتصادية من منظورين مختلفين في آن واحد .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى وجود نظريات اخرى لتجزئة سوق العمل ، منها مثلا : تقسيم سوق العمل الى سوقا محلية واخري اقليمية او دولية ، وكذلك سوق العمل الريفية والحضرية ، وسوق عمل الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة ، وسوق العمل في القطاع الخاص والقطاع العام ، لكنه حسب هذه النظرية فإن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيسية يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية ، ومن ثم ، فان معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما يكون اقل في الدول المتقدمة ، واكبر في الدول النامية ، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوية فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة .

6-3-3 نظرية الأجور الكفؤة Efficient Wage Theory

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال. فأصحاب الأعمال يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة إلي أن هذه المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في الكمية المعروضة من العمال ، أي ظهور البطالة في سوق العمل .

وبحسب هذه النظرية، يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم العائد لكل فئة تعمل داخل سوق العمل : فبالنسبة لأصحاب الأعمال يكون المطلوب هو تعظيم عائداتهم وبخاصة الأرباح ، وبالنسبة للعمال يكون المطلوب هو تعظيم منافعهم وحصولهم علي أكبر إشباع ممكن حتى لو كانت أجورهم مرتفعة إرتفاعاَ غير واقعي ، مع وجود بطالة في سوق العمل .

يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في العوامل التالية :

1-الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ماهو ملموس في البلدان النامية بشكل ملاحظ

2-تحفيز العمال على التمسك بمواقع عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دورانهم ، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما تشجع العامل على التمسك بموقع عمله ، أضف إلى ذلك أن المنشأة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك إلي التقليص من وتيرة ترك العمل الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى التي تركت العمل

3-زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد اصحاب الأعمال أن العمال سيبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات

العمال و زيادة إخلاصهم وولائهم . مع ملاحظة أنهم يتمتعون بوضع مريح من النواحي الصحية والنفسية والمعنوية .

ولقد استطاعت نظرية الأجور الكفؤة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة ومع أن هذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المنشآت الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع ، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفؤة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود فائض في عرض العمال. كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة –هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية– معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية .

6-3-4 نظرية إختلال سوق العمل Disequilibrium Theory of Labor

وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور و الأسعار ، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل . وفقا لهذه النظرية ؛ فإن الأجور و الأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير ، غير ان هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية – كوجود النقابات العمالية او وضع حد ادنى للأجور – بل يرجع الى عجز الأجور و الأسعار في الاجل القصير عن التغير بسرعة بما يؤدي الي توازن سوق العمل . ونتيجة لذلك ؛ قد تتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ، ومن ثم ، ظهور البطالة الاجبارية ، بمعنى وجود افراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الاجور السائدة . وينطبق ذلك – ايضا –على أسواق السلع ؛ حيث يؤدي جمود الاسعار و الأجور إلى الإختلال بين العرض والطلب . ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الاجور او الاسعار ، فان ذلك من شانه ان يحدث عدم توازن ؛ حيث تظهر البطالة في سوق العمل ، وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض او فائض طلب .

أما الجديد في هذه النظرية ، استخدامها لنفس اطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية وهذا يعني ان نوع البطالة و اسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي ، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الاسواق المختلفة

ويتضح مما سبق ، ان نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة ، و اوضحت ان البطالة الاجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة – بخاصة – الى سبب اساسي واحد وهو انخفاض مستوى الانتاج ، الذي يرجع بدوره الى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الاجور – وفقا للنظرية الكلاسيكية – او لعدم وجود الطلب الكافي الفعال – وفقا للنظرية الكينيزية (Keynesian) .

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة ؛ إلا أنه يوجه إليها عدداُ من الانتقادات اهمها :

1- انها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط ، ولا توضح اسبابها ولا إستمرارها في الأجل الطويل .

2-افتراض تجانس عنصر العمل الامر الذي يعني اما ان تكون البطالة كينزية او كلاسيكية (Keynesian or Classical). وهذا لا يعكس الواقع حيث توجد انواع مختلفة من عناصر العمل ، ومن ثم ، يمكن ان يتزامن نوعي البطالة معا ؛الامر الذي يؤدي الى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية ، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة الطلب الكلي – من خلال زيادة الانفاق الحكومي و/ او الاجور بهدف زيادة الاستهلاك – ولكن ذلك سوف يؤدي الى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلا من زيادتها .

كما ان علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الاجور؛ الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخول ، ومن ثم ، إنخفاض الاستهلاك ، وبالتالي ، إنخفاض الطلب الكلي ، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية . لذا فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لإمكانية وجود النوعين من البطالة في آن واحد .

5-3-6 نظرية البحث عن عمل Job Search Theory of Labor

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها . وتم بناؤها على اساس اسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض اساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل ، ذلك ان هذه النظرية تؤكد علي صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل ؛ الامر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الافراد الى السعي للتعرف على هذه المعلومات . وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين اساسيتين :

تتمثل الاولى منهما في انها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال و المؤسسات ؛ حيث أنها تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين ، ونفقات اجراء الاختبارات من قبل رجال الاعمال .

وتتمثل الثانية منهما في انها عملية تحتاج الى وقت طويل ، والى تفرغ من قبل الافراد لجمع هذه المعلومات . وتستند هذه النظرية علي هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا الى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة ، فضلا عن تفسير تباين الأجور التي تتقاضاها نفس الفئات من المهارة .

وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل

الاجور المقترن بها . ومن ثم ، فانه وفقا لهذه النظرية ، فان البطالة السائدة في الاقتصاد – البطالة الاحتكاكية – تعد سلوكا اختياريا ، ينتج عن سعي العمال الى الحصول على اجور اعلى وفرص عمل اكثر ملائمة ؛ كما انها ضرورية من اجل الوصول الى التوزيع الامثل لقوة العمل فيما بين الانشطة والاستخدامات المختلفة . ومن ناحية اخرى ، فإن رجال الاعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين ، وذلك بهدف التأكد من العثور على افضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم .

وبالتالي فانه وفقا لهذه النظرية ، فان الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه ؛ حيث انها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين . وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف:

اولهما: تتمثل في التكاليف المباشرة ، مثل : تكاليف اعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات .

اما ثانيهما: فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في – تكلفة الفرصة البديلة – الأجر المضحى به خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة . لذلك يمكن تقدير معدل البطالة U، بالصيغة التالية:

$$U = R \times T$$

حيث أن :

R : هي معدل البحث عن وظيفة وهو المقدار= $\frac{\text{عدد الباحثين عن الوظائف سنويا}}{\text{حجم القوى العاملة}}$

حيث أن حجم القوي العاملة = (عدد السكان– عدد الذين أقل من 18 سنة – عدد الذين أكبر من 60 سنة)

T: هو متوسط فترة البحث اللازمة للحصول علي وظيفة = متوسط الفترة التي يتوقع الفرد أن يقضيها بحثا عن الوظيفة الملائمة حتي يجدها وهي = الفترة ما بين كل زيارة وأخري لمنشآت الأعمال X عدد الزيارات السنوية ،

فلو كان معدل البحث يساوي 25% معني ذلك أن ربع القوى العاملة يبحثون عن عمل ، وإذا كان متوسط فترة البحث عن عمل يساوي 20% (أي 73 يوما في السنة) ، فإن معدل البطالة يساوي (25% X 20%) = 5%. ويمكن استنتاج العلاقات التالية التي تعتبر من محددات معدل البطالة حسب هذه النظرية:

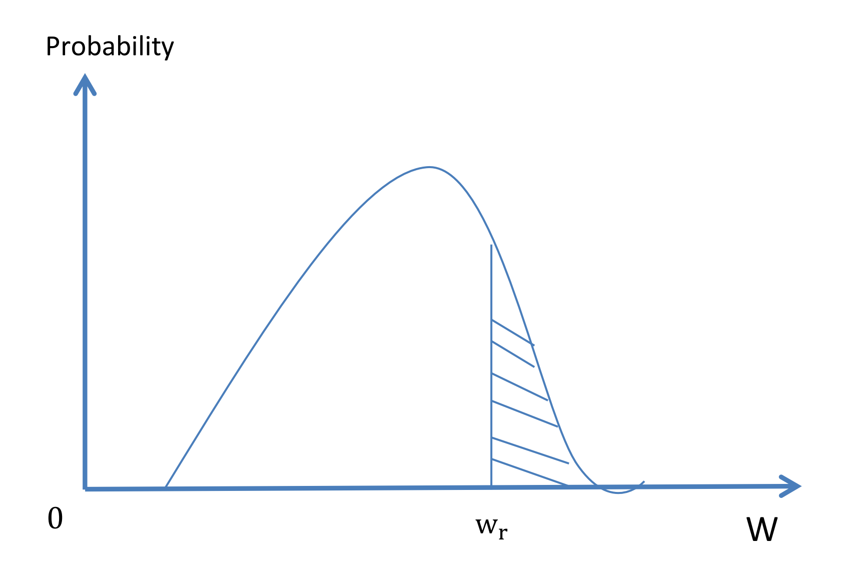
1. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يرتفع معدل البطالة كلما يرتفع معدل البحث عن الوظيفة ، والعكس صحيح.
2. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، ينخفض معدل البحث عن وظيفة كلما زاد حجم القوى العاملة في المجتمع ، والعكس صحيح .
3. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يرتفع معدل البطالة كلما طالت فترة البحث عن العمل حتي يتم الحصول عليه ، والعكس صحيح .
4. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، ينخفض معدل البطالة كلما زاد عدد زيارات البحث عن العمل والتردد علي منشآت الأعمال ، والعكس صحيح .
5. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يرتفع معدل البطالة كلما طالت الفترة الزمنية بين كل زيارة وأخري يقوم بها العامل بحثا عن العمل ، والعكس صحيح .

ويتوقف طول فترة البحث عن عمل ، وفقا لهذا التحليل على الأجر الذي يتوقع الفرد ان يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل ، وعلى قدر الإعانة التي يحصل عليها المتعطل(مثل حافز)

، وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع ؛ حيث تزداد هذه الفترة كلما يرتفع الأجر المتوقع الحصول عليه ، وإرتفاع مقدار الاعانة الذي يحصل عليها الفرد العاطل ، وكذلك في فترات الرواج الاقتصادي – نظرا لثقة الافراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة – والعكس صحيح . ويمكن تمثيل ذلك التوقع فيما يعرف باحتمال الحصول علي وظيفة ملائمة(Z) ، وقبولها، والذي يقاس بالمساحة علي نهاية الطرف الأيمن لمنحني التوزيع الاحتمالي للأجور والذي علي شكل منحني التوزيع الطبيعي المعياري ويتم إستخدامه في دراسة الظواهر الطبيعية . فعن طريق هذا المنحني يمكن تحديد عدد الزيارات اللازمة للحصول علي الوظيفة، فمثلاُ إذا قام الباحث عن الوظيفة بزيارة 10 منتجين حتي وجد الوظيفة المناسبة ، معني ذلك أن إحتمال الحصول عليها قد كان 10 % . حيث إن:

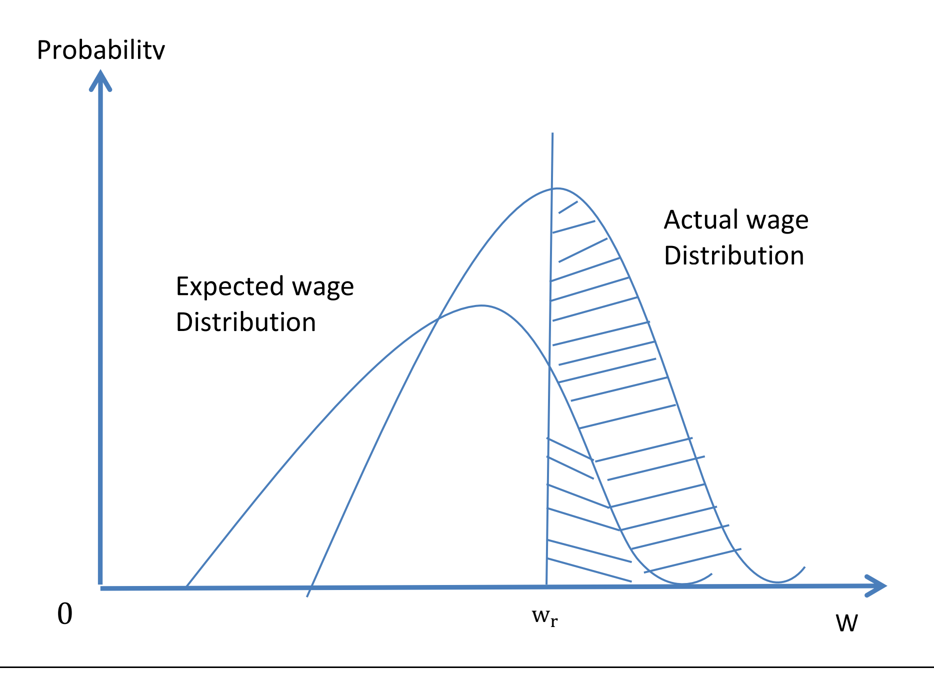
عدد الزيارات الي المنتجين = n ؛ كما أن $n=\frac{1}{Z}$

اضف إلي ذلك انه في حالة الرواج الإقتصادي عادة ما يتحقق معظم التوقعات الخاصة بالحصول علي أجور مرتفعة ، وينخفض معدل البطالة ، والعكس صحيح في حالات الإنكماش أو الكساد : وذلك لعدم تطابق التوزيع الاحتمالي للأجور الخاص بالعامل نفسه مع التوزيع الإحتمالي للأجور الخاص بالسوق والذي يمثل واقع النشاط الاقتصادي " التوازني" لسوق العمل ، في معظم الأحيان . فعند حالة الرواج الإقتصادي يكون منحني السوق ملتويا (Skewed) إلي اليمين دلالة علي زيادة مساحة إحتمال السوق عن الإحتمالات الخاصة بالعامل الباحث عن عمل ، فتزيد هذه الإحتمالات ، ويتحقق معها الحصول علي الوظيفة بفترة بحث أقل ، فتنخفض معدلات البطالة في سوق العمل . وفي حالة الإنكماش أو الكساد يكون منحني السوق ملتويا (Skewed) إلي اليسار فتنخفض تلك الإحتمالات وتزيد معدلات البطالة في سوق العمل .



وبحسب هذه النظرية يمكن تعريف معدل البطالة الطبيعي Natural Rate of Unemployment بأنه المعدل الناشيء عن عملية دخول الأفراد إلي القوى العاملة بشكل طبيعي ، والتي تؤدي إلي إعادة توزيع العمال بين الصناعات والمهن المختلفة .

ويتم قياسه في أي إقتصاد بعيداُ عن الأوضاع غير التوازنية فقط ، ويلاحظ أن قابلية عودة البطالة إلي معدلها الطبيعي تعتمد علي مدى قابلية الدخل الحقيقي للعودة إلي مستواه الطبيعي .



وقد اسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة ، والسبب في بقائها فترات طويلة بين فئات بعينها مقارنة بفئات اخرى من قوة العمل ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الوافدين الجدد الى سوق العمل ؛ حيث انه نظرا لإنعدام خبراتهم بسوق العمل ، يزداد معدل تنقلهم (أو تجوالهم) بين الوظائف المتاحة من اجل الحصول علي المعلومات . وبالتالي ، يتسم هؤلاء الافراد بقدر اكبر من الحركة مقارنة بالفئات الاخرى ؛ مما يرفع من معدل البطالة بينهم اثناء فترة التنقل بين هذه الوظائف .

وخلاصة ذلك ، أن هذه النظرية تفسر حدوث البطالة بسبب قصور أو نقص المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل ، ولذا ، فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية . وبالرغم مما اضافته هذه النظرية عن تحليل للبطالة وتركزها بين فئات معينة دون الاخرى ، لكنه يشوبها شيء من القصور حيث يوجه اليها عدداً من الانتقادات اهمها :

1- عدم اتفاقها في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد لأنها تعزو سبب البطالة الى رغبة الافراد في البحث عن عمل افضل ، ومن ثم ، فان هذه النظرية ترى ان البطالة اختيارية . ولكن الواقع العملي يبين ان الجانب الاكبر من البطالة يرجع بالدرجة الاولى الى استغناء رجال الاعمال عن العمال ، ومن ثم ، فان غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية .

2- أظهر العديد من الدراسات التطبيقية – خاصة في الدول المتقدمة – ان الفرد يكون لدية قدرة اكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا . كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة .

3- من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الافراد في جمع المعلومات عن سوق العمل .

4-تعجز النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة التي تسببت في حدوثها أو استمرارها في الأجل الطويل .

وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن عمل يمكن الاشارة الى استنتاج مؤداه ان مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير مشكلة البطالة الاحتكاكية بشكل مركز ؛ لأن هذه المشكلة تتعلق بنوع من انواع البطالة الاختيارية وبشكل مباشر .

6-4 علاج مشكلة البطالة

توصلت الدراسات التطبيقية الحديثة علي مشكلة البطالة إلي الكثير من التوصيات الخاصة بعلاجها ، نذكر من بينها ما يلي :

- من أجل امتصاص البطالة من سوق العمل ، فإن الوضع يقتضي أولا اللجوء إلى تكوين قاعددة بيانات وإحصائيات دورية ، حتى تكون المعلومات عن البطالة جاهزة أمام مخططو القوى العاملة، وأمام أصحاب الأعمال الذين لديهم رغبة في توظيفهم ، وتكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطل العملية ، والتخصص ، والمهنة و النشاط الاقتصادي الذي يعمل به المتعطل ، كل هذه البيانات تساعد مخططي القوى العاملة على اقتراح السياسات التعليمية و التدريبية و الاقتصادية والمالية التي تساعد على امتصاص البطالة .
- إيجاد فرص ووظائف عمل جديدة من خلال استحداث مناطق صناعية أو مجتمعات صناعية في المدن التي تتميز بوفرة العمالة و انخفاض تكلفتها ، مثال ذلك ما تفعله بعض المؤسسات اليابانية والأمريكية من إقامة مصانع لها في دول شرق أسيا التي تتميز بانخفاض تكلفة العمالة بها مثل سنغافورة، وماليزيا ، وتايلاند.

- دعم وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات اليدوية ، وذلك من خلال تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم ، و مساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع ، مساعدتهم في تصريف منتجاتهم و تزويدهم بالمواد الخام بأسعار مناسبة.
- الحاجة إلي السياسة الإقتصادية التوسعية الشاملة ، خاصة في مجلات السياسة المالية ، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي .
- تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية ، وتشجيع اكتشاف المزيد منها
- تنمية وتطوير إنتاجية القوي العاملة ، وتدريبها
- إصلاح وتطوير بعض الأنظمة والإجراءات الحكومية الخاصة بالعمل والعمال
- التوسع في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني ، وتشجيع الإقدام عليه ، بشكل يتوازن مع التعليم العام
- المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات اسواق العمل ، حسب الأنواع والفئات
- ترشيد إستقدام العمالة الأجنبية والهجرة .
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يخص اسواق العمل ومتطلباتها .

6-5 التضخم

6-5-1 تعريف التضخم :

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ، وهو ظاهرة عالمية الإنتشار سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وقد اتفق علي أن تكون نظرية كمية النقود التي أتي بها الاقتصاديون الكلاسيكيون في مجال النقود ، هي أساس معظم هذه التعاريف . وهم يسلمون بأن التضخم هو كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي[13] .

كذلك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة تطارد سلعاَ قليلة في التداول[14] فيرتفع الاسعار. كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي ، بما يؤدي إلى زيادات مستمرة في الأسعار يتم قياسها عن طريق التغيرات الحادثة في الأرقام القياسية للأسعار، هذه الزيادة في الأسعار تكون في جميع السلع والخدمات ولكن بنسب مختلفة (أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة) ويستفيد منه المدين بينما يتضرر منه الدائن .

وقد استمر هذا المفهوم حتى الثلاثينيات من القرن الماضي ثم بدأ يفقد أهميته تدريجيا بظهور الأفكار الكينزية و الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات السابقة، تعتبر قاصرة في قوتها التفسيرية و التحليلية. لما تتسم به من سطحية و جزئية في تحديد المحتوى الاقتصادي.

وحسب رأيهم فإن نظرية كمية النقود ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم، و لم تصمد أمام الظروف الاقتصادية التي سادت العالم إبان الأزمة الاقتصادية، حيث زادت كمية النقود زيادة كبيرة دون ارتفاع للأسعار مما حدى بالاقتصاديين إلى إعادة النظر في مفهوم التضخم و إدخال عوامل أخرى إلى جانب

---

[13] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 32.

[14] نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ نشر، ص 13.

العامل النقدي كزيادة الطلب و نقص عرض السلع مثلا، كذلك قد يكون ارتفاع الأسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لإدخال التكنولوجيا على المنتجات الحالية، أو يكون نتيجة لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية، مثل الضرائب غير المباشرة.

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة و حجم المداخيل المتاحة للإنفاق، و السبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا قد ينتج عنه ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخيل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها[15] . كما يمكن أن يكون نتيجة لنقص عرض السلع لإنخفاض مستوى الإنتاج سواء كان ذلك نتيجة اضطرابات طبيعية أو لسوء توجيه الاستثمارات كما أن زيادة النقود لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بل بالعكس قد تشجع على الإنتاج.

إذن، بناءاً على ما تقدم فإن التضخم حسب كينز يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع و الخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع و الخدمات، و في مثل هذا الموقف فإن الزيادة في الطلب الكلي ستترجم إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.

ويقصد هنا بالطلب الكلي مجموع إنفاق المستهلكين ، والمنتجين ، والحكومة ، وصافي التعامل مع الخارج على السلع و الخدمات الجارية . ولقد حاول بعض العلماء تعميق هذا التعريف ، و من خلال التعريف التالي للتضخم:« بأنه حركة صعودية تتصف بالاستمرار الدائم ، الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض [16] ولقد حقق هذا التعريف عدة مزايا من أهمها [17] :

- أن التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية، فهو حركة يمكن الوقوف عليها من خلال فترة تكون طويلة.

---

[15] نقلا عن عبد الرزاق بن زاوي، التوقع بالتضخم باستخدام نماذج ARCH، رسالة المجستير، جامعة قسنطينة، 2002، ص 71.

[16] نقلا عن مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 37.

[17] نجاة مسمش، مرجع سابق، ص 16

- يعد التضخم ظاهرة حركة أسعار تتمثل في ارتفاعها، أما النقود فهي تلعب دورا مسبباً فقط.
- يمكن إعتبار التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم، و هي حركة غير قابلة للرجوع فيها لأن لديه طبيعة تراكمية و غير وقتية و هو يمتد و ينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية.
- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض، أي الفرق بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار، يظهر بسبب زيادة الإنفاق الكلي على الاستهلاك و على الاستثمار والإنفاق الحكومي ، أما التضخم الناشيء عن العرض فهو يظهر بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي ، ومرونته على الاستجابة للزيادة في الطلب ، و لهذا فقد استعمل البعض مفهوم قدرة أو طاقة العرض عوضاً عن تعبير العرض ، وتحديدها لظهور هذا النوع من التضخم.

ورغم اقتراب هذا التعريف من الشمولية إلا أنه لم يسلم من التعرض لإنتقادات عديدة يمكن إيجازها في أن : " ارتفاع الأسعار ليس بالأثر الوحيد المتولد عن التضخم، فهناك من الآثار الاجتماعية و التي تنعكس على طريقة توزيع الدخل و القوة الشرائية للأفراد، و كذلك الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الجهاز الإنتاجي ككل".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الوصول إلى النتيجة التالية:

إن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن يعقبها إختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، و إما إلى اختلال

التوازن بين السيولة النقدية، و الطلب على تلك السيولة .هذا الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتنعكس على عناصر النظام الأخرى و تؤدي إلى ظهور التضخم [18] , لكنه لا يكفي الشعور بالآثار التضخمية بل لا بد من وجود أسلوب لقياس مدى التضخم و حجمه لتقدير آثاره المختلفة و تقييم مشاكله بناءا على حسابات صحيحة.

ويؤدي حدوث التضخم إلي إنخفاض الطلب الفعال عن طريق ما يلي :

1-يؤدي إرتفاع الأسعار إلي زيادة الطلب علي الأرصدة الحقيقية للنقود ، ويؤدي هذا إلي إرتفاع سعر الفائدة ، ثم الإستثمار .

2-يؤدي إرتفاع الأسعار إلي إنخفاض قيمة الأرصدة الحقيقية للأصول الرأسمالية ، ويؤدي هذا إلي زيادة في الإدخار ثم إنخفاض في الإستهلاك .

3-يؤدي الإرتفاع في الأسعار إلي إنخفاض قيمة وحجم الصادرات ، ثم ظهور عجز في الميزان التجاري للدولة .

6-5-2 أنواع التضخم :

يمكن التمييز بين أنواع من خلال عدة معايير كما يلي :

❖ من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

أ . التضخم الظاهر (الصريح ، الطليق ، المفتوح) : وهو الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات .

ب . التضخم المكبوت : وهو التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود قيود حكومية .

---

[18] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 58.

❖ من حيث حدة التضخم :

أ . التضخم الجامح : وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول).

ب . التضخم الزاحف : تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح . وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج .

❖ من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :

أ . التضخم المستورد : وهو ارتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط .فالتضخم المستورد في دولة ما ، ينجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها و تتزايد خطورته في الدولة التي تعاني من درجة انفتاحها علي العالم الخارجي بدرجة كبيرة .

ويقاس عادة من خلال تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية ، عن طريق التطورات في القوة الشرائية للعملة المحلية . وهو يساوى ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروباً في 100 .

ب . التضخم المصدر : وهو ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية الصعبة، والذي ينشأ من وجود ما يعرف ، مثلاَ ، بقاعدة الدفع بالدولار .

❖ من حيث مصدر الضغط التضخمي :

أ . تضخم جذب الطلب : وينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع وعناصر الإنتاج) مما يساعد على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظف الكامل .

ب . تضخم دفع النفقة : وهو ارتفاع في الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج .

6-5-3 أسباب التضخم

- التضخم في قاعدة الذهب : وهو التضخم النقدي الذي عرفه الكلاسيك ، والذي ينشأ من تدفق الذهب إلي داخل الدولة ، وتنعكس آثاره بزيادة الكمية المعروضة من النقود والائتمان المصرفي ، ذلك لأن النقود تكون مغطاة بنسبة 100% بالذهب .
- التضخم من جانب الطلب : وينشأ عندما يكون الطلب الكلي علي السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي لها ، ويكون الجهاز الإنتاجي غير قادر علي التوسع في الإنتاج ، أو يكون المخزون السلعي غير كاف لمواجهة الطلب الجديد ، فترتفع الأسعار. ولقد أظهر كينز أن هذا الوضع يكون مشجعاَ لرجال الأعمال علي الإنتاج وتحقيق المزيد من الأرباح ، والتوسع في زيادة الطلب علي عناصر الإنتاج . ومن ثم زيادة دخولها النقدية، وزيادة القوة الشرائية لديها .
- التضخم من جانب العرض : وينشأ من زيادة تكاليف عناصر الإنتاج ، بدون حدوث أي تغير في الطلب الكلي . والمقصود بزيادة تكاليف هنا زيادة أسعار وأجور عناصر الإنتاج ، خاصة العمال ، بنسبة أكبر من الزيادة في إنتاجيتهم الحدية. ويظهر هذا الوضع عندما يكون عرض العمال غير مرن بالنسبة للأجور، أو زيادة ضغوط نقابات العمال علي رفع الأجور النقدية . ومع ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات تكون النتيجة إرتفاع الأسعار .

التضخم الهيكلي : يتمثل الهيكل الإقتصادي في مجموعة العلاقات الإقتصادية الثابتة والمتغيرة التي تمتد من خلال المكان والزمان بين القطاعات والمناطق والمتغيرات الإقتصادية ذات الصلة بعمليات الإنتاج والتوزيع للموارد الإقتصادية داخل المجتمع . والضغوط التضخمية الهيكلية تنعكس آثارها علي جانبي العرض والطلب في الأسواق وتوجد أسبابها إما في سلوك وحدات الإقتصاد الكلي مثل السكان وحجم المشروعات وهياكل الأسواق ، وإما في جمود العلاقات بين هذه الوحدات . فإذا مازاد الطلب علي قطاع من القطاعات الإقتصادية ، علي سبيل المثال ، ترتفع أجور وأسعار عناصر الإنتاج العاملة فيه ، وأسعار منتجاته النهائية ايضاَ ، ويمتد هذا الأثر إلي القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تنتقل إليها عدوي إرتفاع الأسعار ، مخلفة وراءها تضخماَ حلزونياَ غير محدود .

6-5-4 آثار التضخم :

أ-على الدخل : يضر بأصحاب الدخول الثابتة بينما يستفيد منه أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح ، ويؤدي أيضاَ إلي إعادة توزيع الدخول وتحويل القوة الشرائية من جاني ذوي الدخول المنخفضة إلي جانب ذوي الدخول المرتفعة ، الأمر الذي يؤدي إلي اختلال العلاقات الاجتماعية بين هذه الطبقات .

ب-على المديونية : يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن بالتضخم ، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار، عندها يتضرر الدائن .

ج- على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم علي هذا الميزان سلبيا ، لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتجات الدول الأقل أسعارا وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات ، أو انخفاض حجم الفائض فيه .

د- على النمو الاقتصادي : يرى البعض أن التضخم يؤثر سلبيا علي النمو الإقتصادي إذ أنه يؤثر سلبيا على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع والظروف المستقبلية ، كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال وحوافزهم على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية . بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاَ للنمو الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة ما تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل والتوظف وتنخفض البطالة . وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم ، فالتضخم الشديد والسريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعاَ للنمو، إذا ما صاحبته سياسات اقتصادية رشيدة .

6-5-5 علاج التضخم :

من أنواع التضخم وأسبابه يمكن تحديد العلاج والوسائل أو الأدوات التي يجب استخدامها للحد منه أو التقليل من آثاره الضارة على الحياة الاقتصادية.

ويمكن تقسيم العلاج إلى نوعين :

النوع الأول : العلاج العام : ويتمثل في توجيه التقلبات الحادثة نحو تحقيق التراكم الرأسمالي وإعادة التوجيه من جهة، وتحسين مستوى الدخول من جهة أخرى.

ويتم عادة الاختيار بين سياستين :

أ- السياسة النقدية الانكماشية : ويتم من خلالها تحديد إجراءات معاكسة للضغوط التضخمية تعمل على امتصاص الزيادة في عرض النقود وتقييد الإنفاق النقدي وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات ، ومنح الائتمان. وينشأ عن ذلك انخفاض النشاط الإنتاجي وحدوث تباطؤ في معدلات النمو، وتميل الأسعار إلى الانخفاض.

ب–سياسة التحكم بالدخل النقدي : وتتمثل في الاجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، مع قبول معدل معقول من التضخم. حيث يتم التحكم في التضخم ويكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي. مع الحرص على المحافظة على قيمة النقود وقوتها الشرائية بطريقة نسبية، أي أن يكون الارتفاع في الأجور والأرباح موازياً للإرتفاع في الأسعار. ولا يكفي في هذه السياسة تحديد زيادة كمية النقود التي تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج، بل يجب أن تقترن بما يمكن أن تساهم به في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبيان الكيفية التي يتم بها توزيع السيولة النقدية بين أجزاء الجهاز المصرفي ووحداته.

أما إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم فهي :

1- تخفيض الإنفاق الحكومي أو ترشيده.

2- زيادة الضرائب إما بعضها أو جميعها.

3- الإقلال من الإعانات (خاصة التي على الاستهلاك).

النوع الثاني : العلاج المتخصص : ويقصد بذلك اختيار الوسائل والأدوات المناسبة لنوع بعينه من أنواع التضخم مثل التضخم من جانب الطلب أو التضخم من جانب العرض، أو ما يعرف بالسياسة الانتقائية في بعض الأحيان.

أ- علاج التضخم من جانب الطلب : ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي:

1- الإقلال من إصدار النقود والتوسع النقدي.

2- تقييد الاستهلاك بالتأثير على محدداته.

3- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب بدلا من التمويل العجزي (الإقتراض من الداخل) .

4- اتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي بشكل لا يضر بالنشاط الاقتصادي.

ب- علاج التضخم من جانب التكاليف : ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي:

1- العمل على رفع إنتاجية المشروعات واستغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة.

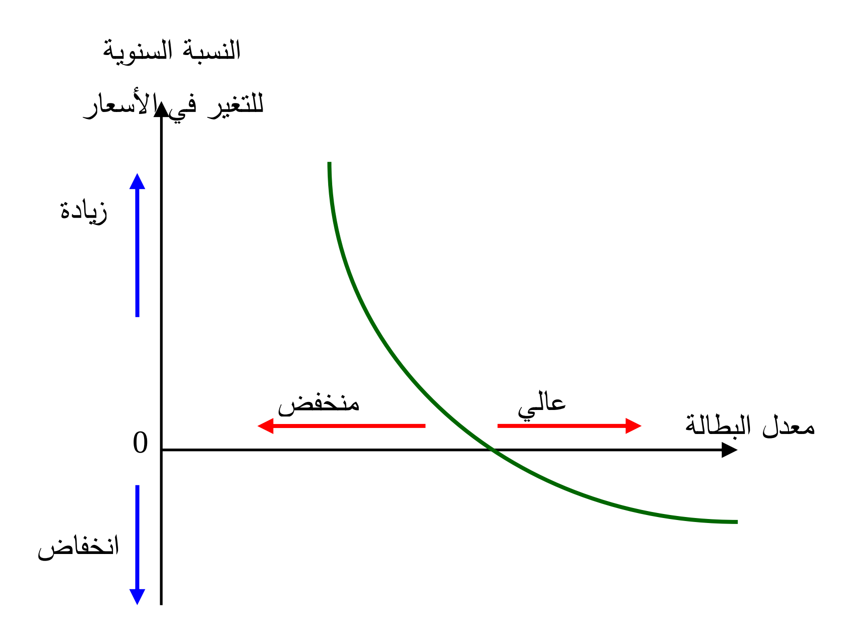
2- ربط نمو الأجور النقدية بنمو إنتاجية عناصر الإنتاج.

3- إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة معدل التكوين الرأسمالي في المجتمع.

6-6 العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيلبس)

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ، والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـ "منحنى فيلبس"Philips Curve.



شكل رقم (6-2) المنحنى الاقتصادي لفيليبس

وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوي معين من البطالة والمستوي المقابل لها من التضخم . وينسب هذا المنحنى للإقتصادي فيلبس A.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة ما بين عام 1861 إلي عام 1957 ، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. وإستنتج فيلبس أنه إذا كان معدل الزيادة في الإنتاجية هو 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5% ، وذلك علي سبيل المثال . فلقد كان هذا المنحني بمثابة منحني لتبادل معدلات نمو الأجور النقدية مع معدلات حدوث البطالة ، في أي لحظة من اللحظات .

وإذا ادخلنا U^* كمتغير يرمز للمعدل الطبيعي للبطالة ، U كمتغير يرمز إلي معدل البطالة السائد في سوق العمل ، فإنه يمكن تعريف معدل نمو الأجر النقدي بالمقدار :

$$g(w) = -\epsilon\,(U - U^*)$$

حيث إن :

$g(w)$ = معدل نمو الأجر النقدي

U = معدل البطالة السائد في سوق العمل

U^* = المعدل الطبيعي للبطالة

فإذا كانت $U = U^*$ ، فإن معدل نمو الأجر النقدي = صفراَ ، أي أن معدل الأجر النقدي سوف يبقي ثابتاَ . وإذا كانت $U > U^*$ ، فإن معدل نمو الأجر النقدي ، $g(w)$ ، يعتبر سالباَ ، أي ان معدل الأجر النقدي السائد سوف يأخذ بالتناقص. أما إذا كانت $U < U^*$ فإن معدل نمو الأجر النقدي ، $g(w)$ ، يعتبر موجباَ ، أي أن معدل الأجر النقدي السائد سوف يبدأ في التزايد . ولابد من أن نتذكر أن منحني فيلبس يتضمن أن الأجور والأسعار تتكيف بطيئاَ مع التغيرات التي تحدث في الطلب الكلي ، بسبب الافتراض بجمودها .

ولقد أقام فيلبس تحليله علس أساس أن القبول بمعدلات منخفضة لنمو الأجر النقدي يصاحبه قبولاَ بمعدلات مرتفعة من البطالة ، لذلك يمكن تعريف النمو في معدلات الأجر النقدي بالمقدار :

$$g(w) = \frac{w_t - w_{t-1}}{w_{t-1}}$$

حيث إن :

$g(w)$ = معدل نمو الأجر النقدي

w_t = الأجر النقدي الحالي

w_{t-1} = الأجر النقدي في العام السابق

وبقسمة الطرفين علي $\mathrm{w_{t-1}}$ ينتج أن :

$$g(w) = \frac{\mathrm{w_t}}{\mathrm{w_{t-1}}} - 1$$

وبإدخال قيمة المقدار $(w) = -\epsilon\,(\mathrm{U} - U^*)$ في المعادلة السابقة ، ينتج أن :

$$\frac{\mathrm{w_t}}{\mathrm{w_{t-1}}} - 1 = -\epsilon\,(\mathrm{U} - U^*)$$

لذلك فإن $\mathrm{w_t} = \mathrm{w_{t-1}}[1 - \epsilon\,(\mathrm{U} - U^*)]$

وهذا يعني أن مستوي معدل الأجر النقدي السائد في أي لحظة (t) يعتمد علي معدله في العام الماضي ، $\mathrm{w_{t-1}}$ ، إضافة إلي الفرق بين معدل البطالة السائد في سوق العمل والمعدل الطبيعي للبطالة ، حيث من المفترض أن يكون معدل البطالة السائد أقل من المعدل الطبيعي للبطالة .

وبمرور الوقت فقد أصبح منحني فيلبس أداة فعالة في تحليل الكثير من أدوات السياسة الإقتصادية الكلية ، وعلي الأخص في سوق العمل ، مع إستخدام عدة فرضيات مختلفة من المزج بين معدلات التضخم وعدة معدلات من الأجور النقدية ، للتوصل الي حلول لمشكلة البطالة .

فكما هو معروف أن الإفتراض بأن الأجر النقدي بطيء في التكيف مع أي تغيرات تحدث في الحياة الأقتصادية ، خاصة في سوق العمل ، لذلك تعتبر التغيرات والإنتقالات في منحني الطلب الكلي إلي الأعلى والأسفل ، ضرورية ومهمة عندما يكون الهدف منها هو إشتقاق منحني العرض الكلي . فالأجور النقدية تعتبر جامدة أو بطيئة في التكيف ، عندما تتحرك ببطء عبر الزمن بدلاَ من الإستجابة الكاملة أو الآنية التي تحقق مستوي التوظف الكامل (بدون بطالة) عند أي لحظة من الزمن . لذلك أصبح منحني فيلبس يمثل علاقة المبادلة العكسية بين معدل نمو الأجور النقدية وبين معدلات التوظف ، من خلال تعريف معدل البطالة بأنه نسبة من إجمالي القوى العاملة عند مستوي العمالة الكاملة . وبإفتراض أن

المعدل الطبيعي للبطالة يساوي صفراً ، فإن معدل البطالة السائد في سوق العمل U ، يمكن قياسه بالمقدار :

$$U = \frac{N^* - N}{N^*}$$

وبإدخال هذا المقدار في النموذج السابق الذي توصلنا إليه ، يمكن كتابة الدالة التالية لمنحني فيلبس ، والتي تشرح العلاقة بين معدل الأجر النقدي للعام الحالي ، والسابق ، وبين مستوي التوظف الفعلي للقوى العاملة في سوق العمل . أي إن :

$$w_t = w_{t-1}[1 + \epsilon \left(\frac{N^* - N}{N^*}\right)]$$

حيث إن :

N^* = مستوي التوظف الكامل من العمالة

N = مستوي العمالة الفعلي السائد في سوق العمل

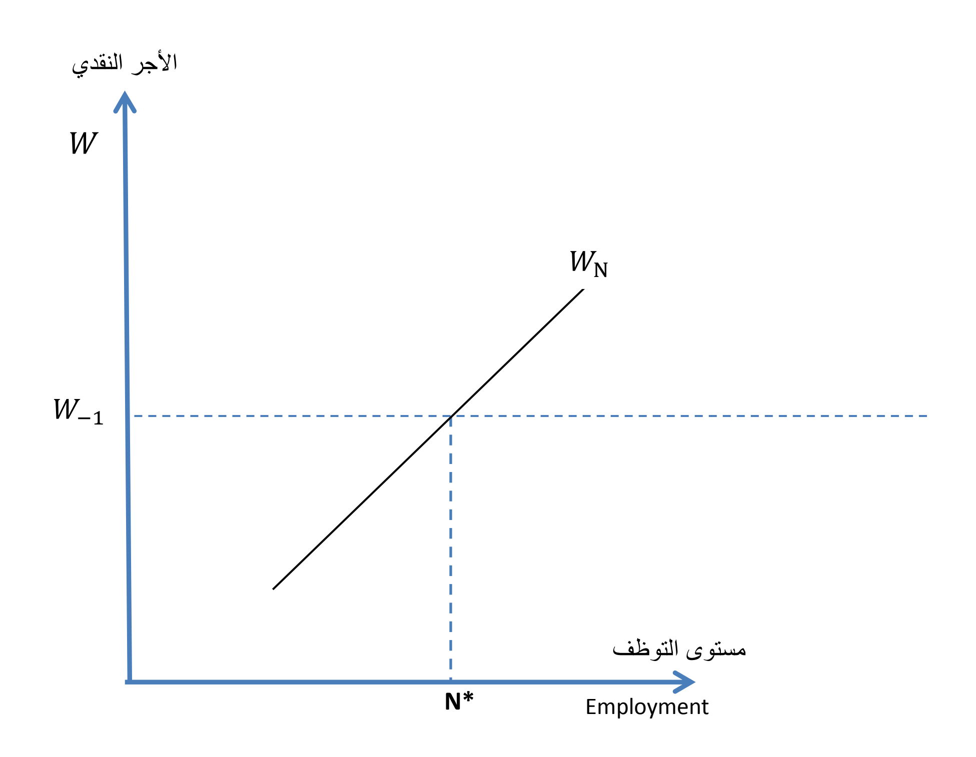
ومن التمثيل البياني (للشكلين التاليين) ، يمكن التوصل إلي دالة الأجر النقدي التي تأخذ في الإعتبار مستوي التوظف الفعلي والمعدل الطبيعي للبطالة ، كما يلي :

$$W = w_{-1}[1 + \epsilon \left(\frac{N^* - N}{N^*}\right)]$$

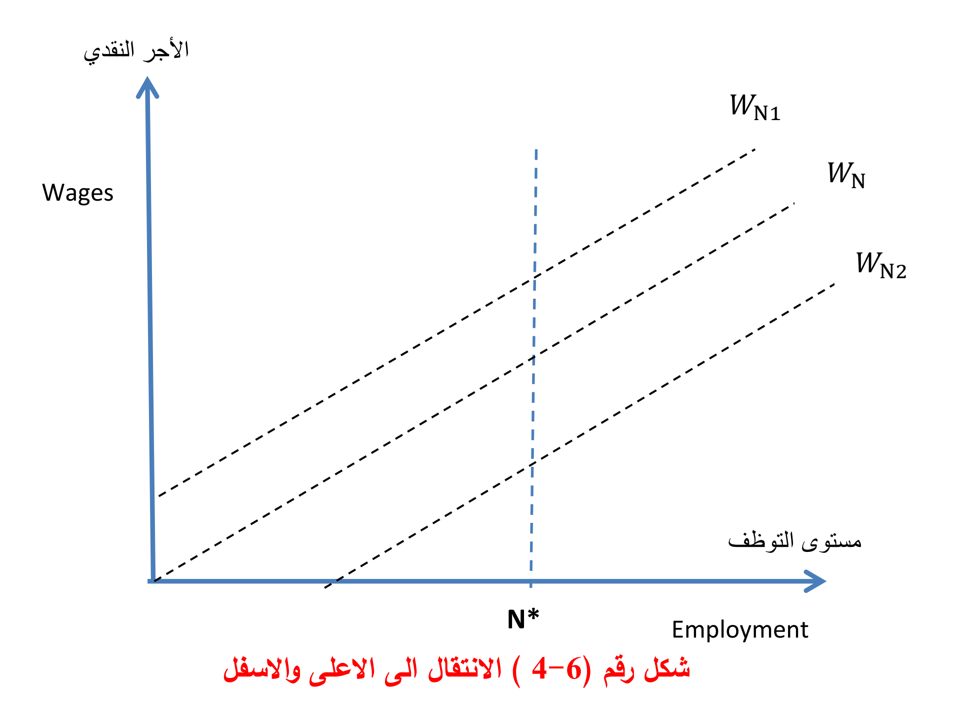
حيث إن w_{-1} هي معدل الأجر النقدي في سنة الأساس ، W في سنة المقارنة .

وفي ضوء المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيلبس ساد إعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل محدد للتضخم هو الذي يحدد ذلك الثمن ، من أجل تحقيق التوظف الكامل. وبناء عليه تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول إلي التوليفة المثلي بين معدل البطالة المقبول ، ومعدل التضخم المعتدل . فلا عجب

والحالة هذه أن يسود التفاؤل بين الإقتصاديين خلال عقد الستينيات الماضي بشأن إمكانية تخفيض معدلات البطالة ، Trade–Off ، مقابل السماح بوجود معدل متواضع من التضخم لأن هناك مقايضة محتمل حدوثها بين البطالة والتضخم . وأن هناك علي منحنى فيلبس ، عدة نقاط ممكنة ، تعبر عن أوضاع غير توازنية لهذه المقايضة .



شكل رقم (6–3) العلاقة بين الأجر النقدي والتوظف



شكل رقم (6-4) الانتقال الى الاعلى والاسفل

لذلك كان بالإمكان التوصل إلي هذه العلاقات بشكل مباشر عن طريق تحليل دالة الطلب الكينزية علي العمال ، كما يلي :   W = P (MPL)

حيث إن W تمثل الأجر النقدي ، P تمثل المستوى العام للأسعار، MPL هي الناتج الحدي للعمال ، ومع إفتراض المنافسة الكاملة في سوق العمل ، يمكن التوصل إلي ما يلي :

1- إذا حدث نمواَ في كل من الأجر النقدي والناتج الحدي للعمال بنفس النسبة فإن المستوى العام للأسعار لا يتغير (أي أن معدل التضخم = صفراَ)

2- بأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي هذه المعادلة يمكن التوصل إلي علاقة النمو التالية :

$$g(p) = g(W) - g(MPL)$$

حيث إن :

معدل نمو الأسعار عبر الزمن $g(p) = \frac{dp}{dt}\left(\frac{1}{p}\right)$

معدل نمو الأجر النقدي عبر الزمن $g(w) = \frac{dw}{dt}\left(\frac{1}{w}\right)$

$g(MPL) = \frac{d(\text{MPL})}{\text{dt}} \text{ x } \frac{1}{\text{MPL}}$ معدل نمو الإنتاجية الحدية للعمال عبر الزمن

3- طالما أن الأجر الحقيقي (ω) يمكن تعريفه بالمقدار (W/P) فإن :

$$g(\omega) = g(W) - g(P) = g(MPL)$$

أي أنه لوكان معدل نمو الأجر الحقيقي مساوياَ لمعدل نمو الناتج الحدي للعمال عبر الزمن ، فإن $g(P) = 0$ ، و هذا يتضمن أن معدل التضخم يساوي صفراَ . لذلك فإن معدل نمو الأجر الحقيقي لابد من أن يساوي معدل نمو الناتج الحدي للعمال حتي يتم التخلص من التضخم الناشيء من سوق العمل .

7-6 منحني فيلبس المعدل

نجح كل من فريدمان و سام ويلسون فيما بعد بتعديل منحني فيلبس بحيث أصبح يشرح العلاقة بين البطالة والتضخم مباشرة بدلاً مما كان عليه في صوره السابقة ، وذلك كما يلي :

$$g(W) = f\,(N^d - N^s)$$

$$d\,g(w) / d(N^d - N^s) > 0$$

$$\text{Excess supply of labor} = N^d - N^s = -(N^d - N^s)$$

$$\text{Or : } g(w) = f\left(N^d - N^s\right) \;\; ; \;\; \frac{dg(w)}{d(N^d - N^s)} > 0$$

وبتعريف معدل البطالة بالمقدار : $U = N^d - N^s$

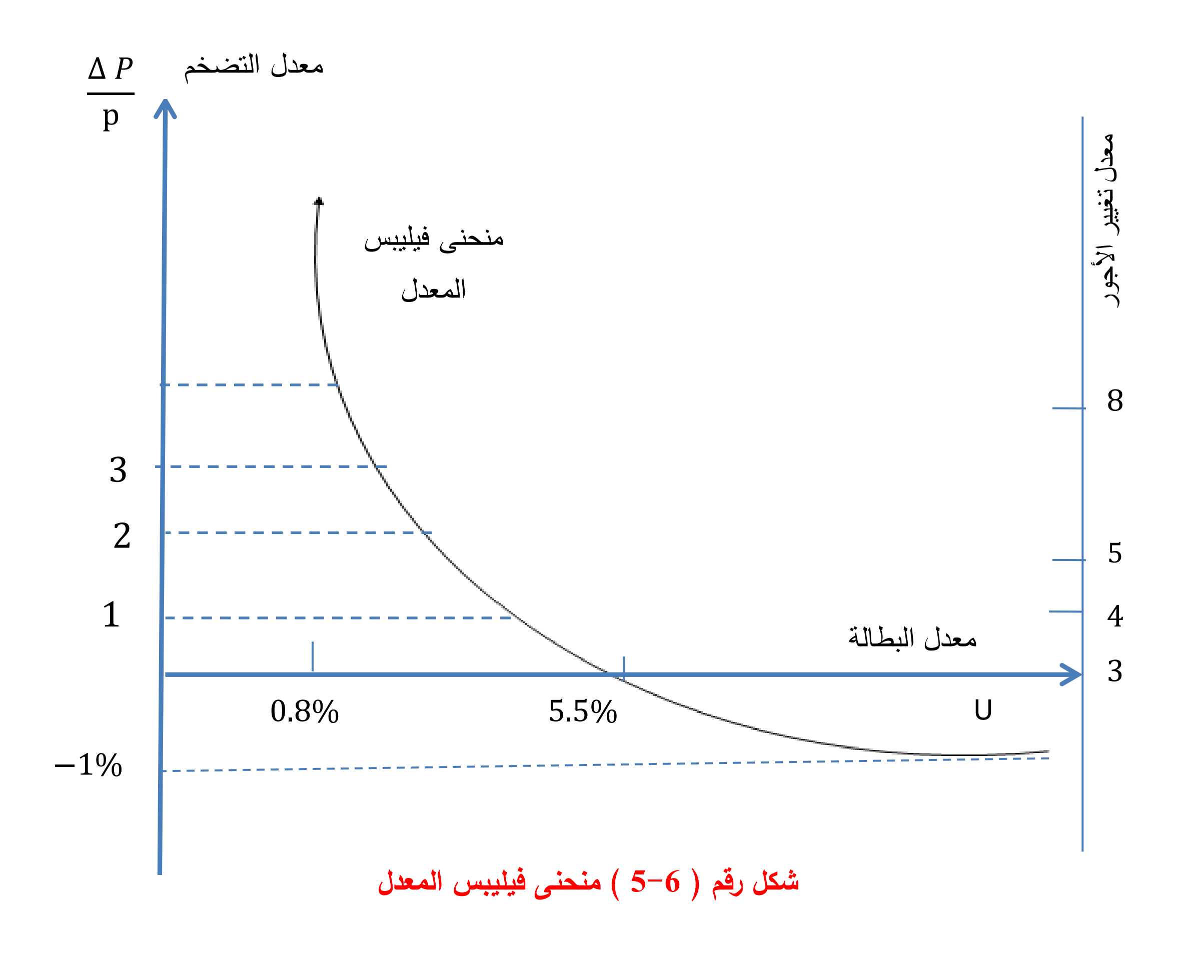
ينتج أن : $g(w) = f(U)$

كذلك فإن : $d\,g(w) / dU < 0$

وبإشتقاق معادلة منحنى فيليبس يمكن كتابة أن :

$$g(p) = g(W) = g(MPL)$$

فإذا كان معدل نمو الناتج الحدي للعمال هي 3% وكان معدل نمو الأجر النقدي 3% أيضاً ، يكون معدل نمو الأسعار (أو التضخم) مساوياَ للصفر. أما أحسن التقديرات النقدية لكل من نمو الأجر النقدي ونمو الأسعار، فهي التي تحدد معدل نمو الناتج الحدي للعمال التي تحقق المعادلة السابقة . منها يمكن إستبدال معدل نمو الأسعار بدلاَ من معدل نمو الأجر النقدي للحصول علي منحني فيلبس المعدل ، والذي يظهر العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة .



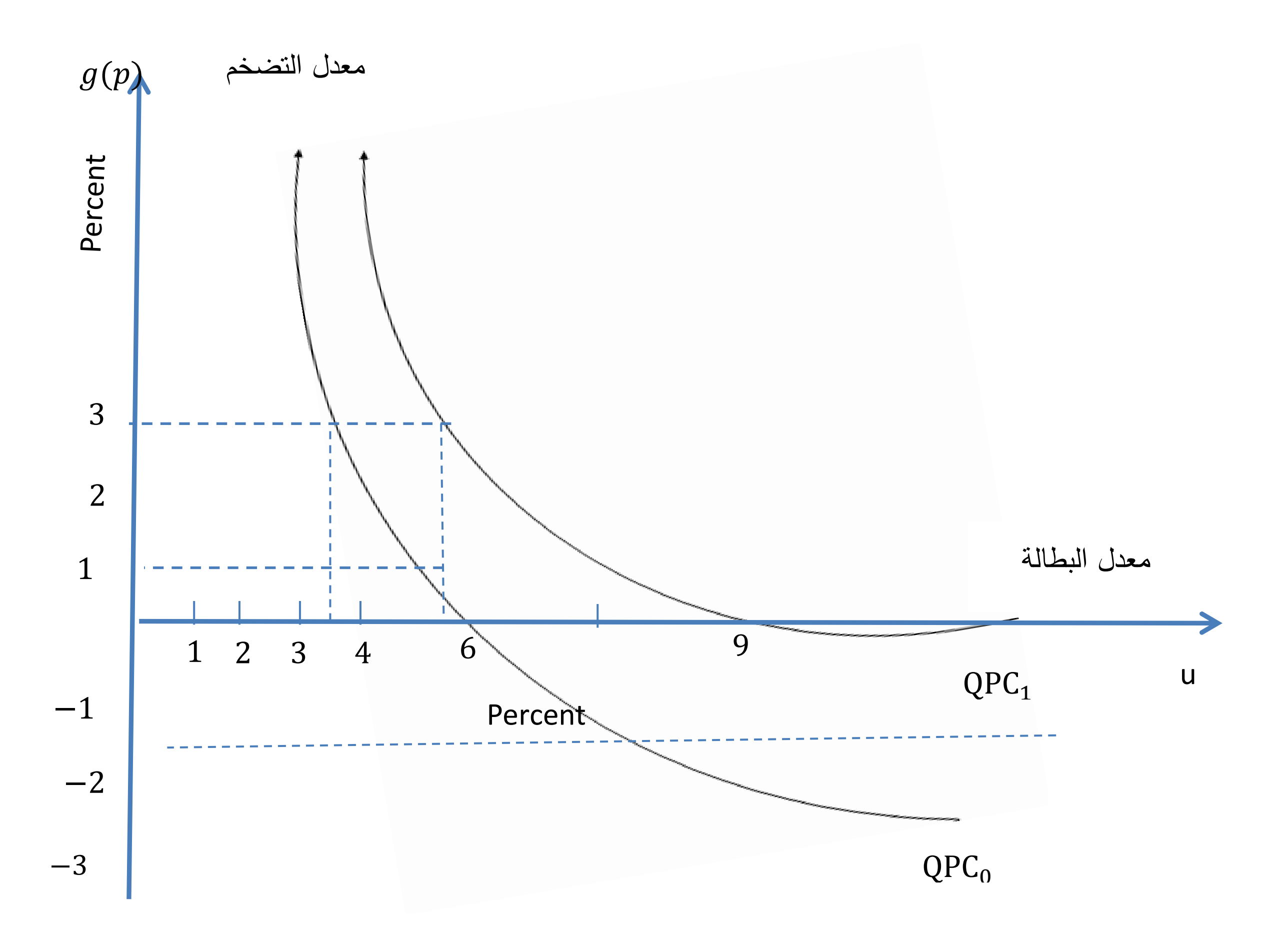
شكل رقم (6−5) منحنى فيليبس المعدل

وكما هو موضح في الشكل التالي، أن المحور الرأسي على الجانب الأيمن يزيد على المحور الرأسي على الجانب الأيسر بمقدار ثابت هو 3% سنويا، الأمر الذي يعني أن معدل التضخم السنوي يقل بمقدار 3%سنويا عن معدل الزيادة السنوية في الأجور النقدية. والسبب في ذلك هو أن إنتاجية عنصر العمل تزيد

سنويا بمعدل 3% ، وأن الأسعار تتحدد في التحليل النهائي بمتوسط تكلفة عنصر العمل لكل وحدة منتجة ، وهو إشتقاق مباشر من المعادلة التالية :

معدل التضخم = معدل نمو الأجور النقدية − معدل نمو الناتج الحدي للعمل

(لاحظ أن هذا الإفتراض لايتعرض لما يحدث في عناصر الإنتاج الأخرى)



شكل رقم (6−6) ديناميكية العلاقة بين البطالة والتضخم

وهكذا يوضح منحنى فيلبس أنه من الممكن تخفيض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك هو قبول معدل أعلى للتضخم. ويوضح لنا ميل Slope منحنى فيلبس المعدل عند كل نقطة، شروط المبادلة بين البطالة والتضخم في الأجل القصير. حيث تستند المبادلة هنا على شرط مهم، وهو عدم توقع تضخم

الأسعار و زيادة الأجور، بمعنى أن يكون الاقتصاد القومي قد استقر عند معدل ثابت لتضخم الأسعار و نمو الأجور.

ورغم ما استقبل به منحنى فيلبس المعدل من حفاوة وحماس من قبل الاقتصاديين الكينزيين وغير الكينزيين، إلا أنه لم يكن وراءه تفسيراَ نظرياَ مقبولاَ يوضح لماذا تتخذ العلاقة بين التضخم والبطالة هذه العلاقة السالبة ؟

فلقد كان كثير من الاقتصاديين قد استراحوا إلى المنطق الذي انطوى عليه منحنى فيلبس، وما بني عليه من استنتاجات تخص السياسات الاقتصادية الكلية، التي كانت أهدافها الرئيسية في عالم ما بعد الحرب تنحصر في تحقيق التوظف الكامل والنمو الاقتصادي وإستقرار الأسعار (المثلث الذهبي لأهداف السياسة الاقتصادية). كما أن قبول منحنى فيلبس بين الاقتصاديين على نطاق واسع قد أزاح الحرج الذي كان يعانيه الكينزيون، بشأن تفسير الضغوط التضخمية في أسواق العمل ، والتي كانت قد أخذت في الظهور من عقد الستينيات من القرن الماضي .

وأصبح من المقبول تماما اعتبار معدل طفيف للتضخم على أنه ظاهرة طبيعية وعادية، في ظل اقتصادات تتسم بنمو لا بأس به وبانخفاض شديد في معدلات البطالة. على أن منحنى فيلبس، وإن كان قد تمتع بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959 – 1969 واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات ذلك لأن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيلبس قد تعرضت للانهيار. ففي السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تزايدت فيه معدلات البطالة، وعلى نطاق واسع ، وهو أمر يتعارض مع منطق منحنى فيلبس.

وعموماً، إذا كان منحنى فيلبس قد عبر عن قائمة واسعة من خيارات التزاوج (أو التوليفات) بين معدل البطالة ومعدل التضخم، فإن هذه القائمة قد انهارت تماما، بحيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق للتضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى فيلبس قد تحرك لأعلى. وهذا هو فعلا ما حدث خلال الفترة 1968 – 1990 . وحينئذٍ لم يعد هناك شك في أنه لا يوجد استقرار في منحنى فيلبس. وأصبحت البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم تعكس علاقات أكثر تعقيداً، من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يجسدها منحنى فيلبس. وتحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة Curls . وهنالك وقع الكينزيون في ورطة شديدة. فمن ناحية، لم يعد ممكناً في ضوء النظرية العامة لكينز تفسير حالة الركود التضخمي Stagflation أي ترافق ارتفاع معدلات البطالة مع التضخم. ومن ناحية ثانية لم يكن ممكنا أن يستخلص صناع السياسة الاقتصادية، من صلب النظرية العامة لكينز، ما يفيدهم في مواجهة هذا المأزق. وكانت تلك الورطة، هي الفرصة التي انتهزها النيوكلاسيك لتوجيه سهام نقدهم للكينزية عبر هجومهم على منحنى فيلبس.

وفي معرض نقده الشهير لمنحنى فيلبس، وصف ميلتون فريدمان M.Friedman منحنى فيلبس بأنه مضلل تماما Utterly Fallacious ، لأن المحور الرأسي فيه يشير إلى معدل الأجر النقدي Nominal Wage Rate بدلاً من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي Real . ويعتقد فريدمان، أن سبب هذه المشكلة هو أن فيلبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على التغيرات المتوقعة في الأجور النقدية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية . وقد رفض فريدمان هذا الافتراض، واقترح أن يشير المحور الرأسي في منحنى فيلبس إلى معدل التغير في الأجور النقدية ، مطروحا منه المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار. وبناء عليه، فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية. ولهذا، فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فيلبس هي :

$$W = f(u)$$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي :

$$W = f(u) + P^e$$

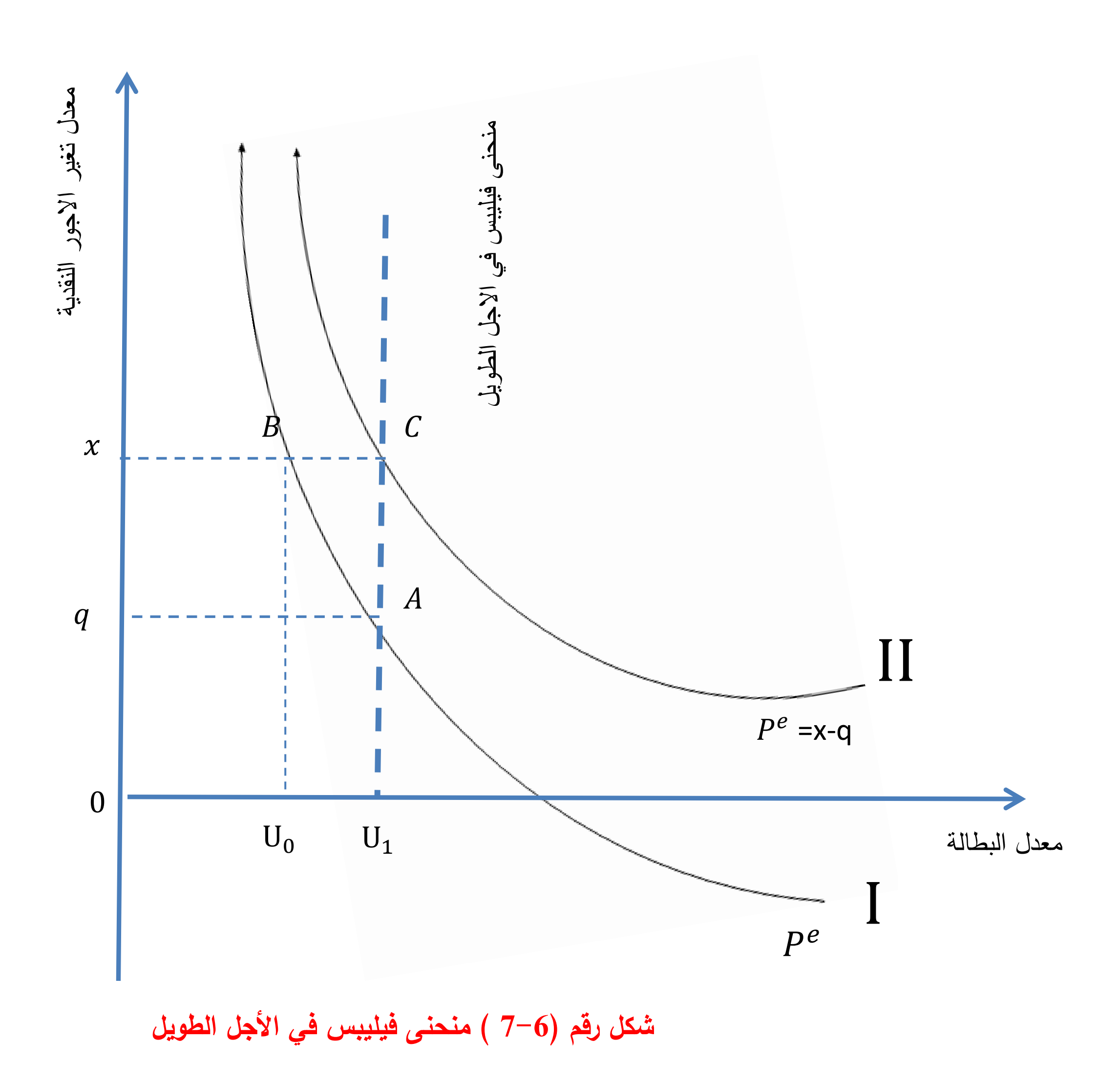
حيث : W = الأجور

U = البطالة

P^e = المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار (أوالتضخم)

ولا يخفي أن إدخال التوقعات التضخمية Inflationary Expectations في التحليل، يجعلنا نتصور أن هناك عدة منحنيات لمنحنى فيلبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. وكل منحنى منها يعبر عن أجل قصير معين. ومن الثابت، أنه منذ أواخر عقد الستينيات وطوال عقد السبعينيات حدثت عدة صدمات مؤثرة على جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي، مما كان له تأثير بالغ في حركة الأسعار والأجور، ومن ثم في التوقعات التضخمية في البلدان الرأسمالية الصناعية.

ومهما يكن من أمر، فإن إدخال التوقعات التضخمية في الصورة قد انتهي بعدد كبير من الاقتصاديين، إلى إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، وأتفق معظمهم علي أن منحنى فيلبس يأخذ شكلا عموديا (أو رأسيا) في الأجل الطويل. ويمكن الوقوف على وجهة نظرهم في هذا الخصوص من خلال الشكل التالي ، الذي يشير فيه المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية ، في حين يشير المحور الأفقي إلى معدل البطالة.



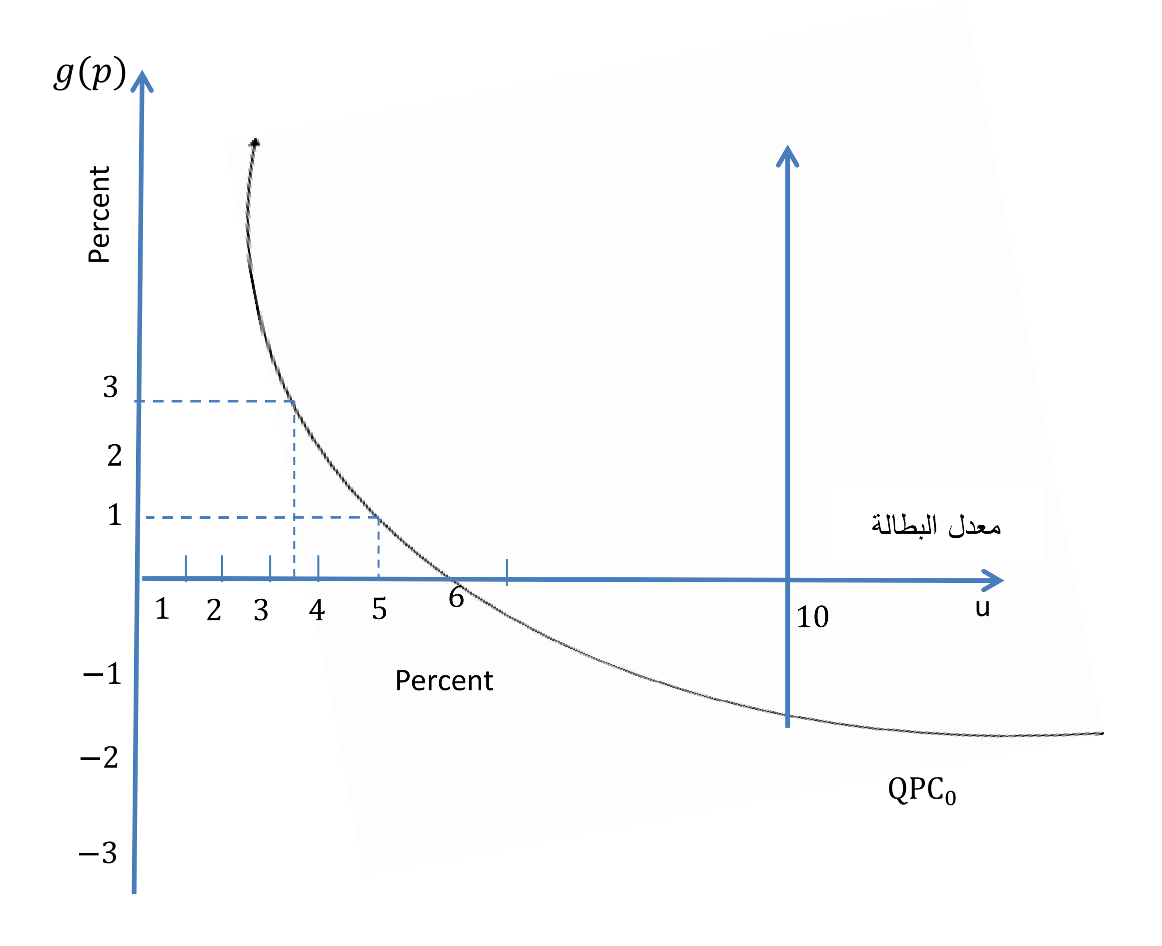
شكل رقم (6-7) منحنى فيليبس في الأجل الطويل

6-8 منحنى فيلبس ومشكلة الركود التضخمي

سادت معظم الدول الصناعية في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي Stagflation، هذه الظاهرة كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم[19]، ففي بداية السبعينيات من القرن الماضي وجد أن معدلات البطالة والتضخم تتزايدان معاَ، أي

[19] محمد فوزي أبو السعود وآخرون , مرجع سابق , ص304

ما كان مفترضا من أن العلاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لم يعد موجوداً وأصبحت العلاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم[20]، وذلك بسبب أنه كان من المعتقد إستحالة حدوث ذلك لأن تأثير الركود الإقتصادي سيعمل على تخفيض الأجور وبالتالي الأسعار. وقد حدث ذلك عملياً حينما إرتفعت معدلات التضخم بالدرجة التي كان يتوقع الناس عندها أن تستمر، وتصرفوا وفقاً لذلك . في حين أن الاتحادات العمالية كانت لاتزال تتفاوض من اجل حصول منسوبوها علي أجور ورواتب مرتفعة ، بالرغم من أن معدلات البطالة كانت تنتشر بسبب تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي حينذاك ، وذلك أملاً في تحقيق الأرباح العالية التي كانت متوقعة للأعوام اللاحقة .



شكل رقم (6–8) منحنى فيليبس في المدى الطويل

[20] نعمة الله نجيب ابراهيم , مرجع سابق , ص254

هذا الأمر شد انتباه الاقتصاديين ودعي إلى المزيد من البحث عن الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي يتعين اتخاذها حيال هذه المشكلة [21] ، وظهر العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة ، من أهمها أن حدوثها يتم بسبب إرتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول بعد حرب 1973م والذي أدى إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة ، وقد ساعد ذلك علي نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إرتفاع المستوى العام للأسعار مما يعني زيادة التضخم .

كما ظهر تفسير آخر مؤداه أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة علاقة مؤقته وليست ثابتة أو مستقرة ، ففي الأجل الطويل كان من الصعب التأكيد على أن التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة [22].

[21] عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود والبنوك الاساسيات والمستحدثات , الدار الجامعية , الاسكندرية 2007 , ص 336

[22] نعمة الله نجيب ابراهيم واسماعيل حسين اسماعيل , مرجع ستبق

الفصل السابع : التعامل مع الخارج

7-1 مقدمة :

التجارة الخارجية تتضمن عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت منظورة أو غير منظورة. فهي تشمل أنشطة التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة من أجل تحقيق المنافع المتبادلة بينها . وتعتبر التجارة الخارجية أو التعامل مع الخارج من أهم محددات النمو الاقتصادي ورفاهية الشعوب ومن أهم عناصر تكوين وتطوير الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، وقد تزايدت أهميتها نتيجة تطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية . وتنطلق التجارة الخارجية والتبادل الخارجي من مبدأ الندرة النسبية للموارد الطبيعية بصف عامة ، والموارد الإقتصادية بصفة خاصة فلا توجد دولة تمتلك كل الموارد بالوفرة اللازمة لإنتاج كل السلع والخدمات التي تسد الإحتياجات المحلية للنشاط الإقتصادي . مثال ذلك إمتلاك دول الخليج العربي رأس المال والبترول ، بينما تنقصها الأيدي العاملة المدربة والتكنولوجيا والعوامل الطبيعية اللازمة التي تحول دون تحقيقها للاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية علي وجه الخصوص .

وتؤدي الواردات إلي زيادة الناتج المحلي للدولة ، لكنه يجب طرح قيمتها النقدية لكونها إنفاق لم يقابله أي إنتاج محلي ، بينما تؤدي الصادرات إلي إنخفاض الناتج المحلي الإجمالي للدولة ، ولكن يتم إضافة قيمتها النقدية لكونها إيرادات ، عند حساب الناتج القومي . ويكون الفرق بينهما هو ما يعرف بصافي الصادرات (أي الصادرات – الواردات). حيث إن :

الناتج القومي الإجمالي بطريقة الإنفاق = الإنفاق الاستهلاكي + إجمالي الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات

7-2 أسباب قيام التبادل التجاري بين الدول

1- اختلاف عوامل وظروف الانتاج

يعود اختلاف ظروف الانتاج بين الدول إلي زيادة التبادل التجاري بينها ، فالمناطق ذات المناخ الموسمي الصالحة لزراعة الأرز والقمح والبن مثلا تستطيع التخصص في انتاج هذه السلع ومبادلتها بالسلع التي لا تستطيع إنتاجها كالنفط ، الذي يتوافر بكثافة في دول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

2- انخفاض تكاليف الانتاج

يعد تفاوت تكاليف الانتاج للسلع والخدمات ما بين الدول دافعاً للتجارة بينها وبالذات بين الدول أو الصناعات التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير أي الانتاج الواسع بالشكل الذي يؤدي إلي تناقص متوسط تكلفة انتاج الوحدة الواحدة عندما يزيد الانتاج.

3- اختلاف الميول والأذواق

حيث يؤدي إختلاف الميول والأذواق وتفضيلات المتبادلين إلي إختلاف نوعيات وكميات السلع المتبادلة ، وأسعارها ، وشروط التبادل ايضاَ ، بين الدول . ويعتبر هذا العامل من أهم محددات الطلب علي سلع الدول في التجارة الدولية .

وتزودنا النظريات الاقتصادية بالأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية والتي تتركز في اختلاف متطلبات كل سلعة من هذه الموارد، وينتج عن ذلك وجود مزايا نسبية مرتفعة لدى بعض الدول في إنتاج بعض السلع فتتخصص في إنتاجها وتبادلها بسلع تكون ميزتها النسبية في إنتاجها منخفضة، فتجني الدول بالتالي فوائد كثيرة لأنها تستطيع أن تحصل على قدر أكبر من السلع والخدمات مما لو قامت بإنتاجها محلياً، وتتوقف هذه الفوائد التي تجنيها الدول من وراء التجارة الدولية على معدل

التبادل التجاري الذي يعبر عن كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محلياً .

لذلك تتخصص الدول في إنتاج السلع حسب أحد المبدأين التاليين :

أ- الميزة المطلقة: وهو من المبادئ التي أتي بها آدم سميث والذي أشاد بأن مبدأ التخصص وتقسيم العمل يصبح واضحاَ في التجارة الدولية إذا كانت دولة ما أكثر فعالية في انتاج سلعة ما بالمقارنة مع نظيرتها، بذلك يكون لهذه الدولة ميزة مطلقة في انتاج تلك السلعة.

ب- الميزة النسبية: وهو المبدأ الذي أشار إليه ديفيد ريكاردو مستنداً إلى حقيقة أن الدولة تمتلك ميزة نسبية في انتاج سلعة معينة إذا كانت تكلفة انتاجها في هذه الدولة أقل من تكلفة انتاج نفس السلعة في الدولة الأخرى ، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من الدولة الثانية في انتاج تلك السلعة. ويمكن التعبير عن التكلفة هنا بتكلفة الفرصة البديلة .

معني ذلك أنه في حالة قيام التجارة الخارجية وإنتاج كل دولة للسلعة التي تمتلك فيها ميزة نسبية فسوف تتخصص في انتاجها وتقوم بتصديرها مقابل استيراد السلعة التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية ، وسوف تستفيد من ذلك بالطبع . فمثلاً ، يلاحظ أن العامل في دولة ما يمكن ان يحصل على سلع استهلاكية أكثر من السابق مقابل نفس الجهد الذي كان يبذله في إنتاجها، إذا ما تم هذا التبادل .

ويقاس معدل التبادل التجاري بقسمة الأرقام القياسية لقيمة الصادرات على الأرقام القياسية لقيمة الواردات ثم ضرب الناتج في 100 للحصول على الناتج كنسبة مئوية، فإذا ارتفعت قيمة الصادرات بالنسبة لقيمة الواردات فإن معدل التبادل التجاري سوف يرتفع ، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة الواردات بالنسبة لقيمة الصادرات فإن معدل التبادل التجاري سوف ينخفض، ويتوقف مقدار الربح أو الخسارة التي تحققها

دولة معينة نتيجة للتغير في معدل التبادل التجاري على السعر والكمية معاَ، واللذان يحددان القيمة ، وليس السعر فقط ، كما توضحه نتائج قياس معدل التبادل التجاري بعض الأحيان .

7-3 التدخلات والعوائق علي التجارة الخارجية

تتدخل الدولة في التجارة الخارجية بوضع بعض القيود لحماية صناعتها المحلية من المنافسة الخارجية وإيجاد المزيد من فرص العمل عن طريق تشجيع الصناعة المحلية وتوسيعها، وتحقيق الإكتفاء الذاتي ، وعدم التبعية الإقتصادية ، وتوفير العملات الأجنبية، ولأسباب أمنية في بعض الأحوال ، أو مجرد الاعتزاز بوجود صناعات محلية. ومن هذه العوائق ما يلي:

1. التعرفة الجمركية: الضريبة على الواردات بمجرد دخولها حدود الدولة
2. تطبيق نظام الحصص: تحديد أكبر كمية ممكن استيرادها ، وتحديد مناطق إستيرادها.
3. دعم الصادرات: عن طريق الدعم المادي المباشر من الحكومة للمصدرين لتخفيض أسعار السلع المصدرة ، بهدف رفع درجة منافستهم للمنتجات الأخرى المماثلة في الأسواق العالمية.
4. الدخول في اتفاقات المناطق الحرة والاتحادات الجمركية مع دول أخري لها نفس المصالح .
5. تغيير سعر صرف العملة المحلية بالعملات الأجنبية بين حين وآخر .

7-4 تحديد سعر الصرف

هناك أكثر من تعريف لسعر صرف عملة محلية ما بعملة أجنبية عنها ، وهي كما يلي :

أ-سعر الصرف الإسمي: وهو مقياس لقيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق صرف العملات في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغيرات قوي العرض والطلب . وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي له وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية (والتي قد تكون غير رسمية).

كما أن سعر الصرف الإسمي يتغير يومياَ إما صعوداَ أو هبوطاَ بالنسبة للقوة الشرائية للعملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الإسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة ، وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحاَ بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

ب- سعر الصرف الحقيقي: وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا إن ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل سوف لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العائدات علي عناصر الإنتاج لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين.

ومع تطورات كلٍ من اسعار الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الإسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي لأن سعر الصرف الحقيقي

يتضمن تقلبات سعر الصرف الإسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. حيث أنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فهو يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة بالنسبة للأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن إنخفاضه يعتبر عاملاً إيجابياً يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف لها أهمية كبيرة بالنسبة لتقدير ميزان المدفوعات ، بالإضافة إلى تطور ونمو الأسواق المالية والنقدية.

ج- أسعار الصرف المتقاطعة: وهي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها البعض ، ولقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات. وقد اتخذت هذه التعاملات صيغاً مختلفة من أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل ، وشكلت فيما بعد أسواقاً أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية.

كما أن التعاملات والتحويلات المالية الدولية قد ترتبط بسعرين ، سعر للبيع وآخر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى ، وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل أخرى والتي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح ، فوجود هذا المثلث غالباً ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى.

7-5 كيفية تحديد سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف طبقا للعوامل المتعلقة بسعر صرف العملات الأجنبية والطلب عليها نتيجة استيراد وتصدير السلع ، وانتقال رؤوس الأموال، حيث تتدخل البنوك ، وبعض السماسرة والمضاربين، والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من أهداف مثل التأثير علي حركة المضاربة بالعملات محلياَ ودولياَ.

ويتم تحديد سعر الصرف بواحد أو أكثر من الطرق التالية :

1- ربط قيمة العملة بوزن معين من الذهب .

2- تحديد سعر صرف العملة بتفاعل قوى العرض والطلب.

3- تكوين سلة من العملات الأجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة (وهي مجرد قيود دفترية محاسبية يجريها صندوق النقد الدولي لإستخدامها في تسوية المدفوعات الدولية، ولا يجوز التعامل بها أو المضاربة عليها في الأسواق النقدية وتستمد قوتها بالتزام الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت ومن أية دولة في حدود قيمة معينة، وتقوم وحدات حقوق السحب الخاصة على أساس متوسط ترجيحي لقيم سلة من العملات هي الدولار الأمريكي والمارك الألماني، والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والين الياباني).

7-5-1 أثر فائض أو عجز ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف

إن ميزان مدفوعات الدولة هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية والطلب عليها، حيث إن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل طلبا على العملة الوطنية أي عرض للعملات

الأجنبية، فالصادرات مثلا تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرضاً للعملة الوطنية أي طلباً للعملات الأجنبية.

ومن هنا فإن أي فائض في ميزان المدفوعات للدولة والناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي إلى زيادة طلب العملة الوطنية على المعروض منها في سوق الصرف الأجنبي، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات للدولة ناتج عن زيادة قيمة الواردات على قيمة الصادرات، يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية على الطلب عليها، ومن ثم إنخفاض سعر صرفها.

7-5-2 سعر الصرف والتضخم

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستان كاسل، وترتكز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلي الدول الأخرى وهو ما يؤثر على ميزانها التجاري .

وقد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يؤخذ عليه الفرضيات الغير واقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف إنتقال أو رسوم جمركية.

7-5-3 العوامل المؤثرة على تغير أسعار الصرف

إن العوامل التي تؤثر في أسعار الصرف ناتجة عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياستين النقدية والمالية لمختلف الدول، وفي كل بلد يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية

والخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار الداخلية، وبحسب حجم ونوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات والتدابير المناسبة ضمن السياستين النقدية والمالية التي تهدف إلى تصحيح الإختلال ومسايرة التطورات الدولية، كذلك فإن التفاوت في هاتين السياستين والتطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات ويحدث هذا الأمر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للعملات الخاضعة للتعويم الحر والتعويم المدار أما بالنسبة للأنظمة التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا علي المدي الطويل. وهناك عوامل أخري تؤثر على سعر الصرف مثل :

أ-التغير في الدخل الحقيقي

ب- إرتفاع مستويات الأسعار

ج- التغيرات في سعر الفائدة

د- توقعات المضاربين والمستثمرين

6-7 تعويم أسعار الصرف

لجأت بعض الدول إلى تعويم عملاتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى منها ألمانيا أثناء أزمة الكساد الكبير 1933. إلا أنه مع بداية السبعينيات من القرن العشرين ومع فشل محاولات كل من بريطانيا وفرنسا في المحافظة على استقرار قيمة عملتهما نتيجة تزامن هذه المحاولات مع عجز ميزان المدفوعات الأمريكي خاصة بعد حرب فيتنام وفقدان الثقة في الدولار وبداية الأزمة البترولية 1973، أدت هذه العوامل إلى اضطرابات في سوق الصرف الأجنبي وتوسع تقلبات أسعار العملات حيث أصبح من الصعب التحكم فيها عن طريق تدخل السلطات النقدية فلجأت أغلب الدول إلى تعويم عملاتها، بذلك فقد شهد نظام إستقرار

أسعار الصرف تحولاً جذريا إثر تخلي البنوك المركزية على مساندة أسعار تعادل عملاتها الوطنية ، المحددة بالذهب ، وتركت أسعار عملاتها تتحدد بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب في الأسواق.

ومن الضروري ان يتم التعويم وفق قرارٍ من البنك المركزي حسب احد أنواع التعويم التالية:

1- التعويم النقي : يعتبر التعويم نقياً إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقاً في أسواق الصرف لتدعيم سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين.

2- التعويم غير النقي : عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في سعر الصرف عند حدود معينة

3- التعويم المستقل : يكون التعويم مستقلا عندما لا يرتبط سعر صرف عملة في ارتفاعه أو انخفاضه بأسعار صرف عملة أو عملات أخرى.

4- التعويم المشترك : يكون هذا التعويم إذا ما حدث ارتباط بحيث ترتفع أسعار صرف مجموعة من العملات معا أو تنخفض معا كالتنظيم النقدي الأوروبي.

7-7 سياسة تخفيض قيمة العملة

يعتبر تخفيض قيمة العملة إجراء متحفظِ تلجأ إليه السلطات النقدية في الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، وذلك بتقليص ما تمثله العملة الوطنية من عدد الوحدات النقدية للعملة الأجنبية أي رفع سعر الصرف الأجنبي . ويفرق بين مفهوم تخفيض قيمة العملة، وهو تصرف إداري يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناء على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، و بين انخفاض قيمة العملة تلقائياً نتيجة حدوث ظروف اقتصادية معينة كارتفاع أسعار السلع أو نتيجة زيادة عرض العملة في سوق الصرف

الأجنبي، ويتعلق التخفيض بالمعاملات في سوق الصرف الأجنبي فقط في حين يمتد الانخفاض إلى السوقين: سوق الصرف والسوق الداخلي للسلع والخدمات.

الفروق بين التخفيض والانخفاض في قيمة العملة المحلية

Devaluation التخفيض	Depreciation الإنخفاض
عملية إرادية ومقصودة تحت ضغط ظروف معينة، وتتم بقرار رسمي من الحكومة لتحقيق أهداف محددة	حركة تلقائية وعفوية، بدون تدخل الحكومة وتحدث نتيجة لتفاعلات العرض مع الطلب علي العملات الأجنبية
تتم بطلب من السلطات النقدية التي تحدد الوقت المناسب للقيام بها	قد تحدث في أي وقت نتيجة لزيادة طلب العملات الأجنبية عن عرضها
تحدث فقط في سوق الصرف الأجنبي	قد تحدث في سوق الصرف الأجنبي ، كما تحدث في اسواق السلع والخدمات المحلية
لا يمكن القيام بها إلا في اقتصاد يبيح للسلطات النقدية التدخل في سوق الصرف الأجنبي لتعديل سعر الصرف في الاتجاه المرغوب وحسب النظام المتبع	تحدث في اقتصاد حر ، يتيح لألية العرض والطلب العمل بكفاءة من أجل تحديد سعر الصرف الذي يحقق الاستقرار في ظل أسعار الصرف العائمة
التخفيض يكون في حدود معينة	الانخفاض ليس له حدود معينة
التخفيض يقابله ارتفاع في قيمة العملة بعد تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات	الانخفاض يقابله زيادة في سعر الصرف نتيجة زيادة المعروض من العملات الأجنبية بعد تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات
تعديل سعر الصرف يكون مؤقت ووقائي بحسب ما تقرره السلطات النقدية	تعديل سعر الصرف يكون مستمراً نتيجة للتغيرات المستمرة في قوى العرض والطلب
التخفيض يعني رفع سعر صرف العملة الأجنبية أمام المحلية	الإنخفاض يعني الرفع أو الإرتفاع بسعر صرف العملة الأجنبية أمام المحلية

وعادة ما يهدف تخفيض الدولة لسعر صرف عملتها إلي علاج العجز في ميزان المدفوعات ، وإلي زيادة دخول بعض الفئات المنتجة عن طريق تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الأجنبية ، أو حماية بعض الصناعات المحلية . ويتوقف نجاح سياسة التخفيض على قيمة معامل المرونة السعرية للطلب الذي له تأثير مباشر، عندما يكون مرتفعاً ، على معدل النشاط الاقتصادي إذ يؤدي إلى زيادة الدخل في حين يؤثر

سلبا على حجم المديونية الخارجية . ويؤثر التخفيض على الواردات وبالتالي التأثير على تكاليف الإنتاج واتجاه سلوك الوحدات الاقتصادية التي تستند في قراراتها على وضعيات سعر الصرف إلى التعجيل برفع أسعار منتجاتها في السوق المحلية ولكن بأقل حدة من حركة أسعار الصرف . وهناك وسائل أخري بديلة لتخفيض قيمة العملة مثل التدخل المباشر والغير مباشر سواء عن طريق شراء أو بيع العملة أو عن طريق تغيير سعر الفائدة، كذلك اللجوء إلى الرقابة على الصرف أو نظام الحصص الذي يعتبر من السياسات الفاعلة في إحداث آثارٍ مباشرةٍ على أسعار الصرف وبالتالي تحقيق اهداف السياسة المستهدفة.

8-7 ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة (سنة) يسجل فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغيرها من دول العالم، ويخضع الميزان لنظام القيد المزدوج المحاسبي بحيث إن كل معاملة مسجلة في الميزان تقيد في قيدين اثنين متساويين أحدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية والآخر مدين وإشارته سالبة، وبهذا يتحقق التوازن الحسابي للميزان . هذا التوازن لا يعبر عن التوازن الاقتصادي للدولة المعنية، فقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات ويتم تعويض هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج أو استخدام الاحتياطيات النقدية، وقد تحقق الدولة فائضاً في ميزان المدفوعات وتتصرف في الفائض عن طريق استثماره في الخارج وزيادة احتياطاتها من العملات الأجنبية.

وينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين رئيسين: القسم الأول الحساب الجاري ويشتمل على:

1. الميزان التجاري ويحتوي على الصادرات والواردات السلعية.
2. الصادرات والواردات من الخدمات وتحويلات القطاع الخاص والحكومي.

أما القسم الثاني فهو حركة رأس المال والاحتياطي ويوضح حركة الأصول المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل والتغير في الاحتياطي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات او الزيادة التي تحدث في الاحتياطي نتيجة الفائض الذي يتحقق في ميزان المدفوعات، ويحتوي الميزان أيضاً على بند السهو والخطأ وهو بند تلجأ إليه الدول نتيجة عدم الدقة في حصر جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين دول العالم الأخرى، وهذا البند (السهو والخطأ) هو الذي يعمل على توازن الميزان.

وتتم عملية التبادل الدولي طبقاً لعملات الدول التي تختلف عن بعضها البعض ، ومن ثم تخضع لأسعار التبادل بين العملات، بموجب ما يعرف بسعر الصرف.

7-8-1 التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

يعرف الإختلال في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية ، والخلل يعني حدوث عجز أو فائض ، فبالنسبة للعجز فإنه يظهر عندما تزيد المعاملات التلقائية المدينة علي المعاملات التلقائية الدائنة ، وبالتالي تتم التسوية بالفارق بينهما من خلال بنود أسفل الخط (عمليات المقاصة أو التسوية) مثل: السحب من الأرصدة الدولية وحركة القروض وتصدير وإستيراد الذهب ، أما الفائض فيظهر في حالة العكس . وقد يكون الإختلال مؤقتاً كما يكون دائماً بحسب السبب المؤدي له . ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

أ-تطور أرصدة الذهب والنقد الأجنبي في البنك المركزي للدولة ، حيث يؤدي الفائض في الميزان إلي حدوث فائض منها

ب-مقياس ميزان المدفوعات الأساسي ، حيث يتحدد الإختلال هنا في التفاوت بين إيرادات ونفقات الدولة علي صعيد الموازين الثلاثة المكونة لميزان المدفوعات الأساسي (التجاري-الخدمات-المعاملات الرأسمالية)

ج-مقياس السيولة الخارجية ، حيث يتحدد الإختلال من التغيرات في الاحتياطيات الرسمية للدولة في ميزان المعاملات الرسمية

د-مقياس العمليات التلقائية ، حيث يتحدد بجميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات ولكن بدافع الربح والتجارة ، وتعرف ببنود فوق الخط (العمليات التلقائية أو المستقلة) ، مثل الصادرات والواردات السلعية .

وهناك أسباب أخري مثل: التقييم الخاطئ لسعر الصرف ، أسباب هيكلية مثل إنخفاض مرونة الطلب الخارجي علي الصادرات السلعية للدولة ، والتقلبات الإقتصادية ، والظروف الطارئة .

7-8-2 تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات

أولاَ: الطرق التاريخية (الأساسية)

1- التصحيح عن طريق آليات السوق : ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة عاصرها النظام النقدي الدولي منذ القدم ، وبالتالي فقد لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر، وهي على ثلاثة أشكال :

2- التصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية) : ويستند هذا التصحيح علي قاعدة الذهب والتي تبنى على شروط أساسية هي:

أ- ثبات أسعار الصرف

ب- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في الدولة

ت- مرونة الأسعار والأجور

وتتلخص هذه الطريقة اولاَ ، بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من و إلى الدولة مع حالة توازن ميزان المدفوعات . ففي حالة حدوث فائض في الميزان تدخل كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها

زيادة في عرض النقود في التداول، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من وجهة نظر الأجانب ، وثانياَ ، فهو الإرتفاع في واردات الدولة من الخارج نظراَ لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود لتوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة وجود عجز.

3- التصحيح عن طريق سعر الصرف

إستخدم هذا التصحيح في المرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية ، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للإحتفاظ بأرصدة نقدية دولية .

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لدولة معينة عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف تخاطر بعرض عملتها في الأسواق الأجنبية ، بيد أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذه ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية . مما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات الدولة وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداتها وتستمر، هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس.

4- التصحيح عن طريق التأثير علي الدخل (النظرية الكينزية) :

وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي حالة ميزان المدفوعات ، وتقوم على عدة شروط مثل :

أ- ثبات سعر الصرف

ب- جمود الأسعار

ت- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق الحكومي للتأثير على الدخل (عن طريق مضاعف الإنفاق).

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج المحلي ، وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية.

علاوة على ذلك تستطيع سلطات الدولة إستخدام السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عرض النقود والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما يؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظراَ لإنخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال . من هنا سوف يتحسن ميزان المدفوعات بإستخدام السيولة النقدية للحيلولة دون ظهور حالة عدم التوازن الاقتصادي سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات اللاإستقرار.

ثانياَ: المداخل الحديثة

1-مدخل المرونات

تعتمد الطريقة الكينزية و الكلاسيكية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات علي تخفيض سعر الصرف علي أمل أن يكون الطلب علي الصادرات وكذلك الطلب علي الواردات لهما مرونة سعرية كبيرة (مجموعهما أكبر من الواحد الصحيح) ، فلقد وصف هذا المدخل بالمدخل التفاؤلي نظراَ لقيامه علي هذه الفرضية ، والتي يمكن علي ضوئها أن يتحقق زيادة في صافي الصادرات بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض سعر الصرف.

ولهذا الغرض استخدم منهج المرونات Elasticity Approach في التأثير على المركز التجاري للدولة المعنية من خلال زيادة الصادرات و بالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه و من ثم على حالة ميزان المدفوعات. أضف إلي ذلك فقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن هناك أسباب أخري تعوق طريقة المرونات من تحقيق الأهداف المتوخاة منها ، مثل :

1)إن آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة مثل القدرة الاستيعابية للهيكل الإقتصادي (درجة توظيف موارده) حيث ان لكل من هذه الاوضاع آثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات .

2) أظهر شرط مارشال– ليرنر أن محددات الشرط الضروري التي تحقق النتيجة المطلوبة من جراء تخفيض قيمة العملة لأي دولة هي :

أ) مدي تجانس كل من الصادرات على حدى و الواردات على حدى .

ب) إستقرار سوق الصرف الأجنبي .

ج) التوظف الكامل للموارد الإقتصادية.

د)ان تكون مرونة العرض السعرية للصادرات لانهائية أي أن يكون منحني الصادرات خطاَ موازياَ للمحور الأفقي وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات عندما يتغير حجمها، و قد اعتمد الشرط المذكور على معادلة رئيسية تفيد بأن مجموع مرونتي الطلب السعرية على صادرات الدولة η_{xe} و الطلب على وارداتها η_{Qe} لابد من ان تكون أكبر من الواحد الصحيح . والتي يمكن كتابتها كمايلي :

$$\eta_{Xe} - \eta_{Qe} - 1 > 0 \Rightarrow \eta_{Xe} - \eta_{Qe} > 1$$

$$\eta_{Xe} + |\eta_{Qe}| > 1$$

أو بالصيغة العامة التالية:

$$\Delta BF = V_{fx}\,\frac{ex(nx-1)}{(ex+nx)} + V_{fm}\,\frac{nm(em+1)}{(nm+em)} > 0$$

حيث أن :

التغير في الميزان التجاري = ΔBF

قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية = V_{fx}

قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية = V_{fm}

مرونة عرض الصادرات المحلية على إفتراض أنها نهائية = ex

مرونة عرض الواردات الاجنبية = em

مرونة الطلب الاجنبي على الصادرات = nx

مرونة الطلب المحلي على الواردات = nm

توضح العلاقة الرياضية السابقة أن المرونات تمثل الحلقات الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر صرف العملة وأثرها في الميزان التجاري على حسب إفتراضات شرط (مارشال – ليرنر)

وبالرغم من أهمية التحليلات التي قدمها الكلاسيك من خلال هذا المدخل إلا أن ثمة إنتقادات يمكن توجيهها إليه ، ومن أهمها ما يلي :

- الاستناد علي نظرية كمية النقود التي لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة
- إهماله لحركات الذهب و العملات الأجنبية و رؤوس الأموال التي تحدث لأسباب أخرى تختلف عن تغيرات ميزان المدفوعات فقط

- لم يوضح هذا المدخل إمكانية تغير الدخل ، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة
- يفترض نجاح البنك المركزي في توجهاته بشكل متوافق مع الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية ، لكنه في الواقع قد لا يتمكن من ذلك .

إن صلاحية هذا المدخل مرهونة بشرط إرتفاع مرونة الأسعار المحلية ايضاً ، و قد كان هذا ممكنا فقط قبل الحرب العالمية الأولى ، حيث كانت الشروط الضرورية لتشغيل نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب ممكنة . أما بعد تلك الحرب و في وقتنا الحاضر ، فمرونة الأسعار أصبحت مقيدة بوجود احتكارات متعددة الأشكال و كذلك بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و حتى إذا كانت الأسعار مرنة ، فهذا غير كاف حتي تعيد التغيرات في الأسعار التوازن المرغوب إلى ميزان المدفوعات بل يجب أن يكون الطلب الخارجي على الصادرات المحلية و الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مرناً لتحدث التغيرات في الأسعار الداخلية التعديلات الكفيلة بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

أضف إلي ذلك أن هناك بعض من الشروط يصعب توافرها خاصة إذا ما تعلق الأمر بالدول النامية، حيث يكون العرض الكلي لهذه الدول غير مرن نتيجة لضعف بنيتها الاقتصادية وهو ما يتسبب في عدم قدرة جهازها الإنتاجي للتكيف مع التغير في الأسعار والطلب، والمساهمة في زيادة إنتاج السلع والخدمات للقيام بتنمية جانب الصادرات وترشيد الواردات، كما أن فرضية العجز الطفيف في موازين مدفوعات الدول النامية لا ينطبق عليها، بسبب تبنيها لبرامج تقصد تنمية اقتصادها تتطلب تسريع وتيرتها بمعدل أكبر من معدلات زيادة الإنتاج . وهذا ما يجعل تخفيض قيمة العملة المحلية لا ينتج عنه بالضرورة تحسن في موازين مدفوعات الدول النامية .

2- مدخل الإستيعاب

حسب مفهوم الإمتصاص (الاستيعاب) أو(Absorption Approach) يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية أو (الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية) . وبمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والانفاق القومي لإقتصاد ما ، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الإمتصاص Absorption Approach يبين الفرق بين ماينتجه المجتمع ومايستوعبه من هذا الإنتاج ، وبهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الانفاق القومي يزيد عن الدخل القومي ، والعكس صحيح في حالة الفائض ، أي أن الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي .

لذلك فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن اختلالات الحساب الجاري يمكن أن تعتبر فرقاَ بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي (الاستيعاب) ، وذلك بحسب المعادلات التالية:

$$Y = C + I + G + X - Z$$

$$B = X - Z$$

$$A = C + I + G$$

$$B = Y - A$$

حيث إن :

B Current Account : حالة الحساب الجاري

X_g Exports : قيمة الصادرات

Z Imports : قيمة الواردات

Y National Product : الناتج القومي

A Absorption : الامتصاص أو الاستيعاب أو الإنفاق المحلي الإجمالي

وتعد معرفة الكيفية التي يؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والإقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة لمدخل الامتصاص .

فلقد عرف البروفيسور ألكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب الفعال من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي للنموذج المفتوح على العالم الخارجي فأخذ الصورة التالية :

الدخل القومي = الاستيعاب + الصادرات – الواردات

و طبقا لهذه المعادلة فإن حالة ميزان المدفوعات (x–m) سوف تعتمد على الدخل و الطاقة الاستيعابية.

أي أن :   الصادرات – الواردات = الدخل القومي – الاستيعاب

$$X - Z = Y - (C + I + G)$$

$$X - Z = Y - D$$

و من الصورة الاخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي مع أهمية مدي إرتباط ذلك بمستوى التوظف والتشغيل ، والمستوي العام للأسعار .

ففي حالة التوظف الكامل وعند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي ذلك إلى انخفاض في أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب و بالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات ، لأن الاقتصاد في حالة توظف كامل،

لذلك يصعب زيادة الصادرات عن طريق زيادة الانتاج وتحفيز العاملين من بقية القطاعات و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الإرتفاع في تكاليف الإنتاج و بالتالي إرتفاع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة. ما يعني إن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة من التوظف الكامل لا يؤدي إلى زيادة

حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها.

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية ، وهكذا سوف يتحسن وضع ميزان المدفوعات وعودة التوازن إليه.

فإختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل نقدية ،ايضاً، مثل :

سوء إدارة النقود والائتمان، كما يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل حقيقية (أي المتعلقة بالهيكل الاقتصادي مثل الإنتاج) ولكن طبيعة الاختلال تبقى دائما نقدية .

فالطريقة التي يمكن من خلالها التوفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) في ذات الوقت الذي يتحقق فيه التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) هي إما بسياسة تخفيض الإنفاق أو بسياسة تحويل الإنفاق إلى المنتجات المحلية بدلاً من المنتجات الأجنبية ليزيد الدخل .

أي تحقيق الشرط :

$$\Delta(X-Z)=\Delta Y-\Delta D$$

من كل ما سبق نستنتج أن تخفيض قيمة العملة للتخلص من العجز في ميزان المدفوعات يعتمد علي توافر شرطين في آن واحد ، وهما زيادة الدخل ، وتخفيض الإنفاق .

3- المدخل النقدي

إن الأساس النظري للمدخل النقدي هو التأكيد على إن ميزان المدفوعات بكونه ظاهرة نقدية لا حقيقية ، وإن الاختلال الذي يحدث فيه هو إختلال في الأرصدة النقدية وليس في تدفقاتها . وعلى هذا الأساس يتضمن ميزان المدفوعات التكيف بين الأرصدة الفعلية والمرغوبة من النقود ، وإن المدخل النقدي (الحديث)

لميزان المدفوعات هو متماثل لمدخل الاستيعاب السابق ذكره ،لكنه يتوسع ليقدم تفسيراً شاملاً عن إجمالي ميزان المدفوعات بدلاً من الإقتصاد على الحساب الجاري كما هو في مدخل الاستيعاب .

هذا التوسع لا يسمح للتعامل بميزان المدفوعات بصيغة عرض السلع والطلب عليها ولكن بصيغة العرض والطلب على النقود التي تؤثر علي تداول العملة المحلية للدولة. وعلى هذا الأساس يركز المدخل النقدي دون غيره من المداخل الأخرى علي العلاقة القائمة بين إختلال سوق النقود المحلية من جهة ، وإختلال السوق المحلية للسلع التي تدخل ضمن نطاق التبادل التجاري (السلع المتداولة علي الأخص) من جهة أخري .

ويفترض هذا المدخل أن دالة الطلب علي النقود هي دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، وأن الأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها علي الأجل الطويل (مثل أن النقود مستودع للقيمة) ؛ كما أن عرض النقود متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي ، ويتعرض لرقابة كاملة من السلطات النقدية ، وبالتالي لا يؤثر علي المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد (تحقيقاَ لمبدأ حيادية النقود) .

أما اهم الفرضيات الأخرى لهذا النموذج فهي كما يلي:

- ثبات اسعار الصرف في الدولة.
- التوازن في العمالة المتاحة في الاقتصاد لفترة طويلة.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- تقارب مستوى الاسعار وسعر الفائدة المحلية مع المستوى العالمي في المدى البعيد نسبة للإستعاضة الكبيرة في المرونة بين السلع في حركة التجارة العالمية والتحركات الكبيرة في رؤوس الاموال التي من ضمنها.

- واخيراً فان التغيرات في عرض النقود تأتى نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة والذى قد لا يصاحبه أي تحييد (Sterilization) من قبل السلطات النقدية.

ومعادلات النموذج هي كما يلي :

$$X_g = A - Y + B \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

X_g = الطلب علي السلع (القطاع التجاري)

A = الإنفاق الكلي

Y = الدخل النقدي

B = الفائض في ميزان المدفوعات

$$X_g = B - X_m \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

X_m = الطلب علي النقود

حيث إن: $B = X_m$, $X_g = 0$

بمعني أن الفائض في ميزان المدفوعات = الفائض في الطلب علي النقود

وايضاَ فإن العجز في ميزان المدفوعات = الفائض في عرض النقود

كما أن: $X_m = kY - N$

حيث أن kY تمثل مستوى الاحتياطات النقدية لعملة الدولة , و N تمثل القاعدة النقدية لعرض النقود (وهي النقود القانونية) ، لذلك فإن الطلب علي النقود يتحدد بالفرق بين مستوي هذه الإحتياطيات والقاعدة النقدية لعرض النقود . وعلى افتراض أن السوق المحلية غير التجارية في حالة توازن فإن الاختلال في سوق النقود بين الطلب على النقود والمعروض منها بسبب الإختلالات في السوق المحلية للسلع (القطاع

التجاري) يعني وجود رغبة متزايدة لدى الأفراد في الإحتفاظ بها ، مما يؤدي الى تقليل الإنفاق ، ومن ثم إنخفاض مستوى الطلب على السلع فيتولد فائض في المعروض من هذه السلع ، يقابله نشوء فائض في عرض النقود والذي يعني ضمنًا تناقص الرغبة لدى الأفراد في الإحتفاظ بالنقود ، وبالتالي زيادة الإنفاق والذي يُحدث زيادة في الطلب على السلع . وبما إن هذه السلع تدخل في نطاق التبادل الدولي فإن تبادلها يؤدي الى إيجاد حلقة ربط بين هذه الإختلالات النقدية وميزان المدفوعات لأن معالجة هذه الإختلالات سوف تتم على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان المدفوعات ، أي زيادة أو إنخفاض الاحتياطات النقدية لعملة الدولة مثل الذهب والعملات الأجنبية الصعبة في هذا الميزان . حيث يتوقف نجاح السلطات النقدية في تحقيق كل ذلك علي درجة نجاحها في تطهير عرض النقود من آثار تغيرات أسعار صرف عملتها مع عملات الدول الأخرى .

وفي اطار هذا المدخل النقدى ، فإن مستوى الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة يعتبر المتغير الوحيد الذى يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود ، وذلك بإفتراض تحقق التوازن في سوق السلع علي المدى البعيد ، إضافة الى إعتبار ان سعر الفائدة معروف ، وأن الطلب على النقود مستقر.

وبالنظر الى توسعة النموذج ليحتوي علي اكثر من بند واحد للأصول (وهو النقود) كما أشرنا اعلاه في المعادلة (2) ، وبتطوير هذه المعادلة بإضافة الطلب على السندات (X_b) كأصلٍ ثان ، نحصل علي المعادلة التالية :-

$$X_g - B + X_m + X_b = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ (3)$$

وبافتراض ان $X_g = X_m = 0$ فإن $B = X_b$ والذى يعنى ان الفائض في ميزان المدفوعات يؤدى الى زيادة الطلب على السندات أيضاَ ، وبأن العجز في ميزان الدفوعات يؤدى الى زيادة العرض من السندات. وفي هذه الحالة فان الفائض في ميزان المدفوعات يتطلب خروج رؤوس الاموال (Capital

(outflows وبالتالي عدم الحاجة الى تخفيض مستوى الاحتياطيات النقدية لعملة الدولة، وعدم حدوث أي تغيرات في الارصدة النقدية.

من النموذج السابق يظهر لنا ما يلي:

- أن رصيد ميزان المدفوعات لابد من ان يتعادل مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وبما أن الاحتياطات النقدية هي دالة في الطلب على النقود وعرضها، لذلك يمكن القول أن رصيد الميزان يتوقف أيضا على عرض وطلب النقود؛
- في حالة وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطات النقدية لعملة الدولة سوف يكون سالباً وتكون نتيجة ذلك أن يصبح رصيد ميزان المدفوعات سالباً؛
- أما إذا كان عرض النقود أقل من الطلب عليها، يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطات النقدية لعملة الدولة سوف يكون موجباً، وبالتالي يكون رصيد ميزان المدفوعات موجباً ايضاً .

وفي حالة ما إذا كان عرض النقود مساوياً للطلب عليها فتكون النتيجة هي أن رصيد الميزان يكون صفراً، وتستخدم هذه القواعد في معالجة اختلال ميزان المدفوعات على النحو التالي: في حالة العجز يكون لزاماً على البنك المركزي التقليص من حجم النقود المعروضة إلى الدرجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، فيؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأفراد المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما لديهم من أرصدة نقدية بالخارج ، إضافة إلى قيامهم ببيع السلع المحلية والأصول المالية إلى غير المقيمين، مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع وإنخفاض واردات السلع ، الأمر الذي يؤدي إلى تسوية العجز .

أما في حالة الفائض فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما يرغبون ، أمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة من أرصدتهم النقدية على شراء السلع الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الزيادة في الكتلة النقدية المعروضة في السوق، وتكون نتيجة ذلك زيادة الواردات واتجاه ميزان المدفوعات نحو التوازن.

4- التصحيح عن طريق تدخل الحكومة

تلجأ الحكومات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات ، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني والإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني.

أ- إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني

1) بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

2) بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

3) استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة لترشيد الواردات بمثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية ، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4) استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى الدولة في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ب- إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني

1) اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ...إلخ.

2) بيع جزء من الاحتياطي من الذهب إلى الخارج.

3) بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الدول للحصول على النقد الأجنبي.

7-9 إشتقاق منحنى توازن ميزان المدفوعات

يمثل منحنى توازن ميزان المدفوعات (BP) توليفات مختلفة لسعر الفائدة والدخل القومي بحيث أن كل نقطة واقعة عليه تمثل توازناَ من توازنات ميزان المدفوعاتBOP في سوق الصرف الأجنبي . وهو يفسر الحالة التي يكون عليها كل من ميزان الحساب الجاري AC وميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل CAP ، حيث يتألف الحساب الجاري من ميزان تبادل السلع (أي الميزان التجاري)، ومن ميزان تبادل الخدمات كالسياحة والسفر والتأمين والشحن والنقل والخدمات الحكومية والمالية والخدمات الأخرى، ومن ميزان الدخل الناجم عن تعويضات العاملين أو الاستثمار.

$$\begin{aligned}\text{Current account} =& \text{Balance of trade} \\ &+ \text{Net factor income from abroad} \\ &+ \text{Net unilateral transfers from abroad}\end{aligned}$$

ويتم حساب الدخل أساساً من الدخل من الاستثمارات dividends والفائدة على الائتمان ودفعات الضرائب الأجنبية. أما التحويلات أحادية الجانبUnilateral transfers فهي عادة ما تتم بين أطراف خاصة. ويتم حساب رأس المال CAP من الحساب الرأسمالي والمالي للاستثمارات المباشرة كشراء معامل أو عقارات،

أو غير مباشرة كشراء سندات أو أسهم وكذلك القروض الطويلة أو القصيرة الأجل . وتجدر الإشارة إلي انه طول هذا المنحني تكون AC = CAP أما عن يمينه فتكون AC > CAP ، وعن يساره تكون AC < CAP

فإذا كان مجموع الإيرادات فيهما مساوياَ لمجموع المدفوعات كان ميزان المدفوعات في حالة توازن . ويتم تكوين دالته رياضياَ وكتابتها بالشكل التالي:

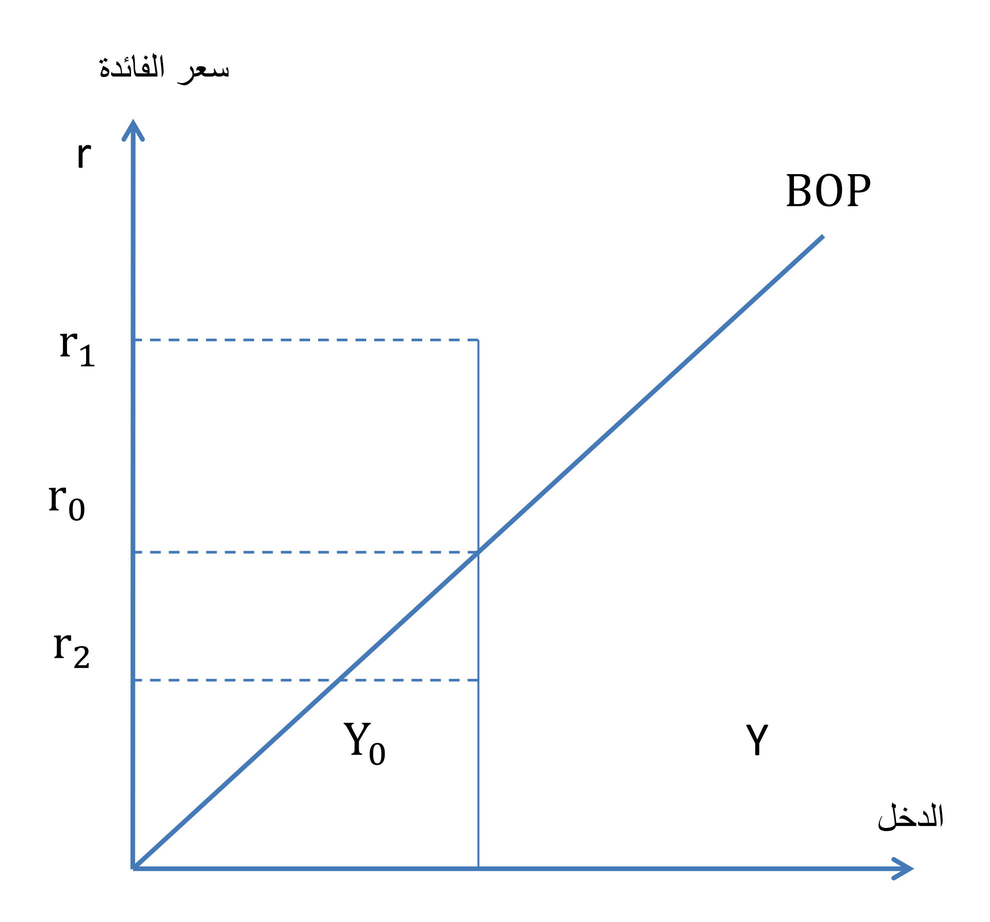
$$BOP = X(e) - Z(Y, e) + KA(r)$$

X(e) = الصادرات دالة طردية في سعر الصرف

Z(Y, e) = الواردات تتناسب طردياَ مع الدخل وعكسياَ مع سعر الصرف

KA(r) = تدفق رأس المال دالة طردية في سعر الفائدة المحلية

ومن خلال الشكل التالي [23] :



شكل رقم (7−1) منحنى توازن ميزان المدفوعات

يلاحظ ان منحني توازن ميزان المدفوعات ميله موجب ، ويعكس توازناً بين تدفق رأس المال CAP وميزان الحساب الجاري AC ، فهو يتكون من توليفات من الدخل القومي وأسعار الفائدة التي تتحقق بين التوازن الداخلي والتوازن الخارجي عند مستوي من الدخل قدره (Y_0) وسعر فائدة (r_0). وفي حالة إرتفاع سعر الفائدة إلي (r_1) مع بقاء الدخل عند مستوي (Y_0) سيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات نتيجة لعدم تغير الواردات ، كما أن تدفق رأس المال يكون أكبر من مستوي التوازن، وهذا

---

[23] # د. على توفيق الصادق – د. محمد حسني محمد – د. نبيل عبد الوهاب لطيفة , سيلسلا وإدارة أسعار الصرف , صندوق النقد العربي , العدد الثالث 1997

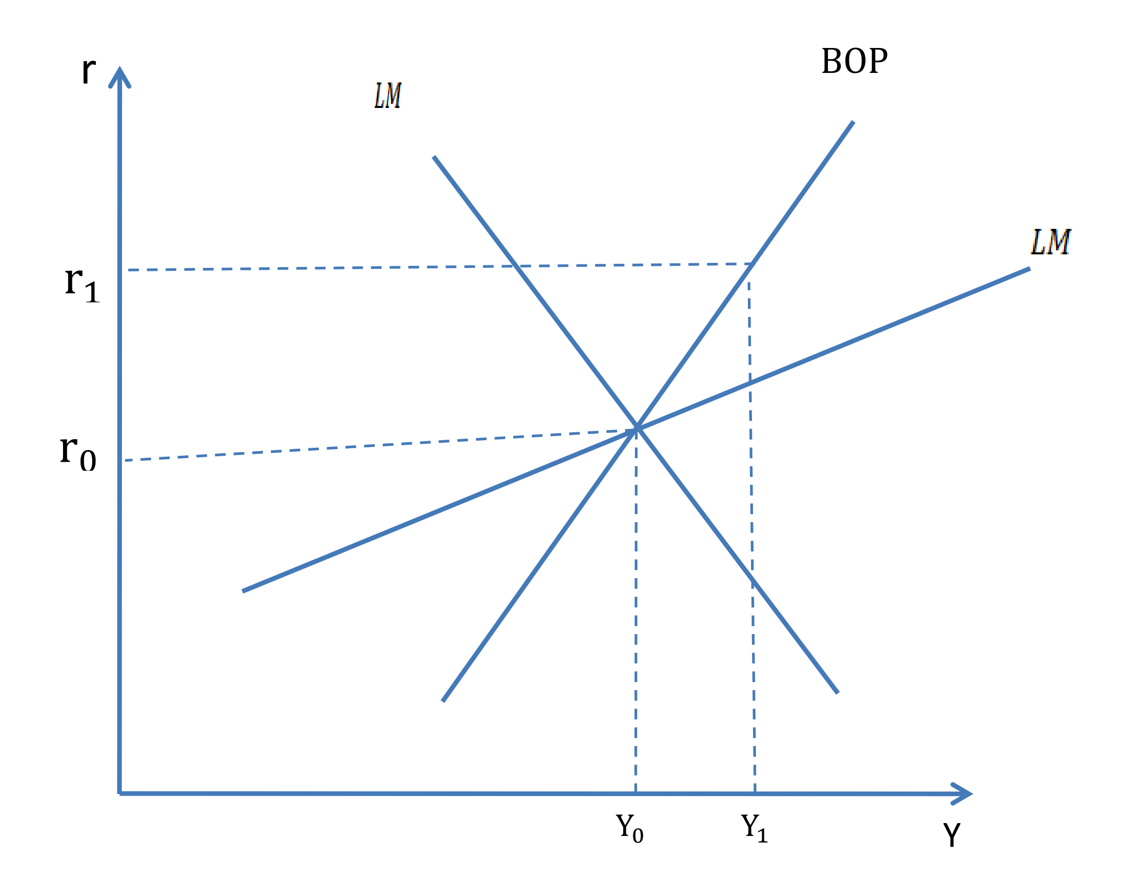
مايكل أبيدجمان , مصدر سابق , ص 496 - 497

يعني ان توليفات الدخل وسعر الفائدة علي يمين المنحني تعكس حالة عجز وتلك التي علي يسار المنحني ينتج عنها فائض في ميزان المدفوعات . وايضاً عند مستوي ثابت من سعر الفائدة التوازني يؤدي إنتقال المنحني لليمين إلي زيادة الدخل التوازني، والعكس صحيح . أما عند ثبات مستوي الدخل(وليكن عند مستوي التوظف الكامل) فإن إنتقال المنحني لليمين يؤدي إلي انخفاض سعر الفائدة التوازني ، والعكس صحيح .

وبالحصول علي منحني BOP أصبح من الممكن إفتراض توازن الميزان من خلال ما يعرف بنموذج Mundell – Fleming الذي يربط توازن الناتج الحقيقي أو الدخل في إقتصاد مغلق بتوازن ميزان المدفوعات في إقتصاد مفتوح وباستخدام كل من السياستين المالية والنقدية في التأثير علي نمو الناتج الحقيقي مع الأخذ بالحسبان طبيعة نظام أسعار الصرف السائدة ، الثابتة والمعومة للصرف الاجنبي[24].

ويفترض هذا النموذج الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال ، وإن العرض الإجمالي يتسم بمرونة تامة تجاه الطلب الكلي ، أي أن مستوي السعر ثابت في سوق المنتجات. وعند جمع المنحنيات LM و IS و BOP في شكل واحد نحصل علي الشكل التالي :

[24] د. هوشيار معروف , أصول التحليل الدولى , مصدر سابق , ص 344



شكل رقم (2-7) التوازن الداخلي والخارجي (منحنى BOP)

ويلاحظ أنه عند تقاطع المنحنيات الثلاثة عند مستوي دخل (Y_0) وسعر فائدة (r_0) يتحقق التوازنان الداخلي والخارجي [25] .

فقدأصبح النموذج العام يسمح الآن بدراسة تأثير السياسة النقدية أو المالية على سعر الصرف و منه على المستويات الإقتصادية الكلية الحقيقية و النقدية ، بالإشتراك مع السياسة الجمركية أو التجارية بالطبع في علاج أي إختلال ينشأ في أسواق السلع والخدمات ، والنقود ، والصرف الأجنبي. إن واحدة من المزايا الكثيرة في هذا النموذج هي إدخال آثار تحركات رؤوس الأموال، بالكامل، وبيان تأثيرات إنتقالها على

[25] د. على توفيق الصادق وآخرون , سياسة الصرف في البلدان العربية , مصدر سابق , ص 62

المستوى الدولي بسبب تحركات أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وهي إضافة جديدة أدرجت في نموذج التوازن العام بسبب إضافة منحني BP إليه .

7-10 دور البنك المركزي في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا ما كانت المدفوعات الخارجية تفوق المتحصلات الخارجية ، ويتم تسوية الفرق بينهما عن طريق تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو السحب من الأصول الأجنبية. أما إذا كانت الدولة تحصل على النقد الأجنبي عن طريق بيع النفط ، مثلاَ، والذي يترتب عليه حقوق للدولة عند الأجانب ويتم تسجيلها في جانب المقبوضات من ميزان مدفوعاتها ، أي أن العملة الأجنبية لدى البنوك المحلية للدولة ماهي إلا حصيلة صادرات هذه الدولة إلى الخارج ، أما المعاملات التي تظهر بجانب المدفوعات للواردات في الميزان التجاري فهي تقلل من رصيد العملات الأجنبية في تلك الدولة.

وقد لعبت البنوك المركزية دوراَ كبيراَ في عمليات التحويل الخارجي بغض النظر عن القاعدة النقدية المتبعة إذ كانت لإحتياطاتها الأجنبية دوراَ بارزاَ في استيعاب الصدمات التي تعرضت لها فضلا عن أن هذه الاحتياطات خدمت كوسيلة لإنتظام أسعار الصرف. فعند حصول فائض في ميزان المدفوعات يتجمع لدى البنك المركزي الفائض من العملات الأجنبية والتي تستعمل لسد النقص الحاصل في تلك العملات ، في حالة ظهور عجز في ميزان المدفوعات فيما بعد. لأن العجز المستمر وبشكل تراكمي في ميزان المدفوعات يؤدي إلى استنزاف الموارد النقدية الأجنبية الاحتياطية ، وعليه يجب أن تحدد الأسباب الرئيسية لذلك الاختلال حتى يمكن معالجتها. إذ إن أي قوة تقود إلى زيادة الواردات أو تقليل الصادرات من السلع والخدمات من جانب آخر ستؤدي حتما إلى عدم التوازن. ويعد التضخم المحلي من أهم الأسباب الرئيسية

لإختلال ميزان المدفوعات إذ يؤدي الإرتفاع في مستوى أسعار السلع المحلية إلى تحويل الطلب المحلي إلى سلع بديلة مستوردة أرخص نسبيا من السلع المحلية ، فضلاً عن إن صادرات الدولة تصبح أغلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات ، وتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة. وهذا يعني أن تفشي التضخم في الاقتصاد المحلي يؤدي إلى تشجيع الواردات ، وإعاقة الصادرات ، لذلك يجب على البنك المركزي أن يتخذ من الاجراءات ما يكفل لإزالة العجز في ميزان المدفوعات ومن بين تلك الإجراءات :

1- إتباع سياسة نقدية انكماشية، إذ يستطيع البنك المركزي من خلال تنفيذه لهذه السياسة أن يؤثر في حجم الطلب الكلي من خلال التحكم بتكلفة الائتمان ، أي أن على البنك المركزي إتباع سياسة النقود الغالية من خلال قيامه برفع سعر الخصم وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وتنخفض الاستثمارات تبعاَ لذلك لأن تكلفة الإقراض أصبحت أكبر من ذي قبل.

2- تخفيض القيمة الخارجية للعملة : ويقصد به تقليل المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لعملة بلد ما أو تخفيض العملة القيادية التي قيمت على أساسها عملة ذلك البلد. وعادة ما يُلجأ إلى تخفيض القيمة الخارجية للعملة لإزالة العجز في ميزان المدفوعات إذ إن هذه التخفيض يعمل على تخفيض اسعار السلع المحلية بالنسبة للأجنبية. وهذا ما يشجع على زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية (زيادة الصادرات) ومن جانب آخر فإن تخفيض قيمة العملة سوف يرفع سعر السلع والخدمات الأجنبية تجاه العملة الوطنية ، وهذا بدوره يقلل من الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية (تقليل الواردات). وعلى الرغم من إن تخفيض العملة قد يؤثر علي كافة بنود ميزان المدفوعات إلا إن الأثر الأكبر يقع على الحساب الجاري حيث يسهم هذا الأخير بالقسط الأكبر من المدفوعات الخارجية. وقد نادى بعض الاقتصاديين بتخفيض قيمة العملة في الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية لأن ذلك يمكنها من جذب الاستثمارات الخارجية للتمكن من

الخروج من أزمتها ، وهذا ما حث عليه البنك الدولي عند منح القروض للدول النامية فإنه يقوم غالبا بالضغط عليها للتقليل من قيمة عملاتها بغرض إنعاش الاقتصاد.

3- استخدام السياسة الإنتقائية: يحدث كثيرا أن تترك الدولة قوي السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات ، لما يعنيه هذا السماح بحدوث تغييرات في مستويات الأسعار والدخل القومي وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت سعر الصرف بهدف تحقيق إستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة ،وهي السياسة التي تعطيها الدولة الأولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي . لذلك يلجأ البنك إلي إستخدام سياسات إنتقائية بعضها مؤقت والآخر مستمر لعلاج بعض الإختلالات التي قد تستلزم التعامل معها بشكل متخصص عند ظهورها ، مع الإبقاء علي آليات تنفيذ متطلبات الإطار العام للسياسة النقدية علي ماهي عليه ، مثل الإبقاء علي سياسات منح الائتمان الداخلي ، سعري الخصم وإعادة الخصم ، علي ماهي عليه ، وهكذا.

7-11 تأثير الوحدة النقدية على القدرات الفعلية للبنوك المركزية الوطنية

تؤدي الوحدة النقدية بين بعض الدول إلي عدم الحيازة الكاملة للبنك المركزي للدولة العضو لممارسة سيادته المستقلة في مجال الإصدار النقدي أو التنفيذ أو الإشراف علي السياسة النقدية، أو درجة سيطرته عليها ، مثلما كانت قبل الانضمام إلي أي من تلك الاتحادات النقدية ، وذلك بهدف معالجة أي إختلال يطرأ علي ميزان مدفوعاتها ،عن طريق إستخدام موارد أو وسائل أفضل أو أقوي بعد الإنضمام . فلم تعد للبنوك المركزية الوطنية – بعد إنضمام الدولة – أي قدرات فعلية خاصة على :

1-إختيار الأدوات : لتحقيق معدلات أو إستخدام طرق تمويل أو إعادة تمويل البنوك المركزية المعتادة ، خاصة بالنسبة للأدوات الكمية مثل نسبة الإحتياطي القانوني علي سبيل المثال .

2-تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية في مجالات التحكم بعرض النقود أو السياسة الإئتمانية أو تطهيره من بعض الآثار السلبية التي تنشأ من تغيرات أسعار الصرف .

3-احتكار الإصدار النقدي والتحرك المناسب حسب متطلبات التوسع أو الإنكماش في هذا الإصدار .

ويشكل هذا ضغوطاَ داخلية ينشأ عنها عدم قدرة الدول الأعضاء على أداء سياسة نقدية مستقلة وقوية مثلما كانت قبل الإنضمام ، وقد يعني ذلك التنازل بعض الشيء عن السيادة الوطنية المرتبطة بتشكيل الوحدة الوطنية، خاصة بالنسبة للتضخم أو البطالة أو تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات .

وفي عام 1961 م ظهرت منطقة العملة المثلى ، كصورة أو صيغة من صيغ التكامل النقدي ، والتي يمكن تعريفها بأنها : منطقة إقتصادية يتم تكوينها بمجموعة من الدول التي تشترك في مجموعة من الخصائص وتستوفي مجموعة من الشروط التي تجعلها مؤهلة لكي تنشيء اتحاداَ نقديًا فيما بينها وتصدر عملة موحدة تحل محل العملات القائمة ، ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها البعض إرتباطاَ قوياَ يجعلها تشكل في الواقع عملة واحدة ، وتحقق بالتالي فوائد إقتصادية متوقعة من الإنضمام إلي هذا الاتحاد مثل النمو الإقتصادي أو الحد من التضخم أو التعافي من الصدمات المشتركة أو تلك المتماثلة ، التي قد يتعرض لها الأعضاء . علماَ بأن هذا الإرتباط يقوم علي أساس الإستفادة من مزايا كل من نظام أسعار الصرف الثابتة ونظام أسعار الصرف المرنة ، بحيث تكون أسعار الصرف بين عملات الأعضاء ثابتة ، وتكون هذه الأسعار مرنة فيما بين عملات الدول الأعضاء وبين عملات الآخرين . من مثل ذلك التعويم

المشترك لعملات السوق الأوروبية المشتركة تجاه العملات الأخرى من خارج السوق. ويتم تكوين هذا الإتحاد علي ثلاث مرتكزات أساسية ، وهي:

أ- مفهوم منطقة العملة والأساس الذي تقوم عليه الأمثلية ؛

ب- التكاليف والمكاسب المترتبة علي الإنضمام إلي الاتحاد النقدي ؛

ج- إدخال العوامل التي تساعد علي تخفيض تكاليف معالجة الإختلال في موازين المدفوعات من ضمن إجراءات الإنضمام إلي هذا الإتحاد.

وقد كشف روبرت مانديل الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد 1999م والمتخصص في بناء نظرية الاتحادات النقدية (منطقة النظرية المثلى) عن أهم شروط نجاح منطقة العملة المثلى ، لأن الاتحاد النقدي الأوروبي كان لا يمثل منطقة عملة مثلى Optimum Currency Area بسبب عدم تحقق جوانب كبيرة من شروطها، وذلك عند مقارنته مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم عملة موحدة، فالاتحاد النقدي يتطلب عناصر أساسية متنوعة لا يمكن الاستغناء عنها ، يتم بموجبها الحكم علي مدي قابلية اقتصاد ما للانضمام إلي الاتحاد النقدي المنشود. هذه العناصر مثل : حرية الانفتاح على العالم الخارجي، وانتقال عناصر الإنتاج بدون قيود، وزيادة حرية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، والتشابه في السياسات المالية والنقدية، وتقارب مستويات الدخول والأسعار ومعدلات النمو، وتماثل هياكل الإنتاج، وكون الدول الأعضاء عرضة لصدمات مشتركة بشكل متماثل، وهي عبارة ، في الوقت نفسه، عن مؤثرات إيجابية لإنجاح عملية الانضمام إلي الاتحاد .

ولكن ما هي شروط منطقة العملة المثلى؟ تشير نظرية منطقة العملة المثلى ، والكتابات المتعددة في هذا المجال، إلى أن أهم هذه الشروط هي:

1. تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعني أنه عندما تتعرض منطقة العملة المثلي لضغوط انكماشية، فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما

تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها وهكذا، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا، بينما هناك انتعاش اقتصادي في باقي الدول الأعضاء، على النحو الذي هو حادث اليوم بالنسبة لليونان. تماثل الدورات الاقتصادية في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي يعد شرطا مهما جدا لتمكين الاتحاد النقدي من أن يتبع سياسة نقدية موحدة بسهولة، حيث يسهل إحداث الاستقرار الاقتصادي المطلوب في الدول الأعضاء كافة، أما عدم تماثل الدورات الاقتصادية فسيجعل من السياسة النقدية الموحدة مشكلة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء، حيث ستساعد بعض الدول، بينما تتعقد الأوضاع بالنسبة للبعض الآخر. على سبيل المثال إذا كانت دولة ما تواجه ضغوطا تضخمية، بينما يواجه باقي الدول الأعضاء ضغوطا انكماشية، فإن اتباع سياسة نقدية توسعية لمساعدة الجانب الأكبر من الأعضاء في الاتحاد النقدي سيترتب عليه الإضرار بالدولة التي تواجه ضغوطا تضخمية وسيرفع درجة تضخم اقتصادها. أما إذا كانت دولة ما تعاني ضغوطا انكماشية بينما تواجه باقي الدول الأعضاء ضغوطا تضخمية، فإن تقييد السياسة النقدية سيساعد الدول التي تواجه ضغوطا تضخمية، بينما يعقد الأوضاع في الدولة التي تواجه ضغوطا انكماشية، وهكذا.

2. أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار، وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار، بصفة خاصة الأجور في حالات الكساد أو الرواج بما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأعضاء بسهولة، ولقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف قدرة اليونان على مواجهة ضغوط الكساد الذي تواجهه.

3. سهولة انتقال عناصر الإنتاج بصفة خاصة عنصر العمل، حتى تقل الضغوط على سوق العمل من خلال سهولة انتقال العمال إلى الخارج (في حالة الضغوط الانكماشية)، أو إلى الداخل (في حالة الضغوط التضخمية)، بما يسهل من امتصاص الدول الأعضاء للصدمات الاقتصادية.
4. تنوع الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، حيث لا تكون الدول الأعضاء متشابهة في هياكلها الاقتصادية بصفة خاصة هياكل الإنتاج.
5. ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية بين الدول الأعضاء خصوصا في أوقات الأزمات، بما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة تلحق بالدول الأعضاء وتمكين هذه الدول من التكيف مع الأزمة من خلال التحويلات المالية التي تقدم إليها.

ورغم عدم وجود قواعد محددة يمكن من خلالها تحديد بدقة مجموعة الأقطار المؤهلة تماما لكي تكون ضمن مثل هذه المنطقة، إلا أن بعض الاقتصاديين قد حاول أن يفعل ذلك من خلال بعض المؤشرات العامة، وقد جاءت أول النظريات من Mundell عام 1961 و Mckinnon عام 1963 و Kennen عام 1969 ، الذين عُرفوا كرواد لهذه الدراسات.

ويبدو أن كلمة (مثلي Optimum) التي وردت في مساهمات هؤلاء تشير لديهم إلى ما يشار إليه في نظرية الرفاه Welfare Theory وهو استهداف تحقيق تعظيم في استقرار الأسعار والاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ، مع توازن ميزان المدفوعات.

فتذهب نظرية (منطقة العملة المثلى) إلى أن رفاهية السكان في هذه المنطقة هي دالة متزايدة في ثلاثة متغيرات هي :

أ. الدخل الحقيقي ؛

ب. استقرار الدخل الحقيقي ، أي استقرار المستوى العام للأسعار ؛

ج. استقلالية المنطقة في الاختيار بين هدفي البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي .

ويلخص Grubel آثار الرفاهية الناشئة عن تكوين منطقة العملة المثلي مشيرا إلى احتمال زيادة رفاهية سكان المنطقة بسبب الدخل الأكبر الناتج عن كفاءة أكبر في الانتاج بتخصيص رأس المال وتعظيم المنفعة الناشئة عن استعمال العملة الموحدة، على نطاق المنطقة والاقتصاد في تكاليف المعاملات ، كما يشير إلى إحتمال تحقق آثار سلبية على النشاط الاقتصادي نتيجة تكوين منطقة العملة بسبب القيود التي قد تفرضها العملة المشتركة على استعمال السياسة النقدية لمواجهة مشاكل البطالة الإقليمية ، مما قد ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاه في منطقة العملة من خلال تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي.

أما الأثر الآخر لتكوين منطقة العملة على الرفاه فيعمل من خلال الاشتراط بأن الدول الاعضاء فيها لا تستطيع الاستمرار في متابعة أهداف مستقلة بالنسبة لكل من البطالة والتضخم، ومزج السياستين النقدية والمالية فيما يتعلق بهدف النمو الاقتصادي . وبحسب ما يعتقد فإنه لا يمكن عملياً تقدير أي من هذه الآثار بشكل دقيق ، وبالتالي فإن الأثر الصافي لتكوين أي منطقة عملة مثلي على رفاه سكانها هو أمر لا يمكن التحقق منه مسبقا.

من جهة أخري فقد عرف Mundell الأمثلية Optimality في إطار القدرة على استقرارا مستويات الاستخدام القومي والأسعار ، ثم عرف (الإقليم الاقتصادي Economic Region) بأنه منطقة عملة مثلى حين يظهر خصائص تقود إلي إزالة تلقائية للبطالة واختلال ميزان المدفوعات ، وتعني الإزالة التلقائية هذه عدم استعمال السياسات النقدية والمالية لاستعادة التوازن ، وقد أشار إلى أن تعديل سعر الصرف لن يكون ضروريا لإعادة التوازن الداخلي والخارجي إذا كانت عوامل الإنتاج قابلة للانتقال من عضو لآخر ، لذا فإنه يرى أن منطقة العملة المثلى هي إقليم Region تظهر فيه قابلية كبيرة لعوامل الإنتاج على الإنتقال داخليا وقابلية محدودة على الانتقال خارجيا High Internal

Factor Mobility and Low External Factor Mobility ، ويعني ذلك تدفق هذه العوامل من المناطق ذات التكلفة المنخفضة أو المردود القليل على المناطق ذات التكلفة العالية او المردود المرتفع ، مما يعني إمكانية منع حدوث مشاكل مدفوعات ناشئة عن الاختلافات الحدية في الزيادات في التكاليف والأسعار بين أعضاء منطقة العملة ، ويمكن بذلك اعتبار منطقة العملة هذه منطقة مثلى ، فتدفق العوامل يعتبر هنا بديلاً عن تعديل سعر الصرف – وهو التعديل الذي يعتبر ذاته بديلا عن تغيير مستويات الأجر الحقيقي للعمال نتيجة لتغير ظروف العرض والطلب . وهكذا يصل Mundell إلى استنتاج وهو : أن معيار منطقة العملة المثلى يؤكد على عوامل طويلة المدى كقابلية عوامل الإنتاج على الانتقال والحركة Factor Mobility ، فأي عضو يعمل على مبادلة حرة مع العضو المعني في كل من العمل ورأس المال هو جزء من منطقة عملة مثلى مع ذلك العضو.

أما Mckinnon فيذهب في نظريته حول (منطقة العملي المثلى) إلى أن الأخيرة يجب أن تشمل الإقتصادات المفتوحة Open Economies بدرجة كبيرة ، فهو لا يزال مثل Mundell يعرف (الأمثلية) في إطار قدرة المنطقة على تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي ، ويذهب إلى أن صفة (مثلى) Optimum قد استعملها لتصف منطقة عملة واحدة يمكن فيها استعمال السياستين النقدية والمالية وأسعار الصرف المرنة لتحقيق نفس الأهداف الثلاثة Mundell والتي قد تتضارب مع بعضها ، وهي : الحفاظ على الاستخدام الشامل ، وتوازن ميزان المدفوعات واستقرار المستوى العام للأسعار داخل المنطقة ، ويؤكد Mckinnon بشكل خاص على الهدفين الأخيرين ، كما يتطلب الهدف الأخير (أي استقرار المستوى الداخلي للأسعار) عملة سائلة ذات قيمة مستقرة Stable تقريبا لضمان تخصيص كفؤ للموارد ، وقد عرف منطقة العملة الواحدة على أنها منطقة يعمل فيها نظام سعر صرف ثابت مع ضمان قابلية العملات على التحويل ، كما طور مفهوم (الأمثلية) على أساس أثر انفتاح الاقتصاد Openness of Economy أي نسبة السلع المتاجر بها إلى السلع غير قابلة للمتاجرة

Non–Tradable Goods ، وأثر ذلك على مسألة الملائمة بين التوازنين الداخلي والخارجي ، مؤكداً على الحاجة إلى استقرار تلك التي يمكن أن تدخل في التجارة الخارجية وتلك التي لا تدخل فيها بسبب تكاليف النقل ، مما يعني أخذ التكاليف الأخيرة بنظر الاعتبار ، وتعني السلع القابلة للمتاجرة بهاعلي سبيل المثال ما يلي:

أ- السلع القابلة للتصدير ، وهي السلع المنتجة محليا ويجرى تصديرها جزئيا .

ب- السلع القابلة للاستيراد وهي التي يجري في نفس الوقت إنتاجها محليا وكذلك استيرادها من الخارج.

فكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى تلك غير القابلة للمتاجرة ، زادت المنفعة من تكوين منطقة عملة مثلي أي كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحاً زادت منفعة منطقة العملة وقلت درجة الحاجة إلى استعمال السياسات المالية والنقدية للحفاظ على التوازن الخارجي.

وكلما زادت السلع القابلة للاستيراد والتصدير إلى الاستهلاك المحلي الكلي ، زاد أثر تعديل سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلي . وكلما زادت نسبة السلع القابلة للمتاجرة إلى السلع غير القابلة للمتاجرة ، زادت إمكانية حدوث اختلال في مستوى الأسعار وقويت الحجة ضد أسعار الصرف المرنة.

ويرى Mckinnon أن تكامل العملة والسوق المالية يجب أن يتبع تدفق تجارة السلع أو تلك الدول التي هي شريكة رئيسية في التجارة مع بعضها يجب أن تتخذ نظام لها نظام سعر صرف ثابت واحد لأن التغير المستمر في سعر الصرف هو مكلف وغير كفؤ في ظل غياب الوهم النقدي – وذلك بين الدول الأعضاء المتكاملة مع بعضها ، و العكس صحيح ، فإن مجموعات الدول التي تقوم بينها علاقات تجارية محدودة يجب أن تعتمد بدرجة أكبر على أسعار صرف مرنة لتحقيق أي تعديل خارجي ، حيث تكون المرونات السعرية ذات العلاقات التجارية الخارجية الضئيلة لأنها لن تواجه دورات تجارية موحدة، ويسهل سعر الصرف العائم ذلك الاستقلال المنشود .

أما الخاصية التي تحدد منطقة العملة المثلى لدى Kennen فترتبط بمدى تنوع مزيج إنتاج الدولة العضو وعدد الأقاليم ذات الإنتاج الواحد التي يحتويها عضوٍ واحد. ويقدم Kennen ثلاث حجج في هذه الصدد ، وهي:

1- إن الاقتصاد المتنوع بشكل جيد لن يتعرض لتغيرات في شروط تجارته بقدر ما يتعرض له الاقتصاد وحيد الإنتاج ، فكلما زاد تنوع إنتاج عضو ما خاصة في صادراته زاد استقلاله عن تقلبات التجارة الخارجية ، أي قلت آثار ذلك على مركز مدفوعاته واستقرار أسعاره وثبات دخله ، وذلك لتعادل الآثار السلبية مع الآثار الإيجابية لهذه التقلبات بالنسبة للسلع المختلفة والمتنوعة التي تنتجها الدولة العضو ، أما العضو ذو الإنتاج غير المتنوع فقد يحتاج إلى مرونة في أسعار الصرف بعكس العضو المتنوع الإنتاج والحجتان التاليتان تؤديان ذلك.

2- إن تعرض العضو المتنوع إلى انخفاض في الطلب على صادراته الرئيسية لن تؤدي إلى نشوء بطالة حادة كما يحدث للعضو ذي الإنتاج الواحد أو غير متنوع الإنتاج .

3- إن العلاقة بين الطلب الخارجي والطلب المحلي خاصة بين –الصادرات والاستثمار– ستكون أضعف في الاقتصاد المتنوع لذا فإن التغيرات في الاستخدام المحلي نتيجة لتغير الطلب الأجنبي لن تكون أكثر شدة نتيجة لتغيرات مقابلة في تكوين رأس المال المحلي.

وقد أشار بعض الاقتصاديين إلي أن صيغتي (الأمثلية) لدى كل من Kennen و Mckinnon قد تؤديان إلى نتائج متناقضة مع بعضها ، فأولا يدعي Mckinnon أنه كلما زاد انفتاح الاقتصادات كلما وجب عليها الحفاظ على أسعار صرف داخلية ثابتة وأسعار صرف خارجية مرنة ، ومع ذلك فإن تجمع الاقتصادات المفتوحة معاَ سيزيد من تنوعها ، ويقتضي أن يكون تنوعها على أساس معيار Kennen ، وأن تعمل علي الحفاظ على أسعار صرف ثابتة وليست متغيرة ، ثانيا أن العضو الذي ينتج مدى صغيراَ

من السلع قد ينغمر في تجارة خارجية واسعة ، وقد يتطلب ذلك أسعار صرف ثابتة في دولة وأسعار صرف مرنة في دولة أخري ولكن من جهة ثانية ، قد يعتمد عضوٍ ما على التجارة بدرجة أقل مما هو الحال بالنسبة للعضو الأقل تنوعا ، وفي هذه الحالة قد تقود النظريتان إلى نتائج متناقضة وتوصيات متعارضة.

لذا فقد تم تطوير أسلوباَ جديداَ يضع الإطار العام لتحديد منطقة العملة المثلى ، ويأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها ، محاولا تقييم جميع التكاليف والمنافع الناتجة عن المشاركة في منطقة العملة ، وذلك من وجهة نظر مصالح العضو أو الإقليم المشارك فيها ، وتبعاَ لهذا الاسلوب يجري تعريف منطقة العملة بالموازنة بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في المنطقة ، وهذا ما فعله الاقتصادي الإنجليزي G.E. Wood الذي تعامل مع مناطق العملة ، لا على أساس مسألة (الأمثلية) وإنما على أساس تحليل المنافع والتكاليف، فيجب تبني منطقة العملة عندما تفوق منافعها تكاليفها .

ولقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق هذه الشروط على أرض الواقع خلال السنوات الماضية نظراَ لأن معظم هذه الشروط تنطبق عليها ، ويمثل العمق والترابط والتشابه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والديني والتاريخي والجغرافي بين دول مجلس التعاون الخليجي عاملا هاما ومقوما أساسيا لنجاح التكامل النقدي وتحقيق مستقبل واعد لتلك الدول ، ورغم غياب الإمارات وعمان عن التكامل النقدي الخليجي إلا أن تكامل باقي الدول يعتبر خطوة مرحلية للتكامل النقدي يتوقع أن ينجم عنها اتجاه الإمارات وعمان نحو ذلك التوجه.

فالتكامل النقدي الخليجي سوف يجعل من دول الاتحاد النقدي لمجلس التعاون كتلة اقتصادية موحدة مما يعطيها فرصة أكبر في التفاوض مع شركائها الاقتصاديين، ويوحد من سياستها ويجنب الازدواجية في التعامل والهدر في الموارد، ويقلل من الحاجة للاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات الأجنبية. كما أن العملة الخليجية الموحدة سوف تمثل رمزا للوحدة الخليجية وتجنب الاقتصاد الخليجي الكثير من مشاكل

الأزمات النقدية، وتدفع التجارة والعمل البيني الخليجي، بل إن الفرصة متاحة لتحويل العملة الخليجية إلى عملة عالمية تستخدم كوسيلة للحساب ووسيط للتبادل بين دول العالم.

كما أن التكامل النقدي قد يفتح الباب لقيام سوق مالية خليجية موحدة تتسم بالعمق والسيولة وكبر الحجم. وفي الوقت نفسه يفتح المجال لاندماج واستحواذ الشركات الخليجية وعودة الأموال الخليجية والعربية المهاجرة ، مما سيكون له آثارا ايجابية على الاقتصاد وزيادة الناتج القومي لدول المجلس المشاركة في هذه الوحدة

فالعملة الموحدة ستؤدى إلى تشجيع المنافسة النقدية والمالية ومن ثم تطوير أعمال البنوك والجهاز المصرفي، والإسهام في اندماجها بصورة تواءم التطور العالمي من حيث جودة وسرعة خدماتها. لذلك فإن وجود البنك المركزي الخليجي سوف ينسق ويوحد إدارة السياسات النقدية في دول الاتحاد النقدي ، وهو ما يؤدي إلى استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم والبطالة، ويعزز من الشفافية والاستقرار . إن التكامل النقدي الخليجي يمثل تتويجا للحالة الاقتصادية والسياسية والثقافية المشتركة والمصير المشترك لدول الخليج العربي، ويفتح الباب لميلاد تكتل اقتصادي جديد على خارطة الاقتصاد العالمي بما يواكب التطورات المتسارعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية. وإذا كان التعارض في المصالح والمواقف موجود بين دول المجلس فإنه أمر طبيعي ، ولكن في الوقت نفسه ينبغي البحث عن حلول مرضية من أجل الوصول لموقف خليجي متكامل وموحد إقليميا ودوليا، وهنا تبدو أهمية الإرادة السياسية ، فنجاح التكامل النقدي الخليجي مرهون بتلك الإرادة، وتناسي الخلافات الجانبية والنظر لمصلحة دول المجلس عامة دون فئوية.

الفصل الثامن: الأسس النظرية للنمو الإقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي ذو أهمية بالغة في الارتفاع ، والإرتقاء ، بمستوى الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل) وبالتالي رفع المستويات المعيشية للجماعات الفقيرة في أي دولة كانت ، لذلك يمكن إعتباره هدفاَ أساسيا للسياسة الإقتصادية، ولتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة ، والتي يمكن إستخدامها في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية بصفة عامة . ويعتبر النمو الاقتصادي أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لابد من الوقوف عليها، لذلك نتطرق إلي دراسته في محورين رئيسيين :

أولهما: معرفة ماهية النمو الاقتصادي ، وخصائصه ، ومحدداته ، ومعوقاته.

ثانيهما: الأسس النظرية للنمو الاقتصادي.

8-1 تعريف النمو الاقتصادي

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل ، حيث تعتبر الزيادات المطردة في الدخل نمواَ اقتصاديًا في جميع الأحوال.
- كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في "متوسط دخل الفرد" أو نصيب الفرد من الناتج القومي في المتوسط ، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض . وهو يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن .
- ويعني النمو بالنسبة لمستوى الاقتصاد الوطني : بأنه حركة تصاعدية لبعض المحددات الأّقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تتدرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل : زيادة الاستثمار وتحقيق التقدم التقني وتأهيل الأيدي العاملة ، وزيادة كفاءتها ، والذي يسهم إجمالاَ في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. من خلال هذه التعاريف المختلفة نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية

لأن التنمية الاقتصادية مفهومها أكثر إتساعا و شمولا من مفهوم النمو الإقتصادي. وهي تشير إلى تلك العمليات التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني عن طريق قيام الدولة بتحديدها وتمويلها ، وعلى خلاف من ذلك فإن النمو الإقتصادي يركز فقط على التغير في مستوي وحجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله ، والتي تزيد من رفاهيته .

- ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان وهذا يتطلب أن يكون $g(Y) > g(N)$ أما إذا لم يتحقق ذلك فقد يكون معناه أن متوسط نصيب الفرد سوف يظل ثابتاَ في حالة أن $g(Y) < g(N)$، أو أنه سوف ينخفض في حالة أن $g(Y) = g(N)$.
- تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، أي تحقيق زيادة حقيقية في قدرة الأفراد على شراء السلع و الخدمات المختلفة . لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار "التضخم" ، والذي يعني حدوث زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ، وفي القوة الشرائية للدخل النقدي ، وعدم التأثر بالتحركات التصاعدية للمستوي العام للأسعار .

ويمكن قياس معدل النمو الاقتصادي في دول ما عن طريق المعادلة الآتية :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني – معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار(أو معدل التضخم)

- إن تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الإقتصادي، أي أنها لا تحدث

بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة ، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالدول المصدرة للنفط لم تلبث أن اختفت مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات. ذلك النمو يمكن اعتباره نمواً عابراً لا يلبث أن يزول.

ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد من أن تكون مستقرة بمعنى أنها لا تتعرض للتقلبات الشديدة في معدلاتها من فترة زمنية لأخرى. وهناك طريقتان لقياس هذا النمو ، أولهما إجمالية تقيس معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ككتلة واحدة من السلع والخدمات ، وثانيهما تفصيلية تقيس معدل النمو في كل قطاع من القطاعات الإقتصادية ، ثم جمعها للتوصل إلي معدل النمو الحاصل في كل الدولة .

8-2 خصائص النمو الاقتصادي

- لايهتم النمو الإقتصادي بتوزيع عائدات النمو المتحققة ونصيب كل فرد منها ، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الإقتصادي بشكل محدد وصريح.
- النمو الإقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة ، خاصة في ضخ المزيد من الإستثمارات ، أو التخطيط له.
- التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الإقتصادي ، وتقوم أساساً علي تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات .

- النمو الإقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع بإطراد.
- يؤدي النمو الإقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيماَ و سهولة.
- النمو الإقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار للمجالات ذات العلاقة
- يلعب النمو الإقتصادي دوراَ بالغ الأهمية في المحافظة علي الأمن الوطني .

8-3 العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ومعوقاته

8-3-1 محددات النمو الإقتصادي

بصورة عامة هناك عناصر يستلزم توافرها عند المباشرة بأي عملية نمو أو تنمية سواء أكانت قصيرة أم طويلة الأجل وهذه العناصر سوف تلازم المخططين ومنفذي العملية التنموية باستمرار، وهي:

أ-كمية رأس المال المادي المتاحة

إن المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلي أن تؤدي إلي المزيد والمزيد من الناتج والسلع والخدمات ، وعلي ذلك أصبح الناتج للفرد ، من تراكم رأس المال مرتفعاَ ، إلي الحد الذي إعتبر في وقت ما ، أن رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو . وعموماَ فطالما تتوافر لأي مجتمع فرص الإستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل ، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي .

ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في غضون القرن الماضي ، فبالرغم من الكميات الضخمة من رأس المال المادي المستخدم في

تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي، إلا أن نسبة الناتج لرأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور، وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلي في معدل العائد علي رأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية، وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية.

ب- الابتكار والاختراع

إن المعرفة والابتكارات الجاديين يمكن أيضا أن يساهما وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل القومي . وتتضح رؤية ذلك من خلال ملاحظة أن جزءاَ من موارد المجتمع الموجهة لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للتقادم، و بالتالي فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال ، وهنا فإن هذا النوع من الزيادة في الدخل يمكن أن يتحقق إما من خلال تقدم المعرفة الفنية داخل المجتمع وإما من خلال استيرادها من الخارج.

إن الدول الأقل تقدما يمكن أن تقوم بإحلال رأس المال القديم برأس المال الجديد وهذا ما يطلق عليه بالأساليب الفنية في الإنتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج، و لتي لم تتمكن هذه الدول من أن تستفيد منها بعد في تنمية اقتصادياتها، أما الدول الأكثر تقدما فإنه يتعين عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو، إذ ينبغي عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق المضي في إجراء البحوث والدراسات بغية ابتكار أسليب أخرى أكثر تطوراَ ، ومع ذلك فالدليل القائم حاليا حول ما يسمى "بالفجوة التكنولوجية" إنما يوحي بأن هناك مجالا للابتكار والاختراع يتجاوز مجرد نقل الإنجازات الأجنبية في حقول التقنية إلي الدول النامية .

ج- نوعية رأس المال البشري

يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج المتناسقة ومن مداخلات العملية الإنتاجية، إلا أنه في حقيقة الأمر يختلف من نوع إلى أخر – من الميكانيكي الماهر إلى المهندس أو إلي الأستاذ– وذلك نظراً لأن ما ينتجه أي منهم في وحدة زمن (ساعة مثلا) يحقق للمجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون.

فمن الملاحظ أن نوعية العمل ترتبط إيجابيا ببعض الأمور المهمة ومنها التحسينات في صحة السكان وطول أعمارهم، وهذه الأمور ، بطبيعة الحال، مرغوبة كأهداف في حد ذاتها، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الإنتاج والإنتاجية . ومن جهة ثانية فهي تحدد نوعية رأس المال البشري المتاح بمختلف مستوياته للارتقاء بالعمليات الإنتاجية ، كما أن كل الدراسات الجادة تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني المتطور يعملان على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، مع زيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعا لذلك . بصفة عامة فكلما طالت فترة تعليم العامل أو تدريبه ، يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة و المتغيرة التي عادة ما ترافق عمليات النمو.

8-3-2 معوقات النمو الاقتصادي

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

1–التعليم : لا جدال في أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أسليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل. إن شخصا يستطيع القراءة و الكتابة و الحساب لا بد من أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب، كما أن مديراَ متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد والرقابة

على موجودات منشأته وسير العمل فيها، هو أكثر فاعلية بكثير - في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مداخلات معينة- من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال

فمن الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافراَ من التعليم و التدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية.

وأياَ كان الأمر، فإن معظم الدراسات الجادة عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الإنفاق على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرَا للنمو.

2-الصحة : من الثابت تاريخياَ أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، ويكون الجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفع مقارنة عندما يكون هذا المستوى متدنيا، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف.

فالمكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، لأنها تعمل في نفس الوقت على تخفيض معدلات الوفيات، و بالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وعلي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الإقتصادي أكثر صعوبة.

3- حجم ونوعية الموارد الطبيعية: يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك لأن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو

أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها أو الاستفادة منها في عملية النمو .

لذلك فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية يعتبر وسيلة مهمة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض و الموارد الطبيعية غالباً ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في إستخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية ، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقًا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، و الأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيداَ عن معوقات النمو .

4-التكنولوجيا المتاحة : إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد من أن يكون النمو أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج و التوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا , وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية و التقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أسليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة عند تحديد إمكانات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في الدول النامية ،لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره و التيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقدم الإنتاج، وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو.

كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية و التدريب المهني والفني ، وعلى دراية تامة بكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير و الخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية ، غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض الدول ، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقاَ للنمو .

5-الأنظمة والإجراءات الحكومية : حيث يلاحظ في الكثير من الدول النامية سيطرة الأنظمة والإجراءات الحكومية علي مناخ الاستثمار والتنمية ، بشكل متزايد ، أو مبالغ فيه أو عقيم ،كما أنه مازال بعضها الذي ينظم النشاط الاقتصادي في حاجة إلي تحديث أو تطوير، ما يعني أن تركها بهذه الحالة سوف يؤدي الي إعاقة النمو الاقتصادي ، أو فشله .

8-4 نظريات النمو الاقتصادي

بداية نستعرض العناصر الرئيسية للنظريات الكلاسيكية في النمو كما يلي:

أ. **فلسفة الحرية الاقتصادية** : يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيين بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة وتسودها المنافسة الكاملة ، والبعد عن أي تدخل حكومي في النشاط الاقتصادي

ب. **التكوين الرأسمالي هو أساس النمو**: ينظر جميع الكلاسيكيين علي التكوين الرأسمالي علي أنه مفتاح التقدم الاقتصادي، ولذلك اكدوا جميعا علي ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات لتتحول إلي استثمارات.

ج. الربح هو الحافز علي الاستثمار: يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين علي اتخاذ قرار الاستثمار ، فكلما زاد معدل الارباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار

د. ميل الارباح نحو التراجع: لا يتزايد معدل الأرباح بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظراَ لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين علي التراكم الرأسمالي، ويفسر آدم سميث ذلك بزيادة الأجور التي قد تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين

هـ. حالة السكون : يعتقد الكلاسيكيين حتمية الوصول إلي حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي، ذلك لأنه ما أن تبدا الأرباح في التراجع حتي تستمر إلي أن يصل معدل الريح إلي الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتي السكون ، وتصل معدلات الأجور إلي مستوي الكفاف. ووفقا لآدم سميث فإن الذي يوقف عمليات النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلي حالة من السكون .

8- 4 -1 نظرية هارود- دومار في النمو الاقتصادي

يعتبر نموذج دومار من النماذج الرائدة كسابقه في التنمية الاقتصادية و في دراسة تغيرات الدخل والإنتاج والعوامل المحددة لهما مع الزمن ، فهو نموذج كينزي طبيعته حركية وترتبط متغيراته بنقاط زمنية مختلفة ، ويحاكي التوقعات عنها سواء في الماضي او المستقبل . مع إمكانية التمييز في هذا الصدد بين التوازن الحركي المقارن وحالات الاستقرار حيث انه في التوازن الحركي المقارن توجد حالات توازنيه عديدة يمكن المقارنة بينها مثل مقارنة معدلات النمو الاقتصادي المختلفة استناداً إلى اختلاف قيم ثوابت النموذج (قيمة الميل الحدي للادخار مثلاً) مقارنة بالنوع الثاني من التحليل الذي يعتمد كثيراً علي السكون . و يعتبر هذا النموذج ايضاَ من النماذج المهمة في التحليل الرياضي والتوازن الديناميكي . فقد أظهر النموذج أهمية تغير

الدخل المعتمد على تغير الاستثمار بما يتناسب مع الميل الحدي للادخار ،علماً بأن تغير الاستثمار يؤدي ايضاً الى تحقيق إضافات على التراكم الرأسمالي ، وتغيير الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد ، حيث إن زيادة المدخرات تقود الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد.

بصفة عامة يهتم نموذج هارود – دومار بالتأثير المزدوج للإنفاق الإستثماري والمتمثل في زيادة كل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع والدخل ، مع إستيعاب العمالة الفاعلة المتوافرة في المجتمع ، كما يحدد النموذج العلاقة بين النمو وبين متطلبات رأس المال حيث يفترض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال ، مع زيادة معدل النمو الإقتصادي بشكل يتناسب مع الميل نحو الادخار. ولأن زيادة نسبة الادخار تتناسب طردياً مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : فإذا كانت هذه النسبة منخفضة يكون معدل النمو منخفضاً في الدول ذات الدخل المنخفض ، مع ترك أمر تعبئة الإدخار إلي القطاع الخاص لوحده في اقتصاد السوق. وقد يتضمن النموذج في بعض الحالات زيادة الإستثمار بواسطة الحكومات وتدخلها لتسريع عملية النمو الاقتصادي (عن طريق المضاعف الكينزي) في هذه الدول. في الواقع فقد أعطي نموذج هارود– دومار إطاراً مناسباً للتخطيط الاقتصادي في الدول النامية، عندما افترض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال وصعوبة إحلال عناصر الإنتاج بين بعضها البعض، الأمر الذي جعله ينال حظاً أوفراً من القبول بين مخططي ومتخذي القرارات في الدول النامية.

فرضيات النموذج :

1–دالة الإنتاج : يستعمل هذا النموذج دالة إنتاج ذات النسب الثابتة أو دالة إنتاج "ليونتيف"، فقد كان هذا النموذج يبحث بقدرٍ كبير عن شروط النمو الاقتصادي، لكن المشكلة التي وقع فيها هي مشكلة التقلب الاقتصادي بين حالة البطالة وحالة التوظف الزائد عن الحد ، والناتجة أصلاً من فرضية النسب الثابتة الداخلة في تكوينه . حيث تتمتع هذه الدالة بخاصية ثبات غلة

الحجم ، والتجانس من الدرجة الأولي ، بمعني أن الناتج المحلي الإجمالي يتم إنتاجه بمزج عنصري الإنتاج (رأس المال والعمال) بنسبة واحدة وثابتة ، فإذا زادت عناصر الإنتاج جميعها بنسبة ما ، يزيد الناتج بنفس النسبة : عليه تكون معاملات الإنتاج ثابتة وتكون نسبة المزج بينهما ثابتة ايضاَ ، ولا يسمح بأي إحلال أو تكامل بينهما ، إلا بهذه النسبة (الوحيدة) ، لذلك فإن مزج α وحدة من العمال L_t ، مع v وحدة من رأس المال K_t ، سوف يعطي وحدة واحدة من الناتج Q_t ، أي أن :

دالة الانتاج :

$$Q_t = \min.\left[\frac{K_t}{v}, \frac{L_t}{\alpha}\right]$$

حيث أن :

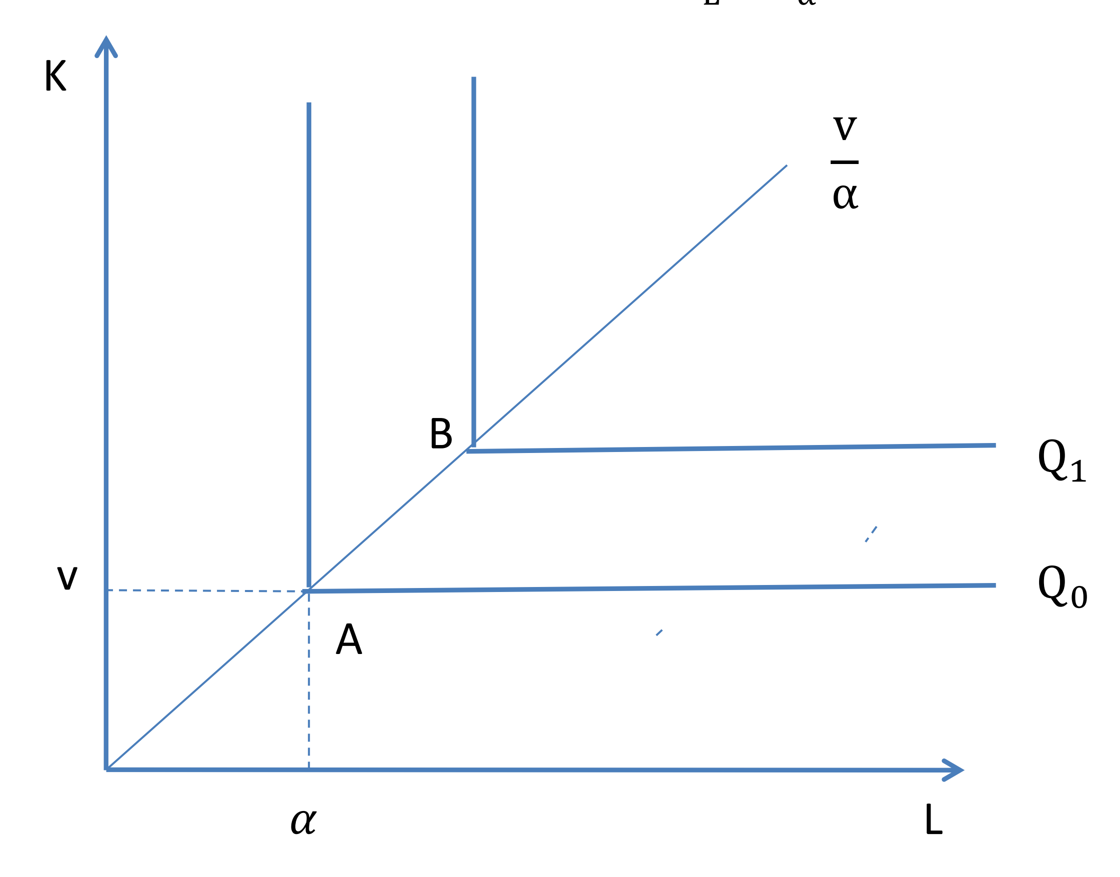
$$\frac{K}{v} = \frac{L}{\alpha} \quad , \quad \frac{K}{L} = \frac{v}{\alpha}$$

مع ملاحظة أن المقدارين α , v من العمال ورأس المال هما الحد الأدنى .min من المقادير، وكل فائض في كمية أي منهما تبقي غير مستعملة، ويكون عنصر الإنتاج ذو الكمية الأقل هو المحدد الأهم نسبياَ للإنتاج. وسوف يكون منحني الناتج المتساوي Isoquant علي شكل زاوية قائمة ، وتكون مرونة الإحلال بين العنصرين مساوية للصفر ، بمعني أن خلط عنصري الإنتاج بهذه النسبة سوف يحقق الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ، أما إذا كانت نسبة الخلط الفعلية أكبر من هذه النسبة ، أي وجود عدد عمال أكبر من العدد الذي يحدده المعامل الفني للعمل في الدالة ، فسوف تكون هناك بطالة في سوق العمل وأن الإنتاجية الحدية للعمال تساوي صفراَ ، وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال ، حيث أن زيادته عن المقدار الذي يحدده المعامل الفني لرأس المال معناه أن

إستخدام رأس المال غير أمثل ، وأن إنتاجيته الحدية تساوي صفراَ ، إضافة إلي أن الأرباح العائدة علي رأس المال تساوي الصفر ايضاَ ، مع عدم وجود ميلِ لزيادة الإستثمار.

إذا كانت : $\frac{K}{L} > \frac{v}{\alpha}$ هناك فائض في رأس المال

إذا كانت : $\frac{K}{L} < \frac{v}{\alpha}$ هناك بطالة بين العمال



شكل رقم (8-1) دالة الانتاج لنموذج هارود – دومار Harrod - Domar

8- 4 -2 معدل النمو المضمون (المبرر) Warranted Rate of Growth

ويتحدد هذا المعدل بتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي الذي يحقق النمو الإقتصادي والذي يتناسب مع التوظيف الأمثل لرأس المال ، والإستخدام الأمثل للعمال في المجتمع ، وبمقدار ما يضخه رجال الأعمال من إستثمارات ، وبتوازن الإدخار مع الإستثمار ، لذلك فإن إشتقاق معادلة جانب الطلب يكون كالتالي :

شرط التوازن :

$$I_t = \frac{dk}{dt} = S_t = s\, Q_t$$

حيث أن :

$$\frac{dQ_t}{dt} = \frac{dI}{dt}\,\frac{1}{s}$$

I_t الاستثمار الفعلي

k رأس المال المادي

$\frac{dk}{dt}$ التغير في رأس المال عبر الزمن

S_t مستوى الادخار الفعلي

s الميل الحدي للإدخار = الميل المتوسط للإدخار (على المدى الطويل)

أما معادلة جانب العرض فيتم إشتقاقها كما يلي :

$$\frac{dQ}{dt} = \frac{dI}{dt}\,\frac{I}{s} = \frac{I}{v}\, I_t$$

ومنها يمكن كتابة :

$$g(I) = \frac{dI}{dt}\,\frac{1}{I} = \frac{s}{v}$$

كذلك :

$$g(Q) = g(I) = \frac{s}{v}$$

بمعني أنه للمحافظة علي الإستخدام الأمثل لرأس المال ، فلابد من أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الميل الحدي للإدخار مقسوما علي معامل رأس المال في دالة الإنتاج ، وهي النسبة $(\frac{s}{v})$. وهذا هو

المعدل الذي يجعل رجال الأعمال يدركون أن توقعاتهم الإستثمارية قد تحققت ، وهو ما يعرف بمعدل النمو المضمون أو المبرر.

8 -3-4 معدل النمو الطبيعي Natural Rate of Growth

ويتحدد هذا المعدل بنمو القوي العاملة الفاعلة ، حيث يتضمن هذا النموذج أن نموها يرجع إلي عوامل خارجية (عن النموذج) وأن نموها يتم طبيعياَ ويخضع لقوانين نمو الكائنات الحية . كما يفترض النموذج أنه لا يوجد أي تمييز أو تفرقة بين الزيادة العامة للسكان والنشاط الفعال للسكان ، أي نمو الأيدي العاملة ، والذي يتم بالمعدل λ ، ويمكن إشتقاق معدل النمو الطبيعي كما يلي :

من دالة الانتاج :

$$Q_t = \frac{L_t}{\alpha}$$

معامل فني ثابت للخلط :

$$\alpha = \frac{L_t}{Q_t}$$

$$g(Q) = g(L) = \frac{dL}{dt}\frac{1}{L}$$

$$g(L) = e^{\lambda t}$$

حيث أن λ هي المعدل الطبيعي لنمو الايدي العاملة الفاعلة عبر الزمن , كمقدار ثابت , لذلك فإن :

$$g(Q) = g(L) = \lambda$$

حيث أن المقدار الخاص بنمو القوى العاملة λ عادة ما يطلق عليه معدل النمو الطبيعي . ولعله من المناسب أن نتذكر أن أضعف فرضيتين في هذا النموذج هما فرضية ثبات معاملات الإنتاج الفنية

لعنصري الإنتاج (عبر الزمن) في دالة الإنتاج ، وثبات الميل الحدي والميل المتوسط للإدخار في دالة الإدخار والتي هي علي المدي الطويل (والتي تنطلق من نقطة الأصل) .

8 -4 -4 شرط هارود- دومار للنمو :

ويتحقق هذا الشرط عندما يتساوى معدل النمو المضمون (المبرر) مع معدل النمو الطبيعي ، أي أن :

N.R.G. = W.R.G.

بمعني أن : $\lambda = \frac{s}{v}$

والذي يشير إلي حدي السكينة (Knife Edges) فمن هذا الشرط نستطيع أن نكتشف حدي السكينة في أن عدم تحقق هذا الشرط سوف يؤدي إلي الإقتصاد بأن يهوي بعيداً عن التوازن. ولقد إنتقد هذا النموذج علي أساس أنه لا يوجد أي سبب منطقي لضرورة تحقق هذا الشرط إلا بالمصادفة المحضة ، إذ أن تحقق النمو الإقتصادي عند الإستخدام الكامل للعمال ورأس المال يكون دائماً بإحتمالات ضعيفة ، بينما يمكن إن يصل الإقتصاد بنسبة أكبر إلي إحدى الحالتين التاليتين كما يلي:

أ- فإذا كانت $\lambda > \frac{s}{v}$

معني ذلك زيادة البطالة وإنتشارها في المجتمع، حيث يكون نمو عرض العمال أكبر من زيادة الناتج ومخزون رأس المال ، ومنه فإن الإدخار والإستثمار غير كافيين لتجهيز العمال الجدد الداخلين إلي سوق العمل برأس مال كافٍ ، وهذا ما يؤدي إلي زيادة البطالة بين الأيدي العاملة الفاعلة بإستمرار.

ب- أما إذا كانت $\lambda < \frac{s}{v}$

فمعني ذلك أن سرعة نمو الناتج ومخزون رأس المال أكبر من سرعة نمو عرض العمال أي أن المخزون من المكائن والآلات والأدوات سوف يرتفع بقدر أكبر من إحتياجات تجهيز العمال الإضافيين الجدد الداخلين إلي سوق العمل ، فهناك زيادة في رأس المال أكثر من اللازم للإستخدامات المختلفة ، وسوف ينتج عنها إنخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال إلي الصفر، وإنخفاض الإستثمار وعدم زيادته أو الإقدام عليه في القريب العاجل ، ومن ثم الإبتعاد عن النمو المتوازن .

ولقد إنتقد روبرت سولو شرط هارود – دومار بأنه لا يتحقق إلا بمتغيرات خارجية ، حيث إن نسبة الإدخار δ تعكس واقع الأفراد ومدي حبهم أو تفضيلهم للإدخار ، أما معدل نمو عرض العمل λ فيعتبر بمثابة واقع ديموغرافي يعيشه العمال ولايستطيعون التأثير عليه ، في حين أن المعامل الفني لرأس المال في دالة الإنتاج v يخضع للواقع التقني للإقتصاد (فهو إقتصاد كثيف العمالة أو إقتصاد كثيف رأس المال) وإن هذه المتغيرات قد تم إستخدامها علي أساس قابليتها للتغير من فترة لأخري وبأشكال متغيرة وشبه مستقلة لكنها ثابتة ، لذلك تصبح إمكانية تحقق النمو المتوازن والمتواتر نوعاَ من المعجزة التي لا تنجم إلا عن ضربة حظ . فغالبية الإقتصادات سوف لا تعرف في معظم الأحيان مساراَ متوازناَ للنمو : فأحياناَ سوف تعاني من حالات البطالة لفترات طويلة ، واحياناَ أخري من نقص في العمالة ، وعليه فإن النمو المتوازن بالرغم من إختلالاته لم يكن يمثل إلا ظاهرة نادرة الحدوث ويعتمد في تحققه علي الصدفة . وأخيراَ ، فقد غاب عن هذا النموذج دور الأسعار وتغيراتها في تحقيق التوازن ، أو إستعادته !

8 -4 -5 النظرية النيو كلاسيكية للنمو

يهدف العالم الاقتصادي روبرت سولو Solow الى تفسير النمو الاقتصادي في المدى الطويل من خلال حل المشكلة التي واجهها هارود – دومار في تغيير معدل الادخار عن المعدل المخطط له . وقد إعتمد سولو في علاج هذه المشكلة عن طريق قانون تناقص الغله ، في زيادة معدل الاستثمار في رأس المال عن المرغوب فيه يؤدي الى زيادة نسبة راس المال الى العمل مما يترتب عليه تناقص معدل العائد وبالتالى إنخفاض أرباح المستثمرين والتأثير علي مستوي إستثمارتهم .

وقد قدم نموذجه هذا عام 1956 م ، وكان من أهم فروضه ما يلي :

1. الاقتصاد مغلق ويعتمد على شروط المنافسه الكاملة وبالتالي ينتج سلعة متجانسة تماما وتوجه للإستهلاك أو الاستثمار .
2. يمتلك القطاع العائلي عناصر الانتاج ويقوم بتأجيرها أو بيعها لرجال الأعمال بهدف الانتاج .
3. ثبات معدل إستهلاك رأس المال السنوي.
4. ثبات التغير التقني في الصناعة.
5. وجود حالة توازن بين عرض العمال والطلب عليه , وأن معدل زيادة عنصر العمل مساو لمعدل زيادة عدد السكان.
6. أن الاستهلاك هو دالة في الدخل علي المدي الطويل.
7. أن دالة الانتاج هي من نوع كوب – دوجلاس , وهي دالة مستمرة وتزيد بمعدل متناقص وذات غلة إنتاجية ثابتة. مع إمكانية الإحلال بين العمال ، L ، ورأس المال ، K ، وذلك

بحسب مرونة الإحلال ، وعن طريق هذا الإحلال يمكن تعديل مسار النمو المتوازن عبر الزمن .

8. يساعد كل من تراكم رأس المال وتحسن طرق وأساليب الإنتاج علي زيادة مهارات وإنتاجية العمال .

وقد إعتمد سولو في بناء نموذجه الاقتصادي للنمو على كل من دالة الانتاج وتراكم رأس المال , حيث أن النمو يتمثل في زيادة الانتاج الحقيقي للفرد . وعليه فإن مسار نمو نصيب الفرد من الاستهلاك في حالة التوازن يمكن توضيحه بالمعادلة التالية :

$$\left(\frac{C}{L}\right)^* = e^{\lambda t}\left[f(z^*) - \left(g(L) + \lambda\right)z^*\right] \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وبما أن كل مسارات $\left(\frac{C}{L}\right)^*$ توضح النمو التوازني في الأجل الطويل , ولكل قيم مناظرة لنسبة رأس المال إلي العمال Z^* والتي تعتبر ثابته عند حدوث التوازن , فإن القيمة داخل القوس ثابتة مما يعني أن معدل النمو في نصيب الفرد من الاستهلاك $\left(\frac{C}{L}\right)$ لأي توازن في قيم Z^* هو المقدار λ . فما هي إذن قيم Z^* التي تعظم $\left(\frac{C}{L}\right)^*$ ؟ حيث أن $\mathrm{z} = \frac{\mathrm{K}}{\mathrm{E}}$.

بمفاضلة المعادلة رقم (1) بالنسبة لـ Z^* ومساواتها بالصفر نحصل على المقدار:

$$\frac{d\left(\frac{C}{L}\right)^*}{dz^*} = e^{\lambda t}\left[f'(z^*) - \left(g(L) + \lambda\right)\right] \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

وحيث أن $e^{\lambda t} \neq 0$ مما يعني أن أعظم قيم يمكن الحصول عليها في $\left(\frac{C}{L}\right)^*$ عند قيم Z^* عندما :

$$f'(z^*) - (g(L) + \lambda) = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$f'(z^*) = (g(L) + \lambda)$$

أي عندما يكون معدل الربح $f^{/}(z^*)$ يساوي معدل النمو الطبيعي للعمالة القادرة

$n = (g(L) + \lambda)$ وهو ما يعرف بقاعدة فيليبس الذهبية للتجميع.

وقد أعطى سولو تفسيراَ للقاعدة الذهبية بإفتراض أن إقتصاد ما يحصل على رأس المال بالمجان , بمعني إمكانية إختيار مستوى النو التوسعي , وعليه لكل زيادة في رأس المال (ΔK) نحصل على زيادة في الانتاج تساوي :

$$\Delta Q = f^{'}(z)\,\Delta K$$

وللحصول على ثبات في نسبة (K/E) لا بد من نمو مخزون رأس المال بمعدل كل من E

لذا لا بد من المحافظة على الاستثمار عن طريق المعدل (Z) وفقا للمعادلة $(g_{(L)} + \lambda)$, لتالية :

$$\frac{I}{k} = (g(L) + \lambda)$$

$$I = (g(L) + \lambda)K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

أي أن زيادة الاستثمار في حاجة للحفاظ على الزيادة في $(\frac{K}{E})$ والناتجة عن إستيعاب الزيادات الاضافية في رأس المال (k) كما يلي :

$$\Delta I = (g(L) + \lambda)\,\Delta K \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وطالما أن زيادة الانتاج (ΔQ) تفوق الزيادة في الاستثمار(Δ I) فإن زيادة رأس المال تؤدي الى زيادة في الاستهلاك (Δ C) . وحيث أن معدل الربح ($f'(z)$) يتناقص مع زيادة رأس المال (K) الذي يضاف إلي الاقتصاد حسب المعادلة التالية التي تمثل شرط النمو المتوازن التالي :

$$\Delta Q = \Delta k f'(z) = \Delta \mathrm{I} = \Delta K(g(L) + \lambda) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

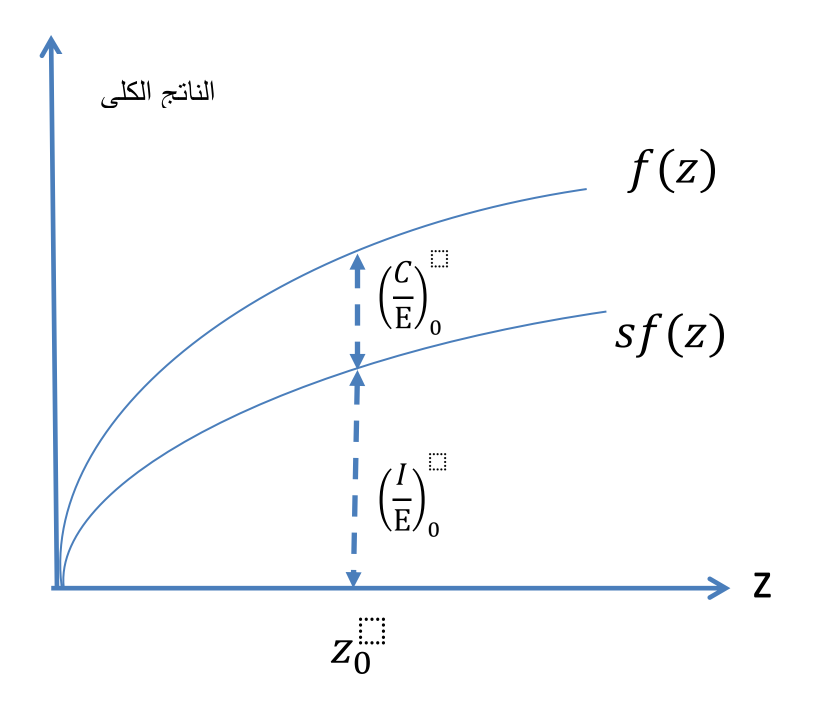
وعليه فإن إستخدام المزيد من رأس المال بدون مقابل يزيد مستوى الإستثمار اللازم للحفاظ على (Z) أكثر من زيادة الانتاج. وبالتالي فإن الكمية المثلى المقبولة من رأس المال المجاني وفقا لشروط القاعدة الذهبية هي مقدار (K) الذي يجعل معدله مساوٍ لمعدل النمو الطبيعي n.

$$f'(z) = g(L) + \lambda \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

ويضرب طرفي المعادلة رقم (8) في (K/Q) نحصل على المقدار :

$$\frac{f'(z)K}{Q} = \frac{(g(L) + \lambda)K}{Q} = \frac{\mathrm{I}}{Q} = s \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وعليه فإن $\mathrm{I} = (g(L) + \lambda)K$, بينما يوضح الطرف الايمن من المعادلة رقم (9) معدل الاستثمار الى الانتاج ، يعبر الطرف الايسر للمعادلة عن معدلا الربح مضروبا في (K/Q).

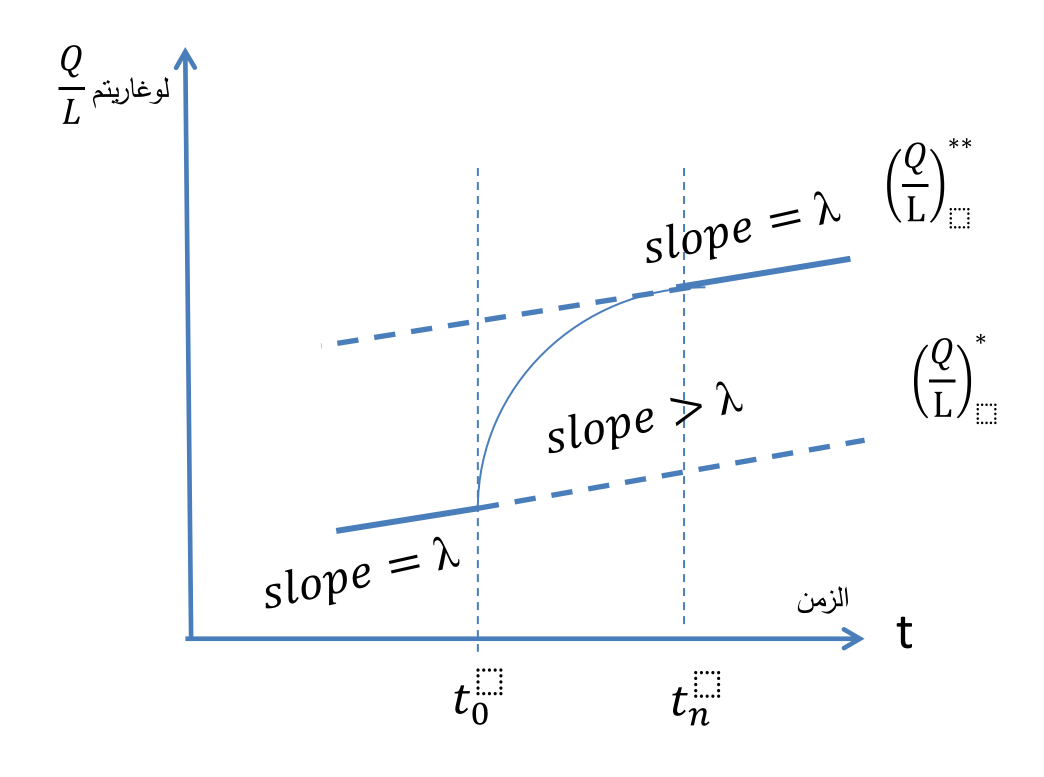


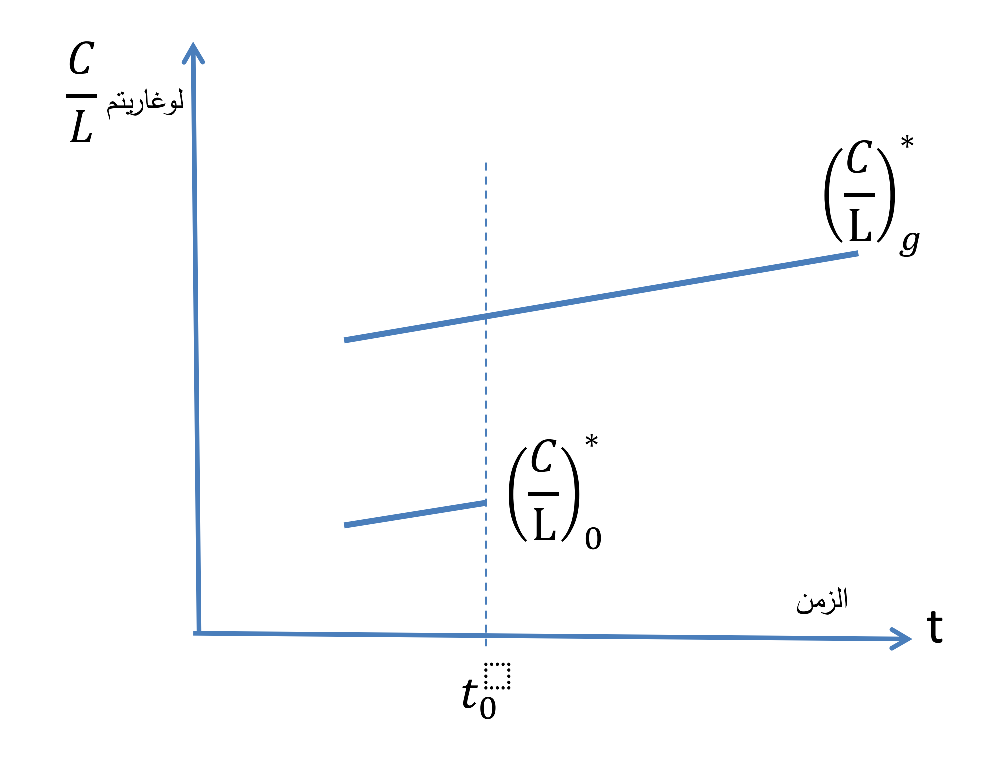
حيث يوضح الشكل بأعلاه كيفية توزيع الناتج الكلي بين الإستهلاك والإستثمار عبر الزمن ، والذي يعتمد كلاهما بشكل طردي علي الدخل . فمع مرور الزمن يتزايد متوسط نصيب الفرد منهما بشكل طردي كلما إستمر النمو .

8 – 4−6 طريق الاوتوستراد (Turnpike) في النمو :

الأوتوستراد هو طريق مختصر يسلكه المسافرون بين المدن بهدف إختصار الوقت لقيادتهم أميالاَ أقل، بالرغم من الرسوم التي تفرض عليهم نظير إستخدامهم لهذه الطريق . وتقوم هذه النظرية على أن مسار النمو الامثل سيمضي كل وقته أو نسبة صغيرة من الوقت في منطقة الجوار لمسار الاوتوستراد $g(z^*)$ حيث أن الوقت المخطط يصبح أطول فأطول. بإفتراض أن الاقتصاد يتمثل في النموذج

الكلاسيكي للنمو كدالة في نصيب الفرد العامل من رأس المال (K/E) خلال الفترة من صفر وحتى الزمن(T).





فإذا تساءلنا : ماهو مسار النمو الذي يجب إتباعه من خلال معدل مختار عشوائيا لنصيب الفرد العامل من رأس المال؟

تكون الإجابة في البداية تتطلب أن نفترض أن نصيب الفرد العامل من الاستهلاك (C/E) هو دالة في مستوى ومعدل نمو نصيب الفرد من رأس المال $(\mathrm{K/E})$, وعليه فإن :

$$C/\mathrm{E} = \mathrm{f(z)} - \mathrm{I}/g(E) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

من هذا نلاحظ التالي :

$$\frac{\mathrm{I}}{\mathrm{E}} = \frac{\mathrm{I}}{\mathrm{k}} \cdot \frac{K}{\mathrm{E}} = g(\mathrm{z})K$$

و عندما تكون $\mathrm{K = zE}$ فإن $\mathrm{g(K) = g(k) + g(E)}$

وعليه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (10) على النحو التالي:

$$C/E = f(z) - z(g(K) + Eg(E)) = f(z) - nz - Dz$$

حيث أن $(n = g(L) + \lambda)$ تمثل معدل نمو نصيب الفرد العامل من الانتاج.

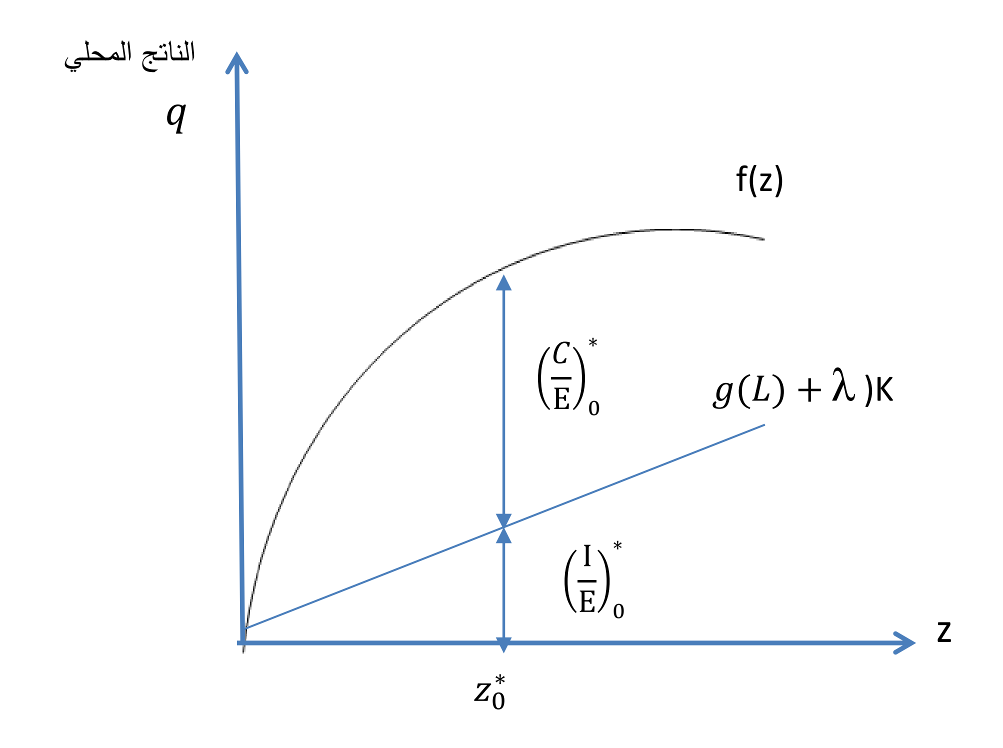
بإفتراض أن : $\frac{dx}{dt} = DX$ وبالتالي : $\frac{d^2x}{dt^2} = D^2$

ونظرا لأن :

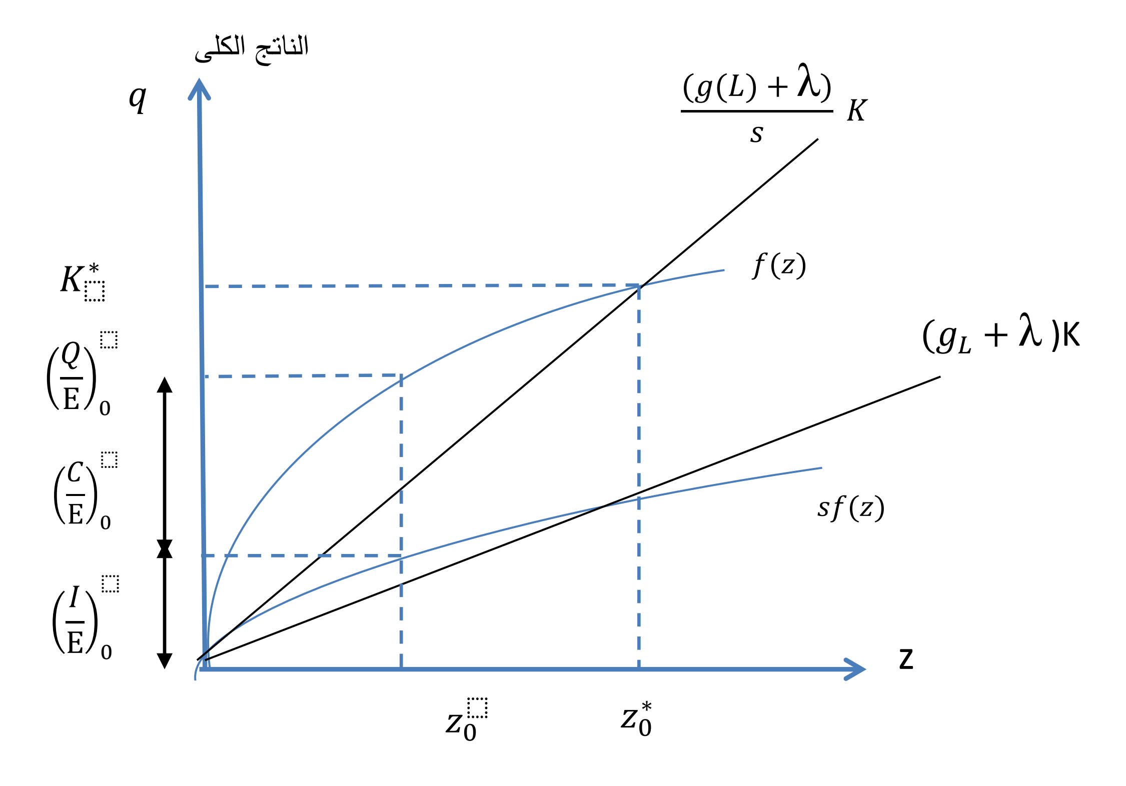
$$g(z)z = z_x\left[\frac{\mathrm{dz}}{\mathrm{dt}}/\mathrm{K}\right]$$

فيمكننا إعادة كتابة المعادلة رقم (10) على النحو التالي:

$$C/\mathrm{E} = f(z) - nz - g(z)z \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$



وعليه فإن مسار النمو التوازني الذي يعظم نصيب الفرد العامل من الاستهلاك (C/E) وهو نفسه الذي يعظم نصيب الفرد من الاستهلاك (C/L) .



وبتعظيم تكامل الدالة خلال الفترة من صفر وحتى (T) للمنفعة الاجتماعية (U) التي هي دالة في النسبة (C/E)، يمكن التوصل إلي مايلي :

$$\mathrm{u} = u\,(\frac{C}{\mathrm{E}})$$

$$\int_0^T u\left(\frac{\mathrm{C}}{\mathrm{E}}\right)dt = \int_0^T u\ [f(z) - nz - D^2\ z]\ \mathrm{dt}$$

$$= \int_0^T f\,(z, Dz)\ \mathrm{dt}\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (12)$$

وبأخذ تفاضل الدالة رقم (12) نحصل على :

$$0 = u'[\ f'(z) - n\ ] - \frac{\mathrm{d}(-u)}{\mathrm{dt}}$$

أي أن : $u'[\ f'(z) - n\ ] = -u''[\ f'(z)\mathrm{Dz} - nDz - D^2\ z]$

ويوضح شرط التوازن أن قيم (z^*) هي التي تعظم تكامل المعادلة رقم (12) , ففي حالة التوازن تكون قيم (z^*) و ($D^2\ z$) تساوي الصفر , وتكون قيم (u') موجبة . وبناءاً على ذلك فإن :

$$f'(z^*) - n = 0$$

$$f'(z^*) = n = g(L)\ + \lambda$$

وهو شرط تعظيم الدالة:

$$\int_0^T u\left(\frac{\mathrm{C}}{\mathrm{E}}\right)dt$$

بناءا على ما سبق فإن المسار الذهبي للنمو ما هو إلا مسار الاوتوستراد (Turnpike) في حالة كون الهدف هو تعظيم الرفاهية الاجتماعية بإعتبارها دالة في نصيب الفرد من الاستهلاك على مدى طويل نسبيا ، علماَ بأن تكلفة الإنتقال سوف تكون مرتفعة قليلة نسبياَ لكن الوقت سوف يكون أقل بسبب إختيارنا للأوتوستراد .

الفصل التاسع : خاتمة الكتاب

تعد المشكلة الاقتصادية economic problem أو مشكلة الندرة scarcity problem سبب نشوء علم الاقتصاد، و هي المدخل الأساسي لإدراك العلاقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. وتتلخص هذه المشكلة في أن أول ما يشعر به الإنسان حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته، وهذا ما يدفعه إلى السعي بحثاً عن الوسائل اللازمة لإشباع هذه الحاجات.

ويؤدي نقص الموارد المتاحة إلى نشوء التعاون بين أفراد المجتمع في سبيل الإنتاج، ليتم التخصص وتقسيم العمل بينهم على النحو الذي يضمن أن ينتج كل فرد بمفرده أو بالتعاون مع الآخرين بكفاية أعلى. ويترتب على التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد خطوة منطقية تالية هي التبادل، لذا يمكن إرجاع المشكلة الاقتصادية إلى حقيقتين أساسيتين :

الحقيقة الأولى: تعدد الحاجات الإنسانية، فحاجات المجتمع كثيرة ومتنوعة ولا حصر لها. وكلما أشبع المجتمع بعض حاجاته اكتشف حاجات جديدة، أي أنها غير محدودة و ليست ثابتة بل هي متجددة، وتختلف باختلاف الزمان والمكان. وما نمو عمل المنتجين، على مر العصور، إلا نتيجة ظهور حاجات جديدة والعمل على إشباعها،

الحقيقة الثانية: ندرة الموارد الاقتصادية نسبياً، و هي كل ما من شأنه أن يكون نافعاً، أي قادراً، بطريق مباشرة أو غير مباشرة، على إشباع الحاجات الإنسانية. وبحسب معيار نسبة وفرة الموارد إلى الحاجات المطلوب إشباعها تكون الموارد حرة أو اقتصادية، ويقصد بالموارد الحرة الحالة التي تكون فيها الموارد كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها، مثل الحاجة إلى الهواء؛ إذ بإمكان جميع أفراد المجتمع إشباع حاجاتهم إلى الأكسجين من غير أن يؤثر ذلك

في درجة إشباعهم لحاجاتهم الأخرى. كما يقصد بالموارد الاقتصادية الحالة التي تكون فيها الموارد غير كافية لإشباع حاجة جميع أفراد المجتمع إليها.

وهذا التفريق بين الموارد الحرة والموارد الاقتصادية ليس ثابتاً لأنه لا يعبر عن صفات كامنة في الموارد نفسها، بل يتغير بحسب طبيعة العلاقة القائمة بين الموارد، من جهة، ومستوى الحاجات المطلوب إشباعها من جهة أخرى. وتخرج الموارد الحرة من مجال اهتمام علم الاقتصاد، في حين ينصب الاهتمام كله على الموارد الاقتصادية.

9-1 الإستعانة بعلم الاقتصاد

يسعى علماء الاقتصاد إلى تأكيد الصفة العلمية و استنباط قوانينه الخاصة من خلال نظريات مختلفة و هم يستخدمون المنهج العملي الاستنباطي(التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي). يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائماً للكشف عن هذه القوانين وصياغة النظريات الاقتصادية المختلفة. ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل المناهج العلمية المعروفة وهي: المنهج الاستنباطي(التجريدي، النظري) والمنهج الاستقرائي (التجريبي، الواقعي).والمنهج الاستقرائي عكس المنهج الاستنباطي تماماً، لذلك يوصف الأول، أي الاستقرائي «بالاستدلال الصاعد»، ويوصف الثاني «بالاستدلال النازل».

9- 2 الخصائص العامة لإقتصاد السوق

لأن مفهوم اقتصاد السوق هو السائد حالياً لدى معظم الأنظمة الاقتصادية، فلا بد من دراسة تفسير هذه الظاهرة بجوانبها المختلفة وتحديد خصائصها الجوهرية، لبيان كيف أن تطورها التاريخي أدى بالفعل إلى وجود اقتصاد عالمي يعتمد أساساً على مبادئ اقتصاد السوق. هذه المبادئ لم تستقر عملياً إلاّ بعد أن

تناولتها عدة نظريات تتمحور حول آلية عمل اقتصاد السوق بجوانبه المختلفةخاصة علي المستوي الكلي أو التجميعي، وهي قد لا تتفق أحياناً فيما بينها.

9- 3 المبادئ المعمول بها في اقتصاد السوق

أفرزت المدارس الاقتصادية المختلفة التي سبق دراستها في كتابنا هذا بعض الأسس والمبادئ التي تشكل بمجموعها قانوناً يرتكز إليه اقتصاد السوق. وهي تختلف بطبيعتها عن تلك السائدة لدى النظم الاقتصادية الأخرى كالاقتصاد الاشتراكي أو المخطط، بل وتتناقض معها غالباً. ويمكن إجمالها في المبادئ الأربعة الرئيسية التالية :

شهد القرن العشرين ظهور أفكار اقتصادية تركت آثاراً مهمة في الفكر الاقتصادي، وكان من أهمها الطروحات الكينزية التي ارتبطت بالاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز John M. Keynes والتي ظهرت في كتابه ذائع الصيت «النظرية العامة في العمال، والنقود والفائدة» إضافة إلى مؤلفاته الأخرى، واحتل موضوع تنمية وتطوير الطلب الفعال مكان الصدارة في النظرية الكينزية. وبموجب الطروحات الكينزية فإن مشكلة الرأسمالية في حينها (أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي) لم تكن في جانب العرض، وإنما في جانب الطلب، وتحديداً كيف يمكن إيجاد الطلب الكفيل بتصريف ما هو معروض في الأسواق من سلع، وأعطى المبرر لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال إيجاد سياسة استثمارية عامة قادرة على التخلص من البطالة، وخلق دخول جديدة تتحول إلى طلب إضافي من الأسر والمنتجين والحكومة.

إضافة إلى ما تقدم لابد من الإشارة إلى أنه بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1970 استخدم الاقتصاديون توليفة من أفكار المدرسة التقليدية المحدثة Neoclassical، والاقتصاد الكلي الكينزي، وقد

اصطلح على تسميتها بتوليفة المحدثين، أما مدرسة النقوديين Monetarism التي انبثقت في نهاية الأربعينيات وبداية خمسينيات القرن العشرين على يد ميلتون فريدمان M.Friedman وجماعته في جامعة شيكاغو فقد جاءت ببدائل لطروحات مدرسة التقليديين المحدثة.

وفي نهايات القرن العشرين ظهرت أفكار وموضوعات مثل النماذج المبنية على المخاطر أوعدم التأكد ، وليس على الأسعار، والتعامل مع الاقتصاد كعلم حيوي (بيولوجي)، أسهمت كثيراً في تغيير طرق وأساليب وتحليلات الفكر الاقتصادي الكلي . ويمكن ملاحظة ذلك من إستعراض المجالات التالية :

9- 3-1 الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

يشترط اقتصاد السوق ملكية الأفراد لوسائل الإنتاج (الأرض والآلات ومصادر الطاقة.) ويفرض العقاب على من يعتدي عليها. وباعتبار أن وسائل الإنتاج تشكل رأس المال الأساسي الذي يعتمد عليه هذا الاقتصاد ، لذا منح الأفراد حق تملك هذه الوسائل والتصرف بها واستغلالها بما يتناسب مع مصالحهم الفردية، وكذلك مُنحوا حق الاستفادة من ثمرات هذا الاستغلال عبر تداول السلع في الأسواق والحصول على الأرباح. وهذا يعني تمكين مجموعة أفراد في المجتمع بأن تحتكر لنفسها الفائض الاقتصادي، مقابل أولئك الذين لا يملكون هذه الوسائل، وإنما يستغلون قوة عملهم مقابل أجر محدد كعمال . وقد تطورت أشكال الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مع تطور طرق وأساليب الإنتاج والتبادل في السوق. وبدت الصورة الغالبة تتمثل في ممارسة الحقوق المترتبة على الملكية الفردية بواسطة ملكية جماعية، يطلق عليها غالباً عبارة الشركات التجارية. وهذا ما أدى للانتقال إلى مرحلة الملكيات الكبيرة وتركز رؤوس الأموال لدى عدد محدود من أفراد المجتمع وظهور الاحتكارات الكبرى. وبالطبع، فإن اقتصاد السوق لا يفقد صفته هذه فيما إذا أخضعت الدولة الملكية الخاصة ونظمتها من خلال بعض القيود المتعلقة بالأمن والصحة العامة

وحماية البيئة، أو وجود بعض الملكيات العامة كمرافق الخدمات وطرق المواصلات الرئيسية، مادامت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي السائدة في السوق.

9- 3-2 حرية الإنتاج والمبادلات التجارية

يعتمد أيضاً اقتصاد السوق على مبدأ الإنتاج والتداول التلقائي أو العفوي بتأثير قوى السوق المختلفة المحددة للعرض والطلب . حيث يتولى مالك رأس المال إدارة مشروعاته وفق مصالحه الخاصة. وله الحرية وحق الخيار في تحديد طريقة الإنتاج والتداول، مادام هدفه النهائي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. وقد تكونت فكرة اتخاذ القرارات الفردية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال الخاصة بأنها تتم عادة بوعي وفكر إقتصادي سليم ، وهي تهدف إلى تحقيق الربح، لكن النتيجة النهائية لا يمكن ضمانها ، لأنها تتأثر بعدد من المتغيرات والتي من أهمها بيئة العمل التي تعيش فيها . فهي تحدث تلقائياً حسب الظروف السائدة في السوق، وتحكمها بالتالي قوانين اقتصادية موضوعية كقانون القيمة والعرض والطلب. بالمقابل، لا تملك الطبقة العاملة سوى حرية استغلال قوة عملها بقصد الحصول على الأجر، بينما يحاول المستهلكون الحصول علي أجود السلع بأقل الأثمان، وبذلك يتحقق التوازن الذي ينشده اقتصاد السوق.

9- 3- 2 تكوين الأسعار وفق العرض والطلب

تشكل ظاهرة الثمن المحور الأساسي الذي يدور حوله اقتصاد السوق. ففي هذا المجتمع يلتقي فيه عادة البائعون والمشترون، عبر التقاء عرض السلع بالطلب عليها. بينما يمثل الثمن نقطة الالتقاء بين الداخلين إلي السوق والخارجين منها. إن تحقيق التكافؤ بين المتناقضين: العرض والطلب، يمكّن من تنظيم التبادل في اقتصاد تحررت فيه الوحدات الإنتاجية من الخضوع للتنظيم الاجتماعي أو المخطط . وتبرز هنا ظاهرة الثمن كمقياس للقيمة التبادلية للسلع وفقاً لدرجة المنافسة التي تسود في السوق. وبقدر ما يسعي المستهلك إلي تحقيق أكبر منفعة من جراء طلبه على السلع من السوق، بقدر ما يسعى مالك رأس المال إلى تحقيق

أكبر قدر ممكن من الأرباح عبر تحديده للأسعار التي تتناسب مع عرض سلعته وتسويقها. لكنه لا يستطيع أي من هؤلاء الانفراد في التأثير على ثمن السلعة ارتفاعاً أو انخفاضاً. ففي ظل المنافسة الحرة وظروف العرض والطلب، يتم تحديد ثمن السلعة في السوق، وبشكل مستقل تماماً عن إرادة كل منتج بمفرده. إن تحديد الأسعار يخضع لظروف موضوعية نابعة من سلوك المتعاملين في الأسواق، وهذه تتناسب طردياً مع الطلب على السلع، بحيث يرتفع الثمن بارتفاعه وينخفض بانخفاضه، وعكسياً مع العرض حيث يرتفع بانخفاضه وينخفض بارتفاعه. وبذلك تتحقق قيمة للسلعة.

9- 3- 4 تحقيق الأرباح في ظل المنافسة والاحتكار

تشكل ظاهرة الربح إحدى السمات المهمة الأخرى للنشاط الاقتصادي الكلي في السوق. ويتحقق هذا الكسب المادي أو العيني في ظل المنافسة التامة وعدم وجود قيود على تحديد ثمن السلعة أو تسعيرها إجبارياً بواسطة الدولة. وبما أن الوحدة الإنتاجية تعمل أصلاً من خلال التبادل في السوق، فإن الهدف النهائي يتمثّل في الحصول على أقصى ما يمكن من الأرباح . لذلك يحاول مالك رأس المال دائماً توسيع حجم أعماله لزيادة سيطرته على السوق. وفي ظل قانون المنافسة، يسعى أصحاب رؤوس الأموال أيضاً إلى التكتل فيما بينهم ضمن احتكارات تخفف عليهم تأثير الانعكاسات السلبية التي تسببها عادة ابعض أنواع اللمنافسة حيال مشروعاتهم. ويبقى الهدف النهائي من تشكيل مثل تلك الاحتكارات، مواجهة المنافسة في الأسواق، واحتكار أساليب التقنية الحديثة، والتقليل من تكاليف الإنتاج والتداول، وبالتالي زيادة الأرباح إلى أقصى الحدود.

9- 4 التطبيقات المختلفة لإقتصاد السوق

انشغل المفكرون ورجال الدولة منذ وقت طويل في استخلاص القوانين الأساسية لإقتصاد السوق ومدى ملاءمتها لهذه الأيديولوجية أو تلك من خلال السياسات الإقتصادية المتفاوتة والمتناقضة بعض الأحيان . وإقتضي هذا دراسة وتحليل المكانة التي يحتلها اقتصاد السوق لدى الأنظمة الاقتصادية المتعددة، والأساليب المختلفة التي يتم اللجوء إليها لتطبيق قوانين هذا الاقتصاد ومبادئه، وآلياته.

أولاَ: على الصعيد المحلي

تحاول الأنظمة الاقتصادية كافة الادعاء بأنها تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل للإنسان. ولهذا انبثق، منذ القرن الخامس عشر، ما يسمى بالنظام الرأسمالي القائم على أساس اقتصاد السوق. ثم ما لبث أن تأثر العالم بكتابات ماركس منذ نحو مئتي عام، حول مساوئ ومزايا النظام الرأسمالي. وبدأت تظهر المدارس المختلفة التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، وكان من أهمها تلك التي كانت تهدف إلى بناء الاقتصاد على أسس هذا التدخل مثل النظرية الكينزية . ورغم اختلاف النماذج والأشكال التي تمّ من خلالها تطبيق الأنظمة الاقتصادية التي تنادي بالتدخل ، إلاّ أن بعضها لا يزال يعتمد بدرجات مختلفة على بعض مبادئ اقتصاد السوق. وهذا ما ينطبق أيضاً على أنظمة بعض الدول النامية التي تجمع بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

تطور الاقتصاد الرأسمالي الكلي

تمت ولادة الأنظمة الاقتصادية للرأسمالية ابتداءً من نهايات القرون الوسطى، عندما بدأ التجار بالبحث عن وسائل جديدة لزيادة ثرائهم. وقد أسهمت حركات الإصلاح الديني على تقديس أهمية العمل الفردي والمنافسة الحرة وتنامي رؤوس الأموال الفردية، وبالتالي زيادة الثروات الخاصة. وكان اقتصاد السوق، ولا يزال يشكل الأساس التاريخي والدعامة الحقيقية التي يستند إليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي

لم يعد قاصراً على الاكتفاء بتداول وتنشيط حركة السلع التجارية، بل أصبح يشمل حالياً ومنذ قيام الثورة الصناعية في أوربا، تطوير عمليات الإنتاج والتمويل والإئتمان. أي سيطرة رؤوس الأموال الفردية، التجارية والصناعية والنقدية، على كافة نشاطات السوق، وفي ظل المنافسة التامة ، في الوقت ذاته. كما يشكل السوق هنا الميدان الرئيسي لتحقيق أقصى الأرباح عبر استغلال حاجة المستهلك إلى السلعة أو الخدمة المطلوبة. وكلما اتسعت دوائر تلك الأسواق، كلما كفل ذلك مجالاً أوسع لنمو النظام الرأسمالي، والعكس صحيح.

تطور الاقتصاد الاشتراكي الكلي

يعتمد هذا الاقتصاد على مفاهيم عامة تختلف، بل وتتعارض تماماً مع تلك السائدة لدى الاقتصاد الرأسمالي الكلي القائم أساساً على نظام السوق، كسيادة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتدخل الدولة في توجيه وتخطيط معظم النشاطات الاقتصادية الأساسية، بما في ذلك تحديد الأسعار والأجور، بدلاً من مراعاة تقلبات العرض والطلب. لكنه يلاحظ عادة ظهور أنماط اقتصادية متعددة لدى بعض البلدان، في خلال مراحل الانتقال إلى الاشتراكية. فإلى جانب القطاع الاشتراكي المسيطر على النشاطات الاقتصادية الرئيسية للدولة، يوجد أحياناً مجال لعمل القطاع الخاص في السوق، قد يطول أو يقصر وفق الوضع السياسي والاجتماعي لكل مجتمع على حدة. ويشمل هذا القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمنتجين الحرفيين الذين احتفظوا بملكيتهم الخاصة لوسائل الإنتاج، إلاّ أن السلطة الاشتراكية تستطيع بواسطة اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية للحد من اتساع مجال اقتصاد السوق بممارسة الضغوط عليه، كتحقيق الرقابة الفعالة على عمل القطاع الخاص، وممارسة التأثير على الأسعار والأجور والأرباح ومنع الاحتكارات، بشكل يكاد يصبح فيه اقتصاد السوق لدى النظام الاشتراكي، اقتصاداً مخططاً، ويفقد بالتالي إحدى أهم خصائصه، ألا وهي التلقائية في الإنتاج والتبادل.

تطور الاقتصاد الكلي في الدول النامية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بانخفاض مستوى الإنتاج الفردي والدخول المتاحة وتراكم رأس المال والادخارات، وتدني المستوى التنظيمي والتكنولوجي وسيطرة القطاع الزراعي والاستخراجي وضيق السوق المحلية والاعتماد على الأسواق الخارجية واختلال الميزان التجاري لصالح المستوردات. كما يلاحظ لدى معظم الدول النامية أشكال متعددة من العلاقات الاقتصادية الرأسمالية والإقطاعية والتعاونية والحكومية، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان تصنيفها بين إعداد النظم الرأسمالية أو الاشتراكية. فإلى جانب تركز ملكية وسائل الإنتاج لدى عدد محدود من الأفراد، يتوافر أحياناً قطاع إنتاجي عام مملوك للدولة. ويتفاوت تطبيق قوانين السوق بدرجات مختلفة. ولا يساعد تدني مستوى القوى المنتجة في توسيع نطاق السوق. وتبقى حالة الركود الاقتصادي إحدى السمات شبه الدائمة للأسواق لدى الدول النامية، إذ يسهم انخفاض الدخل في إضعاف الطلب على الأسواق وعدم قدرتها على النمو بوتيرة أو معدلات كافية.

ثانياَ:علي الصعيد الدولي

اتجه النظام الاقتصادي الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نحو توسيع مفاهيم ومضامين اقتصاد السوق وتطبيقها للتحرر من ظاهرة الحمائية وتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية. وبقي النظام الرأسمالي هو السائد في السوق العالمية رغم تنامي الأنظمة الاشتراكية. وتصدرت رؤوس الأموال الغربية، وخاصة الأميركية منها، الموقف للسيطرة على الأسواق العالمية وتنامت الصراعات بينها لإحتكار هذه السوق أو تلك، وتضخمت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات، وأخذت الهيئات الدولية كمنظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تفرض شروطها الإذعانية على الدول النامية بغرض فتح

أسواقها وتحرير تبادلاتها التجارية، أي الدعوة إلى تطبيق نظام السوق بأجلى معانيه رغم تداعياته الصعبة على المستوى المعيشي للطبقات العاملة.

مجهودات منظمة التجارة العالمية

ودخل الميثاق المنشئ لهذه المنظمة حيز النفاذ بدءاً من 1995/1/1، وهي تهدف إلى إقرار مبدأ تحرير التجارة العالمية عبر تدعيم اقتصاد السوق وإزالة الحواجز التجارية، الجمركية وغير الجمركية، وإتاحة مجالات أوسع للمنافسة الدولية. وقد جاءت وريثاً شرعياً للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GATT التي تم إقرارها عام 1947 كرد فعل على السياسات التدخلية للدول بهدف تقييد حرية السوق. كما جرت عدة جولات تفاوضية متعددة الأطراف بين الدول، بهدف التوسع في تخفيض الرسوم الجمركية أمام عدد كبير من السلع وفتح الأسواق أمام حوالي ثلثي التجارة العالمية، وكذلك الحد من القيود غير الجمركية التي تعيق انسياب حركة التبادل التجارية. بشكل عام، تهدف الفلسفة الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية إلى إيجاد اقتصاد سوق عالمي حر، يضمن لرؤوس الأموال حرية الحركة بدون قيود، وتحقيق مبادئ المساواة وعدم التمييز في تنظيم التبادلات التجارية. وباعتبار أن الاتفاق المنشئ للمنظمة يتضمن أحكاماً ملزمة للدول الأعضاء بضرورة تعديل تشريعاتها الوطنية لتتلاءم مع نصوص الاتفاقية، فهذا يعني ضرورة تحول ، أو تحويل إن صح التعبير، اقتصاديات الدول الأعضاء في المنظمة باتجاه اعتماد اقتصاد السوق. كما يتوجب على هذه الدول قبل الانضمام إلى المنظمة التوصل إلى اتفاق معها يتضمن شروط الانضمام (الفقرة 1 من المادة 12 من ميثاق المنظمة) أي يجب عليهم انتهاج سياسة اقتصادية حرة ، أو بما يُعرف باقتصاد السوق.

سياسات التمويل الدولية

يتزعم جهود مؤسسات التمويل الدولية صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. اللذان تم تأسيسهما بموجب اتفاقيات بريتون وودز عام 1944 بوصفهما أحدث الآليات الأساسية لتدعيم اقتصاد

السوق. وكان الهدف الظاهر لهما تقديم المعونات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات وتمويل مشروعات التنمية. لكن كل ذلك يخفي في الواقع أهدافاً جوهرية أخرى، تتمثل في إزالة العوائق أمام أداء رأس المال في السوق، وبالتالي تحرير التجارة العالمية. وقد تجلى ذلك بوضوح، بتزايد الشروط الإذعانية التي تفرضها هذه المؤسسات على الدول المقترضة، وذلك بتأثير الدول الرأسمالية الكبرى التي تسهم بالنصيب الأكبر في المدفوعات المالية لمصلحة هذه المؤسسات. وتحوم هذه الشروط عادة حول اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي كخفض العجز في الموازنة وتحرير أسعار الصرف، إلي إزالة الرقابة على النقد الأجنبي وعدم تدخل الدولة في تحديد أسعار العملة والسلع، وتسهيل الاستثمارات الوطنية والأجنبية،عبر اعتماد سياسة خصخصة المشروعات العامة أو إعادة هيكلتها، وتشجيع القطاع الخاص على النمو والمشاركة الفاعالة في النشاط الاقتصادي، أي التحول التدريجي باتجاه اقتصاد السوق.

آثار العولمة

يتضمن مفهوم اقتصاد السوق مجموعة من المتناقضات في ظل هيمنة رأس المال على تنظيم العملية الاقتصادية والغزو الحالي للاحتكارات الرأسمالية الدولية التي تطلق العنان لقوى السوق، وكذلك تفاقم نمط توزيع الدخول بين الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المتقدمة والنامية، وتنامي ظاهرة البطالة. وبذلك تزداد الهوة بين رأس المال والعمل، عبر تآكل الطبقات المتوسطة وتراجع أنظمة التأمينات الاجتماعية واتساع دائرة الفقر وانعدام المساواة في المستويات المعيشية للأفراد وسوء استخدام الموارد الإنتاجية، نتيجة توجه الاقتصاد الرأسمالي نحو إنتاج سلع غير مفيدة اجتماعياً، لكنها مربحة مادياً. فالهدف النهائي لأصحاب رؤوس الأموال الذين يسيطرون على السوق هو تحقيق الزيادة في الطلب على منتجاتهم وتسويقها بدلاً من زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. وقد أدى بروز ظاهرة «العولمة» Globalization إلى تقويض الحدود السياسية والاقتصادية والثقافية

بين الدول، بما في ذلك تحرير المبادلات التجارية وانفتاح الأسواق على بعضها. أي إعادة التأكيد على الدور الذي يلعبه اقتصاد السوق على المستوى العالمي. وهذا ما يكرس سيطرة الشركات العالمية على السوق، والتي تتبع بغالبيتها للدول الصناعية المتقدمة. هذه الدول التي تشكل الفاعل الرئيسي في النظام الاقتصادي الدولي، اعتادت على تطبيق معايير مزدوجة، عبر مطالبة الدول النامية بتحرير تجارتها واعتماد اقتصاد السوق، بينما تتمسك من ناحيتها بسياسات الدعم والحماية وإغلاق أسواقها أمام المنافسين، وتكوين التكتلات التجارية ضدهم . فهي تنادي بتحرير التجارة عندما تقتضي مصالحها التجارية الوطنية ذلك، ولكن عندما تتعارض مبادئ اقتصاد السوق مع مصالحها، فإنها تتجه نحو إقرار قيود تجارية لحماية صناعتها الوطنية. فالدول الصناعية الكبرى ليست معنية بفتح الأسواق، إلاّ لصالح صناعاتها وشركاتها المتعددة الجنسيات. إن انفتاح الأسواق مع انعدام التكافؤ في القدرات التنافسية للدول، يؤدي حتماً إلى دعم الأقوياء وإضعاف الضعفاء. فالدول النامية تنتج غالباً مالا تستهلك، وتستهلك مالا تنتج، وفتح أسواقها في ظل هذه الظروف سيؤدي على الغالب إلى إفشال التنمية الاقتصادية لديها واستمرارها في إنتاج سلع أولية مهيأة للتصدير للدول المتقدمة، بينما لا تستطيع الصناعات لدى الدول النامية مجاراة التطور التقني لدى الدول الصناعية. ومن هنا تبرز تداعيات اقتصاد السوق في عصر العولمة.

أمام كل هذه الأحداث والتطورات أصبح لزاماً علي دارسي علم الإقتصاد الكلي التزود بمناهجه والتعرف علي مناهجه وسيلساته وأدواته حتي يتمكنوا من متابعة مايحدث من إنعكاسات وتطورات ، والتعرف عليها ودراستها ووضعها موضع الإهتمام ، وذلك بهدف التعمق والتزود بالمهارات العلمية التي تتطلبها دراسة هذا العلم .

الفصل العاشر : المصادر والمراجع

أولا :المصادر والمراجع باللغة العربية:

- ابدجمان ، مايكل ، **الإقتصاد الكلي : النظرية والسياسة** ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، الناشر: دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، عام 1988 م .
- -آكلي ، جراند ، **الاقتصاد الكلي : النظريات والسياسات** ، ترجمة د. عطية مهدي سليمان ، الناشر : وزارة التعليم والبحث العلمي ، بغداد ، العراق ، عام 1986 م
- بامخرمة، أ.د. أحمد سعيد و د. محمود حمدان العصيمي ، **المساعد في مباديء الاقتصاد الكلي**، الماشر: دار الزهراء للنشرو التوزيع، الرياض، السعودية ، عام1996 م
- باحنشل ، د. أسامة بن محمد ، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر : جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية ، عام 1999 م
- البيلاوي ، د. حازم ، **دور الدولة في الإقتصاد** ، الناشر : دار الشروق ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، عام 1997 م
- جوارتيني ، جيمس ، وريجارد استروب ، **الاقتصاد الكلي :الاختيار العام والخاص** ، ترجمة د.عبدالفتاح عبدالرحمن ود.عبدالعظيم محمد، الناشر: دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، عام 1988 م
- الحبيب ، د. فايز بن إبراهيم ، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثالثة، الناشر: جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، عام 1994 م
- د. عبد المنعم السيد على , الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة , 2008م , صادر من مركز دراسات الوحدة العربية
- الحجار ، د. بسام ، والدكتورعبدالله رزق ، **الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار المنهل اللبناني ، بيروت، لبنان ، عام 2010 م
- الخطيب ، أ. د. فاروق بن صالح ، **النقود والبنوك في النشاط الإقتصادي** ، الناشر: مكتبة دار جـدة ، جـدة ، السعودية ، عام 2001 م

- خلف ، د. فليح حسن ، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، الناشر: عالم الكتب الحديثة ، إربـد ، الأردن ، عام 2006 م
- **خليل ، د. سامي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، الناشر: مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، عام 1983 م.**
- الدباغ ، د . أسامة بشير، د. أثيل الجومرد ، **المقدمة في الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، عام 2003 م
- الدباغ ، د. أسامة بشير، **البطالة والتضخم** ، الناشر: الشركة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، عام 2007 م
- زكي ، رمزي ، **الإقتصاد السياسي للبطالة** ، الناشر: دار المعرفة ، الكويت ، عام 1997 م
- ساكر ، أ. د. محمد العربي ، **محاضرات في الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، عام 2006 م
- صقر، د. صقر أحمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، الناشر : وكالة المطبوعات، الكويت، عام 1983 م.
- مجيد ، د. ضياء ، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، عام 1999 م.
- هاشم ، أ.د.إسماعيل محمد ، **مذكرات في النقود و البنوك** ، الناشر : دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية ، عام 1976 م .
- يسري ، أ. د.عبد الرحمن ، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية ، عام 1987 م.
- إيرنبرج ، د. رونالد ، د. روبرت سميث ، **إقتصاديات العمل** ، ترجمة د. فريد بشير طاهر، الناشر: دار المريخ ، الرياض ، السعودية ، عام 1996 م

- البكر، د.محمد عبدالله ، " دراسة تحليلية عن البطالة في المملكة العربية السعودية " ، الناشر: **مجلة العلوم الإجتماعية** ، جامعة الكويت ، المجلد 32 ، العدد رقم 2 ، عام 2004 م
- -باعشن ، د.عبدالرحمن بن علي ، **دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية** ، ندوة في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ، عام 2007 م
- الجهني، د.عيد بن عبدالله ، زيادة الإنتاجية وسياسة الأجور ومدي قدرتها علي التأثير في عملية إحلال العمالة المواطنة في القطاع الخاص السعودي ، **مجلة الإدارة العامة** ، 4(35) ، ص 557- 574 ، عام 1997 م
- عبيد، د. احمد بن سليمان ، تحديات سوق العمل في دول مجلس التعاون وإمكانات مواجهتها ، ورقة عمل قدمت في **ندوة تفعيل دورالعمالة الخليجية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية** ، الدوحة ، قطر ، عام 2001 م
- عبيد ، د. احمد بن سليمان ، نموذج نظري لسوق العمل السعودية وسياسات توظيف القوى العاملة الوطنية ، **مجلة الإدارة العامة** ، 2(41): ص 237-264 ، عام 2002 م
- الغنام ، د.حمد ، د.خالد الدخيل ، الطلب علي المنشآت السعودية كنموذج إنحدار قطعي ، ورقة عمل قدمت في **اللقاء السنوي الثالث عشر لجمعية الإقتصاد السعودية** ، الرياض ، عام 2001 م
- الغنام ، د.ابراهيم احمد ، البطالة وعملية البحث عن وظيفة ، **مجلة بحوث ودراسات** ، القاهرة ، عام 2009 م
- الغيث ، د.محمد ، د.منصور المعشوق ، عرض موجز لنتائج بحث العمالة المواطنة في القطاع الأهلي السعودي ، **مجلة الإدارة العامة** ، 2(18) ، ص 125-157 ، عام 1997 م
- الدباغ ، د. أسامه بشير ، د.أثيل عبدالجبار الجومرد ، **المقدمة في الإقتصاد الكلي** ، الناشر: دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، عام 2003 م
- الدباغ ، د. أسامة بشير ، **البطالة والتضخم** ، الناشر: الدارالأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، عام 2008 م
- الزامل ، نجلاء صالح ، **محددات التضخم في الإقتصاد السعودي** ، بحث غير منشور ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام 2008 م

- عرب ، د.عاصم بن طاهر ، **إقتصاديات العمل** ، الناشر: عمادة شئوون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام 1994 م
- الخلف ، د. فليح حسن خلف ، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، الناشر: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، عام 2006 م
- الخطيب، د. ممدوح عوض ، **محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي** ، بحث غير منشور ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، عام 2009 م
- نبيه ، د.نسرين عبد الحميد ، **الإقتصاد الخفي** ، الناشر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، عام 2008 م
- نجا ، د.علي عبدالوهاب ، **مشكلة البطالة** ، الناشر: الدار الجامعية ، الإسكندرية ، عام 2005 م
- الخواجة ، د.ليلى احمد ، "درسة تحليلة لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل في مصر" ، المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد ، بعنوان : **البطالة في مصر** ، مرجع سابق ، ص 188
- فؤاد ، د.ياسمين محمود فؤاد ، **اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر** ، مرجع سابق ، ص 28

ثانيا : المصادر باللغة الأجنبية:

- Miller, Roger L. & Rabun M. Williams, Unemployment and Inflation ,West Publication Co., USA,1975.
- Branson, William H., Macroeconomic Theory and Policy, Harper & Row, Publishers, USA, 197
- Shim , Jae K. , Siegel ,Joel G. : Macroeconomics, Barron's Educational Series. N.Y., 2010 .
- Eugene , Diulio , Macroeconomics , 3rd ed., Schaum's Outlines Series, McGraw-Hill, N.Y ,1997.
- Vernon , Jack , Macroeconomics , The Dryden Press . Illinois , USA, 1980 .
- Shim, Jae K. ; Siegel, Joel G.: Macroeconomics, Barron's Educational Series.
- Diulio, Eugene: Macroeconomics, 3rd ed., Schaum's Outlines Series, McGraw-Hill,1997.
- E L A I N E L . E D G C O M B 2004 « the informal economy ». Microenterprise Fund for Innovation. Effectiveness. Learning and Dissemination. F E B RUA RY 2004 . (202) 736-1071.
- Gutmann. P'.(1977) « The Subterranean Economy » Financial Analysts Journal.Nov./Dec.pp.26-34.

- Lewis Institute of Social & Economic Studies. University of the West Indies. St. Augustine. Trinidad &Tobago. SW Paper 4_neu.doc.
- Tanzi. V.(1982) (ed) « The Underground Economy in The United States and Abroad ».Lexington Books.
- Tanzi. Vito 2002. The Shadow Economy. Its Causes and Its Consequences. Edited lecture given at the "International Seminar on the Shadow Economy Index in Brazil." Brazilian Institute of Ethics in Competition. 12 March 2002. Rio de Janeiro. www.economics-ejournal.org/economics
- Feige, Edgar L. and Ivica Urban, (2008):Measuring underground (unobserved, non-observed, unrecorded) economies in transition countries: Can we trust GDP?, *Journal of Comparative Economics*, doi:10.1016/j.jce.2008.02.003
- Alan a. Tait , value added tax practice. Practice and problems (washington : d.c.,i.m.F .,1988),p. 304
- F. Burns and W. C. Mitchell, Measuring business cycles, New York, National Bureau of Economic Research, 1946.
- Madhani, P. M. (2010).Rebalancing Fixed and Variable Pay in a Sales Organization: A Business Cycle Perspective. Compensation & Benefits Review, 42(3), pp. 179 – 189
- Over Production and Under Consumption, ScarLett, History Of Economic Theory and Thought
- Batra, R. (2002). "Economics in Crisis: Severe and Logical Contradictions of Classical, Keynesian, and Popular Trade Models".
- *Charles Dunoyer and the Emergence of the Idea of an Economic Cycle,* Rabah Benkemoune, History of Political Economy 2009 41(2):271 – 295; doi:10.1215/00182702-2009-003
- M. W. Lee, *Economic fluctuations*. Homewood, IL, Richard D. Irwin, 1955
- Schumpeter, J. A. (1954). *History of Economic Analysis*. London: George Allen & Unwin.
- Kitchin, Joseph (1923). "Cycles and Trends in Economic Factors". *Review of Economics and Statistics* (The MIT Press) **5**(1): 10 – 16. doi:10.2307/1927031. JSTOR 1927031.
- Kondratieff, N. D.; Stolper, W. F. (1935). "The Long Waves in Economic Life". *Review of Economics and Statistics* (The MIT Press) **17** (6): 105 – 115. doi :10.2307/1928486. JSTOR 1928486.
- F. Burns and W. C. Mitchell, *Measuring business cycles*, New York, National Bureau of Economic Research, 1946.
- F. Burns, Introduction. In: Wesley C. Mitchell, *What happens during business cycles: A progress report*. New York, National Bureau of Economic Research, 1951
- "US Business Cycle Expansions and Contractions". NBER. Retrieved 2009-02-20

- Mankiw, Gregory (1989). "Real Business Cycles: A New Keynesian Perspective". *The Journal of Economic Perspectives*(JSTOR) 3 (3): 79 – 90. doi: 10.1257/ jep. 3.3.79. ISSN 0895-3309. JSTOR 1942761.
- Mary S. Morgan, *The History of Econometric Ideas*, Cambridge University Press, 1991.
- Samuelson, P. A., 1939, Interactions between the multiplier analysis and the principle of acceleration, Review of Economic Statistics 21, 75 – 78
- R. M. Goodwin (1967) "A Growth Cycle", in C.H. Feinstein, editor, Socialism, Capitalism and Economic Growth. Cambridge: Cambridge University Press
- Wells, David A. (1890). *Recent Economic Changes and Their Effect on Production and Distribution of Wealth and Well-Being of Society*. New York: D. Appleton and Co. ISBN 0-543-72474-3.
- Rothbard, Murray (2002). *History of Money and Banking in the United States*. Ludwig Von Mises Inst. ISBN 0-945466-33-1.
- Wells, David A. (1890). *Recent Economic Changes and Their Effect on Production and Distribution of Wealth and Well-Being of Society*. New York: D. Appleton and Co. ISBN 0-543-72474-3.Opening line of the Preface.
- Beaudreau, Bernard C. (1996). *Mass Production, the Stock Market Crash and the Great Depression*. New York, Lincoln, Shanghi: Authors Choice Press.
- Lebergott, Stanley (1993). *Pursuing Happiness: American Consumers in the Twentieth Century*. Princeton, NJ: Princeton University Press. pp. a:Adapted from Fig. 9.1. ISBN 0-691-04322-1.
- [Carlota] (2002). *Technological Revolutions and Financial Capital: The Dynamics of Bubbles and Golden Ages*. UK: Edward Elgar Publishing Limited. ISBN 1-84376-331-
- Kalecki, Michal. "Political Aspects of Full Employment". Retrieved 2 May 2012.
- Henryk Grossmann *Das Akkumulations – und Zusammenbruchsgesetz des kapitalistischen Systems (Zugleich eine Krisentheorie)*, Hirschfeld, Leipzig, 1929
- Grossman, Henryk The Law of Accumulation and Breakdown of the Capitalist System. Pluto
- Paul Mattick, *Marx and Keynes: The Limits of Mixed Economy*, Boston, Porter Sargent, 1969
- George, Henry. (1881). *Progress and Poverty: An Inquiry into the Cause of Industrial Depressions and of Increase of Want with Increase of Wealth; The Remedy*. Kegan Paul (reissued by Cambridge University Press, 2009; ISBN 978-1-108-00361-2)
- Hansen, Alvin H. Business Cycles and National Income. New York: W. W. Norton & Company, 1964, p. 39

- Wisconsin School of Business & The Lincoln Institute of Land Policy (Updated Quarterly). "Land Prices for 46 Metro Areas"
- Ruhm C. 2000. Are Recessions Good for Your Health? Quarterly Journal of Economics Vol 115, No. 2, pp. 617 – 650.
- Jean-Baptiste Say (1767 – 1832)". *The Concise Encyclopedia of Economics*. Library of Economics and Liberty (2nd ed.) (Liberty Fund). 2008.
- Nature of Things, by Jean-Baptiste Say. In *Lalor's Cyclopedia* at the *Library of Economics and Liberty*.
- Federal Reserve Bank of Dallas *Economic Insights* article (Volume 11, Number 1)
- *A Treatise on Political Economy*, by Jean-Baptiste Say at McMaster University Archive for the History of Economic Thought
- Letters to Malthus on Several Subjects of Political Economy (1821) at McMaster University Archive for the History of Economic Thought
- Hollander, Samuel (2005), *Jean-Baptiste Say and the Classical Canon in Economics: the British Connection in French Classicism*, London and New York: Routledge, ISBN 0-415-32338-X.
- « Portrait : J.B. Say (1767 – 1832) ». *La nouvelle lettre*, n°1064 (29 janvier 2011): 8.
- Sowell, Thomas (1973), *Say's Law: An Historical Analysis*, Princeton University Press, ISBN 0-691-04166-0.
- Whatmore, Richard (2001), *Republicanism and the French Revolution: An Intellectual History of Jean-Baptiste Say's Political Economy*, Oxford University Press, ISBN 0-19-924115-5.
- Antonietta Campus (1987), "marginal economics", *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, v. 3, p. 323.
- Clark, B. (1998). *Principles of political economy: A comparative approach*. Westport, Connecticut: Praeger.
- Colander, David; *The Death of Neoclassical Economics*.
- Aspromourgos, T. (1986). On the origins of the term 'neoclassical'. Cambridge Journal of Economics, 10(3), 265–270. [1]
- Veblen, T. (1900). 'The Preconceptions of Economic Science – III', The Quarterly Journal of Economics, 14(2), 240 – 269. (Term on pg. 261).
- George J. Stigler (1941 [1994]). Production and Distribution Theories. New York: Macmillan. Preview.
- Fonseca G. L.; "Introduction to the Neoclassicals" , The New School.
- E. Roy Weintraub. (2007). Neoclassical Economics. The Concise Encyclopedia Of Economics. Retrieved September 26, 2010, fromhttp://www.econlib.org/library/Enc1/NeoclassicalEconomics.html
- William Stanley Jevons (1879, 2nd ed., p. 289), The Theory of Political Economy. Italics in original.
- Philip H. Wicksteed The Common Sense of Political Economy
- Christopher Bliss (1987), "distribution theories, neoclassical",The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 1, pp. 883 – 886.

- Robert F. Dorfman (1987), "marginal productivity theory", TheNew Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, pp. 323 – 25.
- C.E. Ferguson (1969). The Neoclassical Theory of Production and Distribution. Cambridge. [2]ISBN 9780521076296, ch. 1 excerpt, pp. 1 – 10 (press +), & review excerpt.
- Roger E. Backhouse (2008). "marginal revolution," The New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd Edition. Abstract.
- William Jaffé (1976) "Menger, Jevons, and Walras De-Homogenized", Economic Inquiry, V. 14 (December): 511 – 525
- Philip Mirowski (1989) More Heat than Light: Economics as Social Physics, Physics as Nature's Economics, Cambridge University Press.
- Frederic Lee (2009), A History of Heterodox Economics: Challenging the mainstream in the twentieth century, London and New York: Routledge.
- Olivier Jean Blanchard (1987). "neoclassical synthesis", The New Palgrave: A Dictionary of Economics, v. 3, pp. 634 – 36.
- Alfred S. Eichner and Jan Kregel (Dec. 1975) An Essay on Post-Keynesian Theory: A New Paradigm in Economics, Journal of Economic Literature.
- Thorstein Veblen (1898) Why Is Economics Not an Evolutionary Science?, reprinted in The Place of Science in Modern Civilization (New York, 1919), p. 73.
- Friedman argued for this in essays III, IV and V in "Essays in Positive Economics".http://www.econ.umn.edu/~schwe227/teaching.s11/files/articles/friedman-1953.pdf
- David Colander, Richard Holt, and J. Barkley Rosser Jr. (2004) The changing face of mainstream economics, Review of Political Economy, V. 16, No. 4: pp. 485 – 499)
- Matias Vernengo (2010) Conversation or monologue? On advising heterodox economists, Journal of Post Keynesian Economics, V. 32, No. 3" pp. 485 – 499.